

د . حسين الزراعي

# اللسان العربي

والأنظمة  
العربية  
عبر اللغات

دراسة تركيبية ودلالية وصرفية

في ضوء آخر تطورات اللسانيات التوليدية التحويلية

إصدارات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء



# العَرَبِيَّةُ الْجَزِيرِيَّةُ وَالْأَنْظِرِيَّةُ الْإِعْرَابِيَّةُ عَبْرَ الْلُّغَاتِ

دراسة تركيبية ودلائلية وصرفية  
في ضوء آخر طورات اللسانيات التوليدية التحويلية

د. حسين الزراعي

إصدارات وزارة الثقافة والسياحة - صنعاء



**جَمِيعُ حُقُوقِ هَذِهِ الْطَّبْعَةِ مُحْفُوظَةٌ لِلنَّاشرِ**

**٢٠٠٤ - ١٤٢٥ م**

**رقم الإيداع بدار الكتب بصنعاء**

**(٢٠٠٤/٢٨٩)**

**الناشر**

**الجمهورية اليمنية**

**وزارة الثقافة والسياحة**

**صنعاء - ص.ب. (36) - (237)**

**هاتف: 235114 - فاكس: 235113**

**بريد الكتروني: moc@y.net.ye**

من بهاء صنعاء... وجليلات عبقرها.. في عام تتوهجها عاصمةً للثقافة العربية.. يأتي هذا الاحتفاء بجد الكلمة.. وجلال أنوارها.. في بدء الوعي الإنساني كانت الكلمة.. وعلى رأس فعاليات هذا العام الاستثنائي تأتي هذه الإصدارات.. حدثاً يتوج صنعاء فضاءً شاسعاً للثقافة والتاريخ والجمال والخصوصية.

**خالد عبد الله الرويشان**  
**وزير الثقافة والسياحة**



## الإهدا

معهد الدراسات والأبحاث للتعريب - الرباط  
عطاء في زمن الجدب، ومدّ في زمن الانقطاع  
فإليه أهدي هذا العمل المتواضع

## المقدمة

يعد الإعراب عموماً من أهم الظواهر اللغوية التي لا تكاد لغة من اللغات الموصوفة تخلو منه؛ فكل لغة تمتلك نظاماً إعرابياً لوسم كلمتها. ويعد الإعراب أيضاً أساسياً في تنوع التعبير اللغوي وغناه، وفي تنوع جماليات اللغات بالنسبة لدارسي الأدب. ومع هذا الغنى في الإعراب وواسماته وصرفه، والدور الذي يلعبه في تعميق معرفتنا بالنحو واللغة، عبر مراحل الدرس النحوي واللغوي، ورغم تنوع النظريات التي اعتبرته أساس الدرس النحوي، إلا أن وضعه داخل البرنامج الأدنى في صيغتيه الأولى (شومسكي 1992 - 1995) والثانية شومسكي (1998 - 2001) قد لا يعكس، مباشرةً، ما حظي به الإعراب من أهمية في الدرس النحوي واللغوي. فالإعراب في النظرية الأدنوية يعد ناقصاً *imperfections* ولا يتلاءم مع حقيقة أن اللغة "تصميم أمثل" نظراً لأن السمات الإعرابية (إلى جانب السمات التطابقية الفارغة) غير قابلة للتأويل، ولذلك فإن الاستغناء عنها (بواسطة الفحص) في المراحل المبكرة من الاشتقاد ضروري لمقاربة اشتقاد التعبير اللغوي. لكن الدور الذي يلعبه الإعراب والسمات الإعرابية مهم في تحريك العمليات الحوسية، وهذا هو الدور الذي تتضح أهميته أكثر في الصيغة الأدنوية الثانية: ففي هذه الصيغة تظهر السمات الإعرابية مرتبطة بغيرها من السمات غير المسؤولة (سمات التطابق الفارغة)؛ بحيث تلعب هذه السمات دوراً مهماً في إحداث خاصية "الانزياح" *displacement* التي تعد من خصائص التصميم الأمثل للغة حسب شومسكي (2001) (ويغطي مفهوم "الانزياح" عدداً من المفاهيم السابقة مثل "النقل" و"التفكيك" و"الرتبة السطحية" وغيرها من المفاهيم المرتبطة بنظرية النقل عموماً). فإذا كان ميكانيزم الإعراب المضمن في السمات الفارغة يلعب هذا الدور الأساسي داخل مملكة اللغة، فإنه قد يوازي من الناحية البيو - لسانية بعض الميكانيزمات الموجودة في الأجهزة الأخرى من قبل الميكانيزم الموجود داخل عدسة العين المبصرة.

وقد استحضرت مجمل النظريات والفرضيات المتوفرة في الأديبيات التوليدية الحديثة حول الإعراب عموماً في مقاربة المشاكل المتعلقة بإعراب الجر وقضاياها

التركيبية والدلالية والصرفية . ويعد إعراب الجر من بين الإشكاليات الحديثة التي تتطلب نقاشاً واسعاً كونه يلعب دوراً في التفسير لجملة من القضايا والإشكاليات المطروحة عبر اللغات إلى جانب كونه مظهراً من مظاهر التوسيط بين اللغات . وقد اتُخذَ البرنامج الأدنى بصيغته إطاراً نظرياً عاماً، إلى جانب عدد من النظريات والنماذج المعروفة الصرفية والمعجمية والدلالية : من قبيل نظرية انشطار الفتحة للسغروشني ونظرية الصرف الموزع المطبقة في هالي ومارنتيز (1993) والفاسي الفهري (1998) فيما يتعلق بالجانب الصرفي من البحث . وبعض النماذج النظرية المصممة لدمج البنية الموضوعية في المحمولات المركبة المطبقة أساساً في هيل وكيرز (1993) وفي الفاسي الفهري (1997) من بين آخرين ، ونظرية النموذج الأصلي الدلالي المطبقة في غاليم (1999) فيما يتعلق بالجانب المعجمي الدلالي من البحث .

وقد انسقت وراء عنوان البحث في الكيفية التي صممت بها تفصيلات البحث فجاء في ثلاثة أقسام (القسم الصرفي ، والقسم المعجمي الدلالي ، والقسم التركيبية) :

القسم الأول خصص للإعراب وقضايا الصرفية : سواءً أكانت قضايا صرفية محضية ، أو تلك التي تكون في وجيئه مع الصرف كالقضايا الصرف - صواتية ، والصرف - تركيبية . والقسم الثاني كان حول : حروف الجر وموقع الجر البنوية ، مقاربة معجمية / دلالية وتركيبية . وكان القسم الثالث عبارة عن مقاربات وتحاليل أدنية لإعراب الجر من الناحية التركيبية . وكل قسم من الأقسام المذكورة يضم ثلاثة فصول أخصها على النحو التالي :

سأخصص الفصل الأول من القسم الأول لاستجلاء عدد من الإشكاليات العامة المرتبطة بالإعراب منها : مفهوم الإعراب و اختصاص الأسماء به . وكيف تتصرف اللغات في الإعراب وكيف تتحقق ذلك؟ وكيف يمكن تصنيف اللغات إعرابياً ، ثم ما دور الإعراب في التأويل الدلالي؟ ولِمَ تلجأ اللغات إلى الإعراب؟

وسأقدم أولاً بعض المفاهيم السائدة حول الإعراب ، وأستدل على أنه خاصية للمقولات الاسمية . وأبين بعد بليك (1994) أن الإعراب مفهوم تركيبي علاقي : إذ هو نظام لوسم الأسماء التابعة بالنظر إلى علاقة الأسماء ببرؤوسها . وسأعرض لأهم الإعرابات المنتشرة في النظمتين : رفع - نصب وأركاتي - مطلق ، ولأهم الوظائف النحوية التي يرمزاً كل إعراب . وسأقدم تحليلاً لواسمات الإعراب التي صنفتها إلى واسمات تحليلية وواسمات تأليفية ، وأبين أن تلك الواسمات قد تحتل الموضع

القبلية أو البعدي اعتماداً على وسيط اتجاه الرأس (الرأس - أولاً أو الرأس - لاحقاً): ففي لغات الرأس - أولاً (التي يندرج تحتها لغات الرتبة: فعل - فاعل ولغات الرتبة: فاعل - فعل) نجد أن الواسم الإعرابي يسبق فضليته، وفي لغات الرأس - مؤخراً (التي يندرج تحتها لغات الرتبة: مفعول). فاعل. فعل ولغات الرتبة: مفعول. فعل. فاعل) نجد أن الواسم يلي فضليته. وبالنسبة لتوزيع اللواصق (السوابق واللواحق) الإعرابية فقد لاحظت أن اللواصق تخضع لوسيط اتجاه الرأس ولكن بصورته المعكوسه: بحيث نجد اللاصقة الإعرابية تأتي كلاحقة محققة على آخر الكلمة في لغات الرأس - أولاً، لكنها لا تستجيب لهذا الوسيط في لغات الرأس - لاحقاً؛ بحيث نجد اللواصق الإعرابية تسم آخر الكلمة، وكان المنتظر أنها تسم أول الكلمة، والتفسير لذلك يأتي من الناحية الصرف - صواتية: وهو أن الجزء الأولي للكلمة غالباً ما يكون صامتاً والجذوع تفصل الموضع الأولي الصامتى بحيث يوجب هذا الفصل تقديم الجذوع على اللواصق. وسأخصص جزءاً من هذا الفصل للتصنيف الإعرابي للغات في كل من التصنيف المحلى الكلاسيكي والتصنيف الحديث للإعراب، فهذا الأخير يصنف اللغات إعرابياً إلى لغات: رفع - نصب ولغات: أركاتي - مطلق، وسأحاول تقديم جملة من الخصائص التي تميز كل نمط. وكذا خصائص إعراب الجر وكيف يتحقق في كل من لغات النمط رفع - نصب وأركاتي - مطلق. وأختتم هذا الفصل بنقاش حول دور الإعراب في التأويل الدلالي، وضرورة لجوء اللغات للإعراب، وأؤكد في هذا السياق أن الإعراب محايده من الناحية الدلالية بالرغم أن اللغات قد تلجأ إليه لتمييز الأدوار التركيبية المرتبطة بالمعاني الدلالي التحتية. وسأعتمد في مقاربة هذه الإشكاليات المذكورة عدداً من الأعمال الحديثة التي اهتمت بالإعراب وطرق الوسم الإعرابي منها أندرسون (1971) وشومسكي (1981) والفاسي الفهري (1990) وبيليك (1994) ودكسون (1994) وبيترو مودي (1997) وكوري (2000) ولنكوباري (2001) وسوران (2002)، وكذا بعض مراجع النحو العربي القديم.

في الفصل الثاني من القسم الأول أناقش مشكل التحقيق الصرافي لإعراب الجر، وأدافع عن أن مورفيم الكسرة [ـ] هو التحقيق الصرافي الأساسي في كل الأشكال التي تتلقى الجر في العربية: المثنى والمذكر السالم والأسماء الخمسة. وأن الواو أو الألف في المثنى والمذكر السالم والأسماء الخمسة ليست حروف إعراب وإنما هي لواحق للعدد، تفرض الكسرة [ـ] عليها ضغوطاً صواتية وتحولها إلى [ي] بمبروك قاعدة: و - ي، وقاعدة مماثلة. متبعياً في ذلك بعض التوجيهات

المؤسسة على نظرية انشطار الفتحة وبعض التوجيهات والنقاشات المتكررة مع الأستاذ السغروشني والأستاذ التورابي في مناسبات مختلفة.

وسوف أدفع عن فرضية وجود مستويين صرفيين: الأول قبل معجمي، تبني فيه سمات اللواصق الصرفية من قبيل سمة العدد وغيرها، باستثناء السمة الإعرابية فإنها تبني في مستوى صرفي متاخر، وهو عبارة عن مكون صرفي مستقل، متبعاً في ذلك فرضيات الصرف الموزع المقترحة في هالي ومرنترز (1993) والمتبناة في الفاسي الفهري (1998). والسبب في فصل صرفيّة الإعراب عن بقية الصرفيات يعود إلى أن سمة الإعراب سمة ناتجة عن عملية الضم بين الرأس المسند لها والفضلة المحققة عليها (علاقة عمل إعرابي)، وهذه العملية متاخرة عن عملية بناء الصرفيات التي لا تعد ناتجاً لتفاعل تركيبي وإنما تخضع لعمليات بناء الكلمة. وفي المستوى الأخير تدمج صرفيّة الجر [-] ويتم التأليف بينها وبين لاحقة العدد [و+] لأن هذا المستوى هو المحدد لإدماج صرفيات جديدة كما أنه المختص بدمج السمات الصواتية في التركيب بحيث يهيئ للانتقال من (ب. س) إلى (ص. ص)، وفي هذه الأخيرة يتم التحقيق الصواتي لصرفية الإعراب ولاصقة العدد وغيرها في آن واحد.

وسأخصص جزءاً من هذا الفصل لمشكل الممنوع من الصرف المحدد بثلاثة مظاهر: غياب التنوين، وتحول صرفيّة الجر من [-] إلى [-]، وعودة الجر [-] مع الإضافة والاسم المعرف في حين يبقى التنوين غائباً. وسوف أبين أن الممنوع من الصرف نتيجة لتفاعل قوالب صواتية وصرفية ودلالية وتركيبية. فعلى سبيل المثال: بعض السمات المانعة من الصرف من قبيل [+عجمة] تبني في المكون الصواتي، وتبني السمات من قبيل [+صيغة أفعال] في المكون الصرفي، في حين تبني بعض السمات من قبيل السمة [+علمية] في المكون الدلالي، وسأفترض أن جميع المكونات الثلاثة المذكورة موجودة في مستوى قبل معجمي. وتبني السمات الدالة على الإعراب أو التنوين تركيبياً في مكون صرفي مستقل. ويلزم عن ما افترضته أن الممنوع من الصرف غير محدد في المستوى المعجمي للكلمة حتى تصل إلى التركيب ومن ثم نتبين ما إذا كانت المفردة مصروفة أم لا. فكلمة من قبيل مفردة أحمد، مثلاً، لا يدخلها التنوين أو الإعراب إلا بعد أن تلجم في المجال التركيبي الذي يضيف لها سمات صرفية جديدة كالتنوين والإعراب.

وسوف أبين أيضاً أن الممنوع من الصرف مرتبط بمفهوم التمكّن وعدم التمكّن في الاسمية. ويعود الممنوع من الصرف في هذا التصور نتيجة لتراكم القيم الموجبة

(ظهور أكثر من وسم على الكلمة) الذي يأتي من حقيقة كون صرف الأسماء العربية صرفًّا لاسلكيًّا. وسوف أستدل على أن التعريف وكذا الإضافة لهما خصائص اسمية قوية، وبالتالي فإنهما يلعبان دوراً أساسياً في تأسيس الاسم الممنوع من الصرف ورده إلى تمكنه، الشيء الذي يسمح بعودة مورفيم الجر. كما أبين أن غياب التنوين مرتبط، إلى جانب مبدأ تراكم القيم، بمبدأ التصادم في القيم الدلالية الذي يمنع توارد أداة التنكير (التنوين) مع الاسم المعرف أو المضاف (التعريف).

من ناحية أخرى سأبين أن قيد الجذع الأقصى غير كاف للتفسير للمنع من الصرف، نظراً لأنه لا يفسر إلا لحالات قليلة مما هو ممنوع الصرف محددة فيما يسمى (عند النحاة التقليديين) بالمنع لعلة واحدة.

أما الفصل الثالث من القسم الأول فسيكون حول اسمية الإعراب ومستويات الترميز الإعرابي؛ ففي هذا الفصل أدافع عن كون الإعراب خاصيةً للمقولات التي تخصّص سمات اسمية [+س]؛ بمعنى أن الإعراب لا يسند إلا إلى الأسماء أو المقولات التي تضم إلى جانب سماتها الأصلية سمات اسمية كالصفة واسم الحدث والوصف المشتق وبعض الظروف وغيرها. فهذه الأشكال في اعتقادي إنما تتلقى الإعراب نتيجةً لكونها تخصّص بعض السمات الاسمية التي تمكّنها من تلقي الإعراب متبنياً وموسعاً فرضيات ستول (1981) في هذا الصدد. وهذه الملاحظة ربما تساعد في فهم الطبيعة المقولية لكل من اسم الحدث والمشتق والظرف، فكل من هذه المقولات الأخيرة تتميز بقدرتها على ترميز سمة إعراب الجر، وبأن كل منها يمكن أن يرأس بنية جر مستقلة. واستجلاء الطبيعة المقولية لتلك المقولات سوف يمكن من تتبع سلوك الجر في كل تلك الأشكال المقولية، ومعرفة الكيفية التي يسند بها الإعراب. وقد لاحظت مطولاً أن العديد من الإشكاليات التي ستواجهني لاحقاً مرتبطة بالطبيعة المقولية لكل من اسم الحدث والمشتق والظرف وغيرها، وما لم يتم الانطلاق من تصور واضح حول هذه الأشكال المقولية - على الأقل من وجهة نظر هذا البحث - فسيبقى التفسير لسلوك الجر فيها أمراً معقداً. وأبسط مثال لذلك التعقيد المرهون بالطبيعة المقولية اسمُ الحدث؛ بحيث يصعب معرفة الكيفية التي سيتم بها إسنادُ الجر في حال ما إذا كانت المقوله التي تسقط أولاً هي الاسم مضاميناً إليها مفعولُ اسم الحدث، خصوصاً، أنني أساير إطاراً نظرياً لا تنسجم معه فكرة التحول المقولي بمفهومها التقليدي، إلى غير ذلك من الإشكاليات الإعرابية المتعلقة مع الطبيعة المقولية للمقولات النحوية. وسأستدل أيضاً بعد الفاسي الفهري (1990) على أن النظرية التقليدية للمقولات النحوية كما

هي في شومسكي (1970)، والمتبناة في عدد واسع من التحاليل، غير كافية للتفسير لعدد من الإشكاليات الحديثة، نظراً لأنها لا تكفي لوصف المقولات المزدوجة كاسم الحدث والمشتق والظرف. وأستدل أيضاً على أن المقولات البسيطة مبدئياً مخصصة فقط بالقيم الموجبة، على اعتبار أن كل مقوله تمتلك خصائص مستقلة بما في ذلك الحرف الذي أعده [+ح] وليس [-ف - س] نظراً لأن وجود مقوله بدون تخصيص سمي يفقدها خصائصها التركيبية والمعجمية والدلالية في اعتقادي. وتخضع المقولات المركبة لمبدأ إعرابي ينص على أن كل مقوله مركبة تتالف من مقولتين بسيطتين: الأولى تسند الإعراب والأخرى مقوله اسمية بموجبها تتلقى الإعراب متبنياً في ذلك نظرية ستويل (1981) عن المقولات. ويتبناً هذا المبدأ بعدم إمكانية ورود مقولات تضم سمات " فعلية " (ف) وحرفية (ح) في نفس الوقت، أو مقولات تضم سمات لمقولتين غير مسندتين للإعراب (س) و (ص) مثلاً في نفس الوقت. وسأفترض أن المقوله التي تسقط في التركيب أولاً هي المقوله القاعدية التي لها خاصية إسناد الإعراب، وبموجب عملية ضم م. س الفضله إليها يتم إشباع سمات المقوله القاعدية كإعراب النصب مثلاً، وعند الانتهاء من إشباع جميع السمات القاعدية تكون سمات الواجهة الاسمية من المقوله المزدوجة في واجهة الفحص، وبموجبها تنتقل المقوله السينية (س0) إلى رأس الإسقاط الوسيط الذي هو عادة إسقاطاً لإعراب الجر يقابل الزمن في بنية الجملة (بالكيفية التي سأدفع عنها في القسم الثالث)، وب مجرد الانتقال إليه تتحول المقوله إلى اسم تلقائياً (التحول المقولي التلقائي) دون اللجوء إلى لاصقة للتحول المقولي. وسأقدم على ذلك حجة من مبدأ مقاومة الإعراب. وسوف أخصص جزءاً من هذا الفصل للبحث في مشكل المستوى الذي يرمز فيه الإعراب؛ هل يأتي الإعراب مدمجاً في المفردة من المعجم، أم أنه يرمز في التعداد، أم في مستوى آخر بعد التعداد. وفي هذا السياق أستحضر بعض ما جاء حول الترميز الإعرابي وفرضية الدمج في كل من بيكر (1988) وتنكا (1993) وشومسكي (1995). وأستدل على أن الإعراب يرمز في المسند الإعرابي (العامل) بموجب عملية ضم Merge لم. س إليه، وأن الإعراب قبل هذا المستوى غير محدد. وسأقوم في نهاية هذا الفصل بتحديد بعض مفاهيم الأنماط الإعرابية التي سأتعامل معها كالإعراب الملائم والإعراب البنوي، مستحضرًا في تحديد هذه المفاهيم ما جاء في شومسكي (19981 - 1995) والفالاسي الفهري (1990 - 1993) وبتنر وهيل (1996) وآخرين.

القسم الثاني من البحث وهو القسم المخصص لحرروف الجر وموقع الجر

البنيوية، وهو قسم تهتم فصوله بالقضايا المعجمية الدلالية والتركيبية لحروف الجر. وإشكالية الفصل الأول منه تنشأ من ملاحظة السلوك المتباين لحروف الجر في إسنادها للإعراب؛ بحيث قد تسند الإعراب الملازم المعجمي أو الإعراب البنيوي بناء على نوع البنية التي تضم حرف جر.

والافتراض الذي سأدفع عنه وأستدل عليه يتلخص في أن حروف الجر التي ترد ضمن متواالية ف - ح - م. س تسند الإعراب المعجمي الملازم، في حين أن تلك التي ترد في سياق المتواالية س - ح - م. س تسند الإعراب البنيوي من خلال رأس وظيفي يدمج فيه حرف الجر لاحقاً. وسأصطلاح على حروف الجر التي ترد ضمن المتواالية الأولى بحروف التعدية، وعلى حروف الجر التي ترد ضمن المتواالية الثانية بحروف الإضافة بناء على جملة من الخصائص التركيبية والدلالية التي تخول التمييز بين حروف الجر بهذه الطريقة. وسوف أخصص جزءاً لمشكل التعالق الإعرابي بين النصب والجر وانعكاسات هذا التعالق على البنية المحورية (الموضوعية). مستلهما ما جاء في الفاسي الفهري (1986) والفاسي (1997) وجحفة (1999) وجحفة (2000) في هذا الصدد، معزواً بعدد واسع من الدراسات النحوية القديمة.

وأسأدل على ضرورة التمييز بين حروف الجر بالكيفية المبينة أعلاه، وأقدم جملة من الخصائص التركيبية والدلالية لحروف التعدية وحروف الإضافة. وأتبع سلوك حروف الجر ومعجمتها في الفعل، وأناقش مشكل التخصيص المعجمي لهذه الحروف، وأستدل على أن حرف الجر غير مخصص في المعجم بدلالة محددة، وإنما يكتسب تخصيصه من سياقه التركيبي، ثم أناقش حروف الجر في سياق طبقة الأفعال ركب ونزل، وصعد... التي تشتراك في كونها تتعدى إلى "المكان" وتنتهي - اختيارياً - حرف جر (تتعدى بالحرف أو بدونه). وسأفترض وسيطاً للحرف الفارغ يوحد بين البنى التي تحقق الحرف وتلك التي لا تتحققه وذلك باستعمال بعض فرضيات دمج البنية الموضوعية متبنياً فرضيات هيل وكيرز (1993) والفاسي (1997) حول فكرة الدمج للمحمولات المركبة. ثم أستدل على أن حروف التعدية تسند الإعراب الملازم نظراً لأنها تسنده داخل بنية الفعل المعجمية، بخلاف حروف الإضافة التي يلجأ فيها الحرف للصعود إلى إسقاط وظيفي أعلى لإسناد إعرابه. بعد ذلك أتبع سلوك حروف الجر وإعراب الجر داخل بنى المحمولات المركبة ضمن طبقة أخرى تمثل في أفعال الحلول والوضع المجرد وما يتصل بهذه البنى من مواضع تلعب دوراً مهماً في التفسير لسلوك هذه

الحروف. وسوف أخصص فرعاً للتتبع سلوك حروف الجر في كل من بنى "الممنوح" وبنى "المفعولين"، والتفسير لإعراب الجر داخلها، مستلهما في ذلك عدداً من المقاربات المنجزة حول تركيب المعجم التي تساعد كثيراً في التفسير لسلوك إعراب الجر داخل هذه البنى، ومن بينها هيل وكيرز (1993 - 1994) وبوت (1994) وألسينا (1994) وويليامز (1994) والفاسي الفهري (1997 - 1998).

الفصل الثاني من القسم الثاني يهتم بحروف الجر عموماً؛ بحيث يمكن تصنيفها إلى: حروف تعددية وحروف إضافة، كما أن حروف الإضافة يمكن إرجاعها إلى قسمين: الأول يمثل فيه الحرف رأساً معجنياً له موضوعان يحتلان موقعي المخصوص والفضله، وتعد البنية بأكملها إسقاطاً للصرفية التي تسند الإعراب الخارجي لفاعل الحرف. والقسم الثاني يمثل فيه الحرف رأساً وظيفياً، وتعد البنية التي يتوسطها هذا الحرف بنية إضافية يعلوها إسقاط حدي. وكل النمطين من الحروف يلعب دوراً - في توسيع العلاقة بين العناصر التي يتوسطها - دلائلاً ومن ثم تركيبياً: التسويغ الدلالي يتمثل في كون الحرف وانطلاقاً من دلالته الخاصة يتفاعل مع العناصر التي يتوسطها لتقديم معنى عام هو "البعضية" في الأولى و"الملكية" في الثانية، وكل النمطين من حروف الإضافة يعكسان دلالة فضائية ساكنة بخلاف حروف التعددية التي تعكس دلالة فضائية متحركة. والتسويغ التركيبى يتمثل في أن الحرف وانطلاقاً من الملكية أو البعضية يرأس إسقاطاً وجائهياً؛ بمعنى أنه يربط بين الإسقاط المعجمي والإسقاطات الوظيفية، وبناء على هذه الخاصية فإن حروف الإضافة عموماً توسيع الدور التركيبى (الإعرابي) انطلاقاً من خصائصها الوظيفية، وتوسيع الدور الدلالي انطلاقاً من خصائصها المعجمية الدلالية. وسوف أؤكد أن حروف الإضافة عموماً تسند الإعراب البنوي عن طريق الصعود إلى الإسقاط الحرفي المعبر عنه "بالبعضية" مع الحروف التي لها بنية مركب حرفي، أو المعبر عنه بالملكية مع الحروف التي لها بنية مركب إضافي.

من جهة أخرى أبين أن موضوع الجر المرؤوس بالحرف التبعي يحتل موقع الفضله، بينما يحتل موضوع الجر الملكي موقع المخصوص، وأستدل على أن كل الموضوعين يتلقيان الإعراب بكيفية موحدة (في علاقة مخصوص - رأس) عندما ينتقل كل منهما إلى مخصوص البعضية أو الملكية تباعاً. ولتسوية النقول في بنية المركب الحرفي التبعي نلجأ إلى مبدأ تكافؤ الأبعاد وقيد السلسلة المقتربين في شومسكي (1995).

على هذا النحو أستدل على أن المركب الحرفي التبعي له بنية موازية لبنيـة

الجملة ذات الرتبة: فاعل < فعل، وتعد كل منهما إسقاطا للصرفية التي تعمل في فاعل المركب الحرفي تبعا لافتراض الفاسي (1987). وبالتالي فإن فضلة الحرف ينبغي أن تتلقى الإعراب بنفس الكيفية التي تتلقى بها فضلة الفعل الإعراب عبر إسقاط وظيفي يخول لها النقل من موقع الفضلة إلى موقع المخصص. ولمقاربة هذا الفصل من الناحية الدلالية والتركيبية استحضرت جملة من الدراسات أذكر منها الفاسي (1987) وشومسكي (1995) وهرنستين (1995) وغاليم (1999) وجحفة (1999 - 2000) وأخرين، وجملة من الدراسات النحوية القديمة.

وسأخص الفصل الثالث من هذا القسم للإضافة الملكية وأنماطها، وتتبع سلوك حروف الإضافة والدور الذي تلعبه في بنى الإضافة الملكية. ورأيت على أن الإضافة الملكية موسطة بحرف جر ظاهر أو مقدر، يسُوَّغ العلاقة الدلالية من ناحية بين المضاف والمضاف إليه، ويُسند الإعراب من ناحية أخرى. وقبل ذلك أقترح سلمية للموضع التي يظهر فيها الجر في بنى الإضافة الملكية، مستدلا على أن المالك يشغل الموضع الأعلى في السلمية تأسيا على افتراضات الفاسي الفهرى (1986) ولنكوباردى (2001).

وسوف أخصص جزءاً لوصف أنماط الملكية عبر بعض اللغات المتاحة. وسأقترح سلمية للموضع التركيبية التي يظهر فيها الجر في الإضافة الملكية (التي تتحقق الحرف أو التي لا تتحقق) وذلك بالمقارنة مع موقع الجر الشجرية. وأستدل على أن موقع المالك يجب أن يتحقق تركيبيا في اللغة العربية، وقد يتحقق بضمير فارغ صواتيا مع طبقة محدودة من أسماء الأحداث كما في الأنجلزية. وما لم يتحقق موقع المالك بأي كيفية فإن جملة من المبادئ من بينها مبادئ الربط والتحكم المكوني، وقيد الفاعلية، ستكون مخروقة مما يؤدي إلى لحن البنية. كما أستدل على أنه يمكن التوحيد بين بنى الإضافة التي تتحقق الحرف (الحرفة) وتلك التي لا تتحقق من خلال افتراض ضمير فارغ (ضم) يقدر في موقع المالك لكي نحصل على متواالية: س+مالك+م. و) في كلا النمطين من الإضافة. وسأقترح مقاربة شجرية للتوضيح بين الحرف المحقق (الإضافة الحرفة) وبين الحرف غير المتحقق (الإضافة التأليفية)، بحيث يلتقي النمطان الإضافيان في إسقاط الملكية المرؤوس بالحرف (المتحقق في النمط الأول والفارغ في الثاني)، وهذا الحرف يعمل على تسويغ موضوع الجر في مخصوصه، ومن ثم فحص الجر البنوي في علاقة مخصوص - رأس.

بعد ذلك أستدل على أن العلاقة بين المضاف وإليه ليست مباشرة

ولا شفافة، وإنما هي موسطة بحرف جر يقع في مستوى التماس بين الإسقاط المعجمي والإسقاط الوظيفي، ويلزم عن الخاصية الوجيهية للحرف قدرته على إسناد الإعراب بموجب خصائصه التركيبية، وتسوية العلاقة بين المضاف والمضاف إليه بموجب خصائصه المعجمية. وقد استلهمت لمقاربة مشاكل هذا الفصل عدداً من الدراسات القيمة منها دراسة الفاسي الفهري (1986) التي يهمنا منها هنا ما جاء حول السلمية الإعرابية والسلمية المحورية، ودراسة عقال (1996) ويهمنا منها هنا ما تركز على اسم الحدث والقراءات الممكنة له (اسم حدث، اسم نتيجة، اسم محض)، ودراسة غاليم (1999) حول نظرية النموذج الأصلي، ودراسة لنكباردي (2001) لإعراب الجر التي اعتمدت عليها بشكل أساسي في هذا الفصل.

ينشغل القسم الثالث بأكمله بالقضايا النظرية والتكنولوجيا لإعراب الجر في ضوء الصيغ والمقارب المختلفة للبرنامج الأدنى. وينشغل الفصل الأول بإسقاطات ومجالات فحص إعراب الجر. وسأناقش من خلاله جملة من الإشكاليات المرتبطة بمسنادات الجر الوظيفية ومجال فحصه في بنية الإضافة الملكية. وهذه الإشكاليات في الحقيقة نشأت عن عدم وضوح المسند الحقيقي لإعراب الجر في الأدبيات القديمة والحديثة؛ فبالنسبة للنحو فقد اختلفوا في مسند الإعراب في الإضافة؛ فمنهم من زعم أن "المضاف" هو المسند لإعراب الجر، ومنهم من زعم أن المسند هو "معنى الإضافة"، وهناك طرح ثالث أكثر شيوعاً يتمثل في أن المسند هو عبارة عن "حرف جر مقدر".

وبالنسبة للطروحات الحديثة وهناك أيضاً نوع من عدم الوضوح؛ فشومسكي (1981 - 1986) يفترض أن مسند إعراب الجر هو الاسم س رأس بنية الإضافة. ودافع عدد من باحثي السامييات (ريتر 1991) وسيلوني (1994) وبورر (1994) ولنكباردي (1994 - 1996) عن وجود إسقاط للتطابق يقوم بوظيفة إسناد الجر. وقد دافع الفاسي الفهري (1993 - 1998) عن فرضية الحرف الفارغ المعبر عنه بإسقاط الملكية في حين أن فحص سمة الجر منجز عبر الحد (الفاسي (1998) وعقال (1999)).

وهناك من دافع عن كون الإعراب عبارة عن رأس وظيفي مستقل يعمل كرابط للمركب الحدي كما هو الحال عند بيتر وهيل (1996). وسوف أحاول أن أعرض لمجمل هذه الطروحات، وكيف افترض أن جميع العناصر الوظيفية في بنية المركب الحدي الإضافي قادرة على تسويغ موضوع الجر وإشباع مطالبه الإعرابية.

في مستهل هذا الفصل أبين أن النظرية الإعرابية المرتبطة بإعراب الجر غير

واضحة بدليل أن جميع رؤوس المركب الحدي الإضافي - بداية بالرأس المعجمي الاسم وانتهاء بالحد - قد افترض لها أنها قادرة على إسناد الإعراب . بعد ذلك أستدل على أن الحجج المقدمة عن ضرورة إسقاط للتطابق غير كافية للاعتقاد بأنه مجال مناسب لإشباع مطالب الجر (لا التطابق كمورفيים مدمج في الحد ولا التطابق بإسقاط مستقل). كما أستدل على أن الحد هو موقع لعناصر محلية، والإعراب مستثنى من تلك العناصر. ثم أخصص فرعاً للحد وطبيعته، وأبين أن الحد عبارة عن مقوله وظيفية غير مخصصة بـ [+/-] تعريف] منذ البداية، وأستدل على أن الحد ليس موقعاً إعرابياً وإنما هو موقع يختص بالعناصر محلية من قبل الأداة وبعض الأسوار والإشاريات وغيرها، وأن الإعراب مستثنى من هذه العناصر نظراً لأن الإعراب مستقل عن التأويل الدلالي . وأستدل أيضاً على أن الإعراب مستقل عن الحد؛ بمعنى أن الإعراب ليس معبراً عنه بواسطة الحد أو بواسطة مورفيات مدمجة في الحد، وإنما هو إسقاط مستقل عن الحد، وأبرهن على أن حجة التوزيع التكاملية بين الحد والإعراب المقدمة في الأدبيات غير كافية للاعتقاد بأن الحد والإعراب معبر عنهم بقطعة واحدة.

بعد ذلك أدفع عن أن إسقاط الملكية هو الإسقاط المناسب لإشباع مطالب الجر وتسويغ موضوعه تجريبياً ونظرياً ، وأبين أن جل اللسانيين يؤيدون فكرة وجود إسقاط وسيط يختص بإشباع المطالب الإعرابية . وسأفترض أن إعراب الجر نتيجة مباشرة لغياب الزمن تبعاً لعقل (1999) وبالتالي فإنه من الممكن أن يكون هذا الإسقاط الوسيط مرؤوساً بسمة [- زمن] ، إذ لو كان الزمن حاضراً ولو في صورته الضعيفة لتلقى المالك الرفع لا الجر . ولمقاربة إشكاليات هذا الفصل استحضرت عدداً واسعاً من الأدبيات الأساسية في هذا السياق منها أبني (1987) و (الفاسي الفهري 1987) وصبولشي (1989) وريتر (1991) وسيلوني (1994) وبورر (1994/1996) ولنكوباري (1996) وعقل (1999) والرحالي (1999 - 2000) وجبلرت (2000) وغيرها .

وينشغل الفصل الثاني من هذا القسم باشتقاء بنية الإضافة وتسويغ موضوع الجر في الأدنوية المحلية ، ويركز على القضايا النظرية والتقنية التي بواسطتها نتمكن من اشتقاء بنى الإضافة الملكية وتسويغ موضوع الجر داخلها ، وذلك من خلال ثلاث نظريات تمثل الصياغة الأساسية داخل البرنامج الأدنى (1992 - 1995) . النظرية الأولى : نظرية النقل وفحص السمة (شومسكي 1992 - 1995) ، والنظرية الثانية : نظرية التركيب اللامتناظر (كين 1994) ، والنظرية الثالثة : نظرية البنية المركبة العارية (شومسكي 1994 - 1995) .

ويمكن ضم هذه النظريات تحت مفهوم الأدنوية المحلية المبنية على محلية النقل تمييزاً لها عن الأدنوية القوية (شومسكي 1998 - 2001) محور الفصل الموالي . وسوف أستدل أولاً على أن اشتراق بنية الإضافة الملكية يتطلب ضم الإفتراضين الواردين في الفاسي الفهري (1993) والفاسي (1998) في بنية شجرية واحدة؛ وهما فرضية إسقاط الملكية، والافتراض المؤسس على الشطر تباعاً . كما أبرهن مرة أخرى على ضرورة الإسقاط الوسيط لتسويغ مركب الجر وإشباع مطالبه . وفي فقرة موالية أستدل على ضرورة نقل س إلى الإسقاط الوسيط المبرر بفحص السمة القوية لهذا الإسقاط ، وأن النقل يتم بموجب آخر ملاذ في صيغته المرنة أو المتحركة (النقل لفحص سمات نفسه أو غيره) لا في صيغة الجشع . ثم أستدل بنفس الكيفية على ضرورة نقل س إلى الحد . بعد ذلك أستدل على ضرورة نقل س إلى الحد . 2 وسأتبني فكرة تعدد الرؤوس في مقابل تعدد المخصصات . وأستدل على أن التسويف في هذا المستوى ينبغي أن يكون تركيبياً لا دلالياً .

وسأخصص جزءاً من هذا الفصل لاشتقاق الإضافة الحرة وتسويغ موضوع الجر فيها في مخصص الملكية ، وأستدل على أنها تمر بنفس مراحل الاشتراق التي تمر بها بنية الإضافة البنائية . ثم أخصص جزءاً للتمييز بين نوعين من الصفات التي تنتظم عادة بنية الإضافة؛ وهما الصفة الناعنة للرأس الاسمي ، والصفة المحورية أو الناعنة للملك التي تتلقى إعراب الجر . وأستدل على أن الصفتين تحتلان نفس الموقع كملحق على يسار المركب الاسمي في الإضافة البنائية ، لكنهما تنتقلان إلى موقعين مختلفين؛ الأولى تستقر في مخصص التطابق الأعلى من مخصص الملك ، والثانية تستقر في مخصص الملك بعد انتقال الملك لكي ترث من هذا الموقع جميع خصائص الملك الإعرابية والتطابقية . وفي حال توارد الصفتين معاً كما في الإضافة الحرة فإني أقترح لمعالجتها نظرية التركيب اللامتناظر ، وبناء عليها تولد الصفتان كملحقتين في موقعين مستقلتين؛ الأول ملحق أو مخصص للرأس الاسمي س ، والثاني ملحق للملك ويتم النقل بموجب نظرية الفاسي (1998) حول الصفات التي تسلسل العناصر في صورتها المرأوية ثم تعمل على نقلها إلى يمين الاسم . وسوف أخصص الفقرة الأخيرة لإعادة اشتراق بنى الإضافة في ضوء مفاهيم نظرية البنية المركبة العارية (شومسكي 1994) ، وأستدل على إمكانية الاستغناء عن الحد والاكتفاء بإسقاط الملكية (الإسقاط الوسيط) المعون بـ س أقصى الذي يرمز إعراب الجر المسند إلى الملك بموجب عملية ضم الملك إلى هذا الموقع ، وطبقاً لهذه النظرية فإن العناصر تسلسل على يمين الاسم س (اليسار في العربية: احترام الرتبة الخطية) . وقد استحضرت لمقاربة إشكاليات هذا الفصل جملة من

الدراسات المهمة في الأدبيات التوليدية الحديثة منها فوكى وسبيز (1986 - 1993) وأبني (1987) وريتر (1991) والفاسي (1993 - 2002) وشومسكي (1992 - 1995) وكين (1994) وشنكوي (1994) وسيلوني (1994) ولاسنك (1995) ولنكوباردي (1996 - 2001) وعقال (1999) والرحالي (1999 - 2000) وجلبرت (2000) وسوران (2002) وأخرين .

الفصل الثالث من القسم الأخير يهدف إلى تبع خطوط النظرية الإعرابية داخل الصيغة الحالية من البرنامج الأدنى (شومسكي 1998 - 1999 - 2001)، وفي هذه الصيغة تظهر السمات الإعرابية مرتبطة بغيرها من السمات غير المؤولة (سمات التطابق الفارغة)؛ بحيث تلعب هذه السمات دوراً مهماً في إحداث خاصية "الانزياح" التي تعد من خصائص التصميم الأمثل للغة. فإذا كان ميكانزم الإعراب المضمن في السمات الفارغة يلعب هذا الدور الأساسي داخل مملكة اللغة فقد يوازي من الناحية البيو - لسانية بعض الميكانزمات الموجودة في الأجهزة الأخرى من قبيل الميكانزم الموجود داخل عدسة العين المبصرة. لهذا استحسن أنّ الشخص بإيجاز بعضًا من الخصائص العامة لهذه المملكة انطلاقاً من شومسكي (1998 - 2001).

في مستهل هذا الفصل أُلْخَصَ بعضًا من خصائص العملية "طابق"، ثم أُحاوِل الكشف عن طبيعة العلاقة المتلازمة بين سمات التطابق الفارغة وسمة الإعراب البنائي. بعد ذلك أُتَّبَع تصميم النحو داخل الأدندية القوية عند مستوى الجملة، وأُبَيَّنَ أن المقولات لم تعد قائمة في هذا المستوى من البحث، وأن ما يسقط في التركيب هو الجذر؛ فالمنظومة (التعداد) لا تتضمن مقولات، والعناوين تحدُّد برأوس العناصر المعجمية، ويحدد الضم التالي طبيعة الجذر، كما أنه لا توجد أية قيود على عدد مرات الضم. والعمليات هنا محكومة بـ"اجتذب" : إما اجتذب سمة وحدها أو اجتذب المركب المتضمن للسمة (أي العملية "اجتلب") وأن عملية حذف السمة تتم في علاقة رأس - رأس وبعض مقتضيات العلاقة رأس - رأس كالعلاقة مسبر - هدف.

وسوف أُخْصِص فرعاً لنظام التطابق الإعرابي والاشتقاق عبر المرحلة، فإذا كانت المراحل القوية في بنية الجملة محددة فقط بالمصدري والفعل الخفيف فسأفترض أن بنية المركب الحدي لا تتوفر إلا على مرحلة المركب الحدي (م. حد) على الأكثر، وأن سمة إعراب الجر البنائي تسند / تُحذف بموجب التطابق في السمة الحدية بين الحد و (م. س) في علاقة حد - س - هدف (حيث س هو س الصغير) قياساً بسمة الإعراب البنائي في الفاعل الجملي التي تسند / تُحذف في

علاقة مص - ز - هدف، وذلك يتم في حالة إذا لم يكن للزمن أو الحد سمة إسقاط موسع تتيح لهما تقديم موقع للمركب الاسمي الفاعل والمالك تباعاً، أما إذا كان كل من الزمن والحد له سمة إسقاط موسع فهذه السمة تتسبب في نقل (م. س) إلى موقع المخصوص (ز أو حد)، ويتم حذف السمة الإعرابية في علاقة ز - هدف بالنسبة للفاعل أو حد - هدف بالنسبة للمالك. وسوف أخصص فرعاً للكيفية التي يتم بها الضم إلى الجذر واختيار المراحل بموجب الضم التالي.

وسأبين أن المراحل في بنية الجملة محددة بمراحلين هما مرحلة المصدري م. ص والفعل الخفيف الذي يقدم المركب الفعلي، أما في بنية المركب الحدي فالمرحلة الوحيدة هي مرحلة المركب الحدي م. حد في اعتقادي. والمراحل قصوية بمعنى أن المرحلة هي تلك التي تتضمن بنية موضوعية تامة. والمقولات المعجمية غائبة في هذا التصور وما يسقط في التركيب أولاً هو الجذر وبموجب الضم التالي يحدد نوع المقوله الجذر.

جميع العمليات سلكية وتم بأسرع ما يمكن وفي خطوة واحدة ما أمكن. وأستدل في هذا المستوى على أن سمة إعراب الجر تسد/تحذف تحت التطابق في السمة الحدية بين س الموجود في الحد، و م. س. والمالك يسوغ في الحد فقط إذا كان الحد يملك سمة إسقاط موسع (التوسيط بين اللغات يتم بموجب سمة الإسقاط الموسع في الحد وليس بموجب قوة/ضعف الحد).

مستوى س الصغير هو مستوى الإسقاط الوسيط الذي سادفع عنه مطولاً في فصول هذا البحث والذي يلعب دوراً مهماً في إسناد سمة الجر، كما أنه المستوى الذي يقابل إسقاط الزمن في النظام الجملي.

القسم الأول

الأعراب  
وقطناتا الصرف صواتية  
والصرف تركيبية

## الإعراب والأنظمة الإعرابية عبر اللغات

### مدخل

تمتلك اللغات أنظمة صرفية إعرابية غنية ومتعددة، وتتجأّل اللغات إلى طرق مختلفة في وسم كلمتها إعرابياً بواسطة واسمات إعرابية غنية ومتعددة أيضاً، وينتاج عن تلك الواسمات عدد من اللواصق (السوابق أو اللواحق) الإعرابية التي قد تدخل في عمليات بناء الكلمة، وفي اللغات أيضاً مفاهيم ومصطلحات إعرابية متباعدة؛ ما يوجد منها في لغة أو مجموعة لغوية لا يوجد بالضرورة في مجموعة أخرى. وقد رأيت في هذا الفصل أن أقدم تغطية شاملة لمجمل القضايا المتعلقة بالإعراب، وتوضيح العديد من المصطلحات الإعرابية، والأنماط الإعرابية المنتشرة في لغات رفع - نصب وكذا في لغات أركاتي - مطلق، وتوضيح الكيفية التي تتحقق بها تلك الإعرابات انطلاقاً من الإشكاليات المدرجة تحت (١).

1

- أـ مفهوم الإعراب و اختصاص الأسماء به .
- بـ كيف تتصرف اللغات في الإعراب وكيف تتحققه؟
- جـ التصنيف الإعرابي للغات .
- دـ ما دور الإعراب في التأويل الدلالي؟ ولمَ تتجأّل اللغات إلى الإعراب؟

الفصل منظم بالشكل التالي: في الفقرة: ١.١. أقدم بعض المفاهيم السائدة حول الإعراب، وأبين أن الإعراب خاصية للمقولات الاسمية<sup>(١)</sup>. وأستدل على أن الإعراب مفهوم تركيبي علاقي: إذ هو نظام لوسم الأسماء بالنظر إلى علاقة الأسماء

(١) ينظر في الفقرة: ١.١، فيما سيأتي قريباً لتوضيح مفهوم الاسمية، والمقولات التي تتوفر على سمة الاسمية.

برؤوسها. وفي الفقرة: 2. أعرض لأهم الإعرابات المنتشرة في النظامين: رفع - نصب وأركاتي - مطلق، ولأهم الوظائف النحوية التي يرمزها كل إعراب. وفي الفقرة: 3 أقدم تحليلاً لواسمات الإعراب التي صنفتها إلى واسمات تحليلية وواسمات تأليفية، وأبين أن تلك الواسمات قد تحتل الموقع القبلي أو البعدي اعتماداً على وسيط اتجاه الرأس (الرأس - أولاً أو الرأس - مؤخراً): ففي لغات الرأس - أولاً (التي يندرج تحتها لغات الرتبة: فعل - فاعل ولغات الرتبة: فاعل - فعل) نجد أن الواسم الإعرابي يسبق فضنته، وفي لغات الرأس - مؤخراً (التي يندرج تحتها لغات الرتبة: مفعول. فعل. ولغات الرتبة: مف. فعل. فاعل) نجد أن الواسم يلي فضنته. والفقرة: 4. أخصصها لتوزيع اللواصق (السوابق واللواحق) الإعرابية. وأبين أن اللواصق تخضع لواسط اتجاه الرأس ولكن بصورته المعكosa: بحيث نجد اللاصقة الإعرابية تأتي كلاحقة محقيقة على آخر الكلمة في لغات الرأس - أولاً، لكنها لا تستجيب لهذا الوسيط في لغات الرأس - مؤخراً؛ بحيث نجد اللواصق الإعرابية تسم آخر الكلمة وكان المنتظر أنها تسم أول الكلمة، والتفسير لذلك يأتي من الناحية الصرف - صواتية: وهو أن الجزء الأولي للكلمة غالباً ما يكون صامتياً، والجذوع تفصل الموضع الأولي الصامت؛ بحيث يجب هذا الفصل تقديم الجذوع على اللواصق. وفي الفقرة: 5. تعرضت للتصنيف الإعرابي للغات في كل من التصنيف المحلي الكلاسيكي والتصنيف الحديث للإعراب، وهذا الأخير يصنف اللغات إعرابياً إلى لغات: رفع - نصب ولغات: أركاتي - مطلق، وسأحاول تقديم جملة من الخصائص التي تميز كل نمط. وأخصص الفقرة: 6. لخصائص إعراب الجر وكيف يتحقق في كل من لغات النمط رفع - نصب وأركاتي - مطلق. وأختتم هذا الفصل في الفقرة: 7. بدور الإعراب في التأويل الدلالي، وضرورة لجوء اللغات للإعراب، وأؤكد أن الإعراب محайд من الناحية الدلالية بالرغم أن اللغات قد تلجأ إليه لتمييز الأدوار التركيبية المرتبطة بالمعاني الدلالية التحتية.

الأسئلة تحت (1) أعلاه أناقشها من خلال عدد من الأعمال الحديثة التي اهتمت بالإعراب وطرق الوسم الإعرابي منها: أندرسون (1971) وشومسكي (1981) والفاسي الفهري (1990) وبليك (1994) ودكسون (1994) وبيتروودي (1997) وكوري (2000) ولنكوباري (2001) وسوران (2002)، وكذا من خلال مراجع النحو العربي القديم.

## ١. مفهوم الإعراب

### ١.١ مفهوم الإعراب وتحقيقه على الأسماء

يعد الإعراب ظاهرة صرفية لعدد واسع من اللغات<sup>(١)</sup>. ومن المفاهيم السائدة حول الإعراب أنه "الصورة المصرفية للاسم"<sup>(٢)</sup>؛ وهذا المفهوم يشير إلى أن الإعراب خاصية للأسماء، مع أن كلمة الإعراب case أو المشتقة من الكلمة اللاتينية casus والتي تعد ترجمة للكلمة الإغريقية ptôsis وتعني "fall" - تشير إلى الأفعال والأسماء. وبالنسبة لأرسطو فإن مفهوم ptôsis يشمل أيضاً الاستثناءات الظرفية، إلا أن المصطلح أصبح مقصوراً على الصفة الاسمية<sup>(٣)</sup>.

أما الإعراب عند النحاة العرب القدماء فهو أثر يجلبه العامل على الأسماء أو الأفعال على حد سواء<sup>(٤)</sup>. وسوف أستدل (في الفصل الثالث من هذا القسم) على صحة الظروفات التي ترى «أن الإعراب تحقيق صرفي على الأسماء فقط»<sup>(٥)</sup>، وقد حاول بعض النحاة التفسير لكون الإعراب يختص بالدخول على الأسماء بقولهم إن «علة وضع الإعراب في الأسماء ليدل على المعاني المعتورة عليها»<sup>(٦)</sup>. إلا أن هذا التفسير غير كاف، ونحتاج إلى حجج نظرية تبرهن وتفسر لحقيقة أن الإعراب يختص بالدخول على الاسم أو المقولات التي لها خصائص اسمية كالصفة والظرف. ويختصر الافتراض الذي أدفع عنه في أن أي مقوله تضم السمة [+س] يمكن لها أن تتلقى إعراباً بناءً على هذه السمة الاسمية، ومن بين المقولات التي تضم هذه السمة إلى جانب سمات أخرى مقوله الاسم ومقوله الصفة ومقوله الظرف ومقوله المصدر (اسم الحدث) ومقوله الفعل الحاضر، نظراً لأن كل هذه المقولات تمتلك خاصية تلقي الإعراب الذي يدل على تحصيص هذه المقولات للسمة الاسمية، وبعد هذا الافتراض في الاتجاه الصحيح فقط إذا كانت كل تلك المقولات

(١) منها اللغات الهندو أوروبية والقوقازية CAUCASIAN وكذا الأورالية URALIC والدرافية DRAVIDIAN.

(٢) بليك (1994).

(٣) راجع بليك (1994) ص: 19.

(٤) حول مفهوم العاملية عند القدماء وتحديد الإعراب بناءً عليها انظر إحياء النحو لإبراهيم مصطفى.

(٥) وهذا هو اعتقاد جل النحاة، وعلى سبيل المثال يقول الزمخشري: "حق الإعراب الاسم في أصله، والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة" انظر المفصل في صنعة الإعراب، ج: ١، ص: 33.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب لرمضي الدين الأسترابادي، ص: 55.

مخصصة بالسمة [+س] بالفعل انطلاقاً من كون تلك المقولات تتلقى الإعراب.  
انظر الفصل الثالث من هذا القسم لمناقشة هذا الافتراض والاستدلال عليه).

وفيما يتعلق بمفهوم الإعراب، عموماً، نجد عند القدماء عدداً من المفاهيم التي تداخل بين عامل الإعراب، والأثر الناجم عنه، والوظيفة الدلالية التي قد تنجم عن التفاعل بين العامل وأثره (الحركات الإعرابية)، دون الخلوص إلى تحديد دقيق لمفهوم الإعراب؛ فهو حسب بعض النحاة «اختلاف أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلية عليها» أو «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة»<sup>(١)</sup>، وهذا هو المفهوم الأول الذي يقصي الوظيفة الدلالية التي قد تنجم عن العامل والأثر الناجم عنه. وفي مفهوم آخر نجد أن الإعراب «الإبارة عن المعاني بالألفاظ»<sup>(٢)</sup>، وهذا المفهوم يقصي العامل والأثر الناجم عنه ويكتفي بالمعاني التي قد يقدمها الإعراب. والمفهوم الثالث للإعراب يتحدد في أنه «الحركات المبينة عن معاني اللغة»<sup>(٣)</sup>، وهذا المفهوم يقصي العامل ويقتصر على الحركات الإعرابية وما تدل عليه من معانٍ. وفي المفهوم الرابع عند النحاة نجد أن كل الأطراف السابقة (العامل، وأثره، والدلالة الناتجة عنهما) تدخل في تحديد مفهوم الإعراب على أنه «الإبارة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها»<sup>(٤)</sup>. وبالرغم من شمولية التحديد الأخير للعناصر التي تتدخل في مفهوم الإعراب إلا أن المفهوم التركيبية للإعراب يبقى غير واضح، كما أن التغير الصوري لأواخر الكلمات ليس دائماً وليس في كل اللغات، بل إن التحقيق الصرف في للإعراب لا يدخل بالضرورة في تحديد مفهوم الإعراب، لأن الوسم الإعرابي قد يكون وسماً صرفاً ظاهراً وقد يكون وسماً مجرداً بدون تحقيق<sup>(٥)</sup>.

## ٢. ١. المفهوم التركيبية للإعراب

الإعراب - كوظيفة تركيبية - حسب بليك (Blake 1994) وما أعتقده هنا - نظام لوسم الأسماء التابعة dependent nouns بالنظر إلى نوع العلاقة التي تربطها

(١) انظر ابن جني، اللمع، ص: . ٥٠ وابن هشام الأنصاري في أوضح المسالك، ج: . ١ ص: . ٣٩ وانظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص: ١٧.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص: ٣٥.

(٣) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: ٨١.

(٤) ابن يعيش م. س.

(٥) ومن النحاة من حد الإعراب بناء على اعتبارات لفظية محضة؛ فالإعراب هو «ما اختلف آخره به»  
شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الإسترابادي، ج ١، ص: ٥١.

(٦) سوف أبين في الفصول اللاحقة أن الإعراب سمة مجردة اعتماداً على العديد من الأعمال الرائدة  
التي اعتمدت على تصور شومسكي (1995) للإعراب والتي سأشير إليها في حينه.

برؤوسها (علاقة إسناد إعرابي)؛ والمقصود بالأسماء التابعة جميع الأسماء التي تتبع رؤوسها في الإعراب وتتلقاء منها. فالإعراب يعني من هذا المنظور الوسم الصرفني الناتج عن العلاقة بين الاسم ورأسه. كما أن الإعراب في inflectional marking مفاهيم أخرى وسم لعلاقة الاسم بالفعل عند مستوى الجملة<sup>(١)</sup>.

ومن خلال ما تقدم أعلاه يبدو أن الإعراب هو نتيجة للعلاقة القائمة بين الاسم ورأسه (علاقة إسناد إعرابي بالمفهوم التقليدي)، وبتعبير Blake فالإعراب نتيجة للعلاقة بين الأسماء والرؤوس التي تتبعها تلك الأسماء، كما أن العكس يمكننا من القول بأن العلاقة بين الاسم ورأسه إنما هي نتيجة للوسم الإعرابي. وبهذا المعنى يتبيّن أن الإعراب مفهوم علاقي: فعلى مستوى الجملة، مثلاً، يسم الإعراب علاقات الفضلات والملحقات؛ فالرفع على المركب الاسمي يشير إلى علاقة الفاعل التركيبية بالفعل، كما أنه يشير إلى أن التابع صفة للفاعل في المركب الصفي. والنصب يشير إلى علاقة المفعول بالفعل وهكذا. . .

## 2. الوظائف التركيبية والدلالية

### 1. 2. أنماط الإعراب ووظائفه النحوية

تمتلك اللغات أنماطاً متنوعة وغنية من الإعرابات، ويمكن لكل إعراب أن يرمز عدداً من الوظائف التركيبية. وتتضمن (2) أبرز تلك الأنماط ووظائفها النحوية:

2

أ - الرفع nominative وهو إعراب يرمز الفاعل والأسماء التي تقوم في علاقة حملية مع الفاعل، كما أنه الإعراب المستعمل خارج البنى، وفي الغالب لا يحمل وسماً إعرابياً وإنما يتألف من جذع عار<sup>(٢)</sup>.

ب - النصب accusative وهو الإعراب الذي يرمز المفعول المباشر والأسماء التي تقوم في علاقة حملية مع المفعول.

(1) بليك . م . س .

(2) الرفع في العربية إعراب موسوم، بخلاف العديد من اللغات التي لا يدخل فيها الرفع ضمن الإعرابات الموسومة، ومعنى موسوم إعرابياً أنه يمتلك صرفة إعرابية تتحقق كسابقة أو كلاحقة كالضمة في العربية التي تتحقق على الاسم المعرّب، ومع ذلك فالرفع قد يعد ضمن الإعرابات المسندة بالتجريد؛ أي مسند بدون عامل ظاهر. انظر بخصوص مفهوم الوسم الإعرابي Markedness Dixon (1994) ص: 56، وبخصوص إعراب التجدد الفاسي الفهري Case (1990) ص: 68.

ج - الجر genitive ويستعمل أساساً لوسم المركبات الاسمية التابعة للأسماء، وهو إعراب تابع بشكل رئيس (adnominal)، ومن بين وظائفه ترميز المالك. وقد تكون لإعراب الجر وظائف دلالية؛ بحيث يستعمل لوسم فضلات طبقة محددة من الأفعال في بعض اللغات من قبيل أفعال التذكر والنسيان في التركية؛ إذ نجد الجر يسم الوحدة entity المتذكرة أو المنسيّة كما يتضح من التركية على سبيل المثال المبين في (3):

## 3

Diei meminerit consul	Day GEN remember FUT. PERF. 3SG consul
القنصل شـ جـنـ مـ مستقبلـ ستـذـكـرـ جـرـ الـيـوـمـ	"The consul will remember the day"
القنصل سـوـفـ يـتـذـكـرـ الـيـوـمـ	
(بـلـيكـ 1994 صـ 6ـ)	

حيث تتلقى الكلمة "اليوم" (day) (التي تأخذ قراءة المفعول لا الظرف) إعرابَ الجر الموسوم نظراً لأنها الوحدة المتذكرة<sup>(1)</sup>.

د - الممنوح dative وهو نمط من الإعراب الذي يدعى بالمنحرف oblique وهو مخصص لوسم المفعول غير المباشر. ومن بين وظائف الممنوح العديدة أنه يرمز (دور المالك الدلالي) ويُسند إليه إعراب الجر أو النصب في بعض السياقات العربية والإنجليزية (انظر الفقرة: 1. 2. من الفصل الأول من القسم الثاني حول خصائص الممنوح التركية).

هـ - الأبلاتيف (الإتجاهي) ablative الذي يدل على قرب أو بعد الاتجاه (انظر الفقرة 1. 5. أدناه بخصوص هذا المصطلح) وينتشر في اللغات اللاتинية وكذا اللغات ذات النظام الأركاتي، ويعبر الأبلاتيف عن ثلاثة إعرابات في آن واحد وهي: 1 - الأبلاتيف ablative، 2 - الم المحلي locative 3 - الأداتي instrumental. فنجد أنه يعبر عن المصدر source والحلول location وعن الأداة instrumental.

(1) ولذلك فإن إعراب الجر في عدد من اللغات يصنف ضمن الإعرابات الدلالية لا التركيبية، وخصوصاً في اللغات ذات النمط الأركاتي كما سيأتي. وقد يربط الجر علاقات وظيفية تركيبية كالجر الذي يتبع عن بنية الإضافة الملكية.

وبالتالي نجد له عدداً من الوظائف في آن واحد، وهنا تتدخل الدلالة والسياقات الإنجازية للتفريق بين هذه الوظائف.

و - الفوكاتيف vocative وهو إعراب يستعمل في أشكال الخطاب adress وله صورة مستقلة وأحياناً يتفق في الصورة العامة مع الرفع، وهو لا يظهر كتابع في الجملة كبقية الإعرابات الأخرى ولكنّه يقوم في خارج الجملة، بمعنى أنه مدمج في التعبير الاعترافي كما في المنادي المعتبر عنه بالبنية (٤) :

4

where are you going, Ahmed.

أين تذهب، أحمدُ

والفوكاتيف هنا بخلاف الإعرابات الأخرى، لا ينطبق عليه المفهوم الصرفي للإعراب لأنّه لا يسم علاقه التوابع بالرّؤوس: بمعنى أدنوي، لا يلعب دوراً في توسيع الموضوعات في البنية التركيبية، ومن هنا لا تعد له إعرابات معتبرة . وقد يتلقى مع الرفع في أنه يتلقى الإعراب بالتجدد فقط لإنقاذ المصفاة الإعرابية (راجع الفاسي (١٩٩٠) ص : ٦٨ حول مفهوم إعراب التجدد).

وهذه الصور من الإعرابات المدرجة في (٢١ - و) هي أهم الصور في اللغات التي تصنف إعرابياً ضمن لغات رفع - نصب nominative/accusative . وبالإضافة إلى تلك الأنماط الأعرابية ما نجده في لغات أركاتي - مطلق من قبيل ما هو مبين في (٥) والتي يختص بها هذا النمط من اللغات التي تصنف إعرابياً بلغات أركاتي - مطلق ergative-absolutive (انظر الفقرة: ٢.٥. بخصوص الفرق بين النمطين من اللغات: رفع - نصب وأركاتي - مطلق).

5

أ - الأركاتي ergative وهو مختص بفاعل الجمل المتعددة في اللغات الأركاتية بحيث تدخل اللاصقة erg على فاعل الجملة المتعددة (انظر الفقرة: ٢.٥).

ب - المطلق absolute وهو مختص بفاعل الجملة غير المتعددة (هذا الفاعل قد يتلقى دور المنفذ أو دور الضحية)، كما أنه مختص بمفعول الجملة المتعددة في هذه اللغات . وإعراب المطلق الذي يتلقاه الفاعل / الضحية مثل إعراب الرفع ليس له أي وسم صرفي (وسم صوري) بخلاف المطلق الذي يسم الفاعل / المنفذ والمطلق الذي يسم المفعول . والأمثلة على (٥، ٥ ب)

نوردها من اللغة الداغستانية بالأمثلة الأنجلizية للتيسير في (٦ أ، ٦ ب) تباعاً (وانظر أيضاً المثال (٩) أدناه):

## 6

(M) father -erg	F-chaeld.abs	F-praise-press-
إع - أرك - الوالد (مذكر)	مطلق - الطفل. مؤنث	نبر - يمدح - مؤنث
الأب يمدح البنت (تطابق المفعول مع الفعل في الجنس).		
M-sheld.abs	M-run	ب -
مطلق - الطفل - مذكر	يركض - مذكر	الطفل يركض

ففي (٦ أ) الفاعل يتلقى إعراب الأركاتي. والمفعول في (٦ أ) كالفاعل في (٦ ب) يتلقى إعراب المطلق (راجع بليك (1994) ص: 122، الفقرة: 2.5. من هذا الفصل).

## ٢. ٢ تمييز الوظائف الإعرابية

تقيم الأديبات تمييزاً بين الإعراب النحوي الممحض والإعراب الدلالي أو المحسوس concrete. فالإعرابات النحوية الممحضة تقليدياً تتضمن الرفع، والنصب، والجر، ويمكن أن يضاف إليها الممنوح dative الذي يرمز المفعول المباشر (ينتني المفعول فضيلة له)، والأركاتي ergative الذي يرمز فاعل الجملة المتعددة في اللغات الأركاتية. فالإعرابات التركيبية المذكورة ترمز فقط العلاقات التركيبية الممحضة، في حين أنها نجد إعرابات أخرى هي التي تختص بترميز العلاقات الدلالية مثل الحلول location أو المصدر Source ... إلخ<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك يمكن أن نجد إعرابات تركيبية ترمز أخرى دلالية؛ فالنصب مثلاً قد لا يعبر عن علاقة المفعول التركيبية فحسب، لكنه أيضاً يعبر عن الدور الدلالي الضاحية (في علاقة تنازير بين الدور التركيبية والدور المحوري)، كما أن الرفع

(١) هذه العلاقات الدلالية تقوم أساساً على التصور المحلي للإعراب في النظريات المحلية، وفق هذه النظرية فإن جميع العلاقات الإعرابية تؤول على الم محل بما في ذلك الفاعل والمفعول اللذان يصنفان ضمن الإعرابات التركيبية الممحضة، فجملة من قبيل اشتري زيد الكتاب تتضمن "مصدراً" و"هداً" وكلاهما يندرجان في النظرية المحلية ضمن ما سمي بالمحلي locative (انظر أندرسون Anderson (1971) حول النظرية الإعرابية المحلية).

للفاعل الذي هو دور تركيبي يمكن أن يعكس الدور الدلالي المنفذ (العلاقة بين الأدوار التركيبية والمحورية متناظرة هنا لكنها ليست دائماً كما سيأتي).

الإعرابات التركيبية الممحضة تسمى بالإعرابات الأساسية core أما الإعرابات الأخرى فهي تندرج تحت الإعرابات السياقية prepheral وهي ذات طبيعة دلالية من قبيل الأبلاتيف الذي يرمز "المصدر" و"الهدف"، وكذلك الداتيف الذي يرمز الممنوح. ويستخلص من كون هذه الإعرابات تميل في غالبيتها إلى ترميز العلاقات الدلالية أن الإعرابات في الأساس، فيما أعتقد، كانت تربط وظائف دلالية، ومع ميل اللغات إلى التجريد أصبحت العلاقات التركيبية تفي بهذا الغرض من خلال تحقيقها لصرف إعرابية ظاهرة أو مجردة، وبالتالي يتمثل الدور الأساسي الذي يلعبه الإعراب في تمييز المعاني الدلالية التحتية بواسطة تلك الصرف التي قد تعكس أدواراً تركيبية (انظر الفقرة 7.2 أدناه). وهذه لائحة بالإعرابات الدلالية والتركيبية الممحضة أخصها بالكيفية التي نراها في (7).

## 7

## إعرابات

	دلالية ممحضة	تركيبة ممحضة
ترمز هذه لإعرابات المصدر path و المسار source	المحلي locative	الرفع nominative
- والهدف goal	الأبلاتيف ablative	النصب accusative
	اللاتيف allative	الجر genitive
	الأركاتي prelative rgative	
	تركيبة-دلالية الممنوح instrumental	الأداتي dative

وهناك من يعتقد أن كل إعراب له مجموعة من الوظائف أو المعاني التي تندرج تحت المعنى العام لهذه الإعرابات (راجع أندرسون 1971).

## 3. الواسمات الإعرابية وأنماطها

تصنف الواسمات الإعرابية إلى نوعين أساسيين: الواسمات التحليلية : synthetic case markers والواسمات التألفية analytic case markers

### 1.3 واسمات الإعراب التحليلية

مصطلح الإعراب جاء ليعبر عن الوسم الصرفي في الحقيقة، لكنه امتد إلى حروف الجر بنوعيها والتي تدرج تحت ما يسمى بـ adpositions التي تعبر عن حروف الجر القبلية preposition وحروف الجر البعدية postposition، وهذه الواسمات تلعب دوراً في وسم الأسماء وعلاقاتها برؤوسها. فاللغة العربية (باعتبارها من نمط اللغات ذات الرأس - أولاً) لها فقط حروف جر قبلية، بخلاف اليابانية التي تسم إعرابياً الفاعل والمفعول غير المباشر والمفعول المباشر بواسطة حروف جر بعدية من قبيل: o. ni. ga على التوالي كما يتبيّن من خلال (8):

8

Sense ga Tasaku ni hon o yat - ta  
Teatcher SUBJ Tasaku IO book DO give - PAST

ماض - أغطى حرف بعدي كتاباً حرف بعدي تاساكو (الفاعل) الأستاذ  
"The teacher gave Tasaku a book"  
الأستاذ أغطى تاساكو كتاباً

ويُلعب وسيط اتجاه الرأس (انظر التعليم (12) أدناه) في اللغات دوراً مهما في كون تلك الواسمات تظهر قبلياً أو بعدياً: بحيث نجد لغات الرأس - أولاً ومنها العربية تقدم الواسم على فضالته، بينما نجد في لغات الرأس - لاحقاً، كالبابانية مثلاً، (المثال (8) أعلاه) أن الواسم يلي فضالته.

والحروف في اللاتينية تشبه الأفعال من حيث كونها تعمل النصب في أغلب الأحيان كما قد تعمل ما يسمى ablative الذي أشرت إليه في (2 هـ)، أما حروف الجر البعدية في اللغات الهندو - أريانية indo - aryan فإنها تسند إعراب المنحرف oblique، وبخلاف حروف الجر اللاتينية التي تسند النصب عادة إلى فضلاتها فإن نظيراتها العربية تسند الجر دائماً إلى فضلاتها.

ويُندرج تحت مفهوم الواسمات التحليلية الوسم عن طريق الأدوات الإعرابية Particles التي لها خاصية إسناد الإعراب، وهذه الأدوات ربما تعمل كحدود إعرابية تختص بالدخول على الأسماء كما في مجموعة اللغات السلافية على وجه الخصوص (الفصل الأول من القسم الثالث). وتتميز الأدوات الإعرابية عن الحروف الإعرابية (أبني (1987) وبليك (1994)) في أن الأولى ترث المحتوى الوصفي والقرينة الإحالية من فضلاتها، وأنها غالباً ما توفر المعلومة المتعلقة

بالوظيفة التركيبية أو المحورية Topic كما هو الحال بالنسبة للغة اليابانية<sup>(1)</sup>. ومن بين الأدوات الإعرابية الأداة a وهي أداة إعراب المطلق absolute و e أداة فاعل الأركاتي، وهاتان الأداتان ممثل لها في (9) من خلال لغة تونجان إحدى فصائل الأوسترونيزيون Austronesian الأركاتية Tongan :

## 9

أ - nà e tamaté I (a é talavou) o (é Tolu) A

واسم فاعل المتعدى الغول - مطلق واسم المطلق قتل - ماض شاب - حد  
Tolu Killed the youth  
الغول قتل الشاب

ب - nà e tamaté I (à Tolu) o (é he talavou) A<sup>(2)</sup>

The youth Killed Toul  
الشاب قتل الغول

### 2.3. واسمات الإعراب التأليفية

تعد الإضافة على سبيل المثال من بين الواسمات التأليفية لأن الوسم الإعرابي ينبع عن طريق التأليف بين المضاف والمضاف إليه. ومع ذلك فهناك مفهوم آخر للوسم التأليفي؛ بحيث يتحقق الإعراب بواسطة مجموعة من اللواحق تتحقق على آخر الكلمة، وهذه اللواحق تسند الإعراب وتحقق في نفس الوقت وذلك من قبيل لواحق التركية واللاتينية. وما يميز الواسمات التحليلية عن التأليفية هو أن الأولى حروف قبلية أو بعدية بينما الأخرى تتحقق في شكل لواحق صرفية، وهذا التمييز تعكسه كل من اليابانية واللاتينية؛ فالاختلاف الأساسي في وسم الإعراب بين لغة كاليايانة ولغة كاللاتينية هو أنه في الأولى ليس هناك لواحق إعرابية وإنما حروف جر بعدية، بينما تمتلك اللاتينية لواحق إعرابية وكذلك حروف جر قبلية وبعدية، وتمتلك اللغة العربية نمط الواسمات التحليلية وكذا نمط الواسمات التأليفية الذي يتم بالتأليف بين عنصرين، لكنها لا تمتلك اللواحق التي تسند الإعراب. ويمكن أن نصنف الحرف الساكسوني s أو ما يسمى به Saxon genitive ضمن الجر التأليفي على اعتبار أن s لاحقة تسند الإعراب وتحقق في نفس الوقت (راجع الفصل الثاني

(1) ينظر في القسم : 3 ، الفصل : 1 ، وكذا الإحالة 26 هناك لمزيد من التوضيح .

(2) A = فاعل المتعدى O = مفعول المطلق  
والمعطيات عن ديكسون (1994) ص : 42 .

من القسم الثالث). وقد يندرج ضمن الوسم التأليفي الإعراب الذي تتلقاه الضمائر<sup>(١)</sup>. وإلى جانب الحروف البعدية التي أوردتها عن اليابانية أقدم في (10) لائحة بحروف الجر البعدية الرئيسية المستعملة في اللغات الهندو - أوروبية والهندو - أريانية أختتم بها هذه الفقرة.

10

أ - SE وتحتخص بإعراب الأداتي والأblative instrumental/ablative ب - حرف جر locative يختص بإعراب المحتلي KE . ج - KO و هو حرف جر genitive يختص بإسناد إعراب الجر . د - ويختص بإعراب النصب accusative/dative الممنوح<sup>(٢)</sup>.

#### ٤. توزيع اللواصق الإعرابية في اللغات.

##### ٤.١. رتبة اللواصق الإعرابية ووسط اتجاه - الرأس

يوسم المركب الاسمي عادة إما بلاصقة affix وإما بحرف جر (قبلى أو بعدي) أو بكليهما معاً . وموقع الحرف قبلى preposition أو بعدي postposition يعتمد أحياناً على اتجاه وسط الرأس كما بينت .

وفي اللغات اللاتينية والجرمانية غالباً ما تكون هذه الحروف مشتقة من الأفعال، وتحتفظ بنفس الموقع بخصوص فضلاتها وهذا هو سبب ارتباط هذه الحروف بالرتبة ، فمثلاً قد يتحول المشارك متعلق concern إلى حرف جر فيما يتعلق بـ concerning وتحتفظ الفضلة بنفس موقعها من المشارك أو الحرف القبلي كما يتضح من (11 أ) و(11 ب) على التوالي :

11

أ - it is concerned the students

إنه متعلق بالطالب

ب - in concerning the students

فيما يتعلق بالطالب

(1) بليك (ن.م)، ص: 91.

(2) بليك (ن.م)، ص: 91.

وقد يحدث العكس كما في الألمانية أحياناً حيث يتحول المشارك إلى حرف جر بعدي. ويمكن تعميم هذه الفكرة بما يسمى في النظرية التوليدية بـ وسيط الرأس؛ بحيث لغات الرأس - أولاً كالعربية وغيرها تقدم حرف الجر أو الواسم الإعرابي قبل فضله، بينما اللغات التي يكون فيها الرأس لاحقاً يقع فيها الواسم بعدياً. وهنا أعيد تلخيص التعميم المذكور في (12) :

## 12

موقع الواسمات الإعرابية بالنظر إلى وسيط اتجاه الرأس  
لغات الرأس - أولاً تقدم الواسم على الفضلة، وفي لغات الرأس مؤخراً،  
الواسم يلي الفضلة.

وبالنسبة للواصق الإعراب فإنها تأخذ ترتيباً معكوساً بالنسبة لـ وسيط اتجاه الرأس: فلغات الرأس - أولاً تحقق لواصقها الإعرابية على آخر الكلمة، فنجد اللغات ذات الرتبة (ف. ف. مف)، ومن بينها اللغة العربية، تمتلك لواحق إعرابية نظراً لأنها من لغات الرأس - أولاً، أما في لغات ذات الرتبة (مف. ف. فا. أو (مف. ف. فا) فقد كان من المنتظر أن نجد لها سوابق إعرابية لا لواحق؛ كما هو الحال في هذه اللغات التي تتحقق الرأس مؤخراً كاليابانية. والتفسير لهذه الظاهرة حسب بليك (1994) ودكسون (1994)، في هذا الصدد، يقدم من الناحية الصرف - صواتية: وهو أن الجزء الأولي للكلمة غالباً ما يكون صامتياً، والجذوع تفصل الموضع الأولي الصامت؛ بحيث يوجب هذا الفصل تقديم الجذوع على الواصق<sup>(1)</sup>.

## 2.4. توزيع اللواحق الإعرابية

يوجد توزيعان عامان للواحق الإعرابية في اللغات<sup>(2)</sup>.

## التوزيع الأول:

إعراب لا يظهر فقط على الاسم بل أيضاً على الحد والصفة، وهو ما دعي باللغات التي تسم الكلمة word-marking languages وهذا النظام موجود في

(1) بالنسبة للغة العربية فقد تطرق القدماء لملاحظة وقوع الوسم الإعرابي على آخر الكلمة وقدموها لها بعض التفسيرات الدلالية والصرافية، راجع في هذا الصدد بالخصوص اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء محب الدين ج: ١٠٦ ص: ٥٩ وكتاب مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكيري، ج: ١٠٦ ص: ٩٩.

(2) راجع بشكل أكثر تفصيلاً بليك (1994) و دكسون (1994) حول الصرف الإعرابة case inflections

فصائل من اللغات الهندو - أوروبية . وتدخل العربية ضمن هذا التصنيف العام لأنها تسم آخر كل كلمة لا الكلمة التي تقع في آخر الجملة فحسب باستثناء أنها لا تسم الحد (لأن الحد في العربية لا يملك سمات اسمية)<sup>(١)</sup> .

### التوزيع الثاني :

هذا النوع من اللغات يقع الوسم الإعرابي فيه على كلمة واحدة فقط وهي الكلمة الأخيرة في الجملة final-word ، ويسمى بالوسم المركبي phrase marking لاعتباره وسما للمركب لا للكلمة ، وتعد اللغات الأسترالية والأمازونية نموذجاً لهذا النوع من الوسم الإعرابي كما نرى من خلال (13) :

13

etxe	zahart-	etarn
house	old -	PL. LOC
in	old	houses
في المنازل القديمة		

فاللاصقة LOC التي تقع في آخر المركب الصفي في المنازل القديمة تعبر عن أن المركب يتلقى بأكمله إعراب المحلي locative ، وهو إعراب دلالي يستشف من دلالة البنية الدالة على المحلية والاحتواء ، في حين أن المنازل في اللغة العربية يقع على آخرها الوسم الإعرابي ، كما يقع أيضاً على الصفة القديمة نفس الوسم ؛ أي أن كلاً من عنصري الاسم والصفة تتصل به علامة الوسم الإعرابي<sup>(٢)</sup> .

وبصدد دور اللاصقة في التأويل الدلالي فلقد استدل على أن اللواحق الإعرابية إنما هي حشوية redundant (راجع الفصل الثاني من هذا القسم ، الفقرة: 1) ويبدو أنها الجزء الذي لا ارتباط له بالدلالة في النظام الإعرابي ، خلافاً لحرروف الجر (بنوعيها القبلي والبعدي) التي تحمل عباءة الوسم الإعرابي وعبء ربط الأسماء بروؤسها . وهناك من يعتقد أن هذه اللواحق تظل مرتبطة بمعنى ما حتى وإن كانت حشوية<sup>(٣)</sup> .

(1) انظر الفصل الثالث من القسم الأول ، الفقرة: 1. وهناك أنواع من العناصر التي تدرج تحت مقوله الحد غير أداة التعريف وتتلقى الإعراب من قبيل بعض الأعداد وبعض الأسوار وغيرها لا تعني هنا .

(2) بالإضافة إلى النوعين المذكورين ، هناك لغات ترد فيها الصرافية الإعرابية على رأس الكلمة ، ولغات تصرف آخر الكلمة فقط كالعربية ، ولغات تسم كل كلمة مطلقاً ، ولغات تسم كل كلمة فقط في حالة اللبس . راجع دكسون (1994) ص: 40.

(3) انظر الفصل 2 من هذا القسم ، الفقرة: 1.

## 5. التصنيف الإعرابي للغات

هناك تصنيفان للغات من وجهة النظر الإعرابية: التصنيف الكلاسيكي والتصنيف الحديث، وسوف نذهب أولاً مع طبيعة التصنيف الكلاسيكي.

### 1.5. التصنيف التقليدي الكلاسيكي

وهو التصنيف الذي تمسكت به النظريات المحلية للإعراب (انظر أندرسون (1971))، وأساسه التمييز بين الإعرابات ذات الطبيعة التركيبية الممحضة والإعرابات ذات الطبيعة الدلالية، فالرفع في اللغات اللاتينية إعراب تركيبي له وظائف تركيبية ممحضة، والنصب في اللاتينية يضم النوعين معاً فهو تركيبي ذو وظيفة تركيبية (المفعول) وله دور دلالي (محلي) يأخذ فيه دور الهدف، وأما الحروف من قبيل *to* في الإنجليزية فلها استعمال تركيبي تارة مع أفعال (المنح) *giving*، واستعمال دلالي ذو طبيعة دلالية محلية يرمز دور الهدف تارة أخرى، وأمثل للنمطين بـ (14أ) و(14ب) على التوالي:

14

I gave the news to John

أ - نقلت الأخبار إلى جون

I travelled to London

ب - سافرت إلى لندن

وهناك إعرابات تعتبر مزيجاً من الوظائف التركيبية والدلالية كما هو الشأن بالنسبة إلى ممنوح الملكية. وبالنسبة للغات الأركاتية فنجد لها تنظيمًا خارجياً، وهذا النوع يضم تمييزاً دقيقاً ما بين الاستعمالات المحلية وغير المحلية للإعراب. ومن بين أهم التصنيفات للإعراب ضمن النظريات المحلية ما سمي بأبعد ييلمسلف Hjelmslev المقدمة من أندرسون (1971) كما يلي:

**البعد الأول:** ويضم الإعرابات المجردة التي لها وظائف تركيبية مثل الفاعل والمفعول، على اعتبار أن الفاعل والمفعول دوران تركيبيان ولا يرتبطان دائمًا بأدوار دلالية ارتباطاً متناهراً (كالمنفذ للفاعل أو الضحية للمفعول)؛ فالفاعل ليس دائمًا منفذًا وليس المفعول دائماً ضحية<sup>(1)</sup>.

(1) هناك أعمال حاولتربط الفاعل بأدوار دلالية من قبيل العامل *actor* أو الحركة *action* إلا أن المعطيات التالية تنفي أن يكون للفاعل دائمًا هذه العلاقات: - الظرف يتضمن التقدّم، - السيدة قاست الألم - زيد يكون في الحديقة - أنا أدين لك بكذا - الطفل يتذلّى من السقف - زيد يملك شعراً أشقر.

**البعد الثاني:** يضم الإعرابات التي يعتمد تأويتها على مدى تركيزها وغناها من قبل الأبлатيف ablative اللاتيني المتعلق ببعد الاتجاه: فهو إعراب كثيف في بعض اللغات بالنظر إلى بعد الاتجاه (أي له دلالة كثيفة على البعد intensive). وفي بعض اللغات الإغريقية، يكون الكثيف هو الذي يدل على القرب rapprochement (أي يكون غنياً بصدق قرب الاتجاه).

**البعد الثالث:** ويضم إعرابات معقدة تعبّر عن علاقات نحوية وتميّز بين التعبيرات من وجهة نظر المشاهد أو المتلقّي spectator بواسطة حروف جر ظرفية كما في المثال التالي (15):

15

A - He is behind the tree

هو خلف الشجرة

B - He is underneath the tree

هو تحت الشجرة

فإذا كان شخص ما وراء الشجرة من وجهة نظر المشاهد فإنه من المحتمل أيضاً أن يكون تحتها، ويتدخل الإعراب بواسطة حروف الجر الظرفية بكيفية معقدة دلالياً في كل من (15 أ) و(15 ب) للتمييز بين الحالات التي يكون فيها شخص ما وراء الشجرة ولا يستلزم بالضرورة أنه تحتها<sup>(1)</sup>.

ومع ذلك تبقى النظريات الإعرابية التقليدية غير كافية، ويفكّد أندرسون (1971) أن عدم كفاية هذه النظريات يأتي من العجز عن إدراك أن هناك ثمة علاقة مركبة ما بين العلاقات الدلالية التحتية للإعراب وواسماته الخارجية (من صرف وواسمات وحروف إعرابية)، وهذه العلاقة المركبة قد تنجم بالخصوص من التفاعل مع عناصر دلالية أخرى يمكن للتركيب أن يقودنا إليها، كما أن عدم وضوح هذه النظريات يأتي أيضاً من الخلط بين (العلاقات الإعرابية) و(الصرف الإعرابية) التي تعبّر عن تلك العلاقات.

ويتلخص افتراض أندرسون (1971) في أن العلاقات الإعرابية التحتية كثيرة في اللغات المختلفة، وتقوم النظرية الدلالية التراكيبية بربط المكون الدلالي التحتي بالبنية السطحية الخارجية.

= كما أن هذه المعطيات لا تمكن النظريات التي اعتمدت على تصنيف الإعراب إلى نشاطي active وسكنوني stative من النجاح.

(1) راجع أندرسون (1971) ص: 7.

## 2.5. التصنيف الإعرابي الحديث للغات

سوف أتبني هنا التصنيف المقدم عن طريق دكسون (1994) وبستر ومودي (Peter & Modi 1997) الذي يتلخص في وجود نمطين من الإعرابات يمكن إرجاع اللغات إليهما كما في (16):

16

أ - لغات رفع - نصب nominative-accusative

ب - لغات أركاتي - مطلق ergative-absolutive

المجموعة (16 أ) تتميز بكون الفاعل يتلقى إعراب الرفع في الجملة المتعددة وكذا في الجملة غير المتعددة كما في (16):

17

أ - أكرم زيد عمروا

ب - أقبل زيد

وأما المفعول المباشر فيتلقى إعراب النصب ويندرج ضمن هذا النوع عدد كبير من اللغات الطبيعية كالسامية واللاتينية والجرمانية وغيرها.

المجموعة الثانية (16 ب): تتميز بكون فاعل الجملة المتعددة هو الذي يتلقى إعراب الأركاتي، في حين أن فاعل الجملة غير المتعددة لا يتلقى نفس الإعراب وإنما يتلقى إعراب المطلق absolutive تماماً كمفعول الجملة المتعددة كما يتضح من (6) والتي أعيدها في (18):

18

أ - (M) father-erg    F-cheld. abs    F-praise -press)

نبر - يمدح - مؤنث مطلق - الطفل . مؤنث إع - أرك - الوالد (مذكر)

الأب يمدح البنت (تطابق المفعول مع الفعل في الجنس).

ب - M-sheld.abs    M-run

يركض - مذكر مطلق - الطفل - مذكر

الطفل يركض

ففي المجموعة الأولى يصنف فاعل المتعدى وغير المتعدى ضمن طبقة واحدة من الناحية الصرف تركيبية؛ بحيث يتلقى كل منها إعراب الرفع، بينما يصنف المفعول في طبقة مستقلة عنهما؛ حيث يتلقى إعراب النصب. أما في اللغات الأركاتية فيصنف الفاعل في الجملة المتعددة في طبقة مستقلة عن فاعل اللام؛ بمعنى أن فاعل الجملة غير المتعددة يشكل مع مفعول الجملة المتعددة طبقة واحدة؛ بحيث يتلقى كل منها إعراب المطلق. ويمثل النظام الأركاتي 20% من اللغات العالمية، ويتشر في كل فصائل القوقازية، والبورمان، ومعظم اللغات الأسترالية، وفي عدد من الفصائل اللغوية في أمريكا الجنوبية، وكذلك في بعض لغات الباسك، وفي كشمير، والإسكيمو، وغيرها<sup>(1)</sup>.

وهذا التصنيف الثنائي يكاد يكون هو التصنيف الأمثل للغات من وجهة النظر الإعرابية.

وهناك نموذج ثالث من اللغات التي يمكن تصنيفها تحت مفهوم نشاطي - لا نشاطي active-stative، وفي هذه اللغات تشتراك فواعل الجمل غير المتعددة (اللازمة) الدالة على النشاط مع فواعل الجمل المتعددة من الناحية الصرف تركيبية: فأفعال من قبيل يبكي، يجري، يقفز، الدالة على الحركة والنشاط، تأخذ فواعلها صرفاً إعرابية مماثلة لصرف فواعل الجمل المتعددة. في حين أن فواعل الجمل غير اللام على نشاط أو الساكنة static تتعامل معاملة المفاعيل في الجمل المتعددة؛ فأفعال من قبيل يكون، يبدو، يسكن، تتلقى فواعلها نفس إعراب المفاعيل في الجمل المتعددة.

وهناك مجموعة رابعة يمكن اعتبارها نموذجاً آخر، وهي لغات لا تعتمد في إعرابها على الوحدة المعجمية للجمل، بل تعتمد على التأويل الدلالي للجملة بأكملها، فإذا كانت إحالة الفاعل في الجملة غير المتعددة تؤول على النشاط فسوف تتلقى إعراب الأركاتي أو المتفذي agentive، أما إذا كانت إحالة الفاعل لا تؤول على النشاط فسوف يتلقى إعراب الرفع في لغات رفع - نصب، أو إعراب المطلق في لغات أركاتي - مطلق. وهذا ما يسمى في هذه اللغات بوسم الفاعل المرن أو غير الثابت fluid subject marking وهذا النوع من الوسم يحدث عندما تكون العوامل الدلالية وليس المعجمية هي التي تلعب دوراً في تحديد إعراب الفاعل، لنتأمل المثال (19) من لغة البومو pomo شمال كاليفورنيا (المعطيات من بيتر (1997) ص: 1):

(1) بليك (ن. م) ص: 122.

فإن إعراب الملكية وإعراب الممنوح وإعراب التبعيسي وإعراب الأداتي وغيرها تدرج تحت مفهوم إعراب الجر في اللغة العربية، بخلاف اللغات الأخرى التي تميل إلى استفهام إعراب الجر من العلاقة الدلالية التي يربطها. فإن إعراب الممنوح على سبيل المثال يختص فقط الحالات التي ترد فيها اللام الدالة على الممنوح، بينما يخصص الإعراب التبعيسي للحالات التي ترد فيها حروف جر من قبيل الحروف التي تقابل من في العربية أو Of في الأنجلو-أمريكية في بعض الأسيقة، كما أن ما يقابل اللام في العربية وأيضاً Of في الأنجلو-أمريكية يختص بإعراب الملكية الذي يعبر عنه مفهوم Genitive أساساً. ويمكن القول بناء على ما ذكر أن كل حرف من حروف الجر يسند إلى إعراب الذي يدل عليه ذلك الحرف، أو إلى إعراب الذي تدل عليه العناصر المتعلقة مع دلالة الحرف في اللغات التي تعتبر الجر إعراباً دالياً يربط وظائف دلالية لا تركيبية كاللغات ذات النمط الأركاتي على وجه الخصوص (انظر الفقرة الموالية).

وكون حروف الجر في العربية جميعها تسند إعراباً موحداً إلى فضلاتها، وكون هذا الإعراب لا يربط الأدوار الدلالية بالكيفية المشار إليها يدفعني للاعتقاد بأن إعراب الجر أقرب إلى الإعرابات التركيبية التي تربط أدواراً تركيبية كالرفع والنصب، وإن كانت حروف الجر في جانب منها قد تعبّر عن علاقتين دلالية، وهذا السلوك يمكن رصده وفق مبادئ محددة سأحاول مناقشتها بالتفصيل (في الفصلين الأول والثاني من القسم الثاني). لتأمل الحالات المضمنة في (20) :

## 20

Genitive Possessive	جر الملكية	أ-دار زيد
Partitive Genitive	الجر التبعيسي	ب-بعض الطلاب
Subjective Genitive	جر الفاعلية	ج-ضرب زيد عمرأ
Objective Genitive	جر المفعولية	د-تدمر المدينة
Dative Case	جر الممنوح	هأعطيت الكتاب لهنـد
Locative Case	جر المحلية	و-زيد في الدار

في اللغة العربية تدرج جميع الحالات المدرجة تحت (20) ضمن مفهوم إعراب الجر. أما في لغات أخرى فكل من هذه الحالات يندرج ضمن إعراب خاص كما أشرت أمام كل حالة. ويعتبر إعراب الممنوح Dative Case في (20 هـ) إعراباً متفرعاً عن نمط من الإعرابات يسمى بالمنحرف Oblique Case أشرت إليه

سابقاً، كما أن إعراب المحلي في (20) Locative Case إعراب مستقل ينتشر بالخصوص في اللغات ذات النظام الأركاتي إلى جانب الممنوح.

ونظراً للتنوع الحالات التي تدرج تحت مفهوم الجر بناء على دلالته في كل حالة فقد صنف إعراب الجر ضمن الإعرابات الدلالية (التي تربط وظائف دلالية لا تركيبية) بالنسبة للغات ذات النظام الأركاتي وعدد من اللغات الأخرى. وقد يتسع في الدلالات التي يعبر عنها مفهوم الجر في هذه اللغات لتصل إلى أنواع واسعة من الجر<sup>(1)</sup>.

ويعتبر إعراب الجر عموماً ضمن لغات النمط فاعل - نصب إعراباً أساسياً إلى جانب إعرابي الرفع والنصب، وهو إعراب مسند، غالباً، بواسطة حرف جر، وله انتشار واسع في هذا النمط من اللغات. لكنه في العربية يظهر كمناوب إما للرفع وإما للنصب، ولا يبدو أنه إعراب أساسياً كالرفع أو النصب وإنما هو إعراب مناوب لهما؛ فقد يكون مناوباً للرفع وقد يكون مناوباً للنصب (انظر الفصول: 1 و 2 و 3، من القسم الثاني)؛ فيعد الجر في اعتقادى مناوباً للرفع عندما يرد في سياق المتواالية س - ح - م . س، وبالتالي فإنه يسند بموجب علاقة بنوية قياساً بإعراب الرفع، ويكون مناوباً للنصب عندما يرد في سياق المتواالية ف - ح - م . س: أي عندما يدمج حرف جر وسيط بين الفعل والاسم المجرور، وبالتالي فإني أقترح الإعراب الملائم لهذا النمط؛ بحيث يسند إعراب الجر بكيفية مماثلة للكيفية التي يسند بها الفعل إعراب النصب في حال غياب الحرف (انظر الفصل الأول من القسم الثاني). ومن هنا يتضح الفرق بين الإعراب البنوي والإعراب الملائم.

وعامل الجر غالباً ما يكون حرفاً محققاً بواسطة مجموعة من حروف الجر التي تمثل لائحة مغلقة في معاجم اللغات رغم انتشارها وغناها. وأحياناً يُسند إعراب الجر بواسطة حرف مقدر هو ما نعتقده بالنسبة لبنية الإضافة.

وقد بين شوم斯基 (1981) أن إعراب الجر إعراب ملائم؛ بمعنى أنه مسند بموجب علاقة محورية دلالية دون تمييز بين أنماط الجر المختلفة؛ إذ تتفق عدد من الأعمال (راجع الفاسي 1998) بالخصوص على أن الجر المحقق في بنية الإضافة والذي يدعى بـ جر الملكية Genitive Case مسند بموجب علاقة بنوية (انظر الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: 3. حول مفهومي الإعراب الملائم والإعراب البنوي) كما افترض عن طريق الأعمال المقاومة حول السامييات (انظر الفصل الثاني من القسم الثالث). وقد يكون إعراب الجر موسوماً صرافياً كما في العربية بلا صفة تدل على

(1) كوري (2000) التصنيف التركي لإعراب الجر.

تحقق الجر، وقد لا يكون موسوماً صرافياً كما في العبرية مثلاً (انظر الفقرة: 3.6.).

## 2.6. إعراب الجر في النظام الأركاتي

يعتمد هذا النمط من اللغات على إعرابين أساسين من الإعرابات التركيبية كما تقدم: إعراب الأركاتي الذي يسم فاعل الفعل المتعدد، وإعراب المطلق الذي يسم فاعل الفعل اللازم وكذا مفعول الفعل المتعدد.

وبخلاف لغات النمط فاعل - نصب، فإن إعراب الجر في هذه المجموعة من اللغات لا يبدو مناوياً لأي من الإعرابين السابقين بل إنه قد يختلط بواحد منهما أو بهما معاً في نفس الوقت كما سنرى أدناه، كما أنه لا يعد ضمن الإعرابات التركيبية وإنما هو مصنف ضمن الإعرابات التي تربط وظائف دلالية. ولا يصطلاح عليه دائماً بالجر Genitive بل تنوب عنه مصطلحات أخرى كما بينت أعلاه، ومن هذه الإعرابات ما هو مبين في (21)

21

أ - الأداتي Instrumental وينتشر في لغات ديربال Dyirbal وعدد آخر من اللغات الأسترالية، ولغات شمال شرق القوقاز من قبيل لغة أفتر Avert ولغة أندى Andi، وكذا في لغة تشيكوتوكو Chukotko وفي عدد من لغات البابوان <sup>(1)</sup> Papuan.

ب - المحلي Locative وينتشر في جزء من اللغات الأسترالية وكذا في لغة كويكيورو Kuikuro إحدى فصائل الكاريبي.

ج - الجر الملكي Genitive موجود في لغة إسكيمو Eskimo وفي جزء من لغات شمال شرق القوقاز ولغة لداخي Ladakhi إحدى فصائل تيبيت - بورمان Tibeto-Burman.

د - الأولي المعتمم Generalized Oblique وهو إعراب موجود في لغة بورشسكي Burushski وكذا في لهجات إيرانية محدودة.

وقد يقترن الأركاتي بصورة المحلي مع أسماء الأعلام، وقد يقترن الأركاتي مع الأداتي مع الأسماء العامة، وقد يكون للأركاتي والأداتي والجر نفس التحقيق الصوري كما في لغة تيبيت - بورمان <sup>(2)</sup>.

(1) دكسون(1994) ص:57.

(2) راجع دكسون(ن.م).

الدلالي. ومع أن الدراسات الحديثة استدلت بقوة على خطأ هذا الاعتقاد (شومسكي 1981 - 1986) والفاسي الفهري (1999)) كما سوف أستدل فيما بعد، إلا أنني فضلت أن أبرز سبب هذا الإلحاح وراء كون الإعراب يلعب دوراً في التأويل الدلالي من وجهة النظر التقليدية والتي تتلخص في الرزعم بأن الإعراب "إسقاط للدلالة في التركيب".

لتأمل المعطيات الواردة في (23):

23

- أ - ضرب زيد عمرأ
- ب - التقت سلمى ليلي
- ج - أكل زيد التفاحة
- د - John ate the apple

ففي (23 ب) ما من سبيل لتدخل الإعراب في التمييز بين المركب الاسمي الذي يتلقى دور الفاعل والمركب الاسمي الذي يتلقى دور المفعول، وبالتالي تتجذر العربية إلى الرتبة التي تعد مناوياً طبيعياً للإعراب كما هو شأن بالنسبة للأنجليزية مثلاً في (23 د) التي تلعب فيها الرتبة دور الإعراب في العربية عادة؛ وفي هذه الحالة وما شابها يظهر الإعراب كما لو كان سمة مجردة لا علاقة لها بالتأويل الدلالي، ومن هنا يتبيّن منطق الدراسات الحديثة وراء هذا التصور.

في ما يتعلق بـ (23 ج) ومع أن هناك إمكانية لتحقق الإعراب على كل من زيد (الرفع) والتفاحة (النصب) إلا أنه ليس الإعراب المسؤول عن توزيع دورى الفاعل والمفعول التركيبيين لكل من "زيد" و"التفاحة" على التوالي، وإنما السمات الدلالية المخصوصة في المدخل المعجمي للفعل أكل، الذي يرمز السمة [+حي] التي تحدد دور الفاعل زيد، والسمة [-حي] التي تحدد دور المفعول التفاحة، وبالتالي يبقى الإعراب خارج التأويل الدلالي تماماً كما في (23 ب).

وبالنسبة لـ (23 أ) فإن الالتباس فيها وارد بين دورى المنفذ والضحية، ويُلعب الإعراب دوراً أساسياً في لغة كالعربية في التمييز بين المنفذ والضحية عبر وسائل التحقيق الصRFي للإعراب (الضممة والفتحة) لكل من المنفذ والضحية تباعاً<sup>(1)</sup>.

(1) الأصح أن الإعراب في (23 أ) يميز الدورين التركيبيين الفاعل والمفعول، أما الأدوار الدلالية فلا يميزها دائماً لأن الفاعل ليس دائماً منفذ ولا المفعول ضحية.

فالذى يبدو أن الإعراب يتدخل فقط عندما يكون الالتباس وارداً<sup>(١)</sup>، ونفهم من هذا أن الإعراب لا علاقة له مباشرة بالتأويل الدلالي ، والدور الذي يلعبه فقط هو منع الالتباس كما يبين الأستراباذي ما معناه "أن الحركات الإعرابية قرائن لتمييز المعانى الملتبسة"<sup>(٢)</sup>.

فالإعراب يظهر - انطلاقاً مما تقدم - أنه بمثابة قرن للمركبات الاسمية في اللغات التي تلجأ إلى التحقيق الصRFي للإعراب . وهذا القرن فهم على أنه مساهمة الإعراب في المعنى . وهذا غير صحيح لأن التأويل الدلالي (الذى قد ينتج عن قرن الدور التركيبى بالدور الدلالي) متوفراً بدون الصرف الإعرابية كما رأينا ، ولو كان الإعراب يقدم تأويلاً لكان "زيد" في (٢٤) منفذاً بما أنه يتلقى إعراب الرفع :

24

### تلقى زيد ضربة

ومع ذلك فهناك حالات ربما يظهر من خلالها أن الإعراب قد يساهم في التأويل الدلالي ولو بصورة محدودة من قبيل إعراب الأبلاتيف المتعلق ببعد الاتجاه (المبين أعلاه) ، ومن قبيل الإعراب الناتج عن إضافة الصفة في العربية كما في (٢٥) :

25

- أ - جاء ضاربُ زيد
- ب - هذا ضاربُ زيداً

لقد بين القدماء أن الصفة ضارب في (٢٥ أ) تحمل الدلالة على المضى ، في حين أن (٢٥ ب) تؤول على الاستقبال انطلاقاً من الإعراب الذي يتلقاه زيد (الجر أو النصب) في الحالتين . لكن الذي يبدو لي معقولاً أن هذه الإحالة الزمنية لا تأتى من الإعراب ، وربما تأتي الإحالة على الاستقبال من التنوين ، أو من الخصائص الجهية للصفة ضارب والتي يتفاعل معها التنوين بكيفية ما في حمل الدلالة على جهة الاستقبال .

(١) اللغة العربية تسمى إعرابياً آخر الكلمة الملتبسة دالياً وغير الملتبسة ، وهناك لغات لا تستعمل الوسم الإعرابي إلا لأمن اللبس كما أشرت أعلاه .

(٢) الكافية ج . ١ ، ص : ٥٥ .

## ٢.٧. لم تلجم اللغات إلى الإعراب

من خلال ما تقدم يتبيّن أن اللغات تلجم إلى الإعراب في اعتقادي لتمييز الأدوار التركيبية التي قد ترتبط المعاني الدلالية التحتية؛ والإعراب وإن كان يلعب هذا الدور إلا أنه مستقل عن تلك المعاني الدلالية ومحايد عن التأويل الدلالي؛ بمعنى أن اللغات تختار الصرف الإعرابية (المحققة أو المجردة) لتمييز الفاعلية أو المفعولية، لكن هذه الصرف ليست سبباً في إحداث الفاعلية أو المفعولية، بل هي مجرد وسم صرفي للإعراب لتمييز تلك المعاني أو العلاقات التركيبية التي قد ترتبط أدواراً دلالية، وحتى تلك الإعرابات التي تصنف ضمن الإعرابات الدلالية من قبيل الممنوح أو الأباتيف فإنها قد تظهر محايدة عن التأويل الدلالي كما بينت أعلاه وكما سيتضح أكثر في الفصل الموالي). وقد يتحقق الإعراب لأي لغة جملة من الوظائف الخطابية التي هي ليست مجال هذا البحث ونكتفي بما جاء في كتاب أندرسون (1971) : "The grammar of case"

"الإعرابات لها خصائص جمالية وفنية، وخصوصاً، لدارسي الأدب حيث يمكن للمبدع أن يستثمر معاني الجمل التي يقدمها النظام الإعرابي الصرفي inflectional، كما أن حضور الإعراب يلعب دوراً في حرية التعبير؛ ولهذا لا نعرف لغة لا تحتوي على هذا النظام الذي هو أساسٍ في تنوع جماليات أي لغة، إلى جانب دوره الدلالي في إيضاح معاني الجملة"<sup>(١)</sup>.

## ٨. خلاصة عامة

بيّنت أن الإعراب، كمفهوم تركيبي علاقي، نظام لوسم الأسماء بالنظر إلى علاقتها برؤوسها. ويلعب وسيط اتجاه الرأس دوراً مهماً في توزيع الواسمات واللواصق الإعرابية عبر اللغات.

ووفق التصنيف الإعرابي للغات فإنه يمكن رد اللغات عموماً إلى لغات رفع - نصب - ولغات: أركاتي - مطلق. ويعد إعراب الجر إعراباً مناوياً في لغة كالعربية لكنه قد يكون أساسياً في اللغات الأركاتية.

وقد استدللت على أن الإعراب محايد دلالي، واللغات تلجم إلى الإعراب لتمييز الأدوار التركيبية وما ترتبط به من أدوار دلالية تتحتية، إلى جانب دور الإعراب في تنوع جماليات الخطاب في أي لغة.

(١) أندرسون (1971): المقدمة.

## التحقيق الصرافي لإعراب الجر

### مدخل

أشرت في الفصل السابق إلى أن عدم كفاية النظريات الإعرابية - بناء على ملاحظات أندرسون (1971) حول النظريات الإعرابية المحلية - يأتي من العجز عن إدراك العلاقة المركبة ما بين العلاقات الدلالية التحتية للإعراب وواسماته الخارجية من ناحية، وعدم جلاء العلاقة بين الواسم الإعرابي والصرفية التي قد تنشأ عن تحقق هذا الواسم من ناحية أخرى. كل ذلك إلى جانب التداخل الصرافي بين اللاحقة الإعرابية ولوحاق أخرى بالكيفية التي نجدها مع مورفيم إعراب الجر في العربية. وسوف أحاول أن أتبين كل هذه التعالقات وأتبع بالخصوص سلوك الحركة الإعرابية الكسرة [ـ] التي أعتقد أنها وسم الجر الأساسي في كل من المفرد والمثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة والممنوع من الصرف، وهذه الحركة قد تؤثر صرفيًا أو تتأثر ولوحاق صرفية أخرى كلاحقة العدد [و] أو [ي] ؛ بحيث ينتج عن ذلك التفاعل تناوب حركي يجعلنا نعتقد خطأً أن تلك اللواحق [و] أو [ي] لواحق إعرابية. سوف أخصص الشق الأول من هذا الفصل لتبين الإشكاليات المتعلقة بالتحقيق الصرافي لإعراب الجر، والتفاعل بين مكونات الجر في كل من المثنى والمذكر السالم والأسماء الستة. وسوف أخصص الشق الآخر للممنوع من الصرف محاولاً التفسير للكيفية التي تتم بها ظاهرة المنع من الصرف وتغيير صورة حركة الوسم الإعرابي من كسرة [ـ] إلى فتحة [ـ].

أسعى من خلال هذا الفصل إلى البرهنة على أن حركة الجر [ـ] في المفرد والمثنى والجمع السالم والأسماء الستة هي التحقيق الأساسي لإعراب الجر، وأن حركة الجر [ـ] في هذه الصور ومناوتها الفتحة [ـ] في الممنوع من الصرف تبني في مستوى صرفي متأخر عن المستوى الذي تبني فيه صرفيات أخرى كلاحقة العدد (الألف والواو والياء) مثلاً، وأعتقد أن هذا المستوى الذي تبني فيه حركة الجر (عن طريق دمج السمات الصواتية لحركة إعراب الجر) هو مستوى صرفي مستقل (تمشياً مع فرضية هالي ومارنترز 1993) يعمل على دمج السمات الصواتية في المكون التركيببي. أما المستوى الصرافي الذي تبني فيه صرف أخرى غير الإعراب

فقد افترضت أنه مستوى صرفي قبل - معجمي . والحججة المقدمة على هذا الافتراض تأتي من جهتين :

الأولى : أن الحركة الإعرابية لا تدخل في عملية بناء الكلمة منذ البداية ، لأن الإعراب نتاج عملية تركيبية .

الثانية : أن الصرفيات الأخرى من قبيل : [ا] و [و] و [ي] المحققة في المثنى والمذكر السالم والأسماء الخمسة تدخل في عمليات بناء الكلمة منذ البداية لأنها ليست نتيجة لتأليف معجمي أو تركبي ، وتدمج سمات الصرفيات الإعرابية [.] أو [ـ] أو [ـ] مؤخراً وتعمل هذه الحركات على تكيف تلك العلامات أو الصرفيات بموجب قواعد صرف - صواتية ، فلو كانت الحركات الإعرابية مدمجة منذ البداية لظلت وحدة معجمية من قبيل : [مسلمون] على هذا النحو طوال الاستيقاف حتى ولو دخل عليها حرف جر . على هذا النحو فالكلمة لا تدخل الاستيقاف مصرفة بالنسبة للإعراب بخلاف ما يطرح في البرنامج الأدنى من أن الكلمة تدخل الاستيقاف مصرفة تصريفاً كاملاً (فالإعراب مستثنى من هذا التعميم فيما أعتقد) . وخلافاً لذلك يرى عقال (ملاحظات حول هذا البحث) أنه يمكن أن نفترض أن أسماء الجمع تدخل التركيب كرأس معجمي مصرفاً إعرابياً .

الفصل منظم على النحو التالي : في الفقرة : 1 . والفقرة : 2 وما يتفرع عنها تتبين حقيقة التداخل بين مكونات إعراب الجر . وأستدل على أن العلاقة بين هذه المكونات علاقة صرف - تركيبية محض . وأستدل على أن الحركة الإعرابية الكسر [ـ] هي الحركة الأساسية للإعراب الجر في كل الأشكال التي تتلقى الجر (المذكر السالم والمثنى والأسماء الستة) ، وأن اللواحق (الواو أو الياء) ليست علامات إعرابية وإنما هي لواحق للعدد . وفي الفقرة : 3 . أستدل على أن الإعراب مفهوم مجرد من التأويل الدلالي وأن صرفيّة الجر [ـ] تبني في مرحلة متأخرة عن المرحلة التي تبني فيها لاحقة العدد [و] وغيرها من اللواحق الصرفيّة الأخرى ؛ فهناك مستوىان صرفيان : الأول قبل معجمي ، تبني فيه اللواحق الصرفيّة مع الجذع من قبيل لاحقة العدد الواو [و] ، والثاني قبل الصورة الصوتية (ص . ص) بناء على ما اقترح في هالي ومارنتر (1993) وهو المستوى الذي تبني فيه صرفيّة إعراب الجر [ـ] في اعتقادي . وسبب فصل صرفيّة الإعراب عن غيرها من الصرف أن صرفيّة الجر نتاج عملية تركيبية (علاقة عمل إعرابي) ، أما الصرف واللواحق الصرفيّة الأخرى فهي نتيجة عمليات صرفيّة صرف تبني مع الجذع في مرحلة مبكرة من عمليات بناء الكلمة ، والمستوى الصرفي الأخير يقوم بوظائف عدّة من بينها الضم

والإنصهار وإدخال صرفيات جديدة حسب الغاسي (1998)، كما أنه المستوى الذي يتم فيه قرن السمات الصواتية في التركيب مما يتيح الانتقال من بـ س إلى صـ، كما أن التحقيق الصواتي يتم في مرحلة متأخرة لجميع السمات الصرفية. وقد خصصت الفقرة: 3. لتحقيق صرفية الجر في الممنوع الصرف.

ونظرا لأن الممنوع من الصرف نتيجة لتفاعل قواليب عدة فقد أفردت الفقرة: 4. وما يتفرع عنها لوصف وتفسير مشكل المنع من الصرف على النحو التالي: في الفقرة: 1. 4. حددت ظاهرة المنع من الصرف، وبينت أن الممنوع من الصرف اقتربن بمفهوم عدم التمكن عند النهاية الأمر الذي قد يضعف من اسمية الاسم ويقربه من مقولات أخرى كال فعل أو الوصف وغير ذلك، وأعدت وصف الممنوع الصرف كما قدمه النهاية مع مناقشة واسعة لهذا الإشكال عند القدماء. وخصصت الفقرة: 2. 4. لحوسبة الممنوع من الصرف وأعدت ما سمي عند القدماء بالعلل المانعة من الصرف في شكل سمات ذات قيم موجبة تبني في ثلاثة مستويات مختلفة قبل معجمية (مستوى تأليف السمات الصواتي، ومستوى تأليف السمات الصرفية ومستوى تأليف السمات الدلالية) بالكيفية التي سنراها تحت الفقرة: 3. 4. وقد خصصت الفقرة: 4. وما يتفرع عنها للتفسير لمشكل المنع وافتراضت أنه نتاج لتراكم القيم الموجبة على المفردة، وهذا التراكم يسبب انحرافا في صيغ وحركات الجر يتجلّى في شكل المنع من الصرف المحدد في غياب التنوين وحركة الجر الأصلية، وخصصت الفقرة: 5. 4 لفحص كفاءة مبدأ تراكم القيم الموجبة من خلال الإجابة على الإشكال (9 ج) أدناه المحدد في التفسير لعودة حركة إعراب الجر مع كل من الاسم المعرف والمضاف، وبينت أن التفسير الممكن هو أن أداة التعريف وكذا الإضافة يلعبان دورا أساسيا في تأسيم الاسم الممنوع من الصرف وتمكينه من التمكن في اسميته الأمر الذي يسمح لحركة الجر (الكسر) بالتحقق وهذا يؤكّد على أن إعراب الجر خاصية لاسم المتمكن، بخلاف الرفع والنصب الذين قد يدخلان على الفعل وما شابه الفعل (غير المتمكن). وفي الفقرة الأخيرة بينت أن فرضية الجذع الأقصى لا تكفي للتفسير لمشكل المنع من الصرف، أولا لأنها تحصر المنع من الصرف في غياب التنوين ولا تفسر لمشكل غياب الجر، ثانيا هذه الفرضية مطبقة على الصيغ ذات المقطع الثلاثي من قبيل صيغة منتهي الجموع بيد أن الممنوع من الصرف ليس كلّه على صيغة منتهي الجموع فهو يأتي على صيغ وفي أشكال متباينة.

## ١. تداخل مكونات الجر وصرفيات أخرى

بداية أحدهد المكونات الأساسية لإعراب الجر والتي أعتقد أنها جمِيعاً مضمونة تحت (١).

1

أ - الواسم الإعرابي (حرف الجر المحقق أو المجرد)

ب - السمة الإعرابية المجردة<sup>(١)</sup>.

ج - اللاحقة أو المورفيم الإعرابي الكسرة [ـ]

الملحوظة الأولى تمثل في أن العلاقة بين (١أ) و(١ج) علاقة صرفية محضة ولا توجد بينهما أي علاقة دلالية (الفقرة: ٣. أدناه)، وأن العلاقة بين (١أ) و(١ب) علاقة تركيبية، في حين أن العلاقة التي تربط بين (١ب) و(١ج) علاقة صرف صواتية: حيث (١ج) تحقيق صرف - صواتي لـ (١ب). وسوف أخصص الفقرة: ١. وما يتفرع عنها للمكون (١ج) وأخصص لـ (١أ) و(١ب) الفقرة: ٣. لتأمل صرفية إعراب الجر في المثال (٢):

2

أ - تحدث إلى المسؤول

ب - تحدث إلى المسؤولين

في (٢ب) ساد الاعتقاد بأن اللاصقة [ي] لاصقة إعرابية تنبُّ عن الكسر [ـ] في المثنى وجُمع المذكر السالم، وأن النون [ن] عوض عن التنوين، وهذا الاعتقاد افترضت أنه غير صحيح، وأن ما يبدو طبيعياً بصدقها أن الياء [ي] لاصقة للعدد. والنون [ن] ربما تلعب دوراً صواتياً فقط كما سيأتي<sup>(٢)</sup>.

وفيما يلي: أحاول الكشف عن طبيعة اللاحقة [ـ] أو [ي] وأستدل على أنها

(١) انظر القسم الثالث، الفصل الأول، الفقرة: ٢,٤ حيث افترضت أن هذه السمة هي [- زمن]، وفي أعمال أخرى (سيلوني 1994) وأخرون) سمة الجر سمة تركيبية يعبر عنها بل [+ جر].

(٢) ذهب البصريون إلى هذا الرأي ومفاده أن الألف والواو والياء في المثنى والمذكر السالم "ليست إعرابا وإنما هي دلائل إعراب وقد زيدت للدلالة على الثنائية والجمع". أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: ١، ص: ٣٤. وانظر اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء، للاستدلال على أن الأصل في علامات الإعراب الحركات دون الحروف. ص: ٥٤ - ٥٥.

لاحقة للعدد ذهاباً مع التوجيه البصري الذي يعد الألف والياء دلائل للثنية وليس للإعراب، وأن اللاحقة الإعرابية الطبيعية هي فقط الكسرة [ـ] في كل الأشكال التي تتلقى إعراب الجر.

## 2. لواحق الإعراب والعدد، مظاهر التناوب الحركي

يظهر بوضوح أن هناك علاقة صرفية معقدة بين حركة الإعراب الأصلية الكسرة [ـ] والعلامة [و] أو [ي] التي افترضت أنها لاصقة للعدد. وأفترض أن الاصقة [ي] في (2 ب) التي تخصص العدد لا تعد مناوياً إعرابياً أو مقابلاً لحركة الكسر (ـ) المحققة في (2 أ) على المسؤول<sup>(١)</sup>. وسأستدل على أن اللاحقة الإعرابية [ـ] هي حركة الجر في المفرد والمثنى والجمع والأسماء الستة وأن هذه الحركة تلعب دوراً صرفاً - صواتياً، وتفرض ضغوطاً صواتيةً على لاحقة العدد في كل من المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة، بموجب قاعدتي: و- ي، والمماثلة الحركية الواردتين في (3)

(2)(3)

أ - قاعدة و- ي: ← ي / -

ب - قاعدة مماثلة: ← / ـ ← / ـ ← / ـ

فالقاعدتان في (3) أعلى تفسير للتناوب الحركي (في جمع المذكر السالم والمثنى والأسماء الستة) بين [ي] في حالتي النصب والجر و [و] في حالة الرفع مع بقاء تأويل العدد ثابتة.

وما سيتضح أدناه أن الاصقة [و] تتأثر بالحركة الإعرابية صرفيًا. كما أن اللواصق التي تظهر في الأسماء الستة (الواو أو الألف أو الياء) إنما هي حروف تطويل (إشباع) ناتجة عن الضغوط الصواتية التي تفرضها الحركة الإعرابية

(1) قد تكون الاصقة [و] أو [ي] مناوياً لحركة الكسرة [ـ] في (1 أ) فقط في حالة ما إذا كانت الكسرة ترمز العدد غير الموسوم إلى جانب الإعراب، وبالتالي فالتناوب يتم على أساس العدد لا الإعراب.

(2) بريم (1970) ص: 147 و 111 نقلًا عن التورابي (1996): أبحاث لسانية المجلد: 1، العدد: 2، نوفمبر. ص: 9.

الكسرة<sup>(١)</sup>. وهذه الحروف - بخلاف نظيراتها في المثنى والمذكر السالم - تعد حشوية كونها فارغة من المحتوى الدلالي، ولا تخصص سمات للعدد أو الجنس، ولذلك فإنه يمكن الاستغناء عنها في الأسماء الستة. وفيما يلي تتبع سلوك الحركة الإعرابية في كل من المذكر السالم والمثنى والأسماء الستة.

### ١.٢. في المذكر السالم

لتأمل (٤) :

4

- أ - كنت مع المسؤولين
- ب - جاء المسؤولون
- ج - التقى المسؤولين

أولاً نقوم بتجزيء الكلمة (المسؤولون) في (٤ ب) على النحو التالي المقدم في (٥) :

5

[ال [مسؤول [؛] و [ن]]]

حيث [ال] هي حد، و [مسؤول] هي الجذع، و [و] تعد لاصقة العدد [+جمع] ، أما [ن] فهي مستقلة عن الإعراب وعن الدلالة على العدد ولها وظائف مختلفة لا تتعلق باهتمامنا هنا<sup>(٢)</sup>. أما حركة الضم [؛] فهي اللاحقة الإعرابية التي تلزم عن إعراب الرفع .

(١) الرأي عند سيبويه أن هذه الألف والواو والياء حروف والإعراب مقدر فيها، وذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معرفة من مكانين، وذهب أبو عثمان المازني إلى أن الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات، وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست إعراباً ولا حروف إعراب وإنما هي دلائل إعراب، وللبصريين رأي مخالف بحيث عدوها حروف إعراب بخلاف مذهبهم عن نظيراتها في المثنى وجمع المذكر السالم والذي أوردها في الهاشم<sup>(٢)</sup> أعلاه. وانظر لتفصيل موسوعة الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الأولى، ابتداء من ص : ١٧ وكذا الكافية ج : ١ ص : ٧٩ "وقال الكوفيون إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف"

(٢) النون عند النحاة هي نون المقابلة التي تقابل التنوين في المفرد، لكن لا يبدو أنها كذلك لأنها تتوارد مع أداة التعريف ولو كانت النون للمقابلة التي تدل على التنكير لظهور مشكل التصادم في القيم الدلالية؛ بحيث لا يمكن للكلمة أن تؤول تأويلين مختلفين في نفس الوقت (التعريف والتنكير)، وأفترض إمكانين لهذا الإشكال :

ونلاحظ من الناحية الصرفية أن الحركة الإعرابية [.] لا تتعارض مع اللاصقة الدالة على العدد [و] كون الواو تعد إشباعاً للضميمة أو تطويلاً لها، وبالتالي يظهر بوضوح الفرق بين الحركة الإعرابية الأصلية و [و] الدالة على العدد.

و الآن بكيفية مشابهتها لـ (5) أقوم بتجزيء كلمة المسؤولين في (4أ) وأقدمها كما في (6).

## 6

[إ] [مسؤول] [ـ] [ي] [ن] [.] [.] [.]

فالحركة الإعرابية [ـ] الناتجة عن الإعراب تفرض على لاصقة العدد [و] ضغوطاً صواتية تحول لاصقة العدد [و] إلى [ي] بموجب قاعدة وـ ي وقاعدة مماثلة لحركة الكسر الناتجة عن الإعراب<sup>(1)</sup>، وهذا يؤكد أن لاصقة الإعراب الأصلية هي الكسراة [ـ] كما أن لاصقة العدد الأصلية هي الواو [و] . أما النون [ن] فمستقلة عنهما: قد تكون حداً أو شيئاً مختلفاً طبقاً لما ورد في الإشارة (6) قبل قليل.

إذن لاصقة العدد تتأثر بالحركة الإعرابية، وطبيعة العلاقة بينهما تصبح محددة صرف - صواتياً فقط.

= الإمكان الأول أن النون ليست للتنكير، وأن وجودها لأسباب صرف صواتية - مثلاً: الكلمة قد تتطلب الانتهاء بمقاطع مفتوح (ص ح) لا بمقاطع مغلقة (ص ح ص) وهو ما تعبّر عنه الصورة ساكن، حرقة [نـ] في مسلموٌ مثلاً، وبالتالي تلجم الكلمة إلى قاعدة إقحام النون للانتهاء بالحركة التي تسمع بها هذه النون، ما لم فإن الصورة مسلمو ستكون غير ممكنة، لأن الحركة تتطلب حاملاً صامتياً. وربما كانت النون لأسباب دلالية لكن غير التنوين، وعلى العموم. يقول ابن الحاجب ج: 1 ص: 77 " وإنما تسقط النون مع لام التعريف لاستقراء اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواقع للتنكير ولا تسقط النون في جمع المذكر السالم أو المثنى لأنها لا تكون للتنكير" الإمكان الثاني أن النون للتنوين بدليل سقوطها في الإضافة، لكن اللام تحمل دلالة أخرى غير التعريف العهدي (كأن يكون الحد مملاًءاً بالنون، وأل أداة لاصقية تأتي متصلة بالاسم من المعجم وفارغة من المحتوى الدالي على العهد والتفريد). ومن مشاكل هذا الإمكان كما يلاحظ الأستاذ عقال (ملاحظات على البحث) أنه لو كانت "إل" فارغة دالياً فكيف يمكن تفسير عدم تواردها مع الجر في الإضافة: المسلمين أنفسهم.

(1) لاحظ أن العلاقة بين الحركة الإعرابية ولاصقة العدد علاقة صرف صواتية محضة، وربما كانت هذه العلاقة مصدر الخلط بين الحركة الإعرابية ولاصقة العدد.

## 2.2. في المثنى

ننتقل الآن إلى المثنى من خلال ملاحظة ما هو مدرج في (7) :

7

أ - مررت بالطالبيَّن

ب - جاء الطالبَان

بمفاهيم نظرية انشطار الفتحة، الصورة التحتية لألف المثنى [ا] في (7 ب) هي الياء<sup>(١)</sup>، وتحتَّص بالدلالة على العدد المثنى بنفس الكيفية التي نجدها بالنسبة لللياء [ي] في (7 أ)؛ بمعنى أن الياء في المثنى (7) هي لاصقة العدد التي تقابل الواو [و] في جمع المذكر السالم.

والحركة الإعرابية كما افترضت قبل قليل هي حركة الكسرة [ـ] وحدها الموجودة على آخر الجذع - وإن كانت قد تعرضت لقاعدة قلب بالكيفية المبينة في الإشارة (9) أدناه - إلا أن هذه الحركة تفرض ضغوطاً صواتية على ألف المثنى في (7 أ) فتتغير ألف الطويلة إلى ياء بموجب القاعدتين (3) فتصبح الكلمة على النحو التالي: "الطالبيَّن" ولغرض التمييز بين المثنى والجمع فقد استعيض عن الياء الطويلة بالياء الساكنة بواسطة قواعد صرف صواتية تنشأ عن التفاعل بين ألف وصورتها التحتية<sup>(٢)</sup>.

ونفس الأمر يحدث مع المذكر السالم في حالة النصب الممثل لها بـ (4 ج)؛ فالصورة الطبيعية في اعتقادي أن المسؤولين في (4 ج) تأخذ حركة الفتحة [ـ] التي تمكنا من نطقها في صورة المثنى، ولغرض التمييز بين المثنى والجمع السالم تقلب الحركة [ـ] إلى [ــ]، ويلزم عن هذا القلب تطويل الياء الساكنة<sup>(٣)</sup>. أما

(1) انظر انشطار الفتحة للسغروشني، دروس أسبوعية لطلبة السلك الثالث، وكذا التورابي عبد الرزاق: م. س: ص: 1 - 32.

(2) يبدو أن ما جعل حركة الياء [ــ] فيما بعد تقلب إلى [ـ] هو أن الياء الساكنة (الصورة التحتية لألف المثنى) وبأثر رجعي فرضت ضغوطاً صواتية على حركة الياء [ــ] حولتها إلى [ـ]. بمعنى أن ألف وصورتها التحتية - بكيفية معقدة - تؤثر في و تتأثر بـ الحركة الأساسية الكسرة [ـ] الموجودة على آخر الجذع في المثنى المجرور. كما أنه يمكن أن يكون قد حدث للحركة الأصلية الكسرة [ــ] ما يشبه القلب المكاني (نقاش مع الأستاذ التورابي).

(3) نتائج نقاش دار مع الأستاذ إدريس السغروشني إبان وقائع الأيام الوطنية اللسانية الخامسة - من 17 - 19/6/2002. الرباط. ونقاش مع الأستاذ التورابي: لقاءات متكررة في معهد التعريب - الرباط.

الألف في (7 ب) فلم تتأثر سلبا بحركة الفتحة [ـ] التي قبلها لأنها مجازة لها وبالتالي تعد تطويلا لها<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة للنون فكما تقدم بالنسبة لجمع المذكر السالم بحيث يتضح أنها شيء محايد عن الإعراب والعدد، وإن لم تكن حدا فوجودها بمقتضى صواتي يتطلب انتهاء الكلمة بالمقطع المغلق راجع الإشارة (6).

### 3.2. في الأسماء الخمسة

بالنسبة للأسماء الخمسة أو الستة، فحركة الإعراب الأصلية الناتجة عن الجر هي الكسرة أيضا [ـ] ، وما يظهر في شكل حروف للإعراب إنما هي حروف تطويل، وتختلف عن نظيراتها في المثنى وجمع المذكر السالم في أنها فارغة دلاليا (خشوية)، ووجودها فقط لإشباع مطالب صرف - صواتية تنتج عن الإضافة وخصوصا إضافتها إلى الضمير المتصل، كما أنه يمكن الاستغناء عنها إذا حسن اللفظ بدونها.

حللت قبل قليل اللواصق التي يلتبس فيها بشأن الإعراب وفصلت بين صرفيتين إحداهما للإعراب: وهي الحركة الإعرابية والثانية للعدد وهي العلامة التي اعتُقد أنها متصلة بالإعراب، ثم بينت أن العلاقة بين الصرفيتين علاقة صرف صواتية فقط .

### 3. الإعراب مفهوم مجرد

في هذه الفقرة أؤكد على أن العلاقة بين المكونات الإعرابية المضمنة في (1) والتي أعيدها في (8) علاقة صرفية محض وأن لا دلالة يمكن أن تستقر من التفاعل بين هذه المكونات، والإعراب بناء على ذلك مفهوم مجرد يشبع مطالب صرف - تركيبية. لتأمل (8).

8

أ - واسم الجر

ب - السمة الإعرابية المجردة (المرمية في الواسم)

ج - التحقيق الصرافي لإعراب الجر [ـ] .

(1) نفترض على سبيل المثال أن الكسرة الموجودة على الباء في (7 أ) تفرض قيودا صواتية على الألف ذات الأصل اليائي فتحوله إلى ياء ساكنة وبأثر رجعي تفرض هذه الياء الساكنة ضغوطها الصواتية على الكسرة فتحولها إلى فتحة راجع الإشارة(9) أعلاه .

في النظريات التوليدية المبكرة (الربط العاملية) كان مشكل الإعراب مرتبطة بعلاقة العمل والتحكم المكوني التي تربط ما بين (8أ) و(8ب) في البنية العميقية، في حين تبقى (8ج) حتى ب. س. ومادامت العلاقة بين (8أ) و(8ب) تتم في مستوى ب. ع: المستوى المعجمي الدلالي فإن الدور الذي يلعبه الجر غير واضح بصدق علاقته بالتأويل الدلالي، خصوصاً، وأنه يسند كإعراب ملازم بموجب علاقة محورية، وهذا الأخير له انعكاسات دلالية في بعض الأحيان (خصوصاً في بنيات الممنوح)؛ فكون إعراب الجر يرمّز في هذا المستوى كإعراب دلالي محوري ساعد على الزعم بأن إعراب الجر مرتبط بالتأويل الدلالي.

في الأعمال التوليدية الحديثة المؤطرة بالبرنامج الأدنى اتضحت الرؤية أكثر بقصد حيادية الإعراب عن التأويل الدلالي. فما هو مطروح في المقاربations الحديثة لمشكل الإعراب هو أن إعراب الجر يلعب دوراً تركيبياً لا دلائياً؛ أولاً لأن مستوى ب. ع لم يعد قائماً ويلزم عن ذلك أن العلاقة بين (8أ) و(8ب) لم تعد كافية أو لم تعد مجديّة للتفسير لمشكل الإعراب عموماً، وإعراب الجر على وجه الخصوص. وهذا أدى إلى تنشيط العلاقة بين المكونين (8ب) و(8ج) وإضعاف الدور الذي يلعبه المكون (8أ) في الإعراب. فرأينا من خلال تطورات النظرية الإعرابية في البرنامج الأدنى (شومسكي 1992 - 2001) كيف أن الإعراب عبارة عن سمة مجردة لا تسند بموجب علاقة العمل المعجمية وإنما بموجب علاقة فحصية تتم بناءً على مجال رؤوس وظيفية مجردة أيضاً، وهذه السمة (المكون (8ب)) تنتقى من التعداد وتحوّس في التركيب في حين أن تحقيقها: المكون (8ج) يتم في مستوى الصورة الصوتية (ص. ص)، وربما تحتاج إلى مكون صرفي آخر مستقل قبل ص. ص من النوع المفترض في هالي ومرنتر (1993) يقوم بوظائف جديدة غير الوظائف المنجزة في المستوى الصرفي قبل المعجمي الذي تبني فيه اللواحق الصرفية مع الجذع من قبيل لاحقة العدد [و] فيما أعتقد، ومن بين وظائف هذا المكون الصرفي الأخير إدخال صرفية الجر [-] وتطويق لاحقة العدد [و] معها<sup>(1)</sup>. إذن ما هو الدور الذي يلعبه المكون (8أ)؟

(1) على الرغم من التراتب الخطي والنطقي بين لاحقة إعراب الجر ولاصقة العدد؛ بحيث تسبق لاحقة الإعراب لاحقة العدد (اع < عدد) إلا أن هذا التراتب لا يعكس الترتيب المتعلق بخطوط اشتقاءهما، إذ توزيع اللواحق الصرفية صرفي ممحض كما افترض في نظرية الصرف الموزع Distributed Morphology المقترن في هالي ومرنتر (1993) Halle & Marantz. والذي يبدو أن لاحقة العدد تبني مع الجذع في مستوى صرفي قبل معجمي، في حين أن لاحقة إعراب الجر =

الواسمات الإعرابية أو الحديث يتركز على حروف الجر بالخصوص - ترمّز السمة الإعرابية لكنها في اعتقادي كغيرها من الواسمات المعجمية لا تستطيع إسناد/ فحص سماتها الإعرابية إلى فضلاتها مباشرة وإنما عبر رأس وظيفي أعلى يصعد إليه الواسم المعجمي (كالفعل يصعد إلى الصرف لإسناد سماته الإعرابية). ويلزم عن هذا افتراض أن حروف الجر ترمّز السمة الإعرابية التي ينبغي أن تسقط في التركيب بنفس الكيفية بالنسبة للفعل، وهذا يكشف عن طبيعة الحرف بخلاف ما هو شائع الآن وعندها القدماء أيضاً من أن الحرف ليس له تخصيص؛ فهو [-ف-س] بل على العكس من ذلك في تصوري، فالحرف ينبغي أن يخصص بـ [+ح] نظراً لأن غياب التخصيص السمي للحرف يفقده خصائصه التركيبية والدلالية والمعجمية؛ فالحرف في اعتقادي قد يملك سمات تتطلب منه الصعود إلى مستوى وظيفي أعلى؛ ويعني هذا أن حروف الجر ليست صرفاً مجردة كالزمن مثلاً، وإنما هي عناصر تمتلك ما يقابل الزمن بالنسبة للفعل، وينبغي أن تصعد لفحص إعرابها من خلاله.

#### ٤. التحقيق الصرافي للجر في الممنوع من الصرف

يمثل الممنوع من الصرف إحدى الإشكاليات المتميزة عن الحلول المقنعة في الدرس النحواني العربي. وبالرغم من أن ظاهرة الممنوع من الصرف من أهم ما

= تتأخر إلى المستوى الصرافي الموجود قبل ص. ص لأن سمة الجر التي تعد اللاحقة [ـ] تتحقق لها سمة تأليفية ناتجة عن عملية الضم بين عامل الجر وموضوعه (القادمين من التعدد). وهذا التوزيع اللامتراتب قد ينتهي من خاصية اللامسلسلية للواحد المفردة العربية. وفي هذا السياق أشير إلى أن المكون الصرافي الموجود في المستوى قبل - معجمي مختلف تماماً عن المكون الصرافي الموجود في التركيب المقترن في هالي و مرنتز (1993) والفاسي الفهري (1996، 1998) والذي هو عبارة عن مكون صرافي مستقل عن المكونات النحوية الأخرى، وهو خرج للبنية السطحية بـ. ص ودخل للصورة الصوتية ص. ص، وتناط بهذا المكون عدد من الوظائف حسب الفاسي (1998) من قبيل الضم Fusion والانسجام Merger وإدخال صرفيات جديدة ( كصرافية الجر هنا) تعمل على إعادة تنظيم ما هو موجود في بـ. ص وإتاحة الانتقال إلى ص. ص التي تمثل المنطوق الفعلي، كما أن هذا المستوى هو المستوى الذي يتم فيه قرن أو دمج السمات الصواتية في التركيب، لأن عملية القرن لا تتم إلا في مرحلة متأخرة بين السمات التركيبية والسمات الصواتية حسب نظرية الصرف الموزع (وانظر أيضاً بن مامون (1997)).

وعلى سبيل المثال: عندما يتم التأليف بين الواحد من قبيل التأليف بين لاحقتي الجر [ـ] والعدد [ـ و ] فإن مجموعة من القواعد والقيود تتطبق للتنسيق بين لاحقة العدد القادمة من المستوى المعجمي ولاحقة الإعراب القادمة من التركيب، وهذه القواعد من قبيل (قاعدة المماثلة أو قاعدة القلب المكاني وقاعدة وـ ي مثلاً) .. (انظر أيضاً الفقرات الموالية المتعلقة بالتحقيق الصرافي لحركة الجر في الممنوع من الصرف).

تبه إليه النحاة القدماء والمجددون، بحيث توسعوا في شرحه ووصفه وتمحلوه في التفسير له من جوانبه الصرفية والدلالية وكذا التركيبية، إلا أنه لا يزال حتى الآن يفتقر لا للتفسير للإشكاليات (٩) أدناه فحسب، بل حتى للوصف الكافي.

مشكل الممنوع من الصرف يحدد من خلال ثلاث إشكاليات واضحة ومحددة نوردها في (٩) :

## ٩

أ - عدم تحمل الاسم الممنوع من الصرف للتنوين .

ب - عدم تحمل الاسم لحركة الكسرة [ـ] الناتجة عن الجر واستعاضته عنها بالفتحة [ـ] في حالة عدم دخول أداة التعريف عليه أو إضافته .

ج - عودة ظهور حركة الكسرة [ـ] في حالة التعريف أو الإضافة .

الإشكال (٩ أ)، استفاض في النحاة وعدوه إشكالاً صرفيًا محضاً، والإشكال (٩ ب) مرتبط بالتحقيق الصRFي لإعراب الجر. أما الإشكال (٩ ج) فهو متفرع عن (٩ ب).

جل المقاربات القديمة والحديثة قدمت حلولاً معقوله للإشكال (٩ أ) المرتبط بالتنوين، وافتراضت من خلاله أن مشكل الممنوع من الصرف يرتبط بما سمي بقيد الجذع الأقصى - الذي يمنع انتهاء الكلمة المؤلفة من أكثر من مقطعين - من أن تنتهي بالقطع المفتوح، الأمر الذي ينسجم مع ما أسماه النحاة "بالمنع من الصرف لعلة واحدة" وخصوصاً: ما جاء على صيغة منتهي الجموع، وما كان مختوماً بألف التأنيث الممدودة (راجع الفقرة: ٤.٦.٤. من هذا الفصل)، ومع ذلك يبقى مشكل الممنوع من الصرف غير محسوم نظراً لأن قيد الجذع الأقصى لا يفسر للإشكالات المقدمة في (٩ ب) و(٩ ج) المرتبطة بإعراب الجر. فالممنوع من الصرف ليس هو مشكل التنوين فحسب وإنما مجموعة من الإشكاليات التي تتلخص في التنوين وحركة إعراب الجر .

وفي هذا القسم المخصص للتحقيق الصRFي لحركة إعراب الجر أطمح أن أقدم مساهمتى التي ستتصب على استجلاء الإشكاليات (٩) مجتمعة، وقد فرضت على التعقide والتعالق بين الإشكاليات (٩) أن أبدأ من نقطة الصفر لكي أنتهي إلى التفسير لهذه الظاهرة التي يعد التحقيق الصRFي لإعراب الجر طرفاً أساسياً فيها . وال فكرة الأساسية بدأت من ملاحظة أن إعراب الجر خاصية للاسم المتمكن من

اسميته بخلاف الرفع أو النصب الذين قد يدخلان على الفعل أو الوصف أو ما يقترب منهما. والاستدلال على هذا يأتي أيضاً من ملاحظة أن حركة الجر (الكسر) تعود إلى الاسم بعد أن تعود له اسميته عند التعريف أو الإضافة، ونفهم من هذا أن التعريف أو الإضافة لهما خصائص تأسيمية تعمل على تأسيم الاسم المنصرف وتمكينه من اسميته الأمر الذي يتتيح عودة حركة الجر، والجديد الذي أسعى إليه ليس في هذا وإنما يتمثل في التفسير للكيفية التي ستم بها حدوث ظاهرة الممنوع من الصرف وللكيفية التي ستم بها عملية تأسيم الاسم وتمكينه.

#### ١.٤. وصف ظاهرة الممنوع من الصرف

النحاة الأوائل لم يتفقوا حول ظاهرة اتفاقهم حول هذه الظاهرة، فجل النحاة يقدمون وصفاً موحداً للممنوع من الصرف، يتلخص في أن الاسم غير المتتمكن في الاسمية يمنع من الصرف فلا يدخل التنوين عليه، لأن التنوين علامة "لأمكان الأشياء عندهم والأخف عليهم"<sup>(١)</sup>، ويحد الزجاج معنى ما ينصرف [ . . . ] ومعنى التمام بأنه ما "يدخله مع الرفع والنصب الخفظ"<sup>(٢)</sup>. والمقصود من عدم التتمكن عند النحاة أن الاسم (الذي خرج عن التمكن في اسميته) استحق الممنوع لأنه قد شابه الفعل.<sup>(٣)(٤)</sup>

لكن من أين أتى الرابط بين إعراب الجر والممنوع من الصرف؟

محقق اللمع أورد تلخيصاً ("للثمانيني" ص: 209)<sup>(٥)</sup> يعد بمثابة وصف عام للممنوع من الصرف وللكيفية التي ربط بها النحاة إعراب الجر بالممنوع من الصرف: "اعلم أن أصل الأسماء هو الصرف، وأصل الصرف هو التنوين (الإشكال ٩ أ)) وإذا حصل، حصل الجر معه، وإذا سقط التنوين سقط الجر (الإشكال ٩ ب)). وقد يدخل الجر في موضع لا يجوز فيه التنوين، وهو مع (الألف واللام) والإضافة) لأن كل واحد منهما عوض التنوين" (الإشكال ٩ ج)).

يعد كلام الثمانيني وصفاً جاماً للإشكالات المدرجة في (٩)، بالكيفية التي

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص: 22.

(٢) أبو إسحاق الزجاج ما ينصرف وما لا ينصرف، ص: ٣.

(٣) "حكم جميع الأسماء . في الأصل . أن تكون منصرفة إلا أن ضرباً منها شابه الفعل من وجهين فمنع مما لا يدخل الفعل من التنوين والجر" . ابن جني، اللمع في العربية، ص: 209.

(٤) شرح ملحة الإعراب، الحريري، . ص: 263.

(٥) اللمع في العربية: م. س.

تنص عليها الإحالة المقوسة التي أدمجتها في ثنايا كلام الثمانيني، لغرض التوضيح والربط بين وصف النهاة والإشكاليات المطروحة في (٩).

يمكن اعتبار ما تقدم تحديداً عاماً لظاهرة المنع من الصرف بغض النظر عن التفاصيل التي تتضمن الكثير من الخلط وعدم الوضوح<sup>(١)</sup>.

على مستوى التفسير لهذه الظاهرة من وجهة نظر القدماء، فالامر يتعلق بـ "التمكّن" في الاسمية، فما هو التمكّن عندهم؟ وما هي مقاييس التمكّن؟ وماذا يلزم عن عدم التمكّن؟

هذا مدخل مهم لتشخيص هذه الظاهرة كما فهمها القدماء أولاً، ومن ثم أحاروا تقديم تفسير يعتمد على الأدوات الحديثة لتشخيص هذه الظاهرة ومحاولة التفسير للإشكالات في (٩) أعلاه.

يمكن اعتبار كتاب الزجاج كتاباً جاماً لمجمل تصورات النهاة القدماء في الممنوع من الصرف<sup>(٢)</sup>، ولهذا سأعتمد على تحديد الزجاج وتحليله كما لو كان تحليل جل النهاة القدماء. وسأقصي هنا الحالات التي اختلف فيها بصدرها من الصرف من قبيل الثلاثي الساكن الوسط<sup>(٣)</sup>.

ن الواضح أن مفهوم "التمكّن" يراد به التمكّن في الاسمية، كما أن "عدم التمكّن" يراد به قصور الاسم عن تمكّنه لعلة أو علتين دخلته من العلل التي ستأتي. والتمكّن في الاسمية يسوغ لدخول التنوين (الذي هو الصرف) على الاسم، في حين أن عدم التمكّن في الاسمية لا يسوغ دخول التنوين (المنع من الصرف) على الاسم. إلا أن عدم التمكّن عند النهاة يعني أن الاسم قد أشبه الفعل<sup>(٤)</sup>،

(١) حيث وردت أشياء لم يدقق فيها النهاة من قبيل:

- وجه الشبه بين الاسم والفعل.

- بأي معنى عدوا الفعل فرعاً في الاسم؟

- كيف عدوا الإضافة والتعريف عوضاً عن التنوين؟

- وكيف أن التنوين أصل الصرف؟ ولماذا؟

فهذه بعض الأشياء التي نظن أنها بحاجة إلى المزيد من التدقّيق في بابها وهذا ما سأنصرف عن التفصيل فيه لأنّه خارج عن اهتمامنا هنا.

(٢) أبو إسحاق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف.

(٣) يقول صاحب شرح قطر الندى: "ومن زعم من النحويين أن هذا النوع (يعني الثلاثي الساكن الوسط) يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمتصيب" ص: 313.

(٤) يقسم ابن عقيل المعرب إلى قسمين: أحدهما ما أشبه الفعل ويسمى غير منصرف ومتمكناً غير =

وال فعل من طبيعته ألا يقبل التنوين ولا الجر، فهل كل الأسماء الممنوعة من الصرف قد شابت الأفعال كما يفهم من كلام ابن جني أعلاه<sup>(١)</sup>? السؤال الأساسي الذي يطرح الآن: ما هي خصائص الاسم المتمكن في مقابل الاسم غير التمكن؟

لنعد إلى الزجاج لمعرفة الإجابة التي يقدمها النحاة: حيث يؤكّد (الزجاج، ص: ٥) "أن جميع ما لا ينصرف من الأسماء، امتنع من الصرف لشيئين من الفرع يدخلانه، فيخرجانه من أصل التمكن وأصول الأسماء" ويوضح الزجاج هذا التحديد بكلمة أحمد التي اجتمع فيها شيئاً من الفرع: وزن الفعل، والتعرّيف؛ تقول مررت بأحمد فتحذف التنوين وتنصب في موضع الخفض.

لكن إذا غاب شيء من الفرعين السابقين كالتعريف مثلاً، فإن الفرع المتبقّي وهو شبه الفعل لا يكفي لمنع أَحمد من الصرف" فلما حط الاسم عن التعريف بقي فيه شبه الفعل وحده فانصرف<sup>(٢)</sup>. والسؤال الذي يفرض نفسه ولو لم يورده الزجاج في هذا الصدد مضمن في (١٠):

## 10

لماذا انصرف أَحمد الذي سقط عنه التعريف مع أن العلة الأساسية في المنع من الصرف لا تزال قائمة وهي شبه الفعل؟

إلا أن الزجاج ومعه سائر النحاة لا يقدمون تفسيراً واضحاً، والتفسير المقدم عندهم حسب الزجاج "أنه دخلت جهة واحدة من الفرع، وله في نفسه جهة تمكن الأصل، فلم تمنع الجهة الأصلية جهة واحدة فرعية، فكان الأصل أغلب وأقوى" [ب] فعلى هذا قياس كل مَا لا ينصرف<sup>(٣)</sup>.

نتساءل الآن ما هي هذه الجهات أو الفروع التي يتحدث عنها النحاة؟ فالنحاة يقصدون بالفروع ما سمي بالعلل التي تؤدي إلى المنع من الصرف، وقد سميت فروعًا لأنها متفرعة عن أصل لها كما يفهم من تحليل الزجاج. فالاسم المتمكن

= أمكن . والثاني ما لم يشبه الفعل ويسمى منصرفًا ومتمكانًا أمكن . شرح ، ج : ٣ . ص : ٣٢٠ وسوف لن أستعمل هنا مفاهيم ابن عقيل المتعلقة بالمتتمكن الأمكن والمتمكن غير الأمكن وأكتفي بمفهوم المتتمكن للمنصرف وغير المتتمكن للمنع من الصرف اعتماداً على مفاهيم الزجاج .

(١) راجع الإحالات : ١٥ .

(٢) ن . م ، ص : ٥ .

(٣) ن . م ، ص : ٥ - ٦ .

الذي يعد أصلاً في الاسمية له أصول (خصائص بمفاهيمنا) تجعل منه متمكناً وهذه الأصول نجملها في (11):

11

أصول تمكّن الاسم: أن يكون الاسم لفظاً (مفرداً، منكراً، مذكراً، عربياً، غير مركب، ليس على وزن الفعل، غير معدول (عن أصل)، موصوفاً (لاصفة) . . .).

كما أن الاسم غير المتمكن تطراً عليه فروع تلك الأصول، وهي ما جعلته غير متمكن في تصور النحاة، ونجمل هذه الفروع في (12):

12

فروع غير المتمكن: (العدد (الجمع)، التعريف، التأنيث، العجمة، التركيب المجزي، أن يكون على وزن الفعل، العدل، الوصف، زيادة الألف والنون . . .).

لقد عد الزجاج (12) جهات فرعية لنظيراتها في (11)، بحيث إذا دخل منها جهتان فرعيتان على الاسم أخرجته عن التمكّن وأصول الأسماء. وأود أن أناقش هذا التمييز للفرع من الأصل كما تصوره الزجاج أولاً: فالزجاج وكذلك النحاة يستدلّون على فرعية (12) بما هو مبين في (13):

13

أ - الجهة الفرعية الأولى هي الصفة، وهي فرعية لأنها تأتي بعد الموصوف (مراجعة الترتيب الخططي)<sup>(1)</sup>.

ب - التأنيث فرع عن التذكير لأن التذكير قبل التأنيث.

ج - المعرفة فرع عن النكرة لأن النكرة قبل المعرفة.

(1) حجة الزجاج كما نلاحظ في اعتبار الصفة فرعاً عن الموصوف مبنية على الرتبة الخطية التي يتقدم فيها الموصوف على الصفة في اللغة العربية، وقد بينت الدراسات التوليدية الحديثة خطأً هذا الاعتقاد، حيث تعد الصفة رأساً للمركب الصفي والموصوف موضوعاً لها. أضف إلى ذلك أن الزجاج يخلط بين نوعين من الصفات، فالصفة التي تمنع من الصرف هي من قبيل (أحمر، أعرج . . .) وهذه الصفات تختلف عن الصفات الناعمة التي تأتي بعد الموصوف، والتي يتخذ منها حجة على كون الصفة فرعاً عن الموصوف كونها تأتي بعده، مع أن الصفات (أحمر، أعرج . . .) قد ترد قبلية من قبيل (مررت بأحمر الشعر وأكحل العينين . . .).

- د - شبه لفظ الفعل لأن الفعل فرع عن الاسم (حسب الزجاج)<sup>(١)</sup>.
- هـ - الجمع لأنه يأتي بعد المفرد والمثنى.
- و - عدل الاسم عن جهته لأنه معدول عن أصل<sup>(٢)</sup>.
- ز - العجمة التي هي فرع عن العربية.
- ح - التركيب الذي هو فرع عن غير المركب (البسيط).

لقد كان من المنتظر في ضوء الخلط والتناقض في موضوع المنع من الصرف أن نحصل على نتائج غير مرضية، وإلى طريق شبه مسدود أمام العديد من المحاولات للتفسير للإشكالات المطروحة في (٩) مما جعل موضوع المنع من الصرف من بين المواضيع التي استحسن الاستغناء عنها من وجهة نظر دعاة تبسيط النحو.

#### ٤.٢. حوسبة السمات الصرافية

من المفاهيم المضللة في مشكل المنع من الصرف أن النهاة القدماء وكثيراً من المجددين تعاملوا مع (١٢) على اعتبار أنها (علل) تطرأ على الاسم لا (خصائص صرفية) تميز الاسم الذي لا يقبل التنوين، في مقابل الخصائص (١١) التي تميز الاسم المتمكن (المنصرف).

وفي هذا التحليل سأعيده بناء (١١) و(١٢) كما لو كانتا خصائص (سمات) صرفية للاسم الذي يقبل التنوين والذي لا يقبله على التوالى، وهذه السمات تمتلك كأي سمة قيمة موجبة أو سالبة (الموجبة موسومة، والسايبة غير موسومة)<sup>(٣)</sup>، وسأفترض أن ما أسماه النهاة بالفروع هو عبارة عن تخصيصات موسومة (إما بلواصق صرفية، أو بصيغة من الصيغ التي تمنع من الصرف أو بغيرها من الواسمات بالمفاهيم

(١) لكن المحققة لكتاب الزجاج توضح لنا كيف ربط الزجاج بين الفعل والاسم، فالربط غير مباشر بقولها "فيما أن ما لا يصرف فرع عن الأسماء، وما لا يصرف يشبه الفعل، إذن، الفعل فرع عن الاسم" وهكذا يعتقد الزجاج أن العلاقة بين الفعل والاسم علاقة فرع بأصل لصالح الاسم. (انظر تعليق المحققة ص: ٦). وهذا هو رأي البصريين حيث يدعون الفعل مشتقاً من الاسم. "الأفعال فرع الأسماء إفادة واشتقاداً" الكافية ج ١، ص: ٨٩.

(٢) يعد النهاة الاسم من قبيل عمر اسماء معدولاً عن عامر الذي هو أصل. والعدل "خروج الاسم عن صيغته الأصلية" الكافية ج ١، ص: ٩٩ وحسب ابن هشام في قطر الندى، العدل هو: "تحويل الاسم من حالة إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي" ص: ٣١٤.

(٣) على اعتبار أن هذه التخصيصات سمات صرفية لكون الرسم وعدم الوضم خاصية صرفية. (انظر الهاشم ٣٢ - ٣١)).

المحددة في الإشارات «(27) - (32)» بحيث تختصص السمة الموسومة بـ [+] وغير الموسومة بـ [-] ، فما هي السمات الموسومة في مقابل غير الموسومة؟<sup>(١)</sup>

يقدم الفاسي (1990: 112) تميزاً للسمات الموسومة في مقابل السمات غير الموسومة بحيث يظهر أن منطق هذا التمييز يعتمد على ما إذا كانت سمة ما محققة بلا صفة صرفية أم لا ؟ فالسمة المخصصة بلا صفة صرفية كالعدد الجمع أو المثنى تسمى سمة موسومة ، في حين أن السمة غير المحققة بلا صفة تسمى سمة غير موسومة من قبيل: العدد المفرد الذي لا يعبر عنه بلا صفة معينة<sup>(٢)</sup> . وسوف أعيد بناء (11) كتخصيصات غير موسومة ، و(12) كتخصيصات موسومة ، بالكيفية المبينة في (14) و(15):

## 14

التخصيصات غير الموسومة (للاسم المتمكن):

- أـ المفرد [- عدد] بـ المذكر [- تأنيث] جـ النكرة [- تعريف] <sup>(٣)</sup> دـ البسيط [- تركيب]<sup>(٤)</sup>
- هـ المتمكن [- صيغة]<sup>(٥)</sup> وـ العربية [- عجمة]<sup>(٦)</sup> زـ الاسمية [- وصف]<sup>(٧)</sup>

(1) عن الموسومة Markedness انظر الفاسي (1990 ص: 112) و دكسن (1994 p 56, 58)

(2) يبيّن الفاسي (1990) في هذا الصدد أن الجنس غير الموسوم هو (المذكر) ، والعدد غير الموسوم هو (المفرد) . وواضح أن تمييز ما هو موسوم من غير الموسوم يعتمد على وجود واسم يميز الموسوم من غيره ، ومن هنا عد النهاة ما هو موسوم فرعاً لأن العنصر الذي طرأ فيه تغيير عن الأصل الذي هو مجرد من اللواصق أو الواسمات الصرفية الأخرى ، وبناء على ذلك سأعتمد هذا المنطق في التمييز بين الموسوم من غير الموسوم . ونعد وبالتالي الاسم غير المتمكن موسوماً بجملة من الرسوم الصرفية في مقابل الاسم المتمكن (انظر الإشارة: 31 أدناه).

(3) يقصد النهاة بالاسم النكرة هنا المجرد من التنوين والتعريف (الاسم العاري) ، والنهاة عادة لا يميزون بين الاسم العاري من التنوين والاسم المنون فكلاهما يدخل في مفهوم النكرة .

(4) على اعتبار أن التركيب المزجي أو الإضافي بمثابة عناصر تضاف إلى الاسم (تقوم مقام الواسم) تميّزه عن الاسم البسيط غير المركب .

(5) أعد الاسم المتمكن غير موسوم بصيغة الفعل التي هي عادة صيغة رباعية ، في حين أن الصيغة (أ فعل أو يفعل الدالة على الفعل) تسمى غير المتمكن بالصيغة ، على أساس أن الوسم يرد بالصيغة كما يرد باللاصقة . وقد يرد بتناقض الصوت . انظر الإشارة (34) الموقالية .

(6) تعد الأسماء الأعجمية موسومة بعدد من الحروف المتنافرة والتي لا تقبل التجاور من قبل : (ترجس) على سبيل المثال ، فعجمتها تأتي من تجاوز الراء والنون ، فهذا النوع من الوسم يمكن أن يعد وسماً بالتناقض الصوتي ، إلى جانب الوسم باللاصقة وكذلك الوسم بالصيغة وربما بأشياء أخرى لها طبيعة الواسمات الصرفية التي تسم الأسماء وتتدخل على الاسم العاري فتحصصه بوسمه ما .

(7) هذا التخصيص غير مبرر ، لكن للتبسيط سأتجاهل هذه النقطة كون الوصف يتدخل في المنع من =

## 15

التخصيصات الموسومة (الاسم غير المتمكن) ونحللها إلى قسمين {ك} و {ن}:  
 {ك}: التعريف بالعلمية {ن}: الوصفية<sup>(1)</sup>

تدرج تحت {ك} مجموعة من التخصيصات التي تكفي منها واحدة فقط إلى جانب (ك) نفسها لكي يتم المنع من الصرف. وكذلك {ن} تدرج تحتها مجموعة من التخصيصات التي تكفي منها واحدة فقط بالإضافة إلى (ن) نفسها ليتم المنع من الصرف. وذلك بالكيفية التي أعيدها في (16):

## 16

## {ن}: الوصفية

1. تأنيث	+
2. التركيب المجزي	
3. زيادة (ان)	
4. فعل	
5. صيغة الفعل	
7. عدل	
9. زيادة (ان)	

## {ك}: التعريف بالعلمية

1. عجمة <sup>(2)</sup>	+
2. عدد	
3. تأنيث	
4. تعريف	
5. تركيب	
6. صيغة الفعل	
8. فعل	

وبناء على (16) أقوم بصياغة المبدأ (17) الذي يحدد الحد الأدنى من السمات المدرجة تحت (16) التي يتم بموجبها المنع من الصرف بناء على تحديد القدماء لمشكل المنع من الصرف.

= الصرف. ويبدو أن هناك تقيداً للوصف الذي قصد إليه النحاة وهو "الوصف بالغلبة" (حسب ابن الحاجب ج : 1 ص : 113): بمعنى أن يشيع الوصف ويغلب حتى يعد بمثابة العلم، فلا يدخل الوصف من قبيل: ضارب أو جميل... وباختصار فإن الصفة المقصودة والتي تمنع من الصرف هي الصفة اللاحزة التي تعد صفة أصلية لا مشتقة.

(1) هذا التصنيف إلى وصفية وعلمية تمسك به نحاة تقليديون متأخرون منهم (عباس حسن) اعتماداً على كون العلمية والوصفية العلتين الأساسيةتين التي تدرج تحت كل منهما العلل الأخرى بمفهوم القدماء، فالعلمية يندرج تحتها (العجمة والتأنيث، وصيغة الفعل، والعدل، والتركيب، ما ختم بألف ونون، ما ختم بـ... وـ...). ونفس هذه العلل يمكن أن تدرج تحت الوصفية، ولحدوث المنع من الصرف يخضع الاسم بعنصر من {ك} إلى جانب (ك) نفسها، أو يخضع بعنصر من {ن} إلى جانب (ن) نفسها.

(2) يمكن أن يندرج تحت العجمة ما ختم بـ"ويه" من قبيل "سيبويه" ،

17

يمنع الاسم من الصرف إذا:

- أ - دخل على الاسم عنصر من {ك} إلى جانب (ك) نفسها أو
- ب - دخل على الاسم عنصر من {ن} إلى جانب (ن) نفسها.

وأشير هنا إلى أن العلاقة بين {ك} و{ن} ينبغي أن تكون علاقة توزيع تكاملي بموجب المبدأ (18):

18

{ك} و{ن} لا يمكن أن تتوازدا.

### 3.4. عمليات تكوين السمة الصرفية

في هذا السياق أفترض أن عمليات تكوين الاسم تم وفق قواعد مؤسسة على عمليات انتقاء للسمات الصوتية والصرفية والدلالية، في مستوى قبل معجمي وتصوّت في مستوى (ص. ص) بعد أن تمر بالمكون الصافي المستقل المحدد في هالي ومرنترز (1993) الذي يقوم بعمليات دمج السمات الصواتية في التركيب ويبيئ نقلها إلى (ص. ص) بالكيفية التي افترضتها أعلاه (راجع الإشارة (12) أعلاه لشرح مفصل لهذا التصور) بالنسبة للاحقة العدد [و] وتفاعلها مع حركة الجر [-] في المذكر السالم والأسماء الستة.

سأفترض أيضاً أن هناك انتقاء ذهنياً لـ (تكوين) تعداد السمات الموجودة في (16)، وأن هناك ثلاثة تعدادات يتم تكوينها في مكونات مختلفة موجودة في المستوى القبل - معجمي بالكيفية المحددة في (19).

19

- أ - تعداد للسمات الصواتية .
- ب - تعداد للسمات الصرفية<sup>(1)</sup> .
- ج - تعداد للسمات الدلالية .

(1) هذا المستوى كما بينت أعلاه مستوى لتأليف السمات الصرفية [+/- عدد، +/- تأثير]، ولا يتم دمج السمات الصواتية لهذه السمات المجردة في هذا المستوى، فهذا الإجراء يتم عبر آلية إدماج أو قرن في المكون الصافي المستقل المقترن في هالي و مرنترز (1993) والفاسي (1996، 1998) بالكيفية المبنية أعلاه قبل قليل (والإشارة: 12 أعلاه)، وبعد دمج السمات الصوتية =

مبرر الدخول في كل هذه المكونات أن الممنوع من الصرف هو نتيجة لتفاعل هذه المكونات، وأبسط ملاحظة تتجلى في أن العلل (السمات لاحقاً) المانعة من الصرف ليست كلها علا صرفية، بل منها علل صواتية تنتهي للمكون الصواتي من قبيل العجمة، ومنها ما ينتمي للمكون الصافي من قبيل صيغة أ فعل و فعل ومنها ما ينتمي للمكون الدلالي من قبيل العلمية والوصفية . فالعجمة من وجهة نظر هذا التحليل محددة بالمظاهر الصواتية للكلمة العربية (تنافر / تألف الحروف، تباعد / تقارب المخرج بالخ). وعليه فإن العجمة تنتج عن عمليات انتقاء في المكون الصواتي. وأما صيغة أ فعل التي تتسبب أيضاً في المنع من الصرف فتبني في المكون الصافي كخرج للمكون الصواتي . وأخيراً ينتهي بناء الكلمة في المكون الدلالي الذي نعرف من خلاله ما إذا كانت المفردة علماً أم وصفاً.

وكل تعداد من التعدادات الموجودة في (19) تبعه عملية انتقاء لتكوين السمات، بحيث السمات المكونة المنتقاء من تعداد المكون الأول تكون دخلاً لتكوين سمات المكون الثاني وهكذا . وبعد الانتهاء من انتقاء كل تلك السمات نحصل على مفردة (وحدة معجمية عارية)، وهذه الخطوات مطبقة على وحدة من قبيل (20) :

20

أسد

لتكون كلمة أسد:

نحتاج إلى نموذج كما في (21)

21

في المستوى - قبل المعجمي تم العمليات طبقاً للخطوات الافتراضية التالية:

- أ - انتقاء من تعداد السمات الصواتية لتكوين السمات الصواتية .
- ب - انتقاء من تعداد السمات الصافية لتكوين السمات الصافية .
- ج - انتقاء من تعداد السمات الدلالية لتكوين السمات الدلالية<sup>(1)</sup>

---

= للواصق في هذا المستوى تنطبق عدد من المبادئ التي تقوم بالتأليف بين السمات الصواتية والتركيبية لكل من الجذع والواصق . وبموجب هذه المبادئ المنطبقة نحصل على المنطوق الفعلي للمفردة .

(1) نقوم هنا بتوسيع عمليات "انتق" وفق تصور شومسكي (1998) وسحبها على الصوات والصرف والدلالة، بنفس الكيفية المطروحة في التعداد المعجمي (دخل العمليات التركيبية).

في التعداد (21 أ) من المستوى قبل - معجمي يقوم الذهن بانتقاء السمات الصواتية (للألف أولا ثم للسين ثم للدال) بداية بـ [+حلقي + مجهر . . . = أ، ثم [+أسناني + مهموس + صفيرى . . . = س، ثم [+مجهر + لثويب] = د، وهكذا، وبعد خرج هذا المكون دخلا للمكون الذي يليه .

في التعداد (21 ب) من المستوى قبل المعجمي يقوم الذهن بعملية انتقاء للسمات الصرفية بغرض خلق وحدة ملتصقة من (أ، س، د)، والمشكل يطرح هنا في أن المكون الصرفي لا يملك سمات محددة كما هو الشأن بالنسبة للمكون الصواتي . لكن مبدئياً أفترض أن السمات الصرفية في هذا المستوى قبل المعجمي محددة بالخصائص (14) و(15) التي أعدها سمات صرفية للممنوع من الصرف .

هكذا، خرج المستوى الصرفي بعطينا وحدة ملتصقة هي أسد التي تضم السمات الصرفية غير الموسومة التالية والتي جاءت من تعداد (21 ب) الصرفي والمحدد بالسمات الصرفية غير الموسومة المبينة في (14)، وبعد الانتقاء من التعداد تكون أسد مخصصة بالسمات الصرفية المضمنة في (22) المشتقة من (14) السابقة :

22

السمات الصرفية لمفردة أسد:

- عدد
- تأنيث
- تعريف
- تركيب
- صيغة الفعل
- وصف
- عدل

لكن مفردة أسد تبقى بغير محتوى، إلى أن يتم إجراء الانتقاء الدلالي الذي تم فيه عمليات انتقاء للسمات الدلالية من قبيل [+حي + حيوان + مفترس . . .] . والآن تصبح الكلمة أسد وحدة معجمية جاهزة كعنصر ينضم إلى عناصر التعداد التي تعد دخلا للعمليات التركيبية المحددة في البرنامج الأدنى .

لكن السمات في (19 ب) المحصلة في (16) أعلاه، يصعب تحديد المستوى الذي تنتهي فيه بدقة لكونها ذات طبائع متباعدة، ومن هذه السمات ما يساهم في

التأويل الدلالي<sup>(١)</sup>، ولذلك فإنه من المحتمل أن تتم في مستوى التماس للمكونين الصرف - دلالي، وربما توزع في كل المستويات السابقة، بحيث تنتهي السمة [+عجمة] مثلاً في المكون الصوافي نظراً لارتباطها بتنافر أو توافق الحروف، والسمة [+صيغة في المستوى الصرفي]، و [+علمية] و [+عدد] في وجيهة الصرف دلالة وهكذا. بالكيفية المبينة قبل قليل.

لنقترب أكثر من ظاهرة المنع من الصرف. إذا أخذنا على سبيل المثال وحدة

من قبيل (23)

23

.أحمد.

فأحمد في (23) يعدها النحاة ممنوعة من الصرف لعلتين الأولى: وزن الفعل: أفعل ([+صيغة]). والثانية: التعريف بالعلمية: أي (العنصر (6) في {ك} + ك نفسها) في (16)). ولكي تكون كلمة أحمد، ينبغي أن تمر بالثلاثة التعدادات المحددة في (20) في المستوى قبل المعجمي بنفس الكيفية التي رأيناها بالنسبة لـ (20):

في التعداد الأول (21 أ): يتم انتقاء السمات الصواتية الموجودة في تعداد السمات الصواتية بنفس الكيفية التي رأيناها بالنسبة لـ (20). وبعد الانتهاء من عمليات الانتقاء لسمات كل صوت نحصل على الصورة (24)

24

.أ. ح. م. د.

تعد (24) في صورتها الحالية دخلاً لتكوين تعداد السمات الصرافية، وسأفترض أن السمات المتاحة الآن والتي سيتم انتقاوها هي كما يلي: [+صيغة أفعال] ، [+تعريف بالعلمية] من (16) من {ك} + ك نفسها المضمنة تحت (16)، وبقية السمات تنتهي من (14) المتعلقة بالتخصيصات غير الموسومة، فنحصل على الصورة (25):

(1) من قبيل سمة العلمية وربما سمة العدد مثلاً.

25

أحمد

وتبقى (٢٥) بدون محتوى دلالي<sup>(١)</sup>.<sup>(٢)</sup>

في التعداد الثالث: تقدم (٢٥) دخلاً لتكوين تعداد السمات الدلالية الذي يفترض أنه يضم سمات دلالية محددة عادة من قبيل [+إنسان] ، [+ذكر]<sup>(٣)</sup> ، [+تعريف بالعلمية] وهذه الأخيرة هي التي تمكنا في هذا المستوى من الفصل بين (أفعال العلم) و(أفعال الوصف) على اعتبار أن [+علمية] في اعتقادي لها وجيهة مع المستوى الدلالي بكيفية ما.

وعند هذه المرحلة تكون الوحدة المعجمية أحمد قد أنجزت في ثلاثة مستويات قبل معجمية؛ بحيث: أحمد قبل هذا المستوى ملتبسة بين أحمد المخصص ب[+علم] أو المخصص ب[+وصف]؛ فالكلمة في هذا التصور تبني في المستوى قبل - معجمي لا في المعجم وبناؤها يتقطع في ثلاثة مكونات مختلفة، وما هو في المعجم هو الوحدة المعجمية الجاهزة أحمد التي تخصص في المعجم بالمدخل المعجمي المؤسس على الانتقاء من المكونات الثلاثة في المستوى القبلي - معجمي .

#### ٤.٤. ولوغ التركيب والتفسير للمنع من الصرف

التفسير للإشكاليات (٩) يتحدد بدخول الكلمة المنجزة في علاقات تركيبة، بمعنى أن (٢٠) و(٢٥) قبل دخولهما في علاقة تركيبية غير محددين من ناحية الصرف أو عدمه؛ لاحظ أن الجر لا يظهر إلا بعلاقة عمل تتم في التركيب، ومع

(١) لاحظ أن السمات المنتقة من (١٦) هي التي تسبب المنع من الصرف، والسمتان المنتقيتان من ؟ك؟ بموجب (١٧)، بينما السمات المنتقة الأخرى هي سمات لاسم المتمكن وهذه الأخيرة لا تتدخل في المنع من الصرف لأنها مخصصة بالقيم السالبة (غير الموسومة).

(٢) وهذا يعني أن التعداد عبارة عن من (منظومة) بمفهوم شومسكي (١٩٩٨) وهذه المنظومة تضم بانتظام السمات الموسومة والسمات غير الموسومة بشكل نسقي. والمشكل المطروح يمكن في صعوبة التفسير للكيفية التي تجعل الذهن قادرًا على التفريق بين النوعين من السمات الموجودة داخل التعداد في هذا المستوى الصرفى المجرد.

(٣) السمة [+ذكر] تختلف عن السمة [-تأنيث] فال الأولى سمة دلالية ولا تتعلق بالوسم أو عدم الوسم هنا، لأن الوسم وعدم الوسم خاصية للسمات الصرفية فقط في هذا التحليل ولذلك فإن السمة غير الموسومة [-تأنيث] تعد سمة صرفية، فعلى سبيل المثال، نجد (زيد) و(طلحة) بالرغم من كونهما مخصوصين بالسمة الدلالية [+ذكر] إلا أن سمتيهما الصرفية مختلفة بحيث يدخل (زيد) في [-تأنيث] بينما (طلحة) في [+تأنيث] لكون هذا الأخير موسوماً بالعلامة الصرفية الدالة على التأنيث التي ربما لن تؤثر على الخرج الدلالي للوحدة المعجمية .

أن (25) أصبحت مهيئة للمنع من الصرف بموجب السمتين [+تعريف] و [+صيغة أفعال] إلا أنها حتى الآن غير مخصصة بأي إعراب، كما أن التنوين أو عدمه لا يتضح إلا عند دخول الوحدات في التركيب<sup>(1)</sup>.

لاحظ أن الرصيد السماتي الصرافي للمفردة (25) متغّرٍ بحسب موجبتيْن على المفردة (20) التي لا تمتلك إلى حد الآن أي سمة صرفية موجبة.

سأفترض أن أي وحدة معجمية ينبغي ألا تخصّص بأكثر من قيمتين صرفيتين موجبتيْن من القيم الصرفية الموجبة الواردة في (16) قبل أن تدخل إلى المعجم، عدا ذلك سيترتب عن الزيادة في القيم الموجبة انحراف في صيغورات اشتقاء الكلمة، وقد يؤدي إلى عدم سلامة البنية إذا تزايد التراكم السمي الموجب. وهذا ما يحدّده المبدأ (26):

26

## الحد الأقصى من القيم الموجبة سمتان موجبتان

وهذا القيد المفروض على عدد القيم المتاحة يأتي - من الناحية التجريبية - من حقيقة أن اللغات اللاسلسلية صرفيًا وبخلاف السلسلية منها لا تقبل إلا عدداً محدوداً من الصرفيات التي تلتتصق بها. ومن وجهة النظر التي أدفع عنها هنا فإن ظاهرة المنع من الصرف في اللغة العربية (اللاسلسلية) قد تكون نتيجة مباشرة لتزايد الصرفيات الملتصقة بها.

فدخول أسد في (20) في السياقات التركيبية كأن تقع فضلة لحرف الجر، ينبع عنه إمكانية تقبل المفردة أسد للتنوين وحركة الكسر الدالة على إعراب الجر. والتفسير الأولي هو أن المفردة أسد محددة في المستوى الصرافي المشار إليه بالقيم السالبة [- عدد] ، [- تأنيث] . . . . وعند دخولها في العمليات التركيبية فإنها قد تكتسب سمة صرفية جديدة: كسمة الإعراب<sup>(2)</sup> ، أو التنوين ، وهما قيمتان موجبتان

(1) في هذا الصدد يرى الاسترابادي ج 1، ص: 70، أن "الأصل في الأسماء الإفراد، وهي في حالة الإفراد غير مستحقة للإعراب".

(2) السمة الإعرابية سمة صرفية موسومة بناء على تحديد المفهوم الوسم الصرافي الذي أوردته في الإشارات (29 - 32) نظراً لكونها تمتلك تحقيقاً صرفيّاً وهي وبالتالي سمة محددة بالقيمة الموجبة [+إعراب]. وفي هذا الصدد يفرق دكsson، ص: 57 - بين نوعين من الوسم الإعرابي تحت مصطلح الوسم الصوري Formal markedness ومصطلح الوسم الوظيفي functional markedness. وإعراب الجر من هذه الناحية وفق هذا التصنيف إعراب موسوم صورياً بالنظر إلى =

(موسومتان)، فهذه السمة المكتسبة لن تشكل عبئاً أو تراكمًا في القيم (احترام المبدأ (26)).

على العكس من ذلك المفردة أحمد في (25) التي تعد مخصصة في المستوى الصافي بقيمتين موجبتين خرجت بهما من التعداد السمي الصافي في المستوى قبل المعجمي وهو الحد الأقصى المتاح من السمات الموجبة: أكثر من ذلك يعرض المفردة للمنع من الصرف؛ عند دخول المفردة أحمد في التركيب تضاف إليها السمة الإعرابية التي هي قيمة موجبة أيضاً، وفي هذا الوضع تتعرض المفردة إلى تراكم في القيم الموجبة على آخر الكلمة، وتؤدي إلى انحراف يتجلّى في صورة غياب التنوين (خرق المبدأ (26))، ويلزم عن هذا أن الحركة الإعرابية الكسرة [ـ] المترتبة عن الجر قد استقلت نتيجة تراكم القيم، ولإنقاذ البنية من الانهيار تلğa البنية إلى اختيار الحركة الأخف وهي الفتحة [ـ] <sup>(1)</sup> للتخفيف من حدة تراكم القيم الموجبة بموجب قواعد صرف صوتية متأخرة <sup>(2)</sup>. فتراكم القيم على هذا النحو ربما يفسر لغياب حركة الجر [ـ]، وبكيفية مماثلة، فإن غياب التنوين هو أيضاً ناتج عن تراكم القيم، فهو أيضاً لاصقة صرفية تحدد بقيمة موجبة ودخولها على أحمد يخرق المبدأ (26) ويسبب المنع من الصرف <sup>(3)</sup>. والحججة المقدمة لهذا التفسير أن أحمد

= تحققه الصافي. ولا يدخل في اهتمامنا هنا كونه موسوم وظيفياً أم لا (راجع الفصل السابق الفقرة: 2). وما هو أساسى أن نبين أن هذه السمة - وفقاً لما تقدم أعلاه في الإشارة (12) بالخصوص - لا تحدد في المستوى الصافي قبل المعجمي لأنها سمة ناتجة عن التفاعل التركيبى. ومن هنا يمكن أن نخرج الإعراب من كونه مصرفاً قبل المعجم كما هو في البرنامج الأدنى، الذي يفترض أن الوحدة المعجمية تخرج من المعجم وهي كاملة التصريف؛ فالسمة الإعرابية لا تدخل في لائحة السمات المصرفة في المعجم لأنها ناتج التفاعل التركيبى (العوامل) الذي يتم عبر صيغ وروابط استئقاقي (تبدأ بالانتقاء والضم ثم النقل) وكلها عمليات متأخرة عما يتم في المعجم أو قبله بالنسبة للسمات الصافية الأخرى.

(1) في هذا الصدد يذكر إبراهيم مصطفى، ص: 50 أن "الحركات عند العرب هي الضمة والكسرة أما الفتحة فليست علاماً إعراب ولا تدل على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، والتي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة".

(2) تم في المستوى الذي يتحدث عنه هالي و مرنتز: أي المكون الصافي الذي يقوم بتأليف وتنظيم ما هو موجود في ب. س بالكيفية المبينة في الفاسي (1996، 1998) والمستلهمة في هذا التحليل (راجع بالتفصيل الإشارة: 12 أعلاه).

(3) التنوين في هذه الحالة يستغني عنه تماماً، إلا أنه في الحالة التي أمكن فيها الاستغناء عن لاصقة التنكير (التنوين) نتيجة التراكم في القيم فإنه من غير الممكن الاستغناء كلياً عن الحركة الإعرابية، لأن غياب الحركة الإعرابية الأصلية أو ما ينوب عنها (الفتحة هنا) يعرض آخر الكلمة إلى التسكين وهذا يتعارض مع المبادئ العروضية: ففي حالة غياب الحركة يكون المقطع الأخير =

عندما لا تكون معرفة: (مخصصة بالسمة [- تعريف]) فإنها تخرج من المستوى الصرفي بقيمة موجبة واحدة وهي [+صيغة أفعل] وهذه السمة لا تكفي لخرق المبدأ (٢٦) وبالتالي فإن التنوين يدخل عليها وكذا حركة إعراب الجر<sup>(١)</sup>.

#### ٥.٤ اختبار مبدأ تراكم القيم

اختبار كفاءة المبدأ (٢٦) الذي يفسر للمنع من الصرف بتراكم القيم الموجبة يتم من خلال التساؤل التالي الذي يتعرض للإشكال (٩ ج) أعلاه.  
لماذا تعود حركة الجر الأصلية الكسر [-] عند التعريف أو الإضافة بينما لا يعود التنوين؟

أولاً

### عودة حركة الجر

يتلخص افتراضي هنا في أن أداة التعريف وكذا الإضافة يملكان خصائص اسمية قوية بموجبها يتم تأسيم الاسم غير المتمكن ورده إلى تمكنه؛ فعندما تدخل أداة التعريف على الاسم غير المتمكن الذي خرج بأكثر من قيمتين موجبتين طبقاً للمبدأ (٢٦) فإن الأداة تقوم بمحو إحدى هذه القيم الموجبة مما يتيح لصرفية الجر التحقق نتيجة التخفيف من تراكم القيم. وسأوضح ذلك بالكيفية التالية:

إذا أخذنا مفردة من قبيل عطشان الممنوعة من الصرف بسبب دخول عنصر نوني من (١٦) أعلاه (الألف والنون الزائدتين) بالإضافة إلى (ن) نفسها (الوصفية)؛ لاحظ أنه عند دخول التعريف عليها<sup>(٢)</sup>، فإن إحدى القيم الموجبة تمحى تلقائياً

= ساكن ساكن. وعند دخول الحركة الإعرابية فإن المفردة تنتهي بساكن حركة، وهذا يتضح من خلال الدور الذي تلعبه الحركة على المقطع الأخير في أحمد المحركة الذي يأخذ صورة ساكن حركة.

(١) يقول الزجاج في هذا الصدد "إن نكرت الاسم فقلت: مررت بأحمد وأحمد آخر...؛ فلما حط الاسم عن التعريف بقي فيه شبه الفعل وحده فانصرف. ن. م - ص: ٥.

(٢) أفترض في هذا السياق وانطلاقاً من خصائص أداة التعريف (ال) أن (ال) تمتلك خاصية التأسيم ونعني بالتأسيم هنا التأسيم الكامل للمفردة الممنوعة من الصرف التي "أشبهت الفعل" أو الوصف وتحويلها إلى اسم "متمكن" في اسميتها، كما أن مفهوم التأسيم هنا (المتمكن) يعني أن الاسم المتمكن لا يكون وصفاً، ودخول أداة التعريف يحوّل غير المتمكن أو الحالات الاسمية (المختلطة ب فعل أو بوصف أو غير ذلك) إلى أسماء محضة نتيجة لقوة الخصائص الاسمية لأداة التعريف كما أفترض هنا. وأعتقد أن الإضافة لها نفس الخاصية التأسيمية التي تمتلكها الأداة بهذا المعنى.

وهي [+وصف] (راجع الإحالتين (50، 51 أدناه)، وكلمة (العطشان) تصبح اسمًا معرفًا، ونتيجة لذلك تبقى قيمة واحدة موجبة هي زيادة الألف والنون [+أ] ، وهي لا تكفي للمنع من الصرف بموجب المبدأ (26)، وبالتالي يمكنها تقبل الحركة الإعرابية الكسر [-]. لتأمل من جديد المفردة أحمد التي منعت من الصرف بسبب دخول عنصر من (ك) [+صيغة (= شبه الفعل)] إلى جانب (ك) نفسها (التعريف بالعلمية)؛ فإنه عند دخول أداة التعريف (ال) عليها تحذف سمة [+صيغة] تلقائياً بسبب الخاصية التأسيمية التي تملكها (ال) (انظر الإحالة : 50 و 51 أدناه<sup>(1)</sup>)، وبالتالي لا يمكن لسمة [+تعريف العلمية] وحدتها أن تمنع الصرف، ويترتب عن هذا إمكانية دخول حركة الكسر الإعرابية .

### ثانياً

## عدم عودة التنوين على الاسم المعرف بالأداة والاسم المضاف

في اعتقادي أن عدم تتحقق التنوين مع التعريف أو الإضافة لا يرتبط بالصرف أو المنع من الصرف، وذلك لأن التنوين حتى مع الاسم المنصرف ينبغي ألا يتحقق لأسباب دلالية بأساس وأخرى صرف - صواتية.

فدلاليًا، غياب التنوين في الإضافة والاسم المعرف مبرر أيضًا بتجنب التصادم في القيم الدلالية الذي تمنعه المبادئ العامة لتأليف السمات الدلالية، بحيث لا يمكن أن تخصيص المفردة بسمتين متصادمتين دلاليًا حسب المبدأ المقرر في (27) :

### 27

يمنع التأليف بين سمتين متصادمتين دلاليات.

وهذا المبدأ مؤسس على افتراض أن التنوين علم للنكرة، والتعرف بالأداة أو

(1) في هذا التحليل لا أرى أن لاصقة كالحد(ال) تنتهي في المستوى الصRFي القبل معجمي، وإنما أعدها لاصقة مستقلة بمدخل معجمي مستقل وتألف مع (الاسم) بموجب القواعد الاستئقاقية التركيبية؛ ويلزم عن هذا أن سمة [+تعريف] لا تدخل ضمن السمات المقيدة للمنع من الصرف المنصوص عليها في (16)، وعندما تدخل "ال" على المفردة الممنوعة من الصرف فإنها بموجب قوة خصائصها الاسمية تقوم بمحو بعض السمات الموجبة المانعة من الصرف راجع الإحالة (50) أعلاه.

بالإضافة علم للمعرفة (بالمفهوم العام لهذا الافتراض)، ومن غير الممكن طبقاً (27) أن نؤلف بين السمتين المتتصادمتين دلالياً من قبيل: { [+تعريف] [+تنوين+] } أو { [+تأنيث] [+تذكير] } وبالتالي فإن غياب التنوين نتيجة لتوارد التعريف معه (المبدأ) (26) و(27) تباعاً<sup>(1)</sup>.

إلى جانب التناقض في السمات الذي هو مشكل دلالي، فإن التنوين على الممنوع من الصرف المضاف إلى ما فيه "ال" ينبغي أن يحذف لأسباب صرف صواتية أيضاً وذلك لأن التنوين عبارة عن "ساكن" عندما يضاف إلى معرفة يتلقى مع "الساكن" الموجود في أول النطق بالمضاف إليه، وقواعد التأليف العربية تمنع التقاء ساكنين، ليس في الممنوع من الصرف فحسب بل في كل سياق يتلقى فيه ساكنان، وهناك وسائل مختلفة للتخلص من الساكن أهمها ما هو مبين في (28):

28

- أ - كسر الساكن الأول أو فتحه
- ب - حذف التنوين مطلقاً وإبقاء الحركة غير منونة<sup>(2)</sup>.

#### 6.4. المنع من الصرف وقيد الجذع الأقصى

أكثر المقاربات - المطبقة بنجاح - للمنع من الصرف قدمت من خلال ما سمي بالمنع لعلاوة واحدة، وهي الحالات المحددة في (صيغة منتهى الجموع، والاسم المختوم بـألف التأنيث الممدودة أو المقصورة)، إلا أن هذه المقاربة التي أشرت إليها في مطلع الفقرة (3) تقدم حلولاً انتلاقاً من التنوين فقط (9) ولا تعمق في مشكل الإعراب لأنها تفصل بين مشكل التنوين والإعراب ولا تشرك الإعراب في التفسير لهذا الإشكال (راجع الرحالي 2000: ص: 36 - 40)، والنتيجة المشتركة بين هذه المقاربات أن المنع من الصرف المحدد بالتنوين وحده (إقصاء الإعراب) يأتي من قيد الجذع الأقصى المستلهم من دراسة مكرتي وبرنس McCarthy & prince (1990)

(1) نجد عند القدماء تفسيراً عاماً لغياب التنوين يحدد في أن الإضافة عندهم بمعنى الإسناد والإلصاق، لضرب من التعريف أو التخصيص كما جاء في شرح ملحة الإعراب ص: 201، و"التنوين ينبغي أن يحذف لأنه يدل على انفصال الاسم وكماله والإضافة تدل على اتصال الاسم" ص: 202.

(2) "ومن العرب من يجيز حذف التنوين وإن وليه ساكن" من قبيل: "وقف خطيبُ اسمع" عباس حسن، التحو الوافي ج 1، ص: 42.

من مقطعين. الأمر الذي لا ينطبق مع صيغة منتهى الجموع أو المختوم بـألف التأنيث الممدودة التي تتألف من ثلاثة مقاطع كما سيأتي. واللاحظة الأساسية أن الممنوع من الصرف ليس محددا في منتهى الجموع أو الممدود فقط، بل في حالات واسعة لا يفسر لها قيد الجذع الأقصى، لأنها مؤلفة من مقطعين ومع ذلك تمنع من الصرف. كما أن هذا القيد لا يفسر لمشكل إعراب الجر.

وهذه المقاربات أيضاً مؤسسة على الوزن المقطعي لا الوزن الصرفي وهذا ما يوحد بين الصيغ المتعددة لصورة منتهى الجموع، فمن الناحية المقطعية لا فرق بين مساجد وكنائس مع أنهما مختلفتان من حيث الوزن الصرفي فالأولى على وزن مفاعل والأخرى على فعائل.

ومشكل الممنوع من الصرف في هذه الصور لا يتعلّق بالصيغة وإنما يتعلّق بالقطع الأخير فقط الذي تشتّرط فيه كل هذه الصور<sup>(1)</sup>.

وطبقاً للتحليل المقطعي فإن المنع من الصرف يقتضي عدم الوصول بالمقطع الأخير وصولاً يكون متوسطاً مغلقاً: أي ما يظهر في صورة: (ص ح ص)، لأن تجاوز هذا الحد غير مقبول في النظام الصرفي، نظراً لأن المنع يقتضي عدم تحويل المقطع الأخير القصير في مفاعيل مثلًا إلى متوسط مغلق، ومن هنا لحن الصورتين التاليتين في (29):

29

- أ - \*مفاعلٌ - ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح ص  
 ب - \*مفاعيلٌ - ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح ص  
 و مقابلهما النحوى كما في (29):

: و مقابلهما النحوى كما فى (29)

30

- أ - ص ح / ص ح ح / ص ح / ص ح . م س - ج - د .  
ب - ص ح / ص ح ح / ص ح ح / ص ح . م ف ت - ر ح -

ونفس التصور يمكن أن يمتد إلى المنتهي بآلف التأنيث الممدودة، إذ لا يصح أيضاً الانتهاء بالقطع المغلق كما يتضح من خلال لحن الصورة التالية المبينة في (31) ومقابلها النحوي (32):

(1) أحمد كشك، اللغة والكلام، أبحاث في التداخل والتقريب؛ 57 - 58.

31

\* صحراء ص ح ص / ص ح ح / ص ح ص

32

صحراء ص ح ص / ص ح ح / ص ح

## 5. خلاصة عامة

دافعت في هذا الفصل عن أن مورفيم الكسرة [ـ] هو التحقيق الصراحي الأساسي في المثنى والمذكر السالم والأسماء الخمسة. وأن الواو أو الألف في المثنى والمذكر السالم والأسماء الخمسة ليست حروف إعراب وإنما هي لواحق للعدد، تفرض الكسرة [ـ] عليها ضغوطاً صواتية وتحولها إلى [ي] بموجب قاعدة: و- ي، وقاعدة مماثلة.

وقد تبنيت فرضية وجود مستويين صرفيين: الأول قبل معجمي، تبني فيه سمات اللواحق الصرفية من قبيل سمة العدد وغيرها باستثناء السمة الإعرابية فإنها تبني في المستوى الصراحي المتأخر، وهو عبارة عن مكون صرافي مستقل تبعاً لهالي ومرنترز (1993)، والسبب في فصل صرفية الإعراب عن بقية الصرفيات يعود إلى أن سمة الإعراب سمة ناتجة عن عملية الضم بين الرأس المسند لها والفضلة المحققة عليها (علاقة عمل إعرابي)، وهذه العملية متاخرة عن عملية بناء الصرفيات التي لا تعد تتاجاً لتفاعل تركيبي وإنما تخضع لعمليات بناء الكلمة. وفي المستوى الأخير تدمج صرفية الجر [ـ] ويتم التأليف بينها وبين لاحقة العدد [و] ، لأن هذا المستوى هو المحدد لإدماج صرفيات جديدة كما أنه المختص بدمج السمات الصواتية في التركيب بحيث يهيئ لانتقال من (ب. س) إلى (ص. ص)، وفي هذه الأخيرة يتم التحقيق الصواتي لصرفية الإعراب ولا صفة العدد وغيرها في آن واحد.

قد افترضت أن المنع من الصرف محدد بجميع الإشكاليات (9) أعلاه والملخصة كما يلي: (غياب التنوين، تحول صرفية الجر من [ـ] إلى [ـ] ، وعودة الجر [ـ] مع الإضافة والاسم المعرف في حين يبقى التنوين غائباً). كما أن المنع من الصرف نتيجة لتفاعل قوالب صواتية وصرفية ودلالية وتركيبية. فعلى سبيل المثال: بعض السمات المانعة من الصرف من قبيل [+عجمة] تبني في المكون الصواتي، وتبني السمات من قبيل [+صيغة أفعال] في المكون الصراحي، في حين تبني بعض السمات من قبيل السمة [+علمية] في المكون الدلالي، وجميع

المكونات الثلاثة المذكورة موجودة في المستوى قبل المعجمي . وتبني السمات الدالة على الإعراب أو التنوين تركيبا في مكون صRFي مستقل .

ولزم عن ما افترضته أن الممنوع من الصرف غير محدد في المستوى المعجمي للكلمة حتى تصل إلى التركيب ومن ثم نتبين ما إذا كانت المفردة مصروفة أم لا . فكلمة من قبيل : أَحْمَدُ لَا يدخلها التنوين أو الإعراب إلا بعد أن تلتج في المجال الترکيبي الذي يضيف لها سمات صرفية جديدة كالتنوين والإعراب . كما بيّنت أن الممنوع من الصرف مرتبط بمفهوم التمكّن وعدم التمكّن في الاسمية .

ويعد الممنوع من الصرف في هذا التصور نتيجة لترانيم القيم الموجبة . وبينت أن التعريف وكذا الإضافة لهما خصائص اسمية قوية وبالتالي يلعبان دورا أساسيا في تأسيم الاسم الممنوع من الصرف ورده إلى تمكّنه .

كما بيّنت أن غياب التنوين مرتبط إلى جانب مبدأ تراكم القيم بمبدأ التصادم في القيم الدلالية الذي يمنع توارد أداة التنكير (التنوين) مع الاسم المعرف أو المضاف (التعريف) .

من ناحية أخرى بيّنت أن قيد الجذع الأقصى غير كاف للتفسير للممنوع من الصرف ، نظرا لأنّه لا يفسّر إلا لحالات قليلة مما هو ممنوع الصرف محددة فيما يسمى بالممنوع لعلة واحدة .

## اسمية الإعراب ومستويات الترميز الإعرابي

### مدخل

في هذا الفصل أدفع عن كون الإعراب خاصيةً للمقولات التي تخصّص سمات اسمية [+س]؛ بمعنى أن الإعراب لا يسند إلا إلى الأسماء أو المقولات التي تضم إلى جانب سماتها الأصلية سمات اسمية كالصفة واسم الحدث والصفة المشتقة وبعض الظروف وغيرها، فهذه الأشكال في اعتقادي إنما تتلقى الإعراب نتيجةً لكونها تخصّص بعض السمات الاسمية التي تمكّنها من تلقي الإعراب (الأمر الذي تركته مفتوحاً في الفصل الأول وأرجأه إلى هذا الفصل). وهذه الملاحظة ربما تساعد في فهم الطبيعة المقولية لكل من اسم الحدث والمشتق والظرف، فكل من هذه المقولات الأخيرة تتميز بقدرتها على ترميز سمة إعراب الجر، وبأن كلا منها يمكن أن يرأس بنية جر مستقلة. واستجلاء الطبيعة المقولية لتلك المقولات سوف يمكن من تتبع سلوك الجر في كل تلك الأشكال المقولية، ومعرفة الكيفية التي يسند بها الإعراب. وقد لاحظت مطولاً أن العديد من الإشكاليات التي ستواجهني لاحقاً مرتبطة بالطبيعة المقولية لكل من اسم الحدث والمشتق والظرف وغيرها، وما لم يتم الانطلاق من تصور واضح حول هذه الأشكال المقولية - على الأقل من وجهة نظر هذا البحث - فسيبقى التفسير لسلوك الجر فيها أمراً معقداً. وأبسط مثال لذلك التعقيد المرهون بالطبيعة المقولية اسمُ الحدث؛ بحيث يصعب معرفة الكيفية التي سيتم بها إسناد الجر في حال ما إذا كانت المقوله التي تسقط أولاً هي الاسم مضاميناً إليها مفعولُ اسم الحدث، خصوصاً، أنني أساير إطاراً نظرياً لا تنسجم معه فكرة التحول المقولي بمفهومها التقليدي، إلى غير ذلك من الإشكاليات الإعرابية المتعلقة مع الطبيعة المقولية للمقولات النحوية. وإنني إذ أبحث عن تصور كافٍ للمقولات النحوية يسعفي في التفسير لجملة من الإشكاليات المرتبطة بالإعراب في هذا البحث، فإني لا أسعى لتقديم نظرية لهذه المقولات، لأن ذلك أكبر بكثير من طموح هذا البحث، وإنما الغرض هو تشخيص

هذه المقولات وطبيعتها المقولية من وجهة نظر إعرابية بما يخدم توجه الفرضيات التي أنوي الدفاع عنها.

**الفصل منظم على النحو التالي:** في الفقرة: 1. أستدل على أن النظرية التقليدية للمقولات النحوية كما هي في شومسكي (1970) والمتبناة في عدد واسع من التحاليل غير كافية للتفسير لعدد من الإشكاليات الحديثة، نظراً لأنها لا تكفي لوصف المقولات المزدوجة كاسم الحدث والمشتق والظرف. وفي الفقرة: 3 أستدل على أن المقولات إما بسيطة (ف، س، ص، ح) لكل من الفعل والاسم المضارع والوصف غير المشتق والحرف على التوالي، وإما مركبة من مقولتين: كاسم الحدث والصفة المشتقة وبعض الظروف. وأستدل أيضاً على أن المقولات البسيطة مبدئياً مخصصة فقط بالقيم الموجبة، على اعتبار أن كل مقوله تمتلك خصائص مستقلة بما في ذلك الحرف الذي أعده [+ح] وليس [-ف - س].

وتخضع المقولات المركبة لمبدأ إعرابي ينص على أن كل مقوله مركبة تتتألف من مقولتين بسيطتين: الأولى تسند الإعراب والأخرى مقوله اسمية بموجبها تتلقى الإعراب بناء على نظرية ستويل (1981) عن المقولات، ويتبناً هذا المبدأ بعدم إمكانية ورود مقولات تضم سمات "فعلية" (ف) وحرفية (ح) في نفس الوقت، أو مقولات تضم سمات لمقولتين غير مستندتين للإعراب (س) و(ص) مثلاً في نفس الوقت. وفي الفقرة: 4 أستدل على أن المقوله التي تسقط في التركيب أولاً هي المقوله القاعدية التي لها خاصية إسناد الإعراب، وبموجب عملية ضم م . س الفضله إليها يتم إشباع سمات المقوله القاعدية كإعراب النصب مثلاً، وعند الانتهاء من إشباع جميع السمات القاعدية تكون سمات الواجهة الاسمية من المقوله المزدوجة في واجهة الفحص وبموجبها تنتقل المقوله السينية (س٠) إلى رأس الإسقاط الوسيط الذي هو عادة إسقاط لإعراب الجر يقابل الزمن في بنية الجملة (بالكيفية التي سأدفع عنها في القسم الثالث)، وب مجرد الانتقال إليه تتحول المقوله إلى اسم تلقائيا دون اللجوء إلى لاصقة للتتحول المقولي.

وسأقدم في الفقرة: 4. حجة من مبدأ مقاومة الإعراب. وقد خصت الفقرة: 5 للبحث في مشكل المستوى الذي يرمز فيه الإعراب؛ هل يأتي الإعراب مدمجاً في المفردة من المعجم، أم أنه يرمز في التعداد، أم في مستوى آخر بعد التعداد، وسأستدل على أن الإعراب يرمز في المسند الإعرابي (العامل) بموجب عملية ضم Merge لم . س إليه، وأن الإعراب قبل هذا المستوى غير محدد. والفقرة: 6. سأخصصها لشرح مفاهيم الأنماط الإعرابية التي سأتعامل معها كالإعراب الملائم والإعراب البنوي.

## 1. المقولات النحوية وإعراب الجر

مشروعية هذه الفقرة وما يتفرع عنها تأتي من ملاحظة أن جميع المقولات النحوية باستثناء مقوله الفعل ترمز إعراب الجر الذي يسند إلى فضلاتها بكيفية ما؛ فمقوله الاسم (س) ومقوله الصفة (ص) وكذا مقوله الحرف (ح)، كل منها يمكن أن ترأس بنية جر مستقلة، أضف إلى ذلك المقولات التي لم يحسس بعد في طبيعة مقولتها من قبيل مقوله اسم الحدث ومقوله الظرف، فكل هذه المقولات ترأس بنية اسمية يرد فيها موضوع الجر فضلاً لها. ومن غير الممكن التفسير لسلوك الجر في كل تلك البنى ما لم ننطلق من نظرية واضحة للمقولات النحوية.

في ضوء الملاحظات المقدمة لسلوك إعراب الجر (الفصل الأول من القسم الأول، والفصان الأول والثاني من القسم الثاني) التي تتلخص في كون إعراب الجر إعراباً غير أساسي كالرفع أو النصب، وإنما هو إعراب مناوب إما للرفع وإما للنصب، فإنني أقترح تميزاً عاماً - يبني على أساس إعرابية - بين نوعين من البنى المقدمة على النحو التالي:

1

أ - بني رفع - نصب<sup>(1)</sup>.

ب - بني الجر

أدرج ضمن (1 أ) بنية الجملة فقط التي ترأسها المقوله (ف)، وأدرج ضمن (1 ب) كل البنى التي ترأس بنية الجر بعناوين مقولية مختلفة أحدها في (2 أ) و(2 ب) على التوالي:

2

أ - بني رفع - نصب: المرؤوسة بالفعل (ف)

ب - بني الجر: المرؤوسة إما بالحرف (ح)، أو الاسم المensus (س)، أو بالمقولات المزدوجة كاسم الحدث، والصفة المشتقة، وبعض الظروف.

ونحن بحاجة في هذه البحث إلى دراسة سلوك الجر في كل نمط من البنى المدرجة في (2 ب)، وتعقب الكيفية التي يرمز ويُسند بها إعراب الجر، ومعرفة

(1) ما يقابل هذا التمييز الإعرابي بالنسبة للغات الأركاتية: أركاتي - مطلق، ييد أن اهتمامي هنا ينصب على قضايا اللغة العربية فقط، وقد أفردت الفصل الأول لمثل تلك القضايا لكي أتجنب تكرارها هنا.

الموقع البنوية (موقع الفضلة أو موقع المخصص) التي يسوغ فيها موضوع الجر، وكذا التفسير للعديد من الإشكاليات المرتبطة بالمقولات التي يمكن لها ترميز إعراب الجر في مستوى معين.

ولتحقيق بعض من استراتيجيات هذا البحث أسعى في هذا الفصل إلى بلورة بعض الأفكار الأساسية حول نظرية المقولات النحوية وفق مفاهيم أكثر ملاءمة مع النظرية الإعرابية التي أشتغل عليها، لأن نظرية المقولات النحوية بصيغتها التقليدية المفترضة منذ شومسكي (1970) غير كافية للتفسير للعديد من الإشكاليات الحديثة المتخصصة عن التحولات المتتسارعة للنحو التوليدية<sup>(١)</sup>. وسأقوم في هذا السياق بتبني بعض مما في نظرية ستويل (1981) المقدمة عن المقولات النحوية محاولاً توسيعها إلى المقولات المزدوجة، وتطويرها بما يتلاءم مع التطورات الحديثة المبلورة في البرنامج الأدنى.

### ١.١. مشاكل نظرية المقولات النحوية التقليدية

عدّ الفاسي الفهري (1990: ص 265) مشكل المقولات أعقد من أن تمثله نظرية كتلك التي اقترحها شومسكي (1970) والتي هي مؤسسة على السمات، لأن المقولات المعجمية ذرية ولا يمكن تصنيفها بسمات<sup>(٢)</sup>.

ومن الأعمال الرائدة في هذا الاتجاه والتي تناولت المقولات التركيبية بتوسيع عمل ستويل (1981). ونظام ستويل وإن كان لا يختلف عن نظام شومسكي في كونه يعتمد على نظام القيم السالبة والموجبة في تحديد الطبقات المقولية الممكنة؛ إلا أن نظام ستويل يبدو أكثر كفاية ربما لأن التصنيف [+س] و [-س] يغطي بالفعل جميع الأشكال المقولية البسيطة من وجهة نظر إعرابية، وإن كان نظام ستويل أيضاً لا يتبنّى بالمقولات المزدوجة<sup>(٣)</sup>.

(١) عن المقولات النحوية في صورتها التقليدية انظر بتوسيع "ملاحظات حول التأسيم" شومسكي (1970) وكذا شومسكي (1981)، (1986 ب) وجاكندوف (1977) و ستويل (1981) وأبني (1987) وأخرين.

(٢) استدل الفاسي (1990) أن هذا النظام قاصر وصفياً وقاصر تصورياً لأنّه لا يراعي الخصائص الداخلية والخارجية للمقوله التي تتطلب كلا النوعين من الخصائص؛ مثلاً، اسم الحدث الذي هو (اسم) في الخارج لكنه ( فعل) في بنية الداخلية كما سيتبين.

(٣) خلافاً لـ(شومسكي) الذي يعبر عن المقولات التركيبية بمقولتين هما (ال فعل والاسم) نجد ستويل (1981) يعبر عن المقولات التركيبية بمقوله واحدة فقط، وهذه المقوله ترد بقيمتين مختلفتين كما يلي: [-س] ويدرج تحتها الفعل والحرف و [+س] ويدرج تحتها الاسم والصفة، ويعتمد هذا التصنيف على كون المقولات [-س] تسند الإعراب والمقولات [+س] تتلقى الإعراب ولا =

ومع ذلك فنظام ستويل كنظام شومسكي من حيث أنه لا يقدم حلولاً كافية لتلك المقولات التي تضم خصائص مقولتين مختلفتين (الازدواج المقولي) كما هو شأن بالنسبة لاسم الحدث والمشتقات، ولا يقول شيئاً عن مقوله الظروف ولا يفسر لكون الإعراب يختص بالدخول على الأسماء وغيرها من الإشكاليات التي أطمح أن أقدم لها بعض الحلول في حدود اهتمامي في هذا البحث. وذلك بتوسيع نظرية ستويل وإعادة صياغتها بما يتلاءم مع المفاهيم الحديثة.

للذكر بالنظام المقولي عند شومسكي (1970)، نبين أن شومسكي يعبر عن الفعل والاسم والصفة والحرف بالمقولات المضمنة في (3) :

## 3

- أ - الفعل = [+ف - س]
- ب - الاسم = [-ف + س]
- ج - الصفة = [+ف + س]
- د - الحرف = [-ف - س]

وخلل هذا النظام يبرز من عدة جوانب، من بينها، أن اسم الحدث في هذا النظام غير محدد بأي سمة، كما أن الصفة محددة بـ [+ف + س] ، وهذا التخصيص الأخير يجعلنا نخلط بين الصفة المشتقة واسم الحدث الذي يخصّص أيضاً بـ [+ف + س] في التحاليل القائمة<sup>(1)</sup>. أضف إلى ذلك أن الصفات ليست كلها [+ف + س] ، فما يندرج تحت هذا التخصيص هو ما يسمى بالمشتقات وهي الصفات التي لها بنية فعل داخليه كاسم الفاعل مثلاً، لكن الصفات من قبيل: طويل، قصير، كبير، لا يبدو أنها تندرج تحت [+ف + س] ، إذ لا يبدو أنها تملك خصائص الأفعال كاسم الفاعل. كما أن تخصيص الحرف بـ [-ف أُس] غير كاف لتحديد طبيعة الحرف الذي ظل غامضاً نتيجة لتخصيصه بالقيم السالبة فقط<sup>(2)</sup>.

---

= تستدِه، وقد لا يبدو كافياً للتعبير عن كل الأشكال المقولية بمقولتين أو بمقوله واحدة لأن هذا غير كاف كما سيتبين لتحديد طبيعة المقولات أو التفسير لسلوكها ما لم نقم بإعادة صياغتها بما يتلاءم مع طبيعة المقولات المزدوجة.

(1) الفاسي الفهري (1999) و (2001) و (2002): برنامج المحاضرات الأسبوعي.

(2) فالقدماء أيضاً أعلوا سبيل المثال: سيبويه، ج: 1 ص: 12، وانظر شرح ملحة الإعراب أبو محمد الحريري البصري، ص: 69 - عدوا الحرف غير موسوم إلا بكونه "ليس فعلاً وليس اسمًا"؛ فخلوه من الوسم عدّ وسما له وهذا لا يفصح عن طبيعة الحرف المقولية في اعتقادي.

وفي هذه المقاربة التي أود تقديمها في هذا القسم عن المقولات أود أن أعتمد منهجية ستويل في تحليل المقولات من وجهة نظر إعرابية محضة تعتمد على تصنيف المقولات اعتماداً على ما إذا كانت تسند الإعراب أو تتلقاه، بكيفية تنسجم مع التطورات الحديثة للنظرية التركيبية في ضوء التوصيات والملاحظات المبنية في الفاسي (1990.1993) عن المقولات.

مبذلاً، تحدد المقولات المعجمية في صيغتها الحالية بالمقولات المضمنة في (٤) :

4

[ف، س، ص، ح] (فعل، اسم، صفة، حرف تباعا)

والنقاش المقدم هنا يدور حول عدم كفاية (٤) لعدم تضمينها لمقولات أخرى ممكنة كاسم الحدث والظرف .

أفترض أولاً أن المقولات المعجمية من حيث التصنيف الرباعي لها هو بالفعل ما هو محدد في (٤)، وأنه يمكن استقاق صور مركبة من هذه المقولات البسيطة كاسم الحدث، واسم الفاعل، والظرف، بالكيفية التي أوضحها في الفقرة الموالية .

### 3. المقولات النحوية بسيطة ومركبة

#### 1.3. المقولات البسيطة

كل مقوله لا تضم سمات لمقوله أخرى هي مقوله بسيطة، وهي تلك المحددة في (٤)، وأضيف إلى أن المقولات في (٤) مخصصة في اعتقادي بالقيم الموجبة التي أعيدها في (٥) :

5

[+ف] ، [+س] ، [+ص] ، [+ح]

حيث [+ف] هي الفعل، و [+س] هي الاسم، و [+ص] هي الصفة غير المستنقة، و [+ح] هي الحروف التي لها إسقاطات قصوى كحروف الجر، وأمثل لها بـ ضرب، دار، جميل، من على التوالي .

ويمكن إرجاع هذه المقولات إلى قسمين بناء على كونها تسند إعراباً أو تتلقاه كما يتضح من التعليم الذي أقره في (٦) :

6

- أ - إسناد الإعراب خاصية للمقولات المخصصة بـ [+ف] و [+ح] من (5).
- ب - تلقي الإعراب خاصية للمقولات المخصصة بـ [+س] و [+ص] من (5).
- ويمكن اختزال المقولات الأربع في (6) إلى مقولتين حسب التعميم (6)، اعتماداً على مفاهيم ستويل الإعرابية (1981)، المحددة بالكيفية التي ترد في (7)، فالتصنيف المقولي (7) هو تصنيف إعرابي محض.

7

- أ - [+ف] و [+ح] = [-س]
- ب - [+س] و [+ص] = [+س]

فالفعل والحرف هما المقولتان المختصتان بإسناد الإعراب بقيمة من السمة [-س] ولا يمكن لهما تلقيه، ويمنعهما من ذلك مبدأ مقاومة الإعراب المفترض في ستويل (1981) الذي أعاده في (8):

8

### مبدأ مقاومة الإعراب

لا يمكن أن يسند الإعراب إلى مقوله تحمل سمة إسناد الإعراب [-س]. كما أن الاسم والصفة هما المقولتان المختصتان لتلقي الإعراب بموجب السمة [+س] (راجع ستويل (1981)).

### 2.3. المقولات المركبة أو الازدواج المقولي

وأبسط صورة للمقولات المركبة تمثل في (اسم الحدث) الذي أعده مقوله مركبة من [+س، +ف] كما يتضح من (9):

9

التخصيص المقولي لاسم الحدث هو [+ف+س].

فاسم الحدث مؤلف من مقولتين: واحدة لها خاصية تلقي الإعراب والأخرى لها خاصية الإسناد، ويشترط من هذا التأليف قيد على الازدواج المقولي الذي يشترط لمقولتين مدمجتين أن تكون إحداهما تسد

الإعراب؛ لها سمة مركبة من [-س] ، والأخرى تتلقاه [+س] ؛ بحيث لا يظهر تعارض مع مبدأ مقاومة الإعراب الذي سأعود إليه، وألخص هذا القيد في (10) :

10

يتم التأليف بين مقولتين من (5) إحداهما تسند إعرابا [-س] والأخرى لا تسنده [+س] .

وعلى هذا النحو كل مقوله لها خاصية تلقي الإعراب [+س] (س أو ص)، يمكن لها أن تحمل خصائص مقوله أخرى تسند الإعراب: [-س] (ف) أو (ح) إذا كانت ضمن مقوله مزدوجة كما يتضح من خلال (11) التي تظهر من خلالها التأليفات الممكنة التي يمكن الحصول عليها بواسطة ما يمكن تسميته بـ (التأليفات الممكنة بين المقولات) الأربع المحددة في (5). ومن خلال عملية التأليف المقولي يمكن الحصول على اثنتي عشرة صورة على النحو المقدم في (11) :

11

ح	ص	س	ف
<u>ح+ف</u>	<u>ص+ف</u>	<u>س+ف</u>	+ف+س
<u>ح+س</u>	<u>ص+س</u>	<u>س+ص</u>	+ف+ص
<u>ح+ص</u>	<u>ص+ح</u>	<u>س+ح</u>	+ف+ح

بحذف المكرر الذي يسفله خط نحصل على ست تركيبات ممكنة في اللغات مبينة في (12) :

12

أ - ف + س ب - ف + ص ج - ف + ح

د - س + ص ه + س + ح و + ص + ح

لاحظ أن (12 ج) و(12 د) مخرجتان بالقيد المشار إليه أعلاه في (10) والذي

أعيده في (13) :

## 13

التأليف يتم فقط بين مقولتين إحداهما تسند الإعراب والأخرى تتلقاه.

حيث (ف وح) في (12 ج) مقولتان مسندتان للإعراب يعبر عنهما بـ [ - س ]. و(س وص) في (12 د) مقولتان تتلقيان الإعراب يعبر عنهما بـ [+س] ، وبالتالي يخرج التأليف بينهما صورة غير ممكنة من الناحية التصورية، وقد تكون بحاجة إلى تدعيم تجريبي في هذه النقطة<sup>(١)</sup>.

لتأمل الآن الصور المتبقية في (12) والتي أفترض أنها صور مركبة لكل من مقوله اسم الحدث، ومقوله الصفات المشتقة، ومقوله الظرف بالكيفية المبينة في (14) ومطابقتها مع المعطيات العربية في (15) :

## 14

أ - [ + ف + س ] = اسم الحدث

ب - [ + ف + ص ] = الاسم المشتق (اسم الفاعل، اسم المفعول . . )

ج - [ + س + ح ] = بعض الظروف العربية

د - [ + ص + ح ] = صورة غير ممكنة في العربية وربما تكون متاحة في لغات أخرى .

وسوف أعيد التخصيصات (14) مختزلة في (15) بناء على تخصيصات مستوى المقدمة في (7)، وعلى التعميم الإعرابي (6) أعلاه.

(1) تظهر المعطيات العربية مفردات من قبيل (خلا و عدا وحاشا) التي هي أفعال وحروف (استثناء)؛ ف(حاشا) إن صع وصف النهاية العرب لها فإنها تندرج تحت الصورة [ + ف + ح ] حيث يمكن لها أن تسند إعراب النصب أو إعراب الجر كما يظهر من 1 و 2 فيما يلي تباعاً

1 - حضر الطلاب حاشا زيداً. 2 - حضر الطلاب حاشا زيد.

حيث حاشا في الأولى فعل وفي الثانية حرف. ومع ذلك لا يبدو أن هناك خرقاً للقيد (10)، إذ المقصود بالتأليف بين [ + ف + ح ] أن تمتلك حاشا مثلاً سمتين إعرابيتين متناقضتين في نفس الوقت واحدة للنصب والأخرى للجر بحيث يظهر زيد في حالة تصادم إعرابي. لكن الواضح أن دوري حاشا الإعرابيين يظهران في توزيع تكاملياً؛ بحيث تظهر إما في صورة [ + ف ] أو في صورة [ + ح ] ومن هنا فإنه ليس هناك إزدواج مقولي بين [ + ف + ح ] بالمعنى المحدد أعلاه؛ فحاشا وغيرها ببساطة مقولات بسيطة مخصوصة بسمة واحدة إما بـ [ + ف ] أو [ + ح ] حسب الإعراب الذي تسنده إلى فضلتها.

15

[ـ س+س] = مقوله مزدوجة، حيث المقوله المزدوجة: اسم حدث، مشتق، ظرف . .

المقوله المزدوجة (15) تسند الإعراب بقيمة من سمتها [ـ س] ، وتتلقاه بقيمة من سمتها الأخرى [س+] .

فلنتأمل الآن المعطيات في (16) والتي تعد تمثيلاً لـ (14):

16

- أ - آلمني ضرب زيد عمراً.
- ب - أضارب زيد عمرو.
- ج - كنت أمام، خلف . . . الحائط .

كل مقوله من المقولات التي يسفلها خط في (16) تعد مقوله مركبة كونها تتألف من مقولتين، واحدة تسند الإعراب والثانية تتلقاه (القيد 10). فاسم الحدث في (16 أ) يسند إعراب النصب إلى مفعوله بقيمة من سمه [س+] ، ويتلقى إعراب الرفع (من الفعل المدمع في الصرف) بقيمة من سمه [س+] . ومن هنا أمكن القول بأن اسم الحدث له مقوله مركبة من [س+] (ـ س+س) .

كما أن اسم الفاعل في (16 ب) التي تعد تمثيلاً لـ (14 ب) يسند إعراب الرفع لفاعله ونصب لمفعوله بقيمة من خصائصه الفعلية المعبر عنها بـ [س+] ، ويتلقى إعراب الرفع (من المساعد المدمع في الصرف) بقيمة من خصائصه الاسمية المعبر عنها بـ [س+] التي لها طبيعة تلقي الإعراب .

والظرف في (16 ج) الممثل له بـ (14 ج) يسند إعراب الجر بقيمة من خصائصه الحرافية المعبر عنها بـ [ح+] التي تعد مسؤولة عن إسناد إعراب الجر (سواء في المركبات الحرافية أو في بنى الإضافة التي تقدر الحرف)، كما أنه يتلقى الإعراب الخارجي بقيمة من طبيعته الاسمية المعبر عنها بـ [س+] ، فالظرف على هذا الأساس يبدو أنه لا يشكل مقوله بسيطة مستقلة، لأنه إما أن يكون في صورة الأسماء التي تتلقى الإعراب ولا تسنده من قبيل (اليوم، الساعةب)، وبالتالي فإنه يدخل تحت [س+] فقط، وإما أن يكون الظرف اسم يدمج خصائص حرافية كتلك التي رأيناها في (16 ج)، وبالتالي هو مقوله مزدوجة مخصصة بـ [ح+] ، فالظرف يتجلى في صورة الأسماء وأحياناً في صورة الحروف بناء على حظه من (10) التي تمكنه من تلقي أو إسناد الإعراب، كما قد يتجلى الظرف في شكل

حرف مؤسّم كما في (١٦ ج)، وربما يتجلّى الحرف في لغات أخرى في صورة الصفة (Adjective)<sup>(١)</sup>.

من بين الملاحظات التي تنسجم مع هذا التحليل والتي ساكتفي بالإشارة إليها أن صورة الفعل الحاضر قد تكون مقوله مركبة من [+ف، +س] : أي (-س+س) من وجهة نظر إعرابية)، لأن الفعل الحاضر كما هو معروف يسند الإعراب ويتلقاء أيضاً من المصدري (لن)، مثلاً في بنية من قبيل لن نستسلم، وهذا يدعو للاعتقاد أن الفعل الحاضر يضم سمات "اسمية" بمحاجتها يتاح له أن يتلقى الإعراب، وقد استدل القدماء على حقيقة أن المضارع يضارع (يشابه) الأسماء انتلاقاً من النظرة الإعرابية (وانظر الأشهب خالد (١٩٩٥) والمراجع هناك بصدق استدلال لسانيين على أفكار مشابهة، وإمكانية القول بأن بعض الأفعال تسوغ إعرابياً كالأسماء وبالتالي تصبح منظورة في (ص. م)<sup>(٢)</sup>، والفعل الحاضر عندما يتلقى النصب من المصدري (لن) فإنه يسوغ كما لو كان (م. س) يتلقى الإعراب من عنصر خارجي<sup>(٣)</sup>.

هذه النتائج تفسر لعدد من الإشكاليات المطروحة في الأدبيات من قبيل: لم تختص الأسماء بالإعراب؟ ولماذا يتلقى الفعل الحاضر في العربية الإعراب؟ ولماذا تستند بعض الظروف الإعراب وببعض الآخر يتلقاه ولا يسند؟ ولم بعضها يسند النصب في لغة والجر في لغة أخرى؟

(١) راجع محمد وحيد (١٩٩٩) حول مقوله الظرف والنظريات التي حاولت مقوله الظروف . وأوضح في هذا السياق أن الهدف الأساسي من اقتراحنا حول المقولات المزدوجة عموماً ومقوله الظرف خصوصاً هو - كما بينت في مطلع هذا الفصل - تشخيص الطبيعة المقولية ورصد سلوك هذه المقولات من وجهة نظر إعرابية بما يخدم فرضيات هذا البحث ، وليس البحث عن نظرية كافية للمقولات لأن ذلك أكبر بكثير من أن أحاول الدخول.

(٢) يقول ابن جني، اللمع، ص: ١٨٣ " وهذا المضارع إنما أعرب لمضارعته الأسماء وهو مرفوع - أبداً - لوقوعه موقع الاسم " .

(٣) تستدل زاكونا (zaagona) (١٩٨٢) على أن الصرفة تنتهي م. ف كفضلة تعد جميلة تتضمن فاعلاً، وهذه الجميلة small clause تنتقل إلى يسار تط كي توسم إعرابياً، وتعمل الصرفة في الفعل الحاضر (الجميلة) بنفس الكيفية التي يعمل بها فعل في مفعوله المباشر مادامت الصرفة رأساً للجميلة . (نقلًا عن الأشهب (١٩٩٥)).

ويستدل الفاسي (١٩٩٣) بكيفية مماثلة على وجود ما يمكن تسميته بالإعراب الزمني ، في مقابل الإعراب الأسماي ، تستند صرفة النفي إلى الفعل الحاضر . كما يستدل الفاسي (ن. م) أنه بنفس الكيفية التي تجعل الإعراب منظوراً للتأويل فإن تخصيص الزمن يجعل الحمل منظوراً للتأويل . وهذه التصورات الحديثة عن الفعل الحاضر تتفق مع تصور القدماء سيبويه ج: ٣ ص: ٩ . وانظر الأشهب (١٩٩٥) ص: ٢٠ والمراجع والمصادر المشار إليها هناك .

فالظرف العربي في ضوء هذه النتائج له خصائص اسمية تمكّنه من تلقي الإعراب، وأخرى حرفية تمكّنه من إسناد الجر، والظرف الروماني (التركي مثلاً) لا يتلقى الإعراب، وهذا ينبعأ بأنه لا يملك سمة اسمية [+س] ، في حين أنه يسند إعراب النصب، مما يعني أنه يضم سمة فعلية [+ف] أو حرفية [+ح] = [-س]؛ وأعتقد حسب ما تقدم أنه [+ف] عندما يسند النصب، و [+ح] عندما يسند الجر من وجهة نظر هذا التحليل .

أعتقد أن هذا التصور للمقولات من وجهة نظر إعرابية يمكن من تقديم تفسيرات من قبيل: لم لا يقوم الظرف كمفهوم مستقلة؟ ولم تشبه الصفات الأسماء، والحراف الأفعال؟ ولماذا تتلقى بعض الحدود إعراباً في اللغات اللاتينية والإغريقية القديمة ولا تتلقاه في الساميّات مثلاً؟<sup>(١)</sup> ، وهل يسند الحد السامي إعراباً؟ كل تلك الإشكاليات يمكن التعامل معها انتلاقاً من وجود خصائص اسمية أم لا .

وبالرغم من ذلك تظهر العديد من الإشكالات التي تفرزها النتائج المقدمة عن الإزدواج المقولي من قبيل: كيف نتعامل مع مبدأ مقاومة الإعراب؟ وهل هناك تصادم إعرابي بالفعل في ضوء النتائج المقدمة أم لا؟ ، ثم كيف ينعكس الإزدواج المقولي على نظرية سَ للتمثيلات المقولية؟

تلك إذن عدد من التساؤلات الجوهرية التي أطمّح - في حدود المتاح من حيز البحث المتعلق بالإعراب - أن أقدم بعض التحاليل التي تدعم النتائج المتوصّل إليها .

#### ٤. المقولات المركبة ونظرية سَ

هذا التصور للمقولات المركبة من مقولتين لا ينعكس سلباً على نظرية سَ للتمثيلات المقولية . إلا أنه يمكن أن تظهر عدد من الإشكاليات الحرجة تتعلق بنوع المقوله المعجمية التي تسقط أولاً بالنسبة للمقوله المزدوجة والتي تتالف من

(١) في هذه اللغات لا يظهر وسم الإعراب على الأسماء فقط ، بل أيضاً قد يظهر على توابع الأسماء وعلى الحدود ، فنجد على سبيل المثال أن أداة التعريف تتلقى الإعراب كما يتضح من خلال التعبير التالي :

he unexamined bios ou  
the Nom.SG unexamined SG. Life SG not  
the un examined life is not livable for man.

ويعني بالحد هنا فقط أداة التعريف ، أما إذا استعمل الحد بمفهوم أوسع (كان ندرج ضمنه الأعداد والأسوار والإشاريات) فإن العربية تقبل دخول الإعراب على بعض الحدود التي لها سمات اسمية فقط تمكّنها من تلقي الإعراب .

للمقوله). وسأقترح من خلال (18) مبدئين: الأول يحدد المقوله القاعدية إعرابيا، والثاني يحدد المقوله التي تبدأ بفحص سماتها:

18

- أ - المقوله القاعدية هي المقوله التي لها خاصية إسناد الإعراب (ف أو ح)، والخارجية تلك التي لا تملك خاصية إسناد الإعراب (س أو ص).
- ب - المقوله القاعدية تبدأ بفحص سماتها أولاً.

فالمقوله القاعدية تكون في واجهة العمليات التركيبية أولاً، وعندما يتم إشباع جميع مطالبها والتخلص من سماتها بالفحص (بنية المقوله القاعدية تصبح تامة) فإن سمات المقوله الخارجية أبشكل تلقائي - تصبح جاهزة في واجهة الفحص بالكيفية التي سأشرحتها من خلال التمثيل المجرد (20).

عند الانتهاء من فحص سمات المقوله القاعدية نتساءل عن التحول المقولي، وهل هناك تحول مقولي فعلاً؟ وكيف يتم؟ هل يتم عبر الإلصاق (لاصقة التحول المقولي)، وفي أي مستوى؟

في اعتقادى أن التحول المقولي لن يتم عبر أي نوع من الإلصاق لا في المعجم ولا في الصرف، لأن كلا النوعين من الإلصاق يخرقان المبادئ الأدنوية ويفرزان العديد من الإشكاليات المبينة بالتفصيل في هامش هاته الفقرة<sup>(١)</sup>.

إذا، كيف يتم التحول من فحص سمات المقوله القاعدية إلى فحص سمات المقوله الخارجية دون أن يكون هناك تحول مقولي بمعناه التقليدي؟

الفكرة في هذا التحليل بسيطة وتخلو من التعقيد النظري الذي ينتج عن التحول المقولي، إلى جانب أنها تنسجم مع مبادئ الاقتصاد الأدنوية.

(١) إذا تم الإلصاق في المعجم (الإلصاق المبكر) بالنسبة للصفة المشتقة كاسم الفاعل فهذا حسب الفاسي (1990) يحول الفعل إلى صفة، والصفة لن تتمكن من إسناد النصب إلى المفعول، وهذا الإشكال ينسحب أيضا على اسم الحدث. أما إذا قلنا بالإلصاق في مستوى أعلى (مستوى الصرف) فهذا من الناحية النظرية مغایر للمنحي الأدنوي الذي يقر بأن جميع الوحدات تدخل وهي كاملة التصريف. كما أن التحول المقولي في هذا المستوى بالنسبة لاسم الحدث يتم في مرحلة متاخرة بحيث يكون فاعل اسم الحدث قد تلقى إعراب الرفع من الصرف، في حين أن فاعل اسم الحدث يجب أن يتلقى إعراب الجر، وعليه كان على الإلصاق أن يتم مبكراً، وفي التبشير ظهور مشكل إعراب النصب للمفعول؛ ولهذا فإني أقترح حلولا أخرى خارج الإلصاق تمثل في الإجراء التلقائي للتحول المقولي بدون إلصاق.

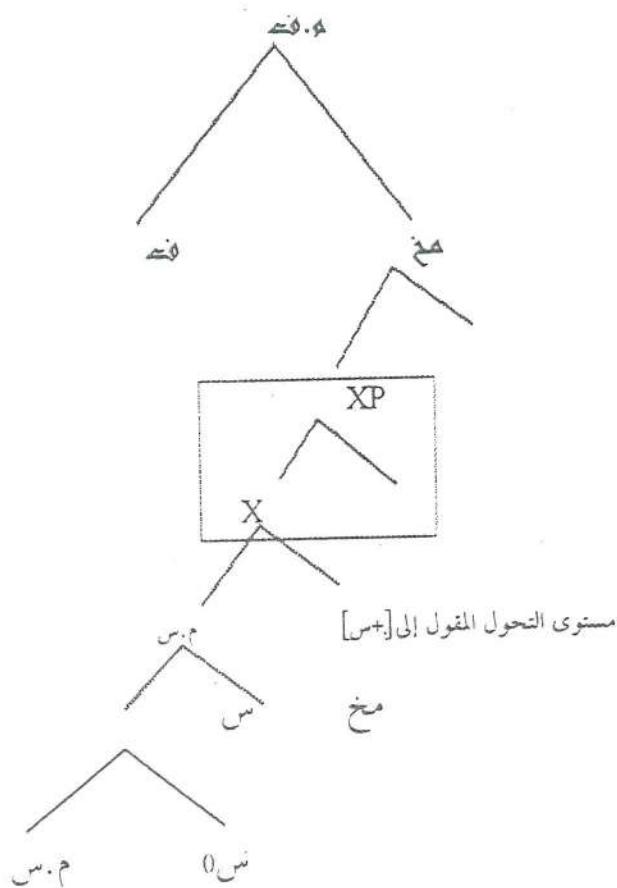
الفكرة الأساسية عندئذ أن تلك المقوله المزدوجة تتالف من سمات قاعدية وسمات خارجية، وأن عملية الفحص تتم وفق مبدأ الفحص (19) الذي أقره بمفاهيم البنية المركبة العارية (شومسكي 1994 و 1995)).

19

### السمة التي تتطلب الفحص تخلق هدفها .

وعند الانتهاء تماماً من فحص جميع سمات المقوله القاعدية تكون سمات المقوله الخارجية في واجهة الفحص، إلا أن هذا غير كاف للانتقال المباشر إلى فحص سمات المقوله الخارجية، وتبقي الخطوة التالية والأخيرة مرهونة بانطباق (19) التي تعد بمثابة المحرك للسمات التي تكون في الواجهة مع الفحص (المهيئة للفحص). وبهاتين الخطوتين التلقيائيتين (18) و(19) نخرج من المقوله القاعدية إلى المقوله الخارجية بشكل تلقائي دون اللجوء إلى لاصقة للتحول. لتأمل التمثيل المجرد (20)

20



في التمثيل المجرد (20)، س٠ هي عنوان المركب المقولي المزدوج التي يولد فيها اسم الحدث أو الوصف المستقى أو الظرف، وتضم إليها الفضلة م. س، وأعد XP الإسقاط الوسيط الذي هو عبارة عن إسقاط إعرابي يقابل الزمن في بنية الجملة والمخصص دائماً لتسویغ مركب الجر وفحص إعرابه بالكيفية التي سأدفع عنها مطولاً في القسم الثالث، وعند رأس هذه المقوله الموسطه يتم التحول المقولي التلقائي<sup>(١)</sup>. ويعود مخ مخصصاً للفعل م. ف الخارجي (الذي يضم البنية المرؤسة بالمقوله المركبة بأكملها على أنها فاعل مثلاً).

بإشباع المقوله القاعدية لجميع مطالبها تكون المقوله الخارجية مهيئة لفحص سماتها الخاصة بها، وبإفراج سمة إعراب الجر في هذا المستوى الذي تحولت فيه ف إلى س (بمجرد إفراج ف من سماتها الفعلية في المعجم بعد ضم الفضلة إليها)، فإن سمة الإعراب الخارجي الاسمية تخلق مجال فحص إعرابها الخارجي في أحد مواقع الفعل الخارجي الأعلى.

لأنخذ اسم الحدث أولاً والممثل له في (16 آ) والمعادة في (21) أدناه كما

يلي:

21

### آلمني ضربُ زيدٍ عمراً

ضربُ عبارة عن مقوله مركبة من [ف+س] ، وبموجب المبدأ الإعرابي (18 آ) تسقط المقوله [ف] كعنوان لمقوله اسم الحدث، وهذا العنوان يضم سمات "فعلية" وأخرى "اسمية" ، ويضم إلى هذا العنوان المركب الاسمي الفضلة م. س، وهذا الضم يمكن ف من إسناد إعراب النصب إلى المفعول. وبهذه الخطوة يكون اسم الحدث قد تخلص من سماته القاعدية (الفعلية)<sup>(2)</sup>. وتسطح بشكل تلقائي سماته الأخرى (الاسمية) لتكون في واجهة العمليات التركيبية . واسم الحدث هنا لديه سمتان في الواجهة الاسمية من المقوله [ف+س] : الأولى سمة إعراب الجر، والثانية سمة إعرابه الخارجي ؛ تقوم السمة الأولى (سعة الجر التي يرمّزها

(1) محتوى هذا الإسقاط هو الفارغ المخصص بالسمة أز المخصص للنط الاسمي من الإسقاطات والتي بموجبها يتم فحص سمة الجر، انظر للاستدلال على هذا الاقتراح القسم: 3، الفصل: 1، الفقرة: 4 وما يتفرع عنها.

(2) بالتأكيد هناك سمات قاعدية لاسم الحدث والصفة المشتقة غير إعراب النصب من قبيل بعض سماته الجهجية والتي أعتقد أنها جميراً مشبعة بموجب ضم الفضلة م. س إلى المقوله القاعدية ..

اسم الحدث من التعداد) بخلق هدف إعرابي لها يتمثل في X0 وهذا الهدف هو هدف اسمي خلق بموجب سمة اسمية وبالتالي فإن ف تتحول داخله إلى س تلقائياً: وتعده هنا بمثابة محوّل مقولي تلقائي، وفي الخطوة التالية تقوم سمة الإعراب الخارجي بخلق هدف لها في أحد مواقع الجملة (المخصص أو الفضلة) والذي يبدو أنه موقع المخصص بالنسبة للمثال (21).

ويمكن تطبيق هذا الإجراء مع اسم الفاعل في (16 ب) الذي هو مخصص بالسمة المركبة [+ف+ص]؛ بحيث تسقط ف كعنوان لها، وتبدأ بفحص سماتها الموجودة في الواجهة "الفعالية"؛ بحيث تشبع هذه السمات بموجب عملية ضم م. س المفعول إلى ف، وبهذه الخطوة تشبع مطالب النصب (راجع الإحالة (12) أعلاه)، وفي الخطوة التالية تخلق سمة الرفع الإعرابية (ربما المرمزة من التعداد) هدفها في X0، وبعد إفراغ هذه السمة هناك تكون جميع السمات "الفعالية" قد أشبعت وتسطح وبالتالي سمات الواجهة الاسمية من مقوله اسم الفاعل لتكون جاهزة في واجهة الفحص، وأول سمة "اسمية" هي سمة الإعراب الخارجي الذي تتلقاها الصفة ص بموجب المبدأ (18) بحيث تخلق هذه السمة هدفاً لها في موقع إعراب خارجي.

المقوله المزدوجة الأخيرة - إلى جانب مقولتي اسم الحدث واسم الفاعل - هي مقوله الظرف المخصصة ب [+ح+س] الذي يسند الجر في حالة الإضافة والذي أعتقد أنه مؤلف من [+ح+س] ، نظراً لأنه يسند الإعراب بموجب [-س] ويتلقاء بموجب [+س] . لتأمل المثال (16 ج) والمعاد في (22).

22

### كنت أمام الحائط

المقوله القاعدية للظرف أمام هي ح التي تسقط كعنوان مقولي للظرف بموجب (18). وأعتقد هنا خلافاً لمقولتي اسم الحدث واسم الفاعل أن ضم الفضلة م. س إلى مقوله الظرف المزدوجة لن يشبع أي مطالب إعرابية، لأن هذا الموقع مخصص لموقع المفعول الذي يتلقى النصب أو الجر الملازم، أما مفعول الحرف هنا فيبدو أنه يتلقى إعراب الجر البنوي (راجع الفقرة: 3. من هذا الفصل وكذا الفصلين الأول والثاني من القسم الثالث)، وبموجب سنته الحرافية يخلق الظرف أمام هدفه في X0 لإشباع مطالب الجر من خلاله، وهناك تسقط الواجهة الاسمية للظرف بعد إفراغ سماته الحرافية، وبموجب سنته الاسمية التي تتطلب

الإعراب الخارجي يخلق الظرف هدفه كمركب اسمي يسوغ في أحد مواقع الفعل المساعد كـ*كنت*.

#### 2.4. حجة من مبدأ مقاومة الإعراب

في ضوء النتائج السابقة يصبح التفسير لمبدأ مقاومة الإعراب (م. م. إ) المقرر في (8) أكثر وضوحا، فعلى سبيل المثال، الفعل ضرب الذي هو مخصوص بـ[+ف] لا يمكن له أن يسوغ في موقع يتلقى فيه الإعراب من عامل خارجي لأنه غير مخصوص بسمات المقوله التي لها خاصية تلقي الإعراب [+س]، ومن هنا يصح انطباق المبدأ (8).

في حين أن المقوله المركبة يمكن لها أن تسند الإعراب بقيمة من خصائصها التي تضم سمات لمقوله تسند الإعراب [-س] (ف أو ح)، كما أنه يمكن لها أن تسوغ في موقع تتلقى فيه الإعراب بقيمة من خصائصها التي تضم سمات لمقوله تتلقى الإعراب [+س] (س أو ص).

ويتمثل اقتراح ستويل (1981) عن مبدأ (م. م. إ) في أن عجرة المقوله المسندة للإعراب لا يمكن أن تتلقى الإعراب؛ فالمركب الفعلي أو المركب الحرفي على سبيل المثال لا يمكن تسويغهما في الموضع الموسومة إعرابيا.

ولمزيد من التبسيط عن (م. م. إ) وكيفية إعادة صياغته بما يتلاءم مع تصورنا عن المقولات المعجمية، نتأمل البنيتين في (23) :

23

- أ - سقطت من على الشجرة .
- ب - مررت من على زيد .

(م. م. أ) بمفهوم ستويل (1981) يلحّن بنى من قبيل (23 أ - ب)؛ فـ(23 ب) بنية لاحنة لأن حرف الجر على - الذي لا يملك سمات اسمية تمكنه من تلقي الإعراب - يظهر في موقع إعرابي يسوغ فيه كفضلة تتلقى الإعراب من الحرف من ولذلك فإن مبدأ مقاومة الإعراب ينطبق بحدة.

أما على في بنية (23 أ) في هذا التصور للمقولات المعجمية لا تستجيب لمبدأ مقاومة الإعراب<sup>(1)</sup>، والتفسير لسلامتها وظهور المركب الحرفي في موقع

(1) حول مبررات الاستغناء عن (م. م. أ) انظر (فاب (1984) fabb ص: 61). نقلًا عن الأشهب (1995).

إعرابي يرجع إلى أن الحرف على في (23 أ) هو من باب أولى ظرف يملك سمات اسمية<sup>(1)</sup>، إلى جانب سماته الحرفية، وهذه خاصية للمقولات [س + ح] الممثل لها بـ (14 ج) والتي تؤلف مقوله الظرف في العربية. وهي بخلاف (23 ب) التي لا تملك سمات اسمية، حرف محض، وهذا يفسر لاحنها في مقابل سلامه (23 أ).

## 5. مستويات الترميز الإعرابي

في الفصل السابق بينت أن الإعراب نتاج عمل تركيببي يتم بموجب ضم عنصرين معجميين بانتقائهما من التعداد، ولا يمكن أن نجد مفردة معربة قبل هذا المستوى؛ وبناء على ذلك فإني لا أتبيني فكرة أن المفردات تولد وهي مصرفة تصريفاً كاملاً؛ إذ يبقى الإعراب استثناءً من هذا التعميم لأنها نتيجة لعمليات تركيبية وليس ناتجاً عن عمليات بناء الكلمة في المعجم. والحججة التي قدمتها (في الفصل السابق) تتأتى من حقيقة أن صرفيّة إعراب الجر تدمج مؤخراً في مستوى صرفي تركيببي لا في المستوى الصرفي المعجمي، لأننا لا نعرف هل ستكون صرفيّة الإعراب صرفيّة رفع أم نصب أم جر إلا بعد ولوج المفردة في التركيب أو المستوى الصرف تركيببي.

والذي يبدو من وجاهة نظر هذا البحث أن نقطة البداية لولوج السمة الإعرابية بحيث تصبح السمة الإعرابية مرّمة هي النقطة التي يتم عندها الضم merge بين الاسم والمسند الإعرابي (عامله)؛ ولا يعني الترميز الإعرابي أن الإعراب أصبح مسندًا، وإنما قد يتم الإسناد في مرحلة متاخرة وبكيفية مختلفة عن الترميز الإعرابي (راجع الفقرة: 1. 2. 3. والإحالة (19) أدناه)، باستثناء إذا كان الإعراب مسندًا في المعجم كإعراب ملازم فإن عملية الضم تقوم بترميز الإعراب وإسناده في نفس الوقت.

وفي هذا الاتجاه نجد عدداً من الفرضيات المختلفة حول مستوى ترميز الإعراب ومن بينها ما نجده عند بيكر (1988) وتانكا (1993) وشومسكي (1995). فتنكا (1993) TANAKA يقدم افتراضين في اتجاهين مختلفين في إطار نظرية الدمج الإعرابي التي يتبعها، الافتراض الأول: أن الأسماء تتلقى الإعراب من عواملها وبالتالي فإن التفريع المقولي لإعرابها يكون كما في (24):

(1) على قد تكون أسماء بمعنى فوق وتدخل عليها (من) نحو "غدوت من على السطح". وفي هذا الصدد يقول ابن هشام في أوضح المسالك: "ومن هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية [ب] وعن و على إذا دخلت عليها من كقولك: من عن يميني مرة وأمامي "ج: .3 ص: 53 - .58 وكذا ابن عقيل .ج: .3 ص: 28.

24

- رفع — | تط. فا
- نصب — | ف

حيث تط. فا وف هما مسندان للإعراب. ويكتفي تنكما بترميز مدخل الرفع والنصب ولا يورد الجر، ويمكن أن نضيف الجر تبعاً لطريقة تنكما بما يظهر في (25):

25

جر - ح أو ما  
حيث ح هي الحرف وما هو المالك في بنية الإضافة.

الافتراض الثاني: حسب تنكما يتلخص في أن الأسماء لا تتلقى الإعراب من عواملها وإنما بشكل ملازم تبعاً لشومسكي (1981) بمعنى أن الإعراب (رفع أو نصب أو جر) ملازم للاسم منذ البداية ويكون له مدخل معجمي مماثل لما في (26):

26

إعراب — | س

حيث الأسماء في تصور تنكما هي مدمجة إعرابياً، وعن فرضية الدمج تبرز فكرة أن دمج الأسماء إعرابياً في عواملها ينوب عن إسناد الإعراب لها كما يبين تنكما (1993 ص: 286) تأسيساً على فرضية الدمج المقترحة في بيكر (1988) بالنسبة للغة جنوب تايوا التي يقوم فيها الدمج في المعجم للسمات الإعرابية مقام إسناد الإعراب: بمعنى أن المصفاة الإعرابية تكون مشبعة بواسطة دمج الرأس الأسماي داخل عامله. ويبين بيكر أن فرضية الدمج لا تسري على الدمج الظاهر فحسب بل أيضاً على الدمج المجرد.

ويقترح بيكر أيضاً تفريعاً مقولياً للإعراب يرمز فيها الإعراب المسند والعامل أو الرأس الذي يسند الإعراب بالكيفية (27):

27

الفاعلية — | تط فا  
المفعولية — | ف

وبالنسبة لبولوك (1989) وشومسكي (1992) – (1995) فإنه ينبغي أن يكون

المدخل المعجمي قياسا على تخصيصات بيكر (1988) كما يظهر من خلال (28):

28

- رفع — | تط فا
- نصب — اف/تط مف
- الجر — اس

وبالنسبة لشومسكي (1995 - 2001) فإن السمة تسند أثناء تكوين التعداد، ويتم النقل لإجراء عملية الفحص والمطابقة.

وعلى أساس فكرة ترميز الإعراب وإسناده افترضت بالنسبة لإعراب الجر المسند في الإضافة، أن الاسم قد يكون مخصصا بسمة إعرابية لكنه لن يتمكن من فحصها أو مطابقتها إلا بواسطة حرف فارغ (إسقاط الملكية المفترض في الفاسي (1993 - 1998) (انظر الفصول الموالية)، وتبعا لتخصيصات تنكى تكون المداخل الإعرابية التي أقترحها بالكيفية المبينة في (29):

29

- رفع — | زمن
- نصب — ف/تط. مف
- جر — مالك

## 6. أنماط الإعراب

### 1.6 الإعراب الملائم

### 2.6 مستندات الإعراب الملائم

يحدد شومسكي (1986 أ) الإعراب الملائم بالكيفية المبينة في (30):

30

أ - تسند الإعراب الملائم إلى م حد فقط إذا كانت أ تسم محوريا م حد .  
ويلزم عن تحديد شومسكي أن الإعراب الملائم مستند تحت عمل رأس معجمي بموجب علاقة محورية مستندة في هذا المستوى ، وتلعب الأختية دورا أساسيا في هذه العلاقة التي غالبا ما تكون علاقة رأس - فضلة ، كما يحدث بالنسبة لإعراب الفضلات عموما كالمفعول به ، وفضلة الحرف التي تتلقى الجر/الممنوح

في العربية أو النصب في لغات أخرى، وكذلك الشأن بالنسبة لبعض الإعرابات في لغات أخرى ومنها ما يسمى بـ *oblique*، وأنواع أخرى تدرج تحته أوسعها إعراب الممنوح الذي يسنته عادة حرف جر يسند إعراب الممنوح *dative case* أو إعراب الجر *genitive case*، فكل هذه الإعرابات تستند بموجب علاقتها محورية ملزمة.

### ٣.٦. الإعراب البنوي

أدخل شومسكي (1981) مفهوم الإعراب البنوي للإعراب المجرد الذي يُسند تحت عمل رؤوس مقولية تركيبية محددة في البنية السطحية. ولا يعتمد الإعراب البنوي على العلاقات المحورية، بخلاف الإعراب الملائم؛ ولذلك افترض شومسكي (1986 أ) أن الرفع والنصب إعرابان بنوييان لأنهما لا يعتمدان على العلاقة المحورية أو الدلالية. ويضيف الفاسي الفهري (1993) وسيلوني (1994) إعراب الجر إلى لائحة الإعراب البنوي بالنسبة للإضافة البنائية التي لا يعتمد فيها الإعراب على العلاقة المحورية، وأضيف هنا الإضافة الحرة التي قد يتلقى موضوعها إعراباً بنوياً من الحرف الذي يتوسط عنصري الإضافة<sup>(١)</sup>.

### ٤. مسندات الإعراب البنوي

مسندات الإعراب البنوي عموماً أساساً هي الصرف<sup>(٢)</sup>، في الجملة وما يقابلها في المركبات الحدية (الحد أو الإسقاط الوسيط)<sup>(٣)</sup>، وبالنسبة لإعراب الجر عموماً فمسنداته البنوية أساساً هو الإسقاط الوسيط (الموجود بين الحد وـ م. س) وربما الحد كما جاء في الفاسي (1990) نظراً لكونه إسقاطاً للحرف. ونضيف، مركب البعضية م. بعض في بنية المركب الحرفية الذي يوازي المالك في الإضافة. في الحقيقة، مفهوم المسندات أو المحددات، ينبغي أن يخصص للمقولات المعجمية أما المقولات التركيبية فهي رؤوس فاحصة لا مسندة تقوم بفحص السمة

(١) هذا الحرف أطلق عليه في الأدبيات اسم الحرف الدمية *dummy* وهو من قبيل اللام أساساً في العربية و *shel* في العبرية و *of* و *de* في كل من الأنجلالية والفرنسية إلى غير ذلك.

(٢) يفترض شومسكي (1992 و 1993) أن الإعراب البنوي هو دائماً تمظهر لعلاقة مخصص - تط معنى أن الإعراب البنوي يفحص في مخصص - تط قبل التهجية أو بعده اعتماداً على قوة سمات تط أو ضعفها. وتتوسع سيلوني هذه الفرضية إلى الجر في بنية الإضافة؛ بحيث افترضت أن المركبات الاسمية يجب أن تتضمن تط لفحص إعراب الجر البنوي في مجاله.

(٣) الإسقاط الوسيط هو الإسقاط الأسفل من الحد والأعلى من م. س، ومحتوى هذا الإسقاط قد يكون مالك، أو، تط، أو عدد، أو بعض.. انظر الفصلين: ١و ٢، من القسم: ٣.

الإعرابية التي خرجت بها الرؤوس المعجمية بموجب عملية الضم<sup>(1)</sup>، ومن ثم مطابقتها مع المركب الحدي المسوغ في مخصوصها، ويتم فحصها في علاقات تشجيرية غالباً ما تكون مخصوص - رأس. ومسنادات الإعراب البنوي كما جاء في بتنر وهيل (1996) محددة كرؤوس للمقولات الموسومة بـ [-س]؛ وهذه الرؤوس مضمنة في الصرف بالنسبة للنظام الجملي، وكذا في الحد بالنسبة للمركب الحدي حسب شومسكي (1981، 1986 ب) وأبني (1987) والفالاسي (1990) وبيتنر وهيل (1996).

### 5.6. الإعراب البنوي الموسوم

يفرق بتنر وهيل (1996) بين نوعين من الإعراب البنوي: إعراب بنوي موسوم: النصب، والأركاتي، والمنحرف، وأخر غير موسوم وهو المنعدم less، وهذا الأخير محدد في إعراب الرفع الذي لا يشترط له أن يكون مربوطاً بعامل خارجي. ونظريتهما محددة في دراسة العلائق التركيبية في مجال عمل الرأس، وهذه العلاقة تحدد ما إذا كان الرأس يقوم في علاقة تركيبية بحيث يعمل كرابط إعرابي لأي موضوع. والتبؤ الكلي لهذه النظرية هو أن أي رأس بغض النظر عن مقولته سوف يسند الإعراب البنوي الموسوم؛ (النصب) بالنسبة للغات ذات النمط نصب - رفع وكذا (الأركاتي)، (الأوبلك)، (الممنوح)، أما الرفع فلا يدخل ضمن الإعرابات الموسومة وبالتالي المرتبطة إعرابياً؛ لأنه إعراب مجرد وليس له رابط إعرابي<sup>(2)</sup>. وتشتغل هذه النظرية طبقاً للتعيميات المضمنة في (31) :

31

أ - إذا كان الأركاتي هو المسند فإن الرابط الإعرابي هو الصرف التي تتضمن ص في النظام الجملي أو الحد في نظام المركبات الحدية.

ب - وإذا كان النصب هو المسند فالرابط الإعرابي هو الفعل مع حد ملحق به.

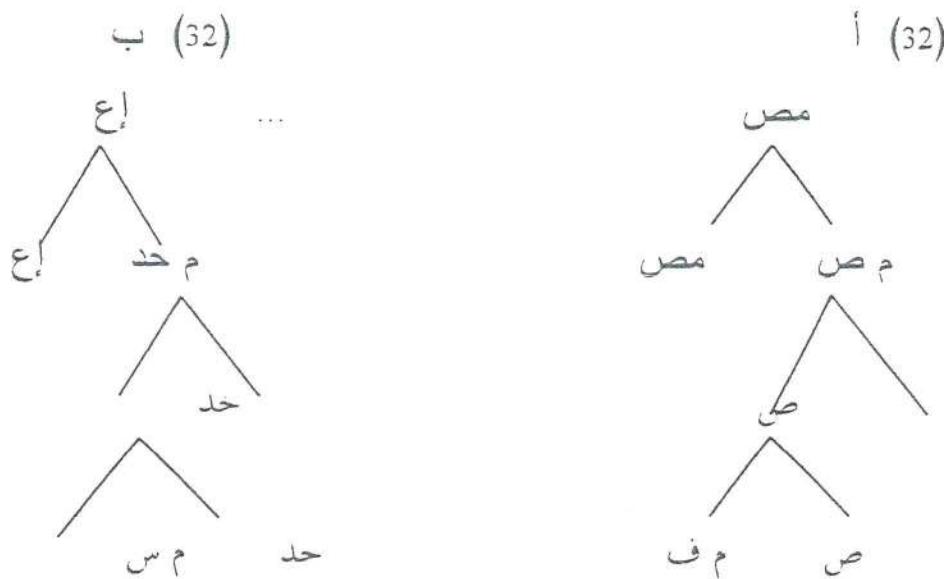
وعلاقة الرابط المطلوبة (التحكم المكوني) تنسجم مع الرابط الإعرابي نظراً لكون الموضوعات مسورة في أماكنها بروابط إعرابية تكون عبارة عن رؤوس

(1) ترى سيلونني (1994) على سبيل المثال أن إعراب الجر محدد بـ س ومفحوص بـ تط؟ والنصب محدد بـ ف ومفحوص بـ تط. مف

(2) الإعراب مجرد تتلقاه الأسماء التي ليس لها عامل بنوي ولا تسند أيضاً تحت العمل المعجمي؛ كالمبتدأ وغيره، ولذلك ينبغي أن تكون في مواقع مربوطة إعرابياً لتجنب خرق المصفاة الإعرابية.

وظيفية أو تتضمن رؤوساً وظيفية. ويلزم عن هذا أن الإعراب هو رأس وظيفي ملحق بالمركب الحدي المربوط إعرابياً بالمركب الإعرابي، والمركب الإعرابي في هذه الحالة هو نظير للمصدري م. مص الذي يرأس بنية الجملة بالكيفية الممثلة في (32)، كما أنه قد يقابل م حد2 الذي يرأس حد1 في نموذج الفاسي الفهري (1998) بالنسبة للمركبات الحدية الإضافية:

32



ما هو متوقع في هذا النموذج الذي يرأس فيه الإعراب إسقاطاً تركيبياً أن يحقق سلوك الرأس الاعتيادي، ويكون م س الموسوم إعرابياً عبارة عن مركب إعرابي م . إ، ويكون م . س غير الموسوم إعرابياً أو الموسوم بالتجرد عبارة عن مركب حدي عاري أو مركب اسمي عار، ويتلقى هذا الأخير الإعراب بموجب المصفاة الإعرابية التي تتطلب أن تكون منظورة بالنسبة للتكافؤ الإعرابي، وقيد المصفاة الإعرابية يتطلب العمل والتحكم المكوني إما من م . إ في بنية المركب الحدي أو من نظيره المصدري م . مص في بنية الجملة، وتعد المصفاة الإعرابية بهذا المعنى جزءاً من الإسقاط الموسع حسب قريمشو (1991). وتتلخص نظرية بيترن وهيل الإعرابية في أن إع هو عبارة عن رأس فارغ في البنية التحتية، وككل الرؤوس الفارغة يجب أن يكون معمولاً بالسابق في الربطة لكي يشبع مبدأ المقولنة الفارغة، وعند البنية السطحية، يقوم العامل السابق بتسوية تهجيجية إع الصرافية، وعندئذ يمكن أن يكون إعراب نصب، أو أركاتي أو منحرف.

## 7. خلاصة عامة

بيّنت أن المقولات التقليدية غير كافية للتفسير لسلوك الإعراب المدمج في المقولات المزدوجة وبالأخص إعراب الجر. وبينت أيضاً أن المقولات المزدوجة تتّألف من مقولتين: الأولى تسند الإعراب والأخرى تتلقاه من عامل خارجي؛ فالمقوله القاعديه هي تلك التي لها خاصية إسناد الإعراب [- س] (ف أو ح)، وهي التي تسقط أولاً كعنوان مقولي في المقوله المزدوجة.

وافتراضت أن التحول المقولي يتم تلقائياً بدون لاصقة للتحول المقولي عبر رأس الإسقاط الوسيط الذي هو إسقاط إعرابي، وعند رأس هذا الإسقاط يتم تحويل المقوله من (ف أو ح) إلى (س أو ص) بمجرد إشباع آخر سمة من المقوله القاعديه، وإعداد سمات المقوله الجديدة في وجهه الفحص، وأهم السمات الجديدة سمة الإعراب الخارجي التي تلعب دوراً مهمـاً في عملية التأسيـم التلقائيـ. فعملية التأسيـم التلقائيـ تتم بخطوتـينـ: الأولىـ: إشباع آخر سمة من سمات المقوله القاعديـةـ بإسنادـهاـ أوـ فـحـصـهاـ،ـ والـثـانـيـةـ:ـ تـمـ عـنـدـ إـعـدـادـ أـوـلـ سـمـةـ منـ سـمـاتـ المـقولـةـ الـخـارـجـيـةـ لـلـفـحـصـ فيـ مـسـتـوىـ Xـ0ـ.

وقد استدللت على أن المستوى الذي يرمز فيه الإعراب هو المستوى الذي تم عنده عملية الضم بين العامل وفضلهـ.ـ ومن جهة أخرى فالترميز الإعرابي خطوة أساسية قبل عملية فحص / مطابقة الإعراب؛ إذ لا يمكن لسمة إعرابية أو غير إعرابية أن تسند ما لم تكن مرمرة قبلاًـ.ـ ويمكن أن يرمز الإعراب في مداخل إعرابية خاصة تبعاً لطريقة بيكر (1988) وبولوك (1989) وتنكا (1993) بالكيفية التي اقترحـتهاـ كما يـليـ:

رفع - | زـمـنـ

نصـبـ - فـاطـ.ـ مـفـ

جرـ - مـاـلـكـ

إلا أن هذا الترميز الإعرابي خلافاً لـبيـكـرـ وـتنـكاـ لا يتم في المعجم عن طريق فرضـيةـ الدـمـجـ الإـعـرـابـيـ،ـ وإنـماـ يـرـمـزـ بـمـوـجـبـ عـمـلـيـةـ الضـمـ فيـ اعتـقـادـيـ.

وكختـامـ لهذاـ الفـصـلـ تـعـرـضـتـ لأنـماـطـ الإـعـرـابـاتـ المسـنـدةـ:ـ الإـعـرـابـ المـلـازـمـ الذيـ يـسـنـدـ بـمـوـجـبـ عـلـاقـةـ محـورـيـةـ،ـ والإـعـرـابـ الـبـنـيـوـيـ الذيـ يـسـنـدـ فيـ مجـالـ رـأـسـ وـظـيـفـيـ غالـباـ ماـ يـحدـدـ بـأـنـهـ مـخـصـ - رـأـسـ.ـ وأـخـيرـاـ هـنـاكـ الإـعـرـابـ الـبـنـيـوـيـ المـوـسـومـ المقـتـرـحـ فيـ بـتـنـرـ وهـيلـ (1996)ـ بـحـيثـ يـفـرقـانـ بـيـنـ نوعـيـنـ منـ الإـعـرـابـ الـبـنـيـوـيـ:

إعراب بنوي موسوم: النصب، والأركاتي، والمنحرف، وآخر غير موسوم وهو المنعدم k-less، وهذا الأخير محدد في إعراب الرفع الذي لا يشترط له أن يكون مربوطا بعامل خارجي. ونظريتهما محددة في دراسة العلاقة التركيبية في مجال عمل الرأس، وهذه العلاقة تحدد ما إذا كان الرأس يقوم في علاقة تركيبية بحيث يعمل كرابط إعرابي لأي موضوع. والتبؤ الكلي لهذه النظرية هو أن أي رأس بعض النظر عن مقولته سوف يسند الإعراب البنوي الموسوم؛ (النصب) بالنسبة للغات ذات النمط نصب - رفع وكذا (الأركاتي)، و(الأوبلك)، و(الممنوح).

## حروف التعديـة

### مدخل

إشكالية هذا الفصل تنشأ من ملاحظة السلوك المتباين لحروف الجر في إسنادها للإعراب؛ بحيث قد تسند الإعراب الملازم المعجمي أو الإعراب البنوي بناء على نوع البنية التي تضم حرف جر.

والافتراض الذي سأدفع عنه وأستدل عليه يتلخص في أن حروف الجر التي ترد ضمن متواالية ف - ح - م. س تسند الإعراب المعجمي الملازم، في حين أن تلك التي ترد في سياق س - ح - م. س تسند الإعراب البنوي من خلال رأس وظيفي يدمج فيه حرف الجر لاحقاً. سأصطلاح على حروف الجر التي ترد ضمن المتواالية الأولى بحروف التعديـة، وعلى حروف الجر التي ترد ضمن المتواالية الثانية بحروف الإضافة بناء على جملة الخصائص التركيبية والدلالية التي تخول التمييز بين حروف الجر بهذه الطريقة. وسوف أخصص الفقرة: 3.1. لمشكل التعالق الإعرابي بين النصب والجر وانعكاسات هذا التعالق على البنية المحورية (الموضوعية).

الفصل منظم على النحو التالي: في الفقرة: 1. أستدل على ضرورة التمييز بين حروف الجر بالكيفية المبينة أعلاه، وأقدم جملة من الخصائص التركيبية والدلالية لحروف التعديـة وحروف الإضافة. وفي الفقرة: 1. 2. أتبعد سلوك حروف الجر ومعجمتها في الفعل، وأناقش مشكل التخصيص المعجمي لهذه الحروف، وأستدل على أن حرف الجر غير مخصص في المعجم بدلالة محددة، وإنما يكتسب تخصيصه من سياقه التركيبـي. وفي الفقرة: 1. 3. 1. أناقش حروف الجر في سياق طبقة الأفعال ركب ونزل، وصعد التي تنتهي - اختيارياً - حرف جر (تعديـ بالحرف أو بدونه). وسأفترض وسيطاً للحرف الفارغ يوحد بين البنـى التي تحققـ الحرف وتلك التي لا تتحققـ وذلك باستعمال بعض فرضيات دمجـ البنـى الموضوعية. وفي الفقرة: 1. 3. 2. أستدل على أن حروف التعديـة تسندـ الإعرابـ الملازمـ نظراً لأنـها تسـنـدـ داخلـ بنـيـةـ الفـعلـ المعـجمـيـةـ، بـخـالـفـ حـرـوفـ الإـضـافـةـ الـتـيـ يـلـجـأـ فـيـهاـ الحـرـفـ لـلـصـعـودـ إـلـىـ إـسـقـاطـ وـظـيـفـيـ أـعـلـىـ لـإـسـنـادـ إـعـرـابـهـ. وفيـ الفقرـةـ: 2.

وما يتفرع عنها أتباع سلوك حروف الجر وإعراب الجر داخل بنى المحمولات المركبة من قبيل أفعال الحلول والوضع المجرد وما يتصل بهذه البنى من مواضع تلعب دوراً مهماً في التفسير لسلوك هذه الحروف. وسوف أخصص الفقرة: ٢.١. لتبسيط سلوك حروف الجر في كل من بنى "الممنوح" وبنى "المفعولين"، والتفسير لإعراب الجر داخلها.

## ١. تصنیف حروف الجر إلى حروف تعدیة وحروف إضافة

### ١.١. الخصائص التركيبية والدلالية

من خلال التحديدات العامة التي حد بها القدماء حرف الجر<sup>(١)</sup>، والدور العام الذي يلعبه هذا الحرف، يتبيّن أن الدور الأساسي له محدد بأنه «يوصل ما بعده بما قبله»؛ أو «يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده»<sup>(٢)</sup>؛ فإذا علمنا أن من بين خصوصيات حرف الجر أنه لا يدخل إلا على اسم (م. س)، تبيّن أن ما بعده لا يكون إلا أسماء (م. س)، ويبيّن أن نحدد ما يأتي قبله. وما قبل حرف الجر ليس دائماً أسماء، فقد يأتي فعلاً أو أسماءً، وبالتالي يتعين دور الحرف بإحدى الكيفيتين الواردتين في (١) و(٢) :

1

يربط أسماء باسم: يوصل معنى الاسم الذي قبله إلى ما بعده.

2

يربط فعلاً باسم: يوصل معنى الفعل الذي قبله إلى الاسم الذي بعده.

انطلاقاً من (١) أطلق القدماء على حروف الجر مصطلح حروف الإضافة<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع المرادي، الجنى الداني ص: 24.

(٢) يجد ابن الحاجب حروف الجر بأنها "ما وضع للإضفاء بفعل أو شبيهه أو معناه إلى ما يليه، وهي من، إلى، حتى، في، الباء، اللام، رب وواوها، واو القسم وتأوه، عن، على، الكاف، مذ ومنذ، حاشا وعدا وخلا" الكافية، ج: ٤، ص: ٢٤٠. ويقول صاحب شرح ملحة الإعراب: "[ب...]" لأن الغرض من وضع حروف الجر أن توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، لأن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت بحروف الجر، لتوصّلها إليها". شرح ملحة الإعراب لأبي محمد الحريري البصري، ص: ٩٤. وانظر ابن جني، اللمع في العربية، ص: ٨٠، وسر صناعة الإعراب، ج: ١٠، ص: ١٢٤. وانظر محمود سعد (١٩٨٨)، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه.

(٣) يجد ابن الحاجب المضاف إليه بأنه "كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف لفظاً، أو تقديرًا"، ويشرح الأسترابادي كلام ابن الحاجب كالتالي: "بني الأمر أولاً على أن المجرور بحرف جر =

لأنها تضيف اسمًا إلى اسم. فلنسمها حروف الإضافة<sup>(1)</sup>. وانطلاقاً من (2) فهم بعض النحو أن الحروف أساساً هي ما يوصل معنى الأفعال إلى الأسماء<sup>(2)</sup>، ومن هنا جاء التمييز بين المتعدى إلى مفعوله بواسطة والمتعدى إلى مفعوله بنفسه (بدون إقحام حرف جر وسيط)، فلنسمها إذن، حروف التعديـة<sup>(3)</sup>.

على هذا النحو يمكن التمثيل لـ (1) بالأمثلة (3)، ولـ (2) بالأمثلة (4):

3

- أ - الدار لزيد، الخاتم من حديد، السكون في الليل  
ب - دار زيد، خاتم حديد، سكون الليل

4

- أ - جلست في الدار ، ، تفكـرت في الليل . نزلـت إلى الوادي ..  
ب - بـنيـت الدار ، تدبـرت الليل ، نـزلـت الوادي ..

الحجـة على تقسيـم حـروف الجـر إلى حـروف إـضـافـة وـحـروف تعدـيـة تـأتي من طـريقـيـن: تـركـيـبي وـدـلـالـي تـظـهـرـ في (5) وـ(6) تـبـاعـا:

= ظـاهـر مضـافـ إـلـيـه، وـقد سـمـاه سـيـبوـيـه أـيـضاً مضـافـ إـلـيـه؛ لـكـنه خـلـافـ ما هو المشـهـور الآـن من اـصـطـلاحـ القـوـمـ، فـإـنـه أـطـلـقـ عـلـيـه لـفـظـ (المـضـافـ إـلـيـه) أـرـيدـ بـهـ: ما اـنـجـرـ بـإـضـافـةـ اـسـمـ إـلـيـهـ "الـكـافـيـةـ، جـ: 2ـ، صـ: 233ـ" وـيـضـيـفـ الـاسـتـرـابـاـذـيـ: " ولاـشـكـ أـنـ زـيـداـ فـيـ قـوـلـكـ مـرـرـتـ بـزـيـدـ مضـافـ إـلـيـهـ، إـذـ أـضـيـفـ الـمـرـرـ بـوـاسـطـةـ حـرفـ الـجـرـ "الـكـافـيـةـ جـ: 2ـ، صـ: 234ـ" رـاجـعـ أـيـضاـ اـبـنـ جـنـيـ، سـرـ صـنـاعـةـ الـإـعـرـابـ، فـيـما يـتـعـلـقـ بـتـسـمـيـةـ حـروفـ الـجـرـ بـحـروفـ إـضـافـةـ. جـ: 1ـ، صـ: 123ـ".

(1) الفـارـسـيـةـ بـكـيـفـيـةـ مـقـارـيـةـ لـلـعـرـبـيـةـ فـيـ هـذـاـ التـصـنـيفـ لـاـ تـمـتـلـكـ حـروفـ الـجـرـ وـإـنـمـاـ حـروفـ إـضـافـةـ هـيـ ماـ يـقـابـلـ حـروفـ الـجـرـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ (رـاجـعـ قـوـاعـدـ الـفـارـسـيـةـ، بـدـيـعـ مـحـمـدـ جـمـعـةـ (1980ـ)).

(2) يـشـرـحـ الـاسـتـرـابـاـذـيـ تـحـدـيدـ اـبـنـ الـحـاجـبـ لـحـروفـ الـجـرـ الـذـيـ أـورـدـتـهـ فـيـ الـإـحـالـةـ رقمـ(2ـ)أـعـلاـهـ بـقـوـلـهـ: " وـالـمـرـادـ بـإـلـفـاظـ إـيـصـالـ الـفـعـلـ إـلـيـ الـاسـمـ وـتـعـدـيـتـهـ إـلـيـهـ حـتـىـ يـكـونـ الـمـجـرـرـ مـفـعـولـاـ بـهـ لـذـلـكـ الـفـعـلـ فـيـكـونـ مـنـصـوبـ الـمـحـلـ، وـلـذـلـكـ جـازـ الـعـطـفـ عـلـيـهـ بـالـنـصـبـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ [سـوـرـةـ الـمـائـدـةـ، الـآـيـةـ: 6ـ]: ﴿وـامـسـحـواـ بـرـؤـوسـكـمـ وـأـرـجـلـكـمـ﴾ "الـكـافـيـةـ جـ: 4ـ، 264ـ".

(3) سـوـفـ أـسـتـعـمـلـ التـعـدـيـةـ فـيـ هـذـاـ الـبـحـثـ بـمـعـناـهـاـ الـوـاسـعـ عـنـ النـحـاةـ، وـالـتـيـ تـصـنـفـ ضـمـنـ المـتـعـدـيـ 1ـ فـيـ الـفـاسـيـ (1986ـ)، فـالـمـتـعـدـيـ مـنـ الـأـفـعـالـ بـهـذـاـ الـمـعـنـىـ هـوـ" ماـ جـاـوزـ فـاعـلـهـ أـوـ (ماـ يـنـزـلـ مـنـزـلـهـ) إـلـىـ غـيرـهـ مـنـ الـمـعـمـولـاتـ أـوـ الـمـحـلـاتـ" الـفـاسـيـ (1986ـ) صـ: 131ـ وـهـنـاكـ ثـلـاثـ مـفـاهـيمـ أـخـرىـ لـلـتـعـدـيـ وـرـدـتـ عـنـ الـقـدـمـاءـ (انـظـرـ الـفـاسـيـ (نـ. مـ) صـ: 131ـ). كـمـاـ أـنـ تـعـدـيـةـ الـفـعـلـ غـيرـ الـمـتـعـدـيـ تـتـمـ بـثـلـاثـ طـرـقـ حـسـبـ مـاـ أـورـدـهـ الـزـمـخـشـريـ فـيـ الـمـفـصـلـ فـيـ صـنـعـةـ الـإـعـرـابـ: " وـلـلـتـعـدـيـةـ أـسـبـابـ ثـلـاثـ هـيـ الـهـمـزةـ، وـتـقـيـلـ الـحـشـوـ (التـضـعـيفـ) وـحـرـفـ الـجـرـ، وـثـلـاثـتـهاـ يـغـيرـ الـفـعـلـ فـتـصـيـرـهـ مـتـعـدـيـاـ" جـ: 1ـ، صـ: 341ـ.

5

### - الحجة التركيبية

- أ - حروف الإضافة تظهر في البنية كفضلات للمركب الاسمي فتكون بنيتها العامة [م س [ح م س]].
- ب - حروف التعديّة تظهر في البنية كفضلات للمركب الفعلي ف تكون بنيتها العامة [م ف [ح م س]].

وتعد الحجة التركيبية (٥) أساسية؛ لأننا نميز من خلالها بين سلوكين للمركبات الحرفية، الأول يرصد خصائصها وإعرابها ضمن المركبات الاسمية (٥ أ)، والثاني يرصد خصائصها وإعرابها ضمن المركب الفعلي (٥ ب).

6

الحجّة الدلالية انطلاقاً من الخاصية العامة للأفعال التي تدل على الحركة والنشاط في مقابل الأسماء التي تعبّر عن عدم النشاط؛ فإن العلاقات الدلالية المنتظره ينبغي أن تعكس هذه الخاصية؛ بمعنى أننا يمكن أن ندرس حروف التعديّة بالنظر إلى وضعها في الفضاء الدال على الحركة motion والاتجاه (المسار، المصدر، الهدف)، كما أنها يمكن أن ندرس حروف الإضافة بالنظر إلى وضعها في الفضاء الدال على الحلول location ومن هنا ندرس العلاقات المتاحة في الإضافة من قبيل "الملكية" و"البعضية" و"الظرفية". فلنصلح (٦) من جديد ونعيد تلخيصها في (٧) بناءً على فهمنا للعلاقات الدلالية التي يمكن استخلاصها من وضع حرف الجر في البنية (٧) :

7

- أ - حروف الإضافة تعبّر عن العلاقات الفضائية الدالة على الحلول كـ"الملكية" أو "البعضية" أو "الظرفية".

- ب - حروف التعديّة تعبّر عن العلاقات الفضائية الدالة على الحركة كـ"المصدر" و"المسار" و"الهدف"<sup>(١)</sup>.

تمكننا (٥ أ) و(٧ أ) من إثارة عدد من الإشكاليات المتعلقة ببنيّة المركبات

(١) يمكن لحروف التعديّة أن تعبّر عن الملكية مع أفعال من قبيل باع و اشتري وفي هذه الحال تكون أمام الملكية المتحركة أو المتعدّية، أما الملكية مع حروف الإضافة فهي ملكية مستقرة من قبيل الدار لزيد، انظر للمزيد من التفصيل جحفة(٢٠٠٠)ص: ١٢٣ - ١٢٢.

الاسمية والحدية الإضافية من قبيل: الحد الفارغ والحد المحقق وعلاقتها بالحرف الفارغ والحرف المتحقق، وكذلك علاقة الحد بالحرف والقضايا الأخرى المتعلقة بمجال إسناد الإعراب والمقوله التي تسنده، والعلاقة بين الرفع والجر، إلى غير ذلك من القضايا التي ستُطرح بتوسيع في حيزها من هذا البحث. في حين أن (5 ب) و(7 ب) تساعدنا في استجلاء العديد من الإشكاليات التي ترتبط بالضرورة بقضايا أكثر ارتباطاً ببنية الجملة وبقضايا المعجم من قبيل: التعدية، والتزع، والعلاقة بين النصب والجر، وكذلك الإشكاليات المتعلقة ببني الممنوح Dative، والمفعول غير المباشر، وهذه القضايا مرتبطة بالقضايا المتعلقة بالحمل المركبة، وبنظرية الإصهار والإفراج إلى غير ذلك من الإشكاليات التي ستكون محور هذا الفصل. وهذه المبررات في اعتقادي تخول الفصل في دراسة المركبات الحرفية ما بين حروف الإضافة وحروف التعدية التي سأناقشها فيما يلي.

لعل هذا التصنيف يضبط بشكل أكثر دقة وضع هذه الحروف وطبيعتها في المعجم وفي التركيب، ويتبناً بسلوكها داخل البنيات التي ترد فيها. فهي إذن، إما حروف إضافة، وإما حروف تعدية. وسواء أكانت حروف إضافة أم حروف تعدية فإنها بالرغم من التمايز الواضح بين سلوكها فإنها تلتقي في خاصيتين توحدان بين هذه الحروف: إحداهما تركيبية والأخرى دلالية معجمية؛ الخاصية التركيبية تمثل في كون كل من حروف الإضافة وحروف التعدية يسند إعراب الجر إلى الاسم الذي يليه (الفضلة)، أما الخاصية الدلالية المعجمية تمثل في كون حروف الجر لا تدل على معنى مطرد إلا من خلال علاقتها بالعناصر المعجمية الأخرى<sup>(١)</sup>، وإن كانت حروف الجر قد تعبّر عن دلالة تحتية عامة فيما يبدو كما سيتبين لاحقاً، كما أن تأويلها الدلالي لا يعتمد على فضائلها فحسب، بخلاف ما هو سائد عند النحو، بل إن تأويل الحرف الدلالي يستخلص من علاقته بفضائله والعنصر الذي يسبقه (المضاف إذا كان حرف إضافة أو الفعل إذا كان حرف تعدية). وانطلاقاً من موقعه

(١) في هذا الصدد يلخص عباس حسن ما أورده القدماء عن الوظيفة التي يقوم بها حرف الجر كما يلي: "إن حرف الجر - وما الحق به - بمثابة قنطرة توصل المعنى بين العامل والاسم المجرور[ب] ولا يستطيع العامل أن يوصل أثره في ذلك الاسم إلا بمعونة حرف الجر الأصلي، وما الحق، فهو عبارة عن وسيط أو وسيلة للاتصال بينهما، ومن أجل هذا كان حرف الجر الأصلي - وملحقه - مؤدياً معنى فرعياً، وهو في الوقت نفسه أداة من أدوات تعدية الفعل اللازم". النحو الوافي، ج: 2، ص: 206. وكل ما يقال في هذا الصدد عبر عنه القدماء بمصطلح التعليق الذي لعب دوراً في تصوّرهم لحروف الجر ومفاده أن "الجار والمجرور متصلان بالعامل". والمراد من التعلق ارتباط الحرف بالعامل لتكميله معناه الفرعى.

في البنية التي يظهر فيها كوسيط يربط ما قبله بما بعده، فإن التأويل الدلالي يشتق عبر التأليف بين ثلاثة عناصر أساسية هي (الرأس الاسمي أو الفعلي، وحرف الجر نفسه، وفضلة الحرف). ومع أن الخصيتيين المذكورتين أساسitan لتوحيد بنى الجر عموماً إلا أنه - بالرغم من ذلك - لا يمكن استنفاذ تلك الخصيتيين: الإعراب والتأويل الدلالي بكيفية موحدة، والسبب هو أن حروف الإضافة مرؤوسة بالاسم المضاف س (المبرر التركيببي في (٥ أ) أعلاه)، في حين أن حروف التعديّة مرؤوسة بفعل ف (المبرر التركيببي في (٥ ب) أعلاه).

ونعد هذا التبادل في السلوك التركيببي كافياً للاعتقاد بأن الإعراب الذي تسند له حروف الإضافة ينبغي أن يشبع بكيفية مختلفة عن الإعراب الذي تسند له حروف التعديّة<sup>(١)</sup>. ومن هنا فإني أخصص الفصل الأول من هذا القسم لحروف التعديّة وأخصص الفصل الثاني من هذا القسم (الفصل المولاي) لحروف الإضافة. وسأقترح الإعراب الملائم (راجع الفصل الثالث من القسم الأول: الفقرة: 3. حول هذا المفهوم وخصائصه) لحروف التعديّة؛ كون حروف التعديّة أكثر ارتباطاً بالمعجم وكون بنائها يتم داخل المعجم فيما أعتقد أو بالأصح في تركيب المعجم ولا يتعداه إلى المجال الوظيفي كما هو الشأن بالنسبة لحروف الإضافة، بخلاف حروف الإضافة التي يبدو أن مطالب الجر من خلالها مشبعة في مجال وظيفي أعلى من المجال المعجمي ومن هنا أقترح لها إعراب الجر البنوي (راجع الفصل الثالث: الفقرة: 3. حول هذا المفهوم الإعرابي).

## 2.1. حروف التعديّة ومعجمتها في الفعل

### 2.1.1. حروف التعديّة ومشكل التخصيص المعجمي

بيّنت أعلاه أن حرف الجر ليس له معنى مطرب إلا من خلال تفاعله مع العناصر المعجمية الأخرى، بحيث يدخل في علاقة بنوية يتوسط فيها بين الرأس المعجمي الذي يعلوه (الاسم (س) أو الفعل (ف)) وفضله التي يعمل فيها الجر. وهذا التحديد لا يتمسك بالمفهوم التقليدي للحرف: "الحرف ما كان له معنى في غيره" فهذا التحديد للحرف يجرده من خصوصياته. والذي يبدو معقولاً أن الحرف ربما له دلالته الخاصة لكنها لا تبرز إلا بالتفاعل مع العناصر التي يتوسطها إلى

(١) سيتبين أدناه أن حروف الإضافة انطلاقاً من خصائصها التركيبية تتطلب رؤوساً وظيفية لإشباع مطالبها الإعرابية، ولذلك سوف أدفع عن فرضية الإعراب البنوي بالنسبة لحروف الإضافة، وانطلاقاً من الخصائص المعجمية لحروف التعديّة فسوف أدفع عن الإعراب الملائم بالنسبة لحروف التعديّة كما سيأتي.

جانب دلالته الخاصة به التي لا تتحدد إلا ضمن هذا التفاعل،<sup>(1)</sup> فعلى سبيل المثال نجد الحرف على غير مخصص بمعنى "الاستعلاء" دائماً كما أن الحرف من لا يختص في كل الأحوال بـ"الابتداء"، وكذلك الحرف عن لا يدل دائماً على معنى "التجاوز"<sup>(2)</sup>، كما يتضح من خلال الأزواج (8) و(9) و(10) على التوالي:

8

- أ - ركبت على الحصان
- ب - سلمت على زيد

9

- أ - جئت من صنعاء
- ب - خاتم من فضة

10

- أ - ابتعدت عنك
- ب - بحثت عنك

فدلالة "الاستعلاء" بالنسبة لـ على في (8 أ) لا تأتي من الحرف وحده بل تأتي أيضاً من الفعل ركب، وربما ساهمت فضلة الحرف الحصان في تقديم جزء من تأويل الاستعلاء، ويتبين ذلك من خلال (8 ب) التي لا تعطينا قراءة "الاستعلاء" بالرغم من وجود على، والسبب يرجع كما بينت إلى أن حرف الجر يتطلب الدخول في علاقة دلالية مع العنصر الذي يعلوه من ناحية ومع فضلته من ناحية أخرى، ومن هنا فإن التأويل الذي تقدمه على يخرج عن "الاستعلاء" لصالح تأويل آخر ربما يكون "المصاحبة" انطلاقاً من علاقته بالفعل سلم والفضلة زيد. وكذلك الشأن بالنسبة للحرف عن في (10)، إذ لا يمكن أن نخصص مدخلها

(1) قد يلعب الحرف دوراً دالياً يتمثل في ربط الموضوعات إلى الفعل بموجب دلالته الخاصة حسب الفاسي (1986).

(2) بمعنى أنه يصعب تحديد مدخل معجمي يخصص السمات الدلالية لكل حرف، لكن من الممكن مع ذلك وضع مدخل معجمي عام لحرف الإضافة ومدخل معجمي عام لحروف التعدية انطلاقاً من خصائص كل منها: فعلى سبيل المثال نخصص للأولى معنى الحلول الذي يتضمن الملكية أو البعضية كما سنبين، وللثانية معنى الحركة.

المعجمي بسمة تدل على "التجاوز" لأنها لا تدل على هذا المعنى إلا عندما ترد فضلة لأفعال من قبيل ابتعد وتجاوز ب، ويدل على ذلك أيضاً أن عن أيضاً لا تقدم معنى التجاوز في (10 ب) وإنما تؤول بمعنى مضاد يتفاعل مع الفعل بحث.

وتفاعل الحرف مع العناصر التي يتوسطها ليس خاصية لحروف التعدي  
فحسب وإنما هو خاصية أيضاً لحروف الإضافة، وسوف أبين في (الفصل الثالث  
من هذا القسم) المخصص لها أن تأويل "الملكية" أو "البعضية" يمكن استtractione عن  
طريق التأويل الدلالي الذي يقدمه الحرف في علاقته مع كل من المضاف والمضاف  
إليه، وقراءة التبعيض أو الملكية وغيرها من القراءات لا تشتق إلا بالتأليف بين  
العناصر التي يتوسطها الحرف.

وسوف نرى في هذا الفصل كيف أنه يمكن التنبؤ بخصائص حروف التعديه وسلوكها من خلال الخصائص العامة للأفعال التي تتعدي بواسطة الحرف أو (التي تنتهي م . ح فضله لها)؛ فمن بين خصائص هذه الأفعال أنها تدل على "الحركة" و"الاتجاه" وهذه الدلالة تشتق من بنية المحمول الفعلي الذي يُعد فيها المركب الحرفى أحد مكوناتها الأساسية<sup>(1)</sup>.

لقد قدمت دراساتٌ مهمة عن بنية المركبات الحرفية من عدة جوانب، فالفاسي الفهري (1986) يتناولها انطلاقاً من "النزع وأثره في البنية المحورية"، والفاسي (ن. م) يحللها أيضاً في باب التعديدية وخصوصاً ما يتعلق بالمتعددي بواسطة الحرف، وهو أحد أنواع التعديدية الأربع التي وردت عند القدماء والمميينة في الفاسي (ن. م). كما أنه يمكن دراستها انطلاقاً من بنى الإصهار والإفراغ. ودلالياً تظهر أهميتها من خلال دراسة الأدوار في الفضاء. ومجمل هذه الدراسات كانت محور الفصل الأول من الفاسي (1997): المعجمة والتوصييف.

ورداً على الأدوار في الفضاء من الأبحاث المهمة التي قدمت عنها أعمال رائدة كأعمال قروب (1965) وما بعدها والتي بنيت عليها أعمال عديدة يهمنا منها في البحث الجاري بعض ما جاء في أعمال الفاسي الفهري (1986 و 1997) وعبد المجيد جحفة (1999 و 2000).

#### 2.2.1. الأفعال المتعدية محمولات مركبة من ف+ح

ويبقى الجزء غير المكتمل دائماً هو الجزء المتعلق بإعراب الجر (النصب في بعض اللغات) الذي يسنده الحرف ، والكيفيةُ التي تسند بها هذه الحروف إعرابها،

<sup>118</sup> انظر جحفة (2000) ص: 118.

وكذا الدور الذي تلعبه حروف الجر في بنية المركبات التي تنتظمها. ولذلك أطمح في هذه الدراسة أن أقدم تصوراً لبنية المركبات الحرفية داخل نظام الجملة. وسأعمل على تقليل الجانب الدلالي ما أمكن لصالح التركيب، بمعنى أنني لن أركز على دراستها انطلاقاً من فكرة الأدوار الفضائية وما يتصل بها من قضايا سبق وأن طرحت من وجهة نظر دلالية محسنة إلا بقدر ما يساعدني على تصور بنية المركب الحرفـي. وسأعتمد بشكل أساسـي على التحاليل التي قدمـت لدراسة خصائـص "المـحمولات المـركبة" على اعتبار أن الأفعال المتعدـية عبارة عن مـحمولات مـركبة، وإفراـغها يفرـز لنا بـنى المـركبات الحـرفـية، وسـأـشـمـرـ فيـ هـذـاـ السـيـاقـ العـدـيدـ منـ الأـعـمـالـ المـهمـةـ وإنـ كانـ بـعـضـهـاـ لمـ يـوجـهـ لـدـرـاسـةـ المـحـمـولـاتـ التـيـ تـأـلـفـ مـنـ بـنـيـةـ [ـفـعـلـ +ـ حـرـفـ]ـ وإنـماـ لـدـرـاسـةـ المـحـمـولـاتـ التـيـ لـهـاـ بـنـيـةـ [ـفـ +ـ فـ]ـ،ـ وـبـالـرـغـمـ مـنـ ذـلـكـ إـنـ هـذـهـ الـأـخـيـرـةـ لـهـاـ نـتـائـجـ مـهـمـةـ تـنـعـكـسـ عـلـىـ بـنـيـةـ المـحـمـولـاتـ التـيـ تـدـمـيـجـ فـيـهـاـ بـنـيـةـ المـرـكـبـ الحـرـفـيـ.ـ وـيـهـمـنـاـ مـنـ هـذـهـ الـأـعـمـالـ نـظـرـيـةـ هـيـلـ وـكـيـزـرـ (ـ1993ـ،ـ 1994ـ)ـ Hـa~le~ & ~K~e~y~s~er~ حولـ بـنـيـةـ المـحـمـولـاتـ المـرـكـبـةـ كـوـنـهـاـ تـرـكـزـ إـلـىـ حدـ مـاـ عـلـىـ الإـعـرـابـ الذـيـ يـسـنـدـ الـحـرـفـ قـبـلـ أوـ بـعـدـ دـمـجـهـ فـيـ بـنـيـةـ المـحـمـولـيـةـ.ـ وـسـيـتـمـ التـرـكـيزـ أـيـضـاـ عـلـىـ أـعـمـالـ الـفـاسـيـ الـفـهـرـيـ الـمـقـامـةـ حـوـلـ الـمـعـجمـ وـتـنـظـيمـ الـأـدـوارـ الـمـحـوـرـيـةـ،ـ مـنـهـاـ عـلـىـ الـخـصـوـصـ الـفـاسـيـ (ـ1986ـ)ـ وـ(ـ1997ـ)،ـ وـأـعـمـالـ أـخـرـىـ سـأـشـيـرـ إـلـيـهـاـ فـيـ حـيـنـهـ.

### 3.1. التعـلـقـ الإـعـرـابـيـ بـيـنـ الـجـرـ وـالـنـصـبـ وـانـعـكـاسـهـ عـلـىـ بـنـيـةـ الـمـحـوـرـيـةـ (ـالـمـوـضـوعـيـةـ).

منـ بـيـنـ الإـشـكـالـيـاتـ الـمـطـرـوـحةـ مـسـأـلـةـ التـعـلـقـ بـيـنـ الإـعـرـابـاتـ نـفـسـهـاـ التـيـ يـثـيرـهـاـ الـجـرـ؛ـ فـمـنـ نـاحـيـةـ هـنـاكـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ الرـفـعـ وـالـجـرـ<sup>(1)</sup>ـ،ـ وـالـعـلـاقـةـ بـيـنـ النـصـبـ وـالـجـرـ مـنـ نـاحـيـةـ أـخـرـىـ،ـ وـسـوـفـ أـقـومـ بـرـصـدـ الـعـلـاقـةـ الـأـولـىـ مـنـ خـلـالـ مـنـاقـشـةـ حـرـوفـ الإـضـافـةـ فـيـ الـفـصـولـ الـلـاحـقـةـ،ـ وـأـحـاوـلـ مـنـ خـلـالـ حـرـوفـ التـعـدـيـةـ فـيـ هـذـاـ الـفـصـلـ أـنـ أـرـصـدـ عـلـاقـةـ الـجـرـ بـالـنـصـبـ.

وـقـدـ بـيـنـتـ (ـفـيـ الـفـصـلـ الـأـوـلـ مـنـ الـقـسـمـ الـأـوـلـ)ـ أـنـ الـجـرـ قـدـ يـأـتـيـ مـنـاـوـبـاـ إـمـاـ لـلـرـفـعـ إـمـاـ لـلـنـصـبـ،ـ وـاـسـتـنـجـتـ مـنـ مـلـاحـظـةـ التـنـاوـبـ هـذـهـ أـنـ إـعـرـابـ الـجـرـ لـيـسـ

(1) الـعـلـاقـةـ بـيـنـ الرـفـعـ وـالـجـرـ يـمـكـنـ تـفـسـيرـهـاـ -ـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ مـاـ سـيـأـتـيـ -ـ مـنـ خـلـالـ سـلـمـيـةـ الـأـدـوارـ الـإـعـرـابـيـةـ التـيـ تـرـتـبـتـ بـالـأـدـوارـ الـمـحـوـرـيـةـ الـمـحـدـدـةـ فـيـ الـفـاسـيـ (ـ1986ـ)ـ كـمـاـ يـلـيـ:

-ـ الرـفـعـ يـرـبـطـ أـعـلـىـ دـوـرـ مـحـوـرـيـ

-ـ الـجـرـ يـرـبـطـ أـعـلـىـ دـوـرـ مـحـوـرـيـ

-ـ النـصـبـ يـرـبـطـ الـأـدـوارـ الـمـحـوـرـيـةـ السـفـلـيـ.

أـمـاـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ النـصـبـ وـالـجـرـ فـشـيـثـاـ مـاـ تـتـطـلـبـ تـفـسـيرـاـ مـغـايـراـ.

إنما يظهر كمناوب لهما. ففي العلاقة الأولى (علاقة الجر بالرفع) يظهر الجر كمناوب للرفع، وقد بين الفاسي (1986) أن وجه التناوب يرجع إلى كون كل من الرفع والجر يحتل الموضع الأول في سلمية الأدوار الإعرابية<sup>(١)</sup>، اعتماداً على التناظر بين دوري الفاعل والمضاف إليه، وسوف أستدل (في الفصول المولية) أن العلاقة بين الرفع والجر هي علاقة تناوب؛ إذ لا يمكن للرفع أن يظهر في موقع الجر، وهذا يعود في اعتقادي إلى العلاقة بين المسندات الإعرابية نفسها لكل من الرفع والجر؛ فإذا كان الزمن هو المسند لإعراب الرفع فما ننتظره في ضوء التناوب المذكور أن الجر يتحقق نتيجة لغياب الزمن: الرفع نتيجة لوجود عنصر الزمن، وغيابه يعني غياب الزمن. (انظر الفصل الأول من القسم الثالث، الفقرة: ٤.٢).

وفي هذا الفصل أناقش فقط العلاقة الأخرى وهي علاقة النصب والجر؛ فعندما يكون حرف الجر محققاً فإن المفعول يتلقى إعراب الجر وعندما لا يحقق الحرف فإن المفعول يتلقى إعراب النصب من الفعل. وقد استدل بعض النحاة على أن حق المفعول النصب سواءً أكان فضلة للفعل أم فضلة للحرف، فإذا كان فضلة للفعل استحق النصب في اللفظ والمعنى (المحل)، أما إذا كان فضلة للحرف فإنه يُنصب على المحل<sup>(٢)</sup>. وهذا التصور المبني على نصب فضلة الحرف يتلقي مع التصور الكلي لإعراب فضلة حرف الجر. ومن النحاة من ذهب موقفاً آخر لصالح إعراب الجر؛ فزعم أن فضلة الحرف تتلقى إعراب الجر حتى وإن لم يتحقق الحرف<sup>(٣)</sup>. إلا أن ما هو

(١) (راجع الإحالة: .13السابقة)، وقد استدل القدماء أيضاً على هذه الحقيقة بما يعكس بالفعل صحة هذه السلمية؛ وعلى سبيل المثال، وبين صاحب شرح ملحة الإعراب الحريري البصري أن "الرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة" ص: 63 "[ب]والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدم الرفع. ص: 93.

(٢) وعلى هذا يبين الأسترابادي أن الأصل في إعراب الفضلات هو النصب، وإعرابها المحلي هو النصب سواءً كانت فضلة مباشرة أو فضلة بوسط (يعني الحرف)، وتتأتي الكسرة [ـ] في الفضلة المجرورة بالواسط - كمميز شكلي للجر عن النصب والرفع ويقول في هذا السياق: "إإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لأ فعلن[...] . فأصل الجر أن يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة، ثم يخرج بموضعين عن كونه علم الفضلة، ويبقى علماً للمضاف إليه فقط: أحدهما فيما أضيف إليه الاسم والثاني في المجرور إذا أُسند إليه نحو: مُـ بزيد، والأصل فيها ذلك. ج 1 ص: 58.

(٣) يورد الأشموني شاهداً نحوياً يجيز فيه بقاء الجر بعد حذف الحرف وهو: ..... أشارت كليب بالألف الأصاغ أي أشارت إلى كليب. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني.

سائد حالياً أن فضلة الفعل تتلقى منه النصب، وعندما تنزع بواسطة حرف الجر فإنها تتلقى إعراب الجر من هذا الحرف، ويتم هذا التناوب الإعرابي دون كبير تغيير على مستوى تأويل البنية الدلالية، وقد يكون هناك اختلاف في التأويل لكنه ليس راجعاً للإعراب فيما أعتقد وإنما إلى تفاعل حرف الجر مع عناصر البنية المحمولة كما بينت.

وفيما يلي أحاول رصد جملة من الخصائص العامة للمركبات الحرفية التي تنتقيها بعض المحمولات من قبيل طبقة الأفعال ركب ونزل وصعد والتي يمكن لها أن تتعدي إلى مفعولها بنفسها أو بواسطة حرف الجر كما يظهر من خلال (11) و(12) تابعاً:

11

- أ - ركبت الخيل**
  - ب - نزلت الوادي**

12

- أ - ركبت على الخيل
  - ب - نزلت إلى الوادي

يدرج الفاسي (1986) الأفعال أعلاه ضمن لائحة الأفعال التي تتعدى إلى "المكان" ، و "المكان" في سلمية الأدوار المحورية (راجع الفاسي 1986) يحتل الموقع الأسفل . ويبين الفاسي بالنسبة لبني من قبيل (12) أن "المكان" : (الخيل والوادي) منزوع عن موقعه الأصلي الذي كان مربوطا بالفعل بدون واسطة الحرف كما في (11) ، ويمثل الفاسي (ن. م) لـ (11 ب) بـ (13) ، ويمثل لـ (12 ب) بـ (14) على هذا النحو :

13

[محور < مکان "نزل" > ]

14

[ > محو ر < مکان ( ^ ) " نزل " ]

وبما أن التعديبة بواسطة الحرف اختيارية فإنه من الممكن التوحيد بين (13) و(14) عن طريق (15) كما يلى :

15

[ > "نزل" (^) مكان < محور ]

فالعلامة ^ تعبّر عن حرف الجر وأن الفضيلة قد تم نزعها بواسطة هذا الحرف، والعلامة (^) تعبّر عن ورود حرف الجر اختيارياً. وبصدد تغيير البنية المحورية الناتج عن النزع بالحرف فإن التناوبات في (11) و(12) قد لا تؤدي إلى تغيير في البنية المحورية .

وتبعاً للفاسي (144: 1986) فإنّه قد يختلف المتعدّي بالحرف عن المتعدّي بدونه وقد يتغيّر المعنى نحو "التخصيص" أو "التعيم". وسوف أستدلّ في القسم المتعلّق بحروف الإضافة أن دخول الحرف قد يساهم في تقديم قراءات مختلفة، إلا أنه وبالرغم من ذلك فالتغيير في البنية المحورية يظل محدوداً. وهناك ملاحظة عامة تتمثل في أنّ المتعدّي إلى "المكان" يحقق الحرف اختيارياً بعكس المتعدّي إلى "الأداة" الذي لا يتم إلا بواسطة حرف "الباء" عادةً عندما يرتبط الفعل بدلالـة "الأداة" كما في (16):

16

- أ - كتبت بالقلم
- ب - حلقت بالمقص
- ج - \* كتبت القلم

واضح من (16) أنّ هناك علاقة دلالـية بين الفعل ومفعولة تتمثل في كون المفعول أدـاة للفعل ومن هنا كان لـابد من دخـول الحرف على الأداة، أما عندما لا ترتبط الأداة بدلالـة الفعل (لا يكون المفعول أدـاة للفعل) فإن الفعل يمكن أن يتـعدـى إلى الأداة بدون الحرف كما يـظـهرـ في (17):

17

- أ - كسرت القلم
- ب - أمسكت المقص

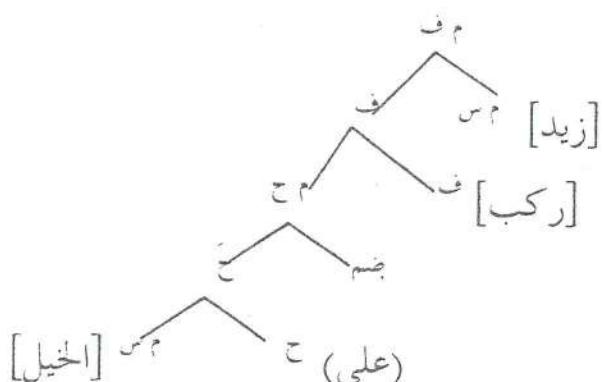
وربما عاد الفرق بين (16) و(17) إلى كون المفعول في (16) يتـلقـى دور "الأداة" التي تحـتلـ الموقـعـ الأـعـلـىـ في سـلـمـيـةـ الأـدـوارـ المحـوـرـيـةـ بـخـلـافـ المـفـعـولـ فيـ (17)ـ الـذـيـ يتـلقـىـ دورـ "الـضـحـيـةـ"ـ أوـ "الـمحـورـ"ـ الدـوـرـ الـذـيـ يـسـفلـ دـوـرـ "الأـداـةـ"ـ،ـ وـمـنـ هـنـاـ يـمـكـنـ القـوـلـ بـأنـ التـعـدـيـ إـلـىـ "الأـدـوارـ السـفـلـىـ"ـ أـكـثـرـ حـرـيـةـ مـنـ التـعـدـيـ إـلـىـ

"الأدوار العليا" بحيث يمكن أن يتعدى الفعل إلى الأدوار السفلية من قبيل "المحور" و "الهدف" بواسطة الحرف أو بدون واسطة.

### ١.٣.١. إعراب الجر وواسطه الحرف الفارغ

لنقل بأن الفرق بين البنى من قبيل (11) والبنى من قبيل (12) يتمثل في كون (11) لا تتحقق حرف الجر بينما يتحقق حرف الجر في (12). سوف أفترض أن البنية التحتية لكل منهما تضم إسقاطاً للحرف، وهذا الحرف إما مملوء (محقق صواتياً) وإما فارغ، وبينهما المجردة هي (18):

18



ففي هذا المشجر يتلقى م. س الفضلة إعرابه من ح عندما يكون الحرف محققاً، أما إذا كان غير متحقق فإن م س الفضلة لا يمكن أن يتلقى إعرابه في هذا المكان، ولهذا يجب أن يصعد إلى موقع أعلى ليتلقى إعراب النصب من الفعل. لكن هذا الإمكان غير متاح لأن الموقع الأعلى محظي بضم: فاعل م. ح (المبرر بكونه موقعاً لفاعل م. ح الفارغ، وافتراضه هنا لأغراض التبسيط لمعرفة الكيفية التي تدمج بها بنية المركب الحرفية في ف). والإمكان المتاح هو أن يدمج الحرف الفارغ في الفعل رأس البنية المحمولة ليؤلف معه وحدة معجمية واحدة هي ف، ثم يصعد ضم من مخ - م. ح إلى مخ - م. ف ويدمج في الفاعل المعجمي لإشباع المطلب الإعرابية، وبهذا يمكن لفضلة ح أن تصعد إلى الموقع الذي كان مملوءاً بضم وتصبح فضلة لـ ف بدلًا عن كونها فضلة لـ ح وتتلقى الإعراب كما لو كانت في تشجيرة الوسم الإعرابي الاستثنائي<sup>(١)</sup>. ويرى عقال (ملاحظات على البحث) أن

(1) حول الوسم الإعرابي الاستثنائي انظر الفاسي (1986)، ص: ٩٩، والمراجع المحال عليها هنا.

ضم في التشجيرة (18) غير سليم لأنه لا يمكن فك عجرة فارغة تحتوي على أثر . يتبيّن من ذلك أنّ بني من قبيل (11) و(12) هي أساساً بنية مؤلفة من بنيتين جمليتين : الأولى بنية مركب فعلي : ركب زيد ، والثانية بنية مركب حRFي : زيد على الخيل ، وتشترك البنيتان في فضلة واحدة هي الخيل ، ومن هنا يمكن البحث عن آلية لدمج البنيتين في بنية شجرية موحدة ، وإصهار المحمول الحRFي في المحمول الفعلي فتصبح لدينا بنية موضوعية واحدة عوض بنيتين عن طريق دمج فاعل المركب الحRFي في الموقع الذي يحتله فاعل المركب الفعلي ، ودمج رأس المحمول الحRFي ح في رأس المحمول الفعلي ف ، وفضلة الحRF تصبح فضلة للمحمول المؤلف من ف+ح .

### 1.3.1. إعراب ملازم أم بنينوي

على النحو المقدم فإعراب الجر غير وارد إلا في الحالة التي يتحقق فيها الحRF صواتياً بخلاف حروف الإضافة التي يمتلك فيها الحRF الفارغ القدرة على إسناد إعراب الجر ، ولعل السبب يرجع إلى أن س (الاسم المضاف) يحتاج إلى الحRF الفارغ لكي يتمكن من إسناد الإعراب إلى الفضلة (راجع الفصول الموالية) ، بخلاف الفعل الذي يملك القدرة على إسناد الإعراب . ولذلك لا مكان في حروف التعديّة للحديث عن إعراب الجر البنينوي (فقط الإعراب الملازم) لأنّ بنية المركب الحRFي في هذه الحالة لا تتطلب الصعود خارج حيز الميدان المعجمي كما بينت أعلاه ، بخلاف بنية الإضافة التي يصعد فيها المضاف إليه إلى حيز الإسقاطات الوظيفية التي لها خصائص إسناد الإعراب البنينوي . وهناك تفسير آخر مهم هو أن فضلة الحRF الفارغ في بنية الإضافة عادة تقابل الفاعل في بنية الجملة ، ومن هنا فإنها قياساً بالفاعل تتطلب الإعراب البنينوي بخلاف فضلة حRF التعديّة التي تقابل المفعول الذي يتطلب في الغالب الإعراب الملازم من الفعل المعجمي المجاور له .

## 2. بنية المركب الحRFي مع أفعال الحلول location والوضع المجرد locatum

في طبقة الأفعال التي تناولتها قبل قليل قد لا نحتاج إلى الزعم بضرورة وجود فعل قشري أو خفيف كما هو الشأن بالنسبة لأفعال الحلول أو الوضع المجرد من قبيل أسرج ورفقـ التي هي عبارة عن محمولات مركبة من فعلين : الأعلى فارغ والأسفل المعجمي خفيف من أصل اسمـي ، فلتتأمل بنية الحRF مع هذه الطبقة من الأفعال .

في هذا الصدد يستدلّ وليامز (Williams 1994) على أنّ الأنجلوـيزية توفر على محمولات مركبة الأنماط من [ف+ص] من قبيل wipe clean أو مركبة من [ف+ح] من قبيل put together ، وفي الحالات التي يركب فيها الفعل مع الحRF يظهر ما

يسميه ولیامز بعلاقة المعنى الخارجي بالمعنى.

إنه من المعقول أن نبحث عن تصور عام للمحمولات المركبة التي تدمج بنية حرفية، وأن تستثمر الدراسات التي قدمت عن المحمولات المركبة من الطبقة التي حددناها قبل قليل.

الفكرة الأساسية تبعاً لھیل وكیزر (1994) أن عدداً من الأفعال التي تظهر في السطح أحاديد المورفيم هي أساساً مركبةً داخلياً من مورفيمين (فـ يـكونـانـ [فـ+ـفـ] أو [فـ+ـصـ] أو [فـ+ـحـ])، ويقترح هیل وكیزر أن كل مورفيم من المورفيمين يسقط مجـالـهـ التـرـكـيـيـ الخـاصـ بـهـ؛ إذـنـ فـهـمـاـ لاـ يـؤـيـدانـ الـطـرـحـ المؤـسـسـ عـلـىـ فـكـرـةـ دـمـجـ الـبـنـيـةـ المـوـضـوـعـيـةـ كـمـاـ هـوـ الـحـالـ بـالـنـسـبـةـ لـ (18)ـ أـعـلاـهـ.

وهذا التصور الذي لا يتيح فكرة دمج البنية الموضوعية تقابله تصورات أخرى تستدل على إمكانية الدمج كأعمال أکيرمان ولیزورد (1994) Ackerman & lesourd ومریام بیت (1994) Miriam butt المطبقة على الأردو بالنسبة لهذا الأخير. فهذه الأعمال تستدل على أن هناك عملية ما لتأليف المحمول أو لتقاسم البنية الموضوعية الذي يسمح للمحمول المركب بالتحقق، واقتصرت هذه التحاليل وجود میکانزم يعمل على تقاسم البنية الموضوعية أو البنية الدلالية بكيفية مشابهة لما اقترحته بالنسبة لـ (18). وسائل رس هذه الفقرة وما يليها لدراسة بنية المركبات الحرفية وسلوكها الترکيبي وإعراب الجر فيها قبل وبعد دمجها في أفعال الحلول أو الوضع المجرد. لتأمل طبقة الأفعال المدرجة في (19) وبناها التحتية في (20) على التوالي:

19

- أ - رُفَّ (الكتاب)
- ب - عَلَبَ (السمك)
- ج - سَيَّجَ (الأحصنة)

20

- أ - وضع س على الرف
- ب - وضع س في العلبة
- ج - وضع س في السياج

هذه الأفعال تمثل لائحة مفتوحة في المعجم، وقد حظيت باهتمام واسع على مستوى الدلالة والمعجم والتركيب، وقد عالج الفاسي (1997) بعضاً من

قضایاها تحت ما سمي "بني الإصہار والإفراج" ، أو "إصہار الأدوار ومعجمتها في الفعل" ، وهذه الأفعال عادة تدل على الحركة motion .

بداية أعرض لتحليل هيل وكيرز (1993 - 1994) ، وهي وإن كانت لا تبني الموقف المعجمي القوي إلا أنها تعتمد على التحليل المعجمي للوحدة المعجمية إلى وحدات ، ومن ثم يتم تركيب هذه الوحدات بواسطة آليات تركيبية . إذن هذا الموقف معجمي تركيبی أو بالأصح موقف يعتمد على تركيب المعجم الذي يعالج بطريقة التحليل المعجمي التي تؤلف الوحدات المعجمية من المكونات الذرية التي تأتي من الخزان أو المستودع المثبت fixed inventory ، ثم تُركب الوحدات بعد ذلك بواسطة الآليات التركيبية لكل من الفضلة والملحق ، وبالتالي تشتعل العمليات عن طريق المبادئ التركيبية التي تعمل على تقديم الصياغة الجيدة التكوين للكلمة المركبة من قبيل قيد نقل الرأس المقترن في ترافيس (1984) وبيكر (1988) ومبدأ المقوله الفارغة المقترن في شومسكي (1981) وبيكر (1988) ، فهذا المبدأ يفسران للحن (21) مقابل سلامه (22) نظرا لأن النقل عبر الحرف المحقق ممنوع (فقط عبر الحرف الفارغ) إلى جانب أن الرأس في لم ينقل في (21) حتى يدمج في الرأس الذي يعلوه :

21

- سيجنا الأحصنة في

22

- وضعنا الأحصنة في السياج

إذن ما هي القيود المفروضة على البنية الموضوعية للمحمولات المركبة إذا اعتبرناها مكونة من تأليفات تركيبية للمعاني العلائقية الأولية؟

يستدل هيل وكيرز (ن. م) على أن القيود الطبيعية ينبغي أن تكون مفروضة على مستودع الأدوار المحورية؛ بحيث تكون الأدوار محددة فقط من خلال التشجيرة، وتستند فقط داخل التشجيرة؛ (تصبح لدينا وبالتالي تشجيرات لا أدوار)، فالتشجيرة هي التي تحدد الدور المحوري؛ فعلى سبيل المثال، يحتل ضم في التشجيرة (18) موقع مخصص المركب الحرفي؛ إذن فالدور المحوري الذي ينبغي أن يسند له هو دور الفاعل في نظرية التشجيرات لا الأدوار، لكنه بعد دمجه في موقع مخصص المحمول الفعلي الأعلى ودمج الحرف الفارغ في الرأس الفعلي، أصبح موقع ضم السابق: (مخصص - م. ح) منظوراً كفضلة للمحمول المركب،

وبالتالي فإن الفضلة م. س التي ستنتقل إليه ستتلقى الدور المحوري الضاحية أو المحور عوض المكان أو الهدف، وهذا هو جوهر فكرة الأدوار المحددة شجرياً. فلنتأمل الآن تأليف الفعل مع الحرف من خلال الفعل السطحي رف في (19) فالبنية العامة لهذا الفعل المركب هي (23):

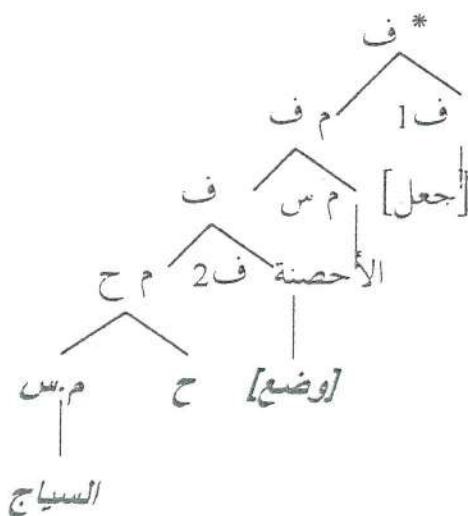
23

[ف ← جعل ف وضع+م. ح]

وتعني البنية (23) [سبب أن نجعل س على ص (الرف)].

وهنا تعبير العناصر العلوية عن معاني عناصر الفعل التحتية، والقرائن المتروكة تحذف عن طريق النقل: ويبين هنا هيل وكيزر (ن. م) أن الفعل يحتفظ فقط بالجزء الظرفي adverbial من معناه؛ بحيث يصبح معنى رف التنظيم بطريقة اعتيادية. وهذا يذكرنا بخاصية التكرار التي تتضمنها بعض الأفعال والتي تعطي معنى التكثير المقترن في أعمال الفاسي (1997) والفاسي (1999) وما بعدها دون أن يتطلب ذلك التكثير زيادة في عدد محلات. والنموذج المقترن في هيل وكيزر (1994) والفاسي (1997) لبنية أفعال من قبيل (19) يظهر كما في المشجر (24):

(1) 24



(1) انظر شومسكي (1995: 179 - 180) فيما يتعلق بتحليل هذه البنية وتعليقه على تصور هيل وكيزر في الإشارة (18) ص: 214، ن. م.

فلاستيقاً بنيّة من قبيل سيجنا الأحصنة فإن م. س الأسفل (فضلة ح) يدمج أولاً في ح الفارغ ومن ثم يدمج التركيب الناتج داخل ف<sub>2</sub> التي تمثل الفعل المعجمي، وأخيراً يتم دمج ف<sub>2</sub> وما يتضمنه من عناصر جديدة داخل ف<sub>1</sub>. وكل خطوة تتطلب احترام قيد نقل الرأس بحيث ينتقل كل رأس إلى الرأس الذي يعلوه ويعمل فيه عملاً مناسباً: بحيث ينتقل م. س أولاً ليدمج داخل ح (الرأس الوسيط الذي يعمل فيه)، والمركب المدمج في ف<sub>2</sub> ينتقل إلى ف<sub>1</sub> الذي يعمل فيه عملاً مناسباً، فهكذا عمليات تسمى عمليات نقل رأس إلى رأس.

والسؤال الذي يسمح به دائماً بحثنا هو السؤال المتعلق بالإعراب. وقد بينا من خلال البنية (18) أن إعراب الجر الملائم هو خاصية للحرف المحقق صواتياً وفي حالة عدم تتحقق صواتياً (دلالياً فقط) فإن فضلته ينبغي أن تدمج في موقع فضلة الفعل لتتلقي إعراب النصب من المحمول المركب. وقد استدل هيل وكيرز (ن. م) من بين آخرين على أن الإعراب عموماً ليس خاصية للبنية الموضوعية بل إنه مدمج مع التطابق؛ فالإعراب خاصية لا تكون إلا لأنظمة الإسقاطات الوظيفية وهذا أليق من أن تكون مع أنظمة الإسقاطات المعجمية وحدها، ومع ذلك فهما لا يرددان خاصية الإعراب بالكامل إلى المقولات الوظيفية. واقترحا أن ما دعي بالإعراب الملائم المدمج مع الحرف هو خاصية أولية للمقولات المعجمية، وهاته الخاصية تلعب دوراً في تحديد السلوك الترکيبي للوحدات المعجمية التي تدمج مركباً حرفياً في مكوناتها التحتية من طبقة الأفعال الواردة في (14) والتي مثلنا لها بالمشجر (19). وأود فيما يلي أن أوسع النقاش حول الإشكاليات المتعلقة بإعراب الجر المضمن في هذه البنى.

يزعم هيل وكيرز (ن. م) أيضاً أنه بالرغم من كون حرف الجر غير متحقق في البنى (19 أ - ج) وتمثيلها الشجري (24)، إلا أنه يمتلك سمة الإعراب الملائم، وأن المطالب الإعرابية لفضلته م. س مشبعة أو على الأقل مخففة عبر دمجها في ح. ومن ناحية أخرى يبينان أن الحرف يجب أن يسند إعرابه. إلا أن هذا المطلب لا يمكن أن يشبع عن طريق فضلته الخاصة ولذلك فإن الحرف (مع الاسم المدمج فيه) يجب أن يصعد إلى موقع أعلى بحيث يتمكن من إفراغ سنته الإعرابية، وهذا الموقع هو ف<sub>1</sub>، وبالتالي يتم إسناد إعرابه الذي احتفظ به إلى الموضوع م. س فضلة ف<sub>1</sub>، ومن هنا تبرز خصائص لإنجذاب من وجهة نظر هيل وكيرز: (I) أن الدمج داخل ف<sub>2</sub> ومن ثم ف<sub>1</sub> لن يمنع الحرف من إسناده للإعراب. (II) أن ف<sub>1</sub> هو الموقع الذي يعمل عملاً مناسباً. ويُفهم من هذا الطرح أن الأفعال المؤسسة

على نظام حRFي لابد أن تكون متعدية بالضرورة لتشبع المطالب الإعرابية للحرف .  
بالطبع هناك مؤاخذات على هذا التصور الذي يبني على تأجيل إشباع المطالب الإعرابية للحرف ، ومنها أن الكيفية التي سوف يسند بها المحمول المركب إعراب النصب إلى فضلته غير واضحة في هذا التحليل ، ومن ناحية أخرى فهذا التحليل يطرح مشكلاً بالنسبة للغة العربية التي يسند فيها الحرف إعراب الجر لا النصب ، فتحليل هيل وكيرز ربما هو مبني على افتراض أن الحرف يسند إعراب النصب ، ومن هنا لا يوجد تعارض بين سمة إعراب النصب في الفعل ونظيرتها في الحرف ، بخلاف العربية التي يتضح من خلالها عدم سلامـة هذا التصور المبني على فكرة أن الحرف يحتفظ بسمته الإعرابية بعد الدمج ؛ بحيث إذا تبنيـا هذا التحليل بالنسبة للعربية فسوف تظهر البنية اللاحنة (25)

25

### \*رف الكتبِ

فالحر الواقع على فضلة فـ١ ناتج عن فكرة أن حرـFـ الجـRـ احتفـظ بـسمـتـهـ الإـعـرـابـيـةـ بـعـدـ دـمـجـهـ ؛ بـحـجـةـ أـنـ فـ١ـ هـوـ الرـأـسـ الـذـيـ يـمـكـنـ أـنـ يـعـملـ عـمـلاـ مـنـاسـبـاـ ،ـ وـمـنـ نـاحـيـةـ أـخـرـىـ تـبـقـىـ السـمـةـ الإـعـرـابـيـةـ الـخـاصـةـ بـالـفـعـلـ رـفـ فـيـ مـسـنـدـةـ ،ـ وـمـنـ هـنـاـ يـتـبـيـنـ عـدـمـ سـلـامـةـ هـذـاـ التـحـلـيلـ .ـ

والتصور الذي أقترحه لإشباع المطالب الإعرابية لجميع عناصر البنية المحمولة هو ما قدمته بالنسبة لـ(18) ؛ حيث بـيـنـتـ أـنـ الـجـRـ بـالـنـسـبـةـ لـحـRـوـفـ التـعـدـيـةـ هـوـ خـاصـيـةـ لـلـحـRـفـ الـمـحـقـقـ صـوـاتـيـاـ مـعـ حـRـوـفـ التـعـدـيـةـ تـمـشـيـاـ مـعـ الـمـبـادـيـءـ الـأـدـنـوـيـةـ ،ـ أـمـاـ إـذـاـ كـانـ هـذـاـ حـRـفـ فـارـغاـ صـوـاتـيـاـ فـإـنـ هـذـاـ حـRـفـ لـاـ يـمـلـكـ سـمـةـ إـعـرـابـيـةـ وـيـتـمـ دـمـجـهـ فـيـ الـفـعـلـ لـأـغـرـاضـ دـلـالـيـةـ مـعـجمـيـةـ لـاـ إـعـرـابـيـةـ ،ـ وـيـلـزـمـ عـنـ هـذـاـ أـنـ فـضـلـتـهـ تـتـطـلـبـ الصـعـودـ لـأـسـبـابـ إـعـرـابـيـةـ بـحـيـثـ تـتـلـقـىـ إـعـرـابـ النـصـبـ مـنـ الـفـعـلـ المـدـمـجـ فـيـ فـ١ـ .ـ

وهـنـاكـ إـمـكـانـ آـخـرـ يـقـدـمـهـ هـيلـ وكـيرـزـ وـهـوـ أـنـهـ فـيـ حـالـةـ الـحـRـفـ الـمـحـقـقـ فـإـنـ هـذـاـ حـRـفـ يـمـلـكـ سـمـةـ إـعـرـابـ الـمـلـازـمـ الـتـيـ يـسـنـدـهـاـ الـحـRـفـ إـلـىـ فـضـلـتـهـ فـيـ الـبـنـيـةـ التـحـتـيـةـ ،ـ وـمـنـ هـنـاـ لـاـ يـسـمـحـ بـنـقـلـ فـضـلـتـهـ كـمـاـ يـتـبـيـنـ مـنـ لـحـنـ (21) ،ـ كـمـاـ أـنـ إـمـكـانـيـةـ دـمـجـهـ فـيـ فـ٢ـ تـصـبـحـ مـسـتـحـيـلـةـ ،ـ وـمـنـ هـنـاـ لـيـسـ هـنـاكـ إـشـكـالـ بـالـنـسـبـةـ لـلـحـRـفـ الـمـحـقـقـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـسـمـتـهـ إـعـرـابـيـةـ .ـ

أـمـاـ إـذـاـ كـانـ الـحـRـفـ غـيـرـ مـحـقـقـ ،ـ فـبـالـنـسـبـةـ لـ هـيلـ وكـيرـزـ فـإـنـهـ يـمـتـلـكـ سـمـةـ إـعـرـابـيـةـ

لكنه لا يسندها في تشجيرة الوسم الإعرابي الاستثنائي، وإنما يسندها الفعل كسمة إعراب بنوي إلى الفاعل الداخلي (مخصص م ف في التشجيرة (24)).

وقد بيّنت بما يكفي أن فكرة احتفاظ الحرف الفارغ بقدرته على إسناد الإعراب غير صالحة بل إن الحرف الفارغ في بنى المحمولات المركبة ينبغي أن تكون له سمة إعرابية، ما لم فإن المحمول المركب المدمج في ف1 يتطلب إعرابين مختلفين في نفس الوقت مع أنه لا يوجد في حيزه الداخلي إلا فضلة واحدة يفترض أنها المخصصة لتلقي الإعراب من الفعل.

ونلخص ما تقدم عن افتراضنا بالنسبة لصيورات الإعراب داخل البنية المحمولة المركبة ونعيده في (26) :

### 26

أ - إسناد إعراب الجر خاصية للحرف المحقق لا الحرف الفارغ مع ما أسميته بحروف التعدية .

ب - الحرف الفارغ (المقدر) يملك خصائص دلالية لا إعرابية داخل المركب الفعلي .

ج - الحرف الفارغ ينتقل ويدمج مع فضلته في المحمول الفعلي .

د - الحرف المتحقق لا ينتقل وبالتالي لا تنتقل فضلته عبره إلى أي موقع أعلى تمثيا مع المبدأ الذي يمنع النقل من الواقع المعمولة إعرابيا .

ه - فضلة المحمول المدمج في ف1 تتلقى إعراب النصب من ف1 على الرغم من أنها تحتل موقع الفاعل الداخلي باعتبارها مخصوصاً لم . ف المعجمي (أو فاعلاً للمركب الحرفي) سواء أكان الحرف محققاً أم فارغا .

و - هذه الإشكاليات تأتي من كون الفاعل الداخلي هو الموضوع الذي تتنازعه البنية المحموليان لكل من المحمول الفعلي والمحمول الحرفي؛ فهو فضلة الأول ومخصص الثاني .

وهناك أيضاً عدد من الإشكاليات التي تطرح عندما نتبينى فكرة أن المحمولات المركبة تتضمن أكثر من بنية محمولة، وكل محمول يسقط بنيته الموضوعية الخاصة به . فالوحدات المعجمية أيضاً تؤثر على السلوك التركيبي كما يظهر من خلال عناصر كل من الفعل رش والفعل لطخ في (27) و(28) تباعاً المقتبسة من هيل وكيرز (1994) بالنسبة للأنجليزية :

27

- أ - جون رش الورجل على الحائط  
ب - الورجل رُش [أث] على الحائط

28

- أ - جون لطخ الورجل على الحائط  
ب - الورجل لطخ [أث] على الحائط

فالفعل رش والفعل لطخ لا يظهران في تشجيرتين مختلفتين؛ بمعنى أن الفرق بينهما ليس شجريا والفرق بينهما يعود إلى أن لطخ تنتقي فضلة تدل على اللون بخلاف رش، والفضلة اللونية تتطلب فعلاً مجرداً أعلى كي يعبر عنها من قبيل لطخ؛ فهذا السلوك ينعكس على البنية التركيبية بحيث لا يسمح للموضوع "المحور" بالظهور في موقع الفاعل وهذا يفسر للحن (28 ب)، وهذا يعني أن التناوبات المعجمية يمكن تقليصها بواسطة الخصائص الشجرية التي تسهم في تجسيد دلالات الوحدات المعجمية. لكن هذا التصور لا تستجيب له المعطيات التي لا يظهر أي تفاعل بين عناصرها المعجمية، فلتتأمل (29 أ) و(29 ب) :

29

- أ - صعدت على المنبر  
ب - سلمت على زيد

فالعلاقات بين العناصر المعجمية في (29 أ) تبدو مترابطة بما يمكن من أن تخصص في المدخل المعجمي لـ صعد مثلاً نوع الحرف الذي ينتقيه، لكن هذا لا يصدق على (29 ب) والتي لا يرتبط فيها الحرف بالفعل سُلم بالضرورة (سلمت بالأمر، سلمت عليه) وطبقاً لذلك تستدل قولدبرج (Goldberg 1994) على أن المحمولات المركبة ترث خصائصها من البناءات الأخرى في النحو، وأن خصائصها لا يمكن أن تعتمد على خصائص الوحدات المعجمية وحدها، وتستدل من الأنجلizية بالمثال (30) :

30

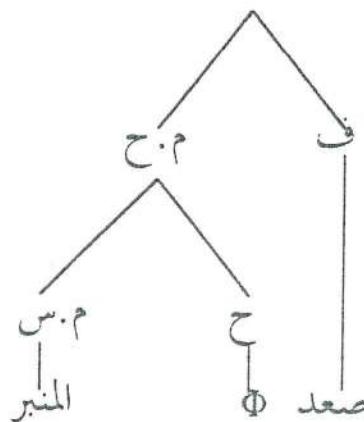
فرانك شق طريقه خارج السجن

فهي تبين من خلال (30) أن دلالة طريق لا يمكن أن تنسب إلى أي وحدة

من الوحدات المعجمية في (30) ولا يمكن أن تكون مشتقة تأليفيًا، ولهذا السبب افترضت مشروعية المقاربـات البنائية (ضمن النحو البنائي) لتفسير خاصية دمج المعنى والتركيب. ومع ذلك فالصورة العامة للمحمولات المركبة أنها تتـألف من محمولـين وكل منهما يرتبط بالآخر في تحديد الخصائص الدلالـية للبنـية الحـاملـية، والإطار العام بالنسبة لـ(29 بـ) محدد عن طريق الـبناء، ومن هنا تـأتي مشروعـية المقاربـات البنـائية أو التـمثـيلـية لأنـ الحـرف علىـ مثـلاـ غيرـ متـنـبـأـ بهـ منـ خـالـلـ عـناـصـرـ الـبنـيـةـ، وـمـنـ هـنـاـ تـصـبـحـ فـرـضـيـةـ دـمـجـ الـمـحـمـولـ الـحـرـفـيـ فـيـ الـمـحـمـولـ الـفـعـلـيـ غـيرـ وـاضـحةـ وـرـبـماـ غـيرـ مـمـكـنةـ.

وهـنـاكـ مـقـارـبـةـ أـخـرىـ تـسـمـحـ بـدـمـجـ الـبـنـيـةـ الـمـوـضـوعـيـةـ إـمـاـ فـيـ الـمعـجمـ أوـ فـيـ التـرـكـيبـ، فـفـيـ حـالـةـ ماـ إـذـاـ اـفـتـرـضـنـاـ أـنـ هـنـاكـ تـكـرـارـاـ فـيـ التـأـوـيلـ الدـلـالـيـ لـلـوـحـدةـ الـمـعـجمـيـةـ كـأـنـ نـقـولـ إـنـ عـلـىـ فـيـ (29 أـ)ـ هيـ تـكـرـارـ لـمـعـنـىـ الصـعـودـ فـإـنـ مـقـارـبـةـ الـسـيـنـاـ (1994)ـ Alsinaـ تـصـبـحـ مـمـكـنةـ وـالـتـيـ أـوـدـ أـنـ أـطـبـقـهـاـ هـنـاـ عـلـىـ بـنـيـةـ الـمـحـمـولـاتـ الـتـيـ تـضـمـ مـرـكـبـاتـ حـرـفـيـةـ مـنـ قـبـيلـ (29).ـ فـهـذـهـ الـمـقـارـبـةـ تـسـمـحـ بـصـيـاغـةـ الـمـحـمـولـ الـمـرـكـبـ فـيـ الـمـعـجمـ أوـ فـيـ التـرـكـيبـ، وـالـتـنـاوـبـاتـ الدـلـالـيـةـ لـيـسـ لـهـاـ تـأـثـيرـ عـلـىـ الـبـنـيـةـ الـمـوـضـوعـيـةـ لـلـمـحـمـولـ الـمـرـكـبـ، وـيـنـصـبـ التـأـثـيرـ فـقـطـ عـلـىـ الـكـلـمـةـ الـمـعـجمـاتـيـةـ wordhoodـ، وـالـعـمـلـيـةـ الـمـسـؤـلـةـ عـنـ صـيـاغـةـ الـمـحـمـولـ الـمـرـكـبـ تـأـخـذـ الـمـعـلـومـةـ الـحـامـلـيـةـ الـمـؤـلـفـةـ مـنـ عـجـرـتـيـنـ أـخـتـيـنـ فـيـ شـجـرـةـ الـبـنـيـةـ الـصـرـفـيـةـ وـالـتـرـكـيـبـيـةـ لـتـقـدـمـ لـنـاـ الـمـعـلـومـةـ الـمـدـمـجـةـ مـعـ عـجـرـةـ الـأـمـ (ـكـأـنـ تـدـمـجـ عـجـرـةـ الـمـرـكـبـ الـحـرـفـيـ فـيـ عـجـرـةـ الـفـعـلـ صـعـدـ)ـ وـذـلـكـ بـالـكـيـفـيـةـ الـمـوـضـحـةـ بـالـتـشـجـيرـةـ (31):ـ

31



فإذا كانت المعلومة الحملية في العجرة البنت (عجرة المركب الحرفي مثلاً) مماثلة للمعلومة في العجرة الأم (معنى العلو في الفعل صعد ومعنى العلو في الحرف على)، فإن الفكرة الأساسية تكمن في أن المقوله التي هي متقاسمـة بين عجرة البنية المركبة ورأسها ينبغي أن تركـ، ويصبح لدينا صعد المنبر عوض صعد على المنبر ومن هنا لا مكان لإعراب الجرـ. أما إذا لم يكن الحرف تكراراً للمعلومة الدلالية في الفعل فلا يصح حذفـ، ولا بد من ورود الحرف في (٢٩ بـ) بخلاف (٢٩ أـ) التي يُعد ورود الحرف فيها حشوا نظراً لكونه تكراراً للدلالـة الفعلـ.

### ١.٢ بنية الممنوح داخل الأفعال المتعددة لفعلين

عدد من الإشكالـات سوف تطرح بالنسبة للإعراب كلما زادت عدد المحلـات الداخلية للمـحمل المـركـبـ. ففي البـنى ذات المـحلـ الداخـليـ الـوحـيدـ يـسـنـدـ الفـعلـ إـعـرابـهـ المـباـشـرـ إـلـىـ هـذـاـ المـحلـ، وعـنـدـمـاـ يـنـزـعـ هـذـاـ المـحلـ بـالـحـرـفـ فإـنـهـ يـتـلـقـيـ إـعـرابـهـ مـنـ هـذـاـ حـرـفـ بـالـكـيـفـيـةـ الـمـبـيـنـةـ أـعـلـاهـ. وـقـدـ اـقـتـرـحـتـ وـجـوـدـ حـرـفـ فـارـغـ يـعـمـلـ كـوـسـيـطـ فـيـ الـبـنـىـ الـتـيـ تـعـدـيـ الـفـعـلـ بـحـرـفـ فـيـ مـقـابـلـ تـلـكـ الـتـيـ تـعـدـيـ الـفـعـلـ بـغـيرـ حـرـفـ. إـلـاـ أـنـ توـسيـطـ الـحـرـفـ الـفـارـغـ يـصـبـحـ أـكـثـرـ تـعـقـيـداـ فـيـ الـبـنـىـ الـتـيـ يـتـعـدـيـ فـيـهاـ الـفـعـلـ إـلـىـ أـكـثـرـ مـفـعـولـ.

وـمـنـ بـيـنـ الـبـنـىـ الـأـوـسـعـ اـنـتـشـارـاـ فـيـ الـلـغـاتـ تـلـكـ الـبـنـىـ الـتـيـ تـتـضـمـنـ الـمـمـنـوحـ وـالـتـيـ تـتـطـلـبـ زـيـادـةـ فـيـ عـدـدـ مـحـلـاتـ الـفـعـلـ كـأـفـعـالـ مـنـ قـبـيلـ أـعـطـىـ وـأـهـدـىـ وـمـنـحـ وـبـاعـ وـاشـتـرـىـ فـلـنـتـأـمـلـ (٣٢ـ)ـ:

32

- أـ - زـيـدـ أـعـطـىـ هـنـدـاـ الـكـتـابـ
- بـ - زـيـدـ أـعـطـىـ الـكـتـابـ لـهـنـدـ
- جـ - زـيـدـ أـعـطـىـ الـكـتـابـ هـنـدـ

فالدور الذي يـسـنـدـ إـلـىـ هـنـدـ فـيـ الـحـالـاتـ (٣٢ـ)ـ هوـ دورـ "ـالـهـدـفـ"ـ وـالـدـورـ الـذـيـ يـسـنـدـ إـلـىـ الـكـتـابـ هوـ دورـ "ـالـمحـورـ"ـ الـذـيـ يـتـحـمـلـ الـحـرـكـةـ إـلـىـ الـهـدـفــ هـنـدـ،ـ وـنـلـاحـظـ أـنـ دورـ "ـالـهـدـفـ"ـ فـيـ (٣٢ـ أـ)ـ أـعـلـىـ مـنـ دورـ "ـالـمحـورـ"ـ بـنـاءـ عـلـىـ سـلـمـيـةـ الـأـدـوارـ الـدـلـالـيـةـ الـمـحدـدـةـ فـيـ الـفـاسـيـ (١٩٨٦ـ)،ـ وـعـنـدـمـاـ يـنـزـعـ "ـالـهـدـفـ"ـ بـوـاسـطـةـ الـحـرـفــ إـنـ الـمـحـورـ يـرـتـقـىـ إـلـىـ الـمـوـقـعـ الـأـعـلـىـ الـذـيـ كـانـ يـحـتـلـهـ "ـالـهـدـفـ"ـ،ـ وـيـنـتـقـلـ "ـالـهـدـفـ"ـ إـلـىـ الـمـوـقـعـ الـأـسـفـلـ الـذـيـ كـانـ يـحـتـلـهـ "ـالـمـحـورـ"ـ،ـ فـمـاـ هـيـ انـعـكـاسـاتـ هـذـاـ التـنـاوـبـ عـلـىـ الـبـنـىـ الـمـحـورـيـةـ وـمـنـ ثـمـ عـلـىـ دـورـ الـحـرـفـ فـيـ إـسـنـادـ لـلـإـعـرابـ؟ـ

في اللغة العربية، الموضوع الذي يحتل موقع المفعول المباشر (الأول) هو الذي يتلقى إعراب النصب على أنه المفعول الأول: (هند في 32أ) والكتاب في (32 ب وج)، أما المفعول الثاني فإنه يتلقى إعراب النصب أيضاً من الفعل إلا إذا دخل عليه الحرف فإنه يتلقى الجر كما في (32 ب). بمعنى أن وضع الحرف اختياري في اللغة العربية.

وفي الأدبيات الغربية نجد أن ما يقابل هند في الحالات أعلاه هو الممنوح، والكتاب هو المفعول المباشر الذي يتلقى إعراب النصب من الفعل، والممنوح ينبغي أن يدخل عليه حرف الجر ومن هنا فإن وضع هند غير سليم في (32 ج) بالنسبة للأنجليزية، إذ لا بد من دخول الحرف *to* الذي يعبر عن أداة المنح، وأوضح ذلك عن طريق (33):

## 33

أ - I gave the book to Diana

ب - \* I gave the book Diana

وخلافاً للعربية فإن الممنوح في الأنجلizية وفي جل اللغات المعروفة ينبغي أن يكون موسوماً بواسطة حرف من قبيل اللام أو إلى في العربية و *for* أو *to* في الأنجلizية. فاللغة العربية قد لا تقيم تميزاً بين بني الممنوح وبني المفعولين عندما لا يتحقق الحرف إلا بالوسائل الدلالية، بخلاف الأنجلizية التي تفرق بينهما بواسطة الحرف دائماً بالنسبة لبني الممنوح، وما لم يكن هناك حرف فليس هناك ممنوح وإنما بنية ذات مفعولين كالعربية، باستثناء أن الأنجلizية لا تسمح بارتفاع المحور على الهدف كما تسمح به العربية في (32 ج) وسيوضح ذلك لاحقاً.

ومن اللغات ما لا يقيم تميزاً بين المفعول به ومفعول الممنوح مطلقاً وتتجأ إلى الوسائل الدلالية للتمييز بينهما كلغات تشتشيشوا *chichewa* إحدى لغات الباتي *bantu*، فكل الوظائف المباشرة في هذه اللغة غير موسومة بأي صرفة تدل على الإعراب، وبخلاف ذلك نجد اللغات الرومانية ومنها الكتالان *catalan* التي تميز بين الممنوح والمفعول به بكون الممنوح موسوماً إعرابياً بواسطة الحرف *H* الذي يسبق المفعول الممنوح وأما المفعول به فيفتقر للوسم الإعرابي، وبالتالي يعد النصب في هذه اللغة إعراباً مجرداً من الوسم الصرفي كما يبين ألسينا (1994).

التحليل الذي يقدمه ألسينا للتمييز بين المفعول الممنوح والمفعول به في جملة من قبيل (32أ) هو أن الممنوح بما أنه يمتلك واسماً إعرابياً يميشه عن

37

أ - لغات لا تستعمل الصرف الإعرابية للتمييز بين موضوعاتها الداخلية من قبيل التتشيشوا والعربية في جمل من قبيل (32 ج)، وهذه اللغات تلجأ للوسائل الدلالية.

ب - لغات تميز بين الموضوعات الداخلية بواسطة الصرف الإعرابية من قبيل اللغات الرومانية ولللغة العربية في بعض الحالات.

## ٢. بني ممنوح أم بني مفعولين

لتأمل بني من قبيل (38) :

38

أ - Mary sent a book to her sister

ماري أرسلت كتابا إلى اختها

ب - Mary sent her sister a book

ماري أرسلت اختها كتابا

في (38) يبين هيل وكيرز (1994) أن الفرق بين البنية التي تتضمن الممنوح في (38أ) والبنية التي تتضمن مفعولين في (38 ب) يتمثل في اختيار الحرف، ففي الأنجلو-أمريكية، الحرف الذي يتوسط بين المفعولين غير محق عادة وهناك أفعال قليلة تنتهي حرفًا ظاهراً عادة ما يكون with في الأنجلو-أمريكية أو الباء في العربية فنقول مثلاً كما في (39).

39

هند راسلت اختها بكتاب

ومن هنا يتبيّن أن بنية المفعولين شيء مختلف عن بنية الممنوح والفرق ليس في الحرف فقط الذي يسند إعراب الجر في العربية أو الممنوح في اللغات الأخرى، بل أيضاً هناك فرق في الموضوع الذي يدخل عليه الحرف، إذ يدخل حرف الممنوح على "الهدف" لا على "المحور" وهذا الحرف غالباً ما يكون اللام في العربية وto في الأنجلو-أمريكية، بينما يدخل حرف الباء أو ما يقابلها في لغات أخرى على "المحور" لا على الهدف؛ فالحرف في (38أ) يعبر عن العلاقة التي بموجبها يتم تحرك الكتاب فيزيائياً إلى نقطة الهدف. والبنية (38 ب) تشتراك مع (38أ) في البنية المجردة (24) أعلاه، لكن الفرق حسب هيل وكيرز ليس تركيبياً وإنما في كون (38أ) تعبّر عن

"الملكية" بحيث يظهر "الكيان" الكتاب كما لو كان مملوكاً لكيان آخر هو أخت ماري . وأما الحرف في (38 ب) الذي قدرناه بالباء في العربية فهو عادة لا يظهر في الأنجلوـية وقد يظهر اختياراً في العربية كما في (39)، ونظراً لعدم تحققـه في (38 ب) فإن فرضـية الدمج التي حاولـت توضـيـحـها من خلال المشـجـر (18) أعلاه قد تكون ممـكـنة، وبالتالي فإـنـي أعتـمـدـ حـرـفـاـ وـسـيـطـاـ بـمـثـابـةـ حـرـفـ فـارـغـ يـعـمـلـ بـالـكـيـفـيـةـ المـحـدـدـةـ أـعـلاـهـ معـ التـأـكـيدـ عـلـىـ عـدـمـ اـحـتـفـاظـهـ بـالـقـدـرـةـ عـلـىـ إـسـنـادـ الإـعـرـابـ لـلـأـسـبـابـ الـمـيـنـةـ أـعـلاـهـ.

عمومـاـ هـنـاكـ عـدـدـ مـنـ القـضـاـيـاـ التـيـ لـاـ تـزـالـ عـالـقـةـ حـوـلـ الـمـرـكـبـاتـ الـحـرـفـيـةـ التـيـ اـعـتـبـرـتـهـاـ كـبـنـيـةـ تـحـتـيـةـ لـلـمـحـمـولـاتـ الـمـرـكـبـةـ التـيـ تـظـهـرـ فـيـ السـطـحـ أـحـادـيـةـ الـمـورـفـيـمـ،ـ وـمـنـ بـيـنـ هـذـهـ القـضـاـيـاـ مـشـكـلـ ماـ إـذـاـ كـانـ حـرـفـ الـفـارـغـ يـعـمـلـ أـمـ لـاـ،ـ وـإـذـاـ كـانـ يـعـمـلـ فـهـلـ يـسـنـدـ الـجـرـ أـمـ النـصـبـ كـمـاـ هـوـ تـصـورـ الـقـدـمـاءـ حـوـلـ النـصـبـ بـنـزـعـ الـخـافـضـ؟ـ وـإـذـاـ كـانـ لـاـ يـعـمـلـ فـمـاـ الـذـيـ يـسـنـدـ النـصـبـ لـلـمـفـعـولـ غـيـرـ الـمـبـاـشـرـ؟ـ وـمـاـ هـيـ النـظـرـيـةـ التـيـ تـتـيـحـ لـلـفـعـلـ الـمـتـعـدـيـ أـنـ يـفـرـغـ إـعـرـابـ النـصـبـ مـرـتـيـنـ فـيـ مـوـضـوـعـيـهـ الـدـاخـلـيـنـ؟ـ

### 3. خلاصة عامة

قدمـتـ أـنـ حـرـوفـ الـجـرـ إـمـاـ حـرـوفـ إـضـافـةـ وـإـمـاـ حـرـوفـ تـعـدـيـةـ؛ـ الـأـولـىـ مـدـمـجـةـ ضـمـنـ بـنـيـةـ الـمـرـكـبـ الـأـسـمـيـ،ـ وـالـأـخـرـىـ مـدـمـجـةـ ضـمـنـ بـنـيـةـ الـفـعـلـ.ـ وـهـذـاـ التـماـيـزـ التـرـكـيـبـيـ بـيـنـ النـمـطـيـنـ مـنـ الـحـرـوفـ يـمـكـنـتـاـ مـنـ تـبـعـ سـلـوكـ حـرـوفـ إـضـافـةـ ضـمـنـ بـنـيـةـ الـمـرـكـبـاتـ الـحـدـيـةـ إـضـافـةـ،ـ وـتـبـعـ سـلـوكـ حـرـوفـ تـعـدـيـةـ ضـمـنـ بـنـيـةـ الـجـمـلـةـ الـفـعـلـيـةـ.

هـذـاـ التـنـمـيـطـ لـحـرـوفـ الـجـرـ يـتـبـأـ بـأـنـ إـعـرـابـ الـجـرـ مـسـنـدـ مـعـ حـرـوفـ إـضـافـةـ إـعـرـابـ بـنـيـويـ،ـ وـأـنـ إـعـرـابـ الـجـرـ مـعـ حـرـوفـ تـعـدـيـةـ إـعـرـابـ مـلـازـمـ.ـ وـالـحـجـةـ الـمـقـدـمـةـ أـنـ إـعـرـابـ الـجـرـ مـعـ حـرـوفـ تـعـدـيـةـ يـشـبـعـ فـيـ الـمـجـالـ الـمـعـجمـيـ الـدـلـالـيـ،ـ بـيـنـاـ يـشـبـعـ الـجـرـ مـعـ حـرـوفـ إـضـافـةـ فـيـ الـمـجـالـ الـوـظـيفـيـ الـمـجـرـدـ.ـ وـقـدـ لـاحـظـتـ أـنـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ الـجـرـ وـالـنـصـبـ لـهـاـ انـعـكـاسـاتـ عـلـىـ بـنـيـةـ الـمـحـورـيـةـ (ـالـمـوـضـوـعـيـةـ).

وـقـدـ بـيـنـتـ أـنـ يـمـكـنـ تـقـلـيـصـ الفـرـوقـ بـيـنـ بـنـيـةـ الـحـرـفـ الـمـحـقـقـ وـبـنـيـةـ الـحـرـفـ الـمـقـدـرـ شـجـرـيـاـ عـبـرـ وـسـيـطـ الـحـرـفـ الـفـارـغـ.ـ وـالـحـرـفـ الـفـارـغـ،ـ بـخـلـافـ الـحـرـفـ الـمـحـقـقـ،ـ لـاـ يـحـفـظـ بـقـدـرـتـهـ عـلـىـ إـسـنـادـ إـعـرـابـ،ـ وـرـبـمـاـ لـاـ يـمـلـكـ سـمـةـ إـعـرـابـيـةـ،ـ مـعـ حـرـوفـ تـعـدـيـةـ،ـ خـلـافـاـ لـمـاـ هـوـ عـلـيـهـ الـحـالـ مـعـ حـرـوفـ إـضـافـةـ؛ـ بـحـيثـ يـمـتـلـكـ الـحـرـفـ الـفـارـغـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ إـسـنـادـ إـعـرـابـ الـجـرـ.

وـبـيـنـتـ أـيـضـاـ أـنـ يـمـكـنـ دـمـجـ بـنـيـةـ الـمـرـكـبـ الـحـرـفـيـ دـاـخـلـ بـنـيـةـ الـمـرـكـبـ الـفـعـلـيـ عـنـ طـرـيقـ دـمـجـ بـنـيـتـيـنـ الـمـحـمـولـيـتـيـنـ،ـ كـمـاـ يـمـكـنـ تـحـلـيـلـهـمـاـ إـلـىـ مـحـمـولـيـنـ مـسـتـقـلـيـنـ يـتـقـاسـمـانـ بـنـيـةـ مـوـضـوـعـيـةـ وـاحـدةـ.

## حروف الإضافة ضمن بنية المركب الحرفـي<sup>(١)</sup>

### مدخل

ميزت (في الفصل السابق، الفقرة ١.١) بين نوعين من حروف الجر: حروف الإضافة وحروف التعديـة. وقدـمت حججاً تركيبيةً ودلاليةً على ضرورة الفصل بين هذين النـمطين من الحـروف. وقد لاحظـت أنـ حـروفـ التعـديـةـ (محـورـ الفـصلـ السـابـقـ) لهاـ بنـيـةـ مـرـكـبـ حـرـفـيـ مـدـمـجـةـ ضـمـنـ بـنـيـةـ الـفـعـلـ الـمـتـعـدـيـ بـالـضـرـورـةـ (بـوـاسـطـةـ) أوـ بـغـيرـ وـاسـطـةـ)، فيـ حينـ أنـ حـروفـ الإـضـافـةـ (محـورـ هـذـاـ الفـصـلـ وـالـذـيـ يـلـيـهـ) لهاـ بنـيـةـ مـرـكـبـ حـرـفـيـ مـدـمـجـةـ ضـمـنـ بـنـيـةـ مـرـكـبـ حـدـيـ. وـيلـزـمـ عنـ هـذـاـ التـمـيـزـ التـرـكـيـبـيـ وـالـدـلـالـيـ أـنـ مـطـالـبـ الـجـرـ تـشـبـعـ بـطـرـقـ مـخـلـفـةـ فـيـ كـلـاـ النـوـعـيـنـ مـنـ حـرـوفـ الـجـرـ. وـاقـرـحـتـ بـنـاءـ عـلـىـ هـذـاـ التـمـيـزـ الـإـعـرـابـ الـمـلـازـمـ بـالـنـسـبـةـ لـحـرـوفـ الـتـعـديـةـ نـظـراـ لـأـنـهـاـ تـشـبـعـ مـطـالـبـ الـجـرـ ضـمـنـ بـنـيـةـ الـفـعـلـ الـمـعـجمـيـةـ، كـمـ اـقـرـحـتـ الـإـعـرـابـ الـبـنـيـوـيـ بـالـنـسـبـةـ لـحـرـوفـ الـإـضـافـةـ، ذـلـكـ لـأـنـ مـطـالـبـ الـجـرـ فـيـ هـذـاـ الـأـخـيـرـةـ مـشـبـعـةـ فـيـ مـجـالـ وـظـيـفـيـ<sup>(٢)</sup>. هـذـاـ مـنـ النـاـحـيـةـ التـرـكـيـبـيـةـ وـمـنـ النـاـحـيـةـ الدـلـالـيـةـ إـنـ حـرـوفـ الـإـضـافـةـ الـتـيـ تـتوـسـطـ اـسـمـيـنـ تـعـبـرـ عـنـ عـلـاقـاتـ سـاـكـنـةـ مـنـ قـبـيلـ الـمـلـكـيـةـ وـالـبـعـضـيـةـ وـغـيرـهـاـ<sup>(٣)</sup>. فـيـ حينـ أـنـ حـرـوفـ الـتـعـديـةـ تـعـبـرـ عـنـ عـلـاقـاتـ تـدـلـ عـلـىـ الـحـرـكـةـ وـالـاـنـتـقـالـ. (الفـصـلـ السـابـقـ، الفقرـةـ ١.١).

وكـماـ استـعملـتـ معـنىـ "ـالـتـعـديـةـ"ـ بـالـمـفـهـومـ الـعـامـ لـلـتـعـديـةـ (ـالـتـعـديـ بـوـاسـطـةـ وـبـغـيرـ وـاسـطـةـ)، فإـنـيـ أـسـتـعملـ معـنىـ "ـالـإـضـافـةـ"ـ هـنـاـ بـالـمـفـهـومـ الـعـامـ لـلـإـضـافـةـ (ـإـضـافـةـ الـأـسـمـ الـذـيـ قـبـلـ الـحـرـفـ إـلـىـ مـاـ بـعـدـهـ)<sup>(٤)</sup>.

(١) راجـعـ الفـصـلـ السـابـقـ عـنـ مـفـهـومـ حـرـوفـ الـإـضـافـةـ.

(٢) بـخـصـوصـ الـإـعـرـابـ الـمـلـازـمـ وـالـبـنـيـوـيـ رـاجـعـ الفـصـلـ الثـالـثـ مـنـ القـسـمـ الـأـوـلـ، الفقرـةـ ٣.

(٣) يـصنـفـ اـبـنـيـ جـنـيـ فـيـ الـلـمـعـ الـإـضـافـةـ إـلـىـ قـسـمـيـنـ: "ـضـمـ اـسـمـ إـلـىـ اـسـمـ هوـ غـيرـهـ بـمـعـنىـ الـلامـ، وـالـآـخـرـ هوـ ضـمـ اـسـمـ إـلـىـ اـسـمـ هوـ بـعـضـهـ بـمـعـنىـ مـنـ الـلـمـعـ، صـ ٨٠ـ".

(٤) رـاجـعـ الفـصـلـ السـابـقـ حـولـ مـفـهـومـ الـإـضـافـةـ الفقرـةـ ١.

## ١. المعاني الدلالية التحتية لحروف الإضافة وانعكاساتها التركيبية

### ١.١. أنماط الإضافة

في الأدبيات التوليدية نمطان من الإضافة: نمط لا يتحقق الحرف بين المضاف والمضاف إليه، والآخر ترد فيه الإضافة موسطة بحرف جر محقق. النمط الأول يدعى بالإضافة البنائية construct state ويدرج تحتها ما يسمى في اللغة العربية بالإضافة الممحضة والإضافة اللفظية، أما النمط الآخر الموسط بالحرف فيدعى بالإضافة الحر free state (محور الفصل الموالي)، وأمثل لهما بالمعطيات الواردة في (١) و(٢) على التوالي. أما (٢) فهناك تردد في الأدبيات حول ما إذا كانت بنية إضافية أم جملية. وخلافاً لذلك لدافع عقال عن أن بنية (٢ ب) ليست بنية إضافية، وإنما هي جملة قائمة بذاتها خلافاً لـ (١ أ) التي هي بنية غير قائمة بذاتها (راجع عقال (ن م) والفصل الموالي الفقرة: ٤).

1

دارُ الرجل

2

أ - دارُ للرجل

ب - الدار للرجل

ومن خلال عدد من الأعمال (الفاسي الفهري (١٩٩٨ - ١٩٩٩) والرحالي (١٩٩٩)) - وكما هو اعتقادي هنا - برهنت على أن ليس هناك تمييز بين بالإضافة (١) و(٢ أ)، على الرغم من أن (٢ ب) تختلف ظاهرياً في جملة من الخصائص التركيبية من بينها أن (٢ ب) تتحقق حرف الجر بخلاف (١) (راجع الفصل الموالي، الفقرة: ١. وكذا الفصل الثاني من القسم الثالث، الفقرة: ٢.٢)<sup>(١)</sup>. وتبنيي الحجج التي تقوم على الموازاة بين (١) و(٢ أ) على أساس دلالي مرجعه إلى أن التأويل الدلالي لكل من (١) و(٢) موحد، نتيجة كون الحرف في (٢ أ) فارغ من محتواه الدلالي. ويمكن أن يدرج النمطان (١) و(٢) معاً تحت ما يسمى بالإضافة الملكية. (ينظر في الفصول اللاحقة عن هذه الموازاة ودفاعي عنها).

(١) من ناحية أخرى يستدل عقال (١٩٩٩) على أن الفرق الأساسي بين (١) و(٢) يتمثل في أن فضلة (١) هي مركب اسمي، على أن فضلة (٢) مركب حدي.

## ٢.١. نمط آخر من بنى الإضافة

مشروعية هذا الفصل الجاري لم تأت من ملاحظة التوازي بين (١) و(٢أ) (التي سوف أفرد لها نقاشا في الفصل الثاني من القسم الثالث) وإنما من ملاحظة التوازي بين (٢ ب) و(٣) فيما يلي :

3

الكتاب على الطاولة<sup>(١)</sup>.

لا حظ أن (٢) و(٣) لهما نفس المتواالية التركيبية المبينة في (٤) أدناه على النحو التالي :

4

حد+س [حرف جر] حد+س

ومع ذلك فالأدبيات لا تتحدث عن وجود علاقة تركيبية بين البنية (٢ ب) والبنية (٣)، وترى أن مطالب الجر بالنسبة لـ (٣) تشبع بكيفية مختلفة عن مطالب الجر بالنسبة لـ (٢). ومن بين ما يميز بينهما في الأدبيات أن البنية (٢ ب) هي بنية مركب حدي رأسها الاسم س ويضم إليه موضوع الجر المالك كمخصص له، ثم يصعد الاسم س عبر الرؤوس لينتهي في رأس الإسقاط الحدي. في حين أن (٣) هي بنية مركب حرفي رأسها الحرف ح ويضم إليه موضوع الجر كفضلة له والمركب الاسمي كمخصص له، كما أنها إسقاط للصرف لا للحد (لاحظ أن موضوع الجر مخصص في (٢ ب) وفضلة في (٣)). وتعد البنية (٣) نمطا من أنماط الإضافة الذي بينته في بداية هذا الفصل والفصل السابق؛ نظرا لكون حرف الجر يتوسط اسمين (يضيف معنى الاسم الذي قبله إلى ما بعده بالمفهوم التقليدي، وانظر الإحالة : ٦ أدناه)، لكنها ليست بالضرورة إسقاطا للحد وإنما الأصح أنها إسقاط للصرف.

وإلى جانب الفروق التركيبية بين (٢ ب) و(٣) وهناك فروق دلالية ربما تمثل في أن حرف الجر المتوسط بين بنية الإضافة الحرة (٢) فارغ دلاليًا، بخلاف الحرف الذي يتوسط البنية (٣) الذي يلعب دوراً في التأويل<sup>(٢)، (٣)</sup>.

(١) سوف أتعامل مع هذه البنى على أنها بنى إضافة انطلاقا من كون الحرف فيها يلعب دور إضافة الاسم الذي قبله إلى ما بعده (راجع الفصل السابق، الفقرة : ١٠).

(٢) راجع بصدق خصائص حرف الإضافة المتوسط الرحالي (1999) ابتداء من ص : ٩٦ - ٨٨.

(٣) مع ذلك فإنني أعتقد أن الإعراب لا يتأثر بهذا التباين التأويلي. وفي الحقيقة فإن حرف الجر في =

في الحقيقة، إن المتواالية (4) تكفي من وجهة نظر هذا البحث للتوحيد بين سلوك إعراب الجر في البنتين. فحتى لو افترضنا أن الحد له طبيعة مختلفة في كل من (2ب) و(3): بحيث نقول إن الحد في (2ب) ليس له تأويل، بخلاف الحد في (3) الذي يلعب دورا في التأويل؛ فإن هذا الاختلاف في طبيعة الحد لا يلعب دورا في إعراب الجر الذي هو مستقل عن التأويل الدلالي للحد (ينظر في الفصل الأول من القسم الثالث، الفقر: 2.3). وباستثناء الطبيعة الحدية لكل من (2ب) و(3)، وتجاهل الضم إلى موقع المخصص بالنسبة لـ(2ب)، أو إلى موقع الفضلة بالنسبة لـ(3)، فإن البنتين لهما نفس السلوك التركيببي بصدر إعراب الجر؛ بحيث يتطلب موضوع الجر في كل منهما أن يسوغ في مخصص رأس وظيفي يعلو الإسقاط المعجمي، عن طريق نقل موضوع الجر من موقعه (من موقع المخصص بالنسبة للبنية (2) أو من موقع الفضلة بالنسبة للبنية (3)) إلى مخصص إسقاط وظيفي أعلى أعتقد أنه إسقاط للحرف، وهو الإسقاط الوظيفي الأعلى من الإسقاط المعجمي. وهذا الإجراء الذي يوضع مركبات الجر في موقع المخصص كاف للتوحيد بين سلوك الجر في البني التي تأخذ المتواالية (5) تمثيلا لها:

## 5

(ال) س+ح+م. س

إذا صح ما تقدم فإن الرأس الوظيفي (الذي أفترض أنه مخصص بسمة إعرابية تلعب دورا في اجتذاب حرف الجر إليها) يلعب نفس الدور التركيببي في كل الحالات (1) و(2أ) و(3). لكنني أيضا أعتقد أن هذا الرأس له طبيعة دلالية مختلفة بحيث إذا افترضت أنه رأس إسقاط الملكية بالنسبة لـ(1) و(2أ) (ما ندفع عنه مطولا في الفصول اللاحقة)، فإنه بالطبع ليس الملكية في (3) وإنما قد يكون رأسا لإسقاط دلالي آخر أعتقد أنه البعضية بناء على ما سيأتي من استدلال في الفقرة الموالية<sup>(1)</sup>. وعلى هذا النحو أميز بين نوعين من البني على اعتبارات دلالية:

= البنتين قد يلعب دورا في التأويل، لكن الفرق يظهر في أن الحرف في (2) يمكن تقاديره، دلائياً، وعندما يتحقق لا يضيف جديدا في تأويل البنية (تحقيق الحرف اختياري). بخلاف الحرف في البنية (3) الذي يجب أن يتحقق لكي تؤول البنية.

(1) من بين الملاحظات المهمة التي سوف أناقشها مطولا في الفصول اللاحقة أيضا أن هذا الإسقاط الوسيط مفترض في عدد واسع من الأعمال (ريتر 1991) و الفاسي (1993 - 1997) وبورر (1994) و سيلوني (1994) ولنكوباردي (1994، 1996، 2001). وأنه هذا الإسقاط يلعب دورا أساسيا =

أي بين البنى (1) و(2 أ) من ناحية، والبنى (2 ب) و(3) من ناحية أخرى. وسأصلح لأغراض التمييز بينهما بـ (6) بالنسبة للنمط (1) و(2 أ)، وبـ (7) بالنسبة لـ (2 ب) و(3).

6

الإضافة الملكية (محور الفصل الموالي)

7

تراكيب البعضية (محور هذا الفصل)

## 2. حروف الجر وتأويل البعضية

الافتراض الذي أقدمه في هذا الفصل يتحدد في أن إعراب الجر في بنى من قبيل (3) يشبع في مجال رأس وظيفي أصلح عليه هنا بمركب البعضية وهو عينه ما يوازي مركب الملكية في بنية الإضافة الملكية. وإسقاط البعضية - كما بينت - يلعب نفس الدور الوظيفي الذي يلعبه إسقاط الملكية من ناحية أنه يملك سمة إعرابية قوية بموجبها يتم اجتذاب الحرف ح إليها ليفحص سمتة الإعرابية، وبموجب هذه السمة أيضاً يتم اجتذاب موضوع الجر (الفضلة) إلى مخصص إسقاط البعضية على أساس أن إعراب الجر في هذه البنى إعراب بنوي يفحص في مجال رأس وظيفي في علاقة مخصص - رأس. أضف إلى ذلك أن إسقاط البعضية يلعب نفس الدور الدلالي الذي يلعبه إسقاط الملكية من ناحية أنهما يسوغان العلاقة الدلالية بين العناصر التي يتوسطها حرف الجر الظاهر أو المقدر.

في الحقيقة، إن فرضية البعضية جاءت من ملاحظة أن جل حروف الجر يمكن أن تشتراك في تأويل دلالي تحتي يسطح من خلال التفاعل بين حرف الجر والعناصر التي تتوسطها.

إذن فإسقاط البعضية كإسقاط الملكية يلعب دوراً وظيفياً مع أنه يعكس علاقات دلالية<sup>(1)</sup>. فإسقاط البعضية، على هذا النحو، يشبع قيد الوجيهة على

= في إشباع مطالب الجر. على الرغم من أن هذا الإسقاط مبرر دلائياً وتركيبياً بطرق مختلفة على أنه: الملكية أو تط العدد أو تط الجر على التوالي.

(1) تقترح قريمشو (1993) (نقلًا عن الرحالي (2000)) أن إسقاط المقولات الوظيفية مشروط بأن يكون لها تأويل، وبناء عليه فإن إسقاط البعضية وكذا الملكية يستجيب لهذا الاقتراح.

التأويل تمشيا مع عقال (1999، ص: 109) في تسويفه لإسقاط الملكية<sup>(١)</sup>. ومن الناحية النظرية فإسقاط البعضية مبرر بفحص إعراب الجر البنوي كما بينت. فلتتأمل المعطيات الواردة في (٩) للتحقق من كفايته التجريبية.

أفترض بناء على عدد من المعطيات أن معنى التبعيـض لا يعبر عنه بالحرف من وحده، بل قد نحصل عليه من جل حروف الجر الأصلية<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup> ، والأزواج الموجودة في (٩ - ١٣) تفسـر لهذه الملاحظات:

9

- أ - أكلـت الطعام.
- ب - أكلـت من الطعام.

10

- أ - أمسـكت القلم.
- ب - أمسـكت بالقلم.
- ج - وامسـحوا رؤوسـكم.
- د - ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. (عـنـتـا يـثـرـبـ بـهـا عـادـ اللـهـ)<sup>(٥)</sup>.

11

- أ - قـرـأتـ كتاب الأغانـيـ.
- ب - قـرـأتـ فيـ كتاب الأغانـيـ.

(١) عقال (1999) يعرف قيد التأويلية interpretability كما يلي :

كل الموضوعات ينبغي أن تشبع مبدأ التأويل التام عند الصورة المنطقية.

(٢) على وجه الخصوص (من، اللام، في، الباء) فضلا عن حروف أخرى (الكاف الدالة على التشبيه ورب).

(٣) انظر على سبيل المثال محمود سعد (1988)، حروف المعاني بين دقائق النحو ولطائف الفقه. الباب الثاني ابتداء من ص: 199، حيث نجد أن جل الحروف قد تحمل دلالة تحتية مشتركة هي التبعيـض الذي يدل عليهـ الحرف من عادةـ الباءـ بمعنىـ منـ للـ تـبعـيـضـ ص: 211ـ فيـ بـعـنىـ منـ ص: 250ـ اللـامـ بـعـنىـ منـ ص: 283ـ عنـ بـعـنىـ منـ ص: 291ـ علىـ بـعـنىـ منـ ص: 297ـ وانـظـرـ أيـضاـ المصـادرـ العـربـيـةـ الـقـديـمةـ الـمحـالـ عـلـيـهـ هـنـاكـ. وانـظـرـ أيـضاـ مـغـنيـ الـلـبـيـبـ لـابـنـ هـشـامـ الـأـنـصـارـيـ.

(٤) سورة المائدة / ٦.

(٥) سورة الإنسان / ٦ والباء في (بـها) بـعـنىـ منهاـ.

12

- أ - زيد أسد.  
ب - زيد كالأسد.

13

رب أخ لك لم تلده أمك .

لاحظ أن (9 ب) لها قراءة تبعيّضية في مقابل (٩ أ)، كما أن (١٠ ب) و(١٠ د) لها أيضًا قراءة تبعيّضية في مقابل (١٠ أ) و(١٠ ج) على التوالي، وقراءة التبعيّض في (١٠ ب) و(١٠ د) تأتي من معنى "الباء" الذي يتضاد مع بقية عناصر البنية لتقديم هاته القراءة<sup>(١)</sup>. كما أن (١١ ب) لها قراءة تبعيّضية يفهم منها أن القراءة لم تشمل كل كتاب الأغاني بعكس (١١ أ) التي يفهم منها أن القراءة استغرقت الكتاب بأكمله، ونفس الشيء بالنسبة لـ (١٢ ب) تعني أن زيداً يشبه الأسد في بعض من صفاتيه، خلافاً لـ (١٢ أ) التي تعني من وجهة نظر البلاغيين القدماء أن زيداً يكتسي كل صفات الأسد بسبب خروج حرف التشبيه "الكاف" الذي يتدخل في القراءة التبعيّضية في (١٢ ب). وكذلك الشأن في (١٣) التي تمنحها "رب" قراءة تبعيّضية.

وبناءً على هذه الملاحظات فإن حروف الجر التي تتوسط عناصر بنية المركب الحرجي يمكن لها أيضًا أن تؤول على معنى عام هو معنى "البعضية" يمثل الدلالة التحتية لجل "حروف الجر الأصلية". وانطلاقاً من دلالتها التحتية التي تجمع بين جل هذه الحروف (الخاصية الدلالية التي توحد بين جل حروف الجر) فإننا يمكن أن نرد عدداً من العلاقات الفرعية إلى هذا المعنى التحتي العام؛ بمعنى أن نرد دلالات حروف الجر الخاصة بها أو التي تظهر بالتفاعل مع العناصر الأخرى - إلى معنى "البعضية" : من قبيل معنى "الظرفية" مع البنى التي يتوسطها الحرف "في" ومعنى "البعضية" مع البنى التي يتوسطها الحرف "من" ومعنى "الاستعلاء" مع البنى التي يتوسطها الحرف "على" ومعنى "الإلصاق" مع البنى التي يتوسطها حرف "الباء" ؛ فكل تلك المعاني الفرعية يمكن أن ترد إلى معنى أصلي عام هو معنى "البعضية" : العلاقة التي يمكن أن نرد إليها عدداً واسعاً من العلاقات الفرعية<sup>(٢)</sup>

(١) ينقل محمود سعد عن حاشية العطار على جمع الجواجم، ج: ١، ص: ١٤٢، أن الباء في أمسكت بالمنديل تفيد معنى التبعيّض.

(٢) راجع غاليم (١٩٩٩) عن نظرية النموذج الأصلي والمراجع المشار إليها هناك، وكذا الفصل المواري.

### ٣. اشتقاق بنية المركب الحرفي

بناء على المعطيات الواردة أعلاه أفترض أن المركب الحرفي هو إسقاط لمركب البعضية، وأن الحرف ح يحتاج أن يدمج في رأس مركب البعضية بعض ليتمكن من إسناد سمة الإعرابية؛ بحيث يصعد ح مجذباً إلى بعض الذي يفترض أنه يضم سمة إعرابية من النوع القوي والتي تمكّنه من اجتذاب م. س فضلة ح إلى المخصص م. بعض ليتم فحص إعراب الجر عندئذ في علاقة مخصص - رأس تلك العلاقة التي هي متاحة في البرنامج الأدنى (1995) حتى بالنسبة للمفعول، وفي هذا التحليل تمتد علاقة مخصص - رأس إلى مفعول الحرف قياساً بمفعول الفعل.

وقد افترضت هرنستين (1995) (ص: 68) أن مفعول حرف الجر يتطلب أن يفحص إعرابه بالموازاة مع مفعول الفعل في مخصص تطابق المفعول بالطريقة المبينة في (14) :

14

[...[Agrop NP obj i Vj'' Agro [vp ej ti]]]  
[...[Agrop NPi [Pj + Agr [ej t i]]]

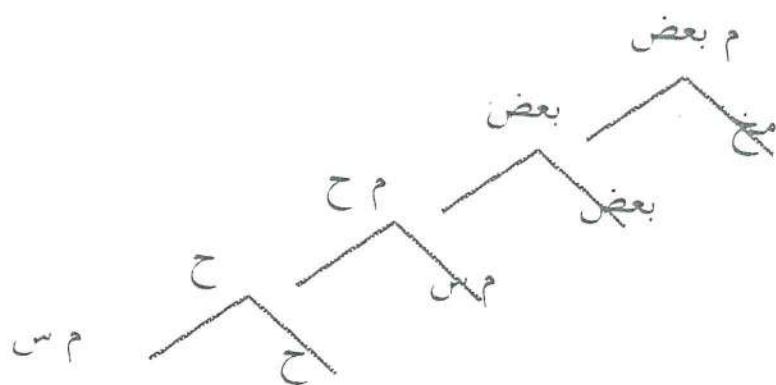
وتمشياً مع افتراض هرنستين، أفترض أيضاً أن فضلة الحرف تفحص إعرابها في علاقة مخصص - رأس كلازما للاءعرب البنوي. وعوضاً عن إسقاط تطابق المفعول أقترح إسقاط البعضية الذي يلعب دوراً إعرابياً إلى جانب تسويقه للعلاقة الدلالية بين العناصر التي يتوسطها حرف الجر.

وتعد (14) تمثيلاً للكيفية التي يفحص بها الحرف إعراب الجر كإعراب بنوي في علاقة مخصص - رأس تحت عمل إسقاط وظيفي هو م. بعض؛ بمعنى آخر هناك تخل عن الإعراب الملائم الذي يسنده الحرف إلى فضلته (بالنسبة لحروف الإضافة بنوعيها فقط)، أما حروف التعديّة فتسند الإعراب الملائم بناء على ما تقدم)، وهذا الإجراء قد يبدو ملائماً من منظور أدنوبي .

لنقل إن (16) هي تمثيل مشجر لـ (15) والتي هي على سبيل المثال:

15

زيد في الدار .



ففي اعتقادي وفق ما تقدم أن الحرف في يولد في ح وتضم إليه الدار في موقع الفضلة التقليدي، كما أن زيد يولد كفاعل في مخصوص م . ح التقليدي، ثم يصعد إلى مخ - ص لفحص إعرابه (انظر المشجر 21 أدناه). فاشتقاق (15) على هذا النحو يحتاج إلى تطبيق سلسلة من العمليات التي تحترم مبادئ النظرية الأدبية لإشباع مطالب الجر البنوي .

في هذا السياق أود أن أقدم اقتراحا حول البنية الأولية للممثل لها بالمشجر (16) أعلاه في ضوء الفرضيات الأدنوية بناء على فرضيات شومسكي (1995) بالنسبة لفحص إعراب المفعول.

ففي المنحى الأدنوي، العلاقات المحلية محكومة بنظرية سَ، كما أن مفهوم العمل مفهوم علاقي؛ بمعنى أن مبدأ العمل بالرأس أو العمل بالسابق لم يعد كافيا لإشباع مطالب النظرية الإعرابية ما دامت هذه الأخيرة مطالبة بالتفسير لمحلية النقل في ضوء المبادئ الأساسية لنظرية سَ.

والتعديل الجوهرى في النظرية الإعرابية يتجلى في أن المفعول لم يعد يتلقى الإعراب تحت عمل الفعل الذي كان يسند إلى مفعوله إعراب النصب الملازم، بل أصبح إعراب النصب أيضاً إعراباً بنعويّاً كإعراب الرفع، وهذا يحتم دخول كل أشكال الإعراب البنوي في صياغة موحدة حسب المفاهيم النظرية لـ سـ، في علاقة يفترض أنها علاقة مخصوص - رأس (شومسكي 1992)).

ومن هنا جاء افتراض شومسكي المؤسس على افتراض بولوك (1989) الذي يضم إسقاطين للتطابق؛ الأول لتطابق المفعول  $\text{F}$ . مف والثاني Pollock لتطابق الفاعل  $\text{T}$ . فا. أضف إلى ذلك أن النظمين الصرفيين لكل من الفاعل

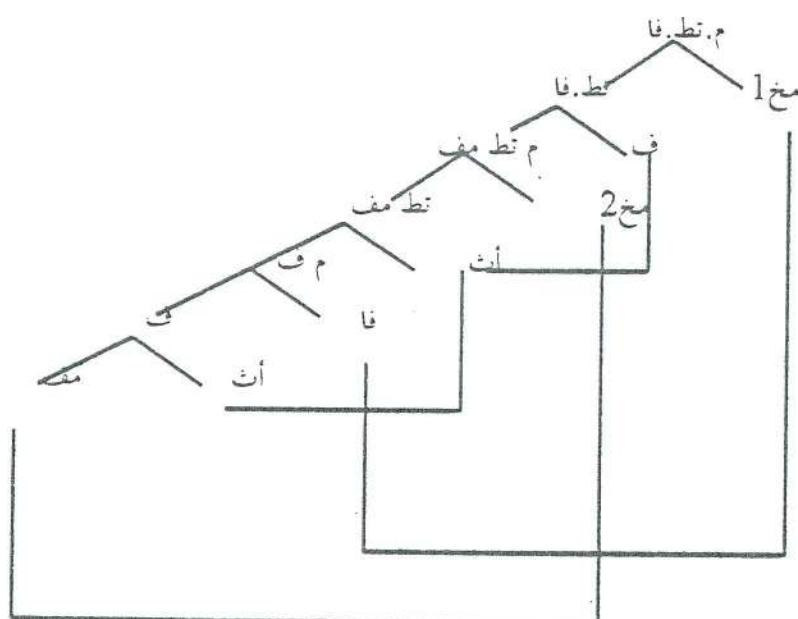
والمفعول قد أصبحا متناظرين semmetry (شومسكي (11: 1992)، كما أن الفاعل ينسجم الآن مع فرضية الفاعل الداخلي للمركب الفعلي (شومسكي (1995) و (2001).

التشجيرة النموذجية للتسويف الإعرابي لمفعول الفعل في البنية (17) تجلّى في (18) :

17

زيد أكل اللحم .

18



لاحظ أن الإسقاطات الوظيفية الإعرابية تمثل في إسقاط **تط مف** والإسقاط الصرفي الأعلى المحدد **لتط فا**. ويتم اشتقاء البنية (17) على النحو التالي .

يولد الفعل **أكل** رأسا للإسقاط المعجمي ويضم إليه المفعول **اللحم** في موقع الفضلة التقليدي، ثم يضم بعد ذلك الفاعل [زيد] في موقع المخصص التقليدي. يصعد في الخطوة الأولى الفعل **ف** إلى رأس **تط**. **مف** لأسباب إعرابية وينتج عنها اجتذاب المفعول إلى مخصص هذا الإسقاط، وفي الخطوة الأخرى ينتقل الفعل إلى رأس الصرف، لأسباب إعرابية، وبموجب هذا النقل يجتذب الفاعل إلى مخصص الصرفة بموجب سمة **تط القوية**.

عدد من الخروقات تصبح الآنمنتظرة لقيود المحلية وقيود الاقتصاد على التمثيلات والاشتقاقات التي تنشأ من تجاوز المفعول لموقع الفاعل الأصلي، ومن ثم تجاوز الفاعل الموقع الذي استقر فيه المفعول م. تط. مف.

ولكي أتجنب الدخول في التفاصيل أكتفي بالإحالة على تفاصيل النظرية في شومسكي (1992 - 1995)، وأورد الحلول مختصرة للإشكالات المطروحة في المشجرة المتعلقة بمحليّة النقل والتّنّقُل السلكي المتتابع.

يعالج شومسكي تلك الخروقات من خلال آليتين مختزلتين تحت (19 أ - ب).

19

أ - إعادة صياغة مفهوم السلسلة المؤلفة من (ف، أث).

ب - مبدأ تكافؤ الأبعاد *equidistance*.

ففي (18)، المفعول يصعد إلى مخ - تط. مف والفاعل إلى مخ - م. ص. بهاته الكيفية، فإن عمليات النقل تخرق أيضاً أدنية رذلي (1990) Rizzi النسبية Relativized Minimality؛ حيث يتجاوز المفعول الموقع الأساسي للفاعل، الذي هو موقع غير مسموح بتتجاوزه؛ لأنّه موقع مخ - موضوع مخ - A-specific كما أنه يعد موقعاً للوسم المحوري.

ويعيد شومسكي (1992) النسبة الأدنية بمفاهيم من قيود الاقتصاد، ومفهوم السلسلة التي تتطلب أن تكون المسافة بين حلقاتها كأقصر ما يمكن. والإمكان الذي يقدمه شومسكي يعتمد على مبدأ تكافؤ الأبعاد *equidistance* الذي يمكن الهدف والموقع المتتجاوز من أن يكونا متكافئي البعد عن الموقع الأساسي للعنصر المنتقل: بمعنى أن الهدف والموقع المتتجاوز هما في نفس المجال الأدني بالنظر إلى السلسلة، وهذا شرط أساسي على تكافؤ الأبعاد الذي تعاد صياغته في (20) :

20

إذا كانت أ. وب. في نفس المجال الأدني فإنّهما متكافئتا بعد عن ي (شومسكي (1992) : 24).

فال المجال الأدبي في (18) محدد بالنظر إلى السلسلة، بحيث، ف يصعد إلى تط. مف ويكون السلسلة [ف، تط. مف [، أث] ] والمفعول ينتقل متتجاوزاً

الفاعل إلى مخ - تط . مف ، مما يعني أن الفاعل والمفعول الآن يقعان في نفس المجال الأدنوي للسلسلة [ف ، أث] . بعد ذلك يصعد المركب [ف ، تط . مف] إلى الصرفة التي تتضمن فيما تتضمن تط . فا وهذا الصعود الأخير يكون السلسلة [ف . تط . مف . ص [ ، أث] ] ، ومن ثم ينتقل الفاعل إلى مخ - تط . فا؛ وبالتالي يغدو كل من مخ<sup>1</sup> ومخ<sup>2</sup> وم . ف في المجال الأدنوي للسلسلة التي تمتد من م . ص إلى أث الأول الذي خلفه الفعل في أول صعود له ، ورأس السلسلة يصبح مركبا من [ف ، تط . مف ، ص] .

الآن مخ<sup>1</sup> ومخ<sup>2</sup> هما متساوياً بعد عن موقع الفاعل الأصلي ، كما أن مخ<sup>2</sup> وموقع الفاعل الأصلي ، يصبحان متكافئي بعد عن موقع المفعول ، وهذا يوضح لنا معنى أن النظامين الصرفيين لكل من الفاعل والمفعول قد أصبحا متناظرتين .

على نفس المنحى أفترض أن مشجر المركب الحرفي (22) الذي يعد تمثيلاً مجرداً لبنية المركب الحرفي (15) والمعادة في (21) يوازي مشجر المركب الفعلي (18) الذي يعد تمثيلاً لـ (17) ، وأن اشتقاء بنية المركب الحرفي (21) يمر بنفس المسارات التي مر بها اشتقاء بنية الجملة (17) .

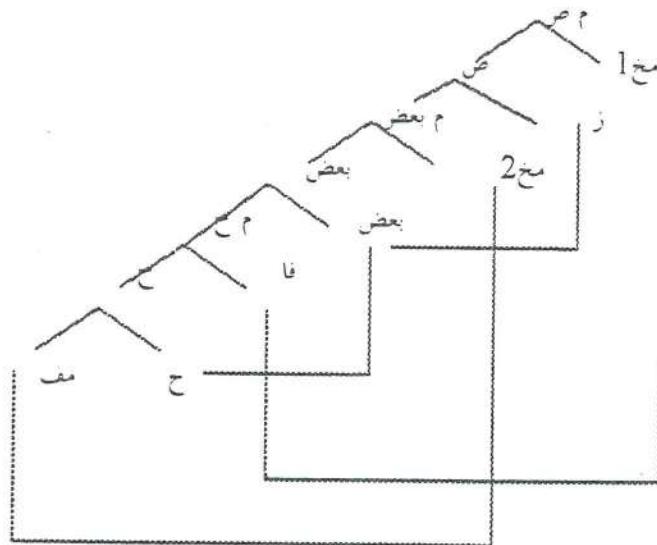
وفي ضوء النتائج المقدمة أفترض بعد هرنستين (1995) أن فضلة الحرف تتطلب أن توسيع في مخصص إسقاط وظيفي يفحص فيه إعراب الجر البنوي في علاقة مخ - رأس بالموازاة مع ما يجري بالنسبة لفضلة الفعل . وفق هذا المنظور أفترض أن المركب الحرفي هو إسقاط لمركب البعضية<sup>(1)</sup> ، الموازي لمركب تطابق المفعول في الجملة ، ولمركب الملكية في بني الإضافة الملكية . هكذا تعد (22) تمثيلاً لـ (21)

21

- زيد في الدار

(1) م بعض يلعب هنا نفس الدور الذي يلعبه مالك أو م بعض في بنية الإضافة كما بينت فهو يقع في مستوى التماس بين المقولات الوظيفية ، والمعجمية وانطلاقاً من هذه الخاصية المزدوجة فإنه يسوغ لإعراب الجر استناداً إلى خصائصه الوظيفية ويتوسع المحورة استناداً إلى خصائصه المعجمية .

22



على هذا النحو وكما يتضح من (22)، فإن ح يصعد إلى رأس مركب البعضية بعض فيخلق السلسلة [ح، بعض] أث] ، ويصعد مفعول الحرف إلى مخ<sup>2</sup> متجاوزاً موقع فاعل الحرف .

الآن مخ 2 وموقع الفاعل في نفس المجال الأدنوي للسلسلة [ح، أث] وبالتالي فهما متكافئاً البعض عن موقع مفعول الحرف الدار، من ثم ينتقل المركب [ح، بعض] إلى ز المضمن في الصرفه ص فيخلق السلسلة المركبة من [ح، بعض، ز] أث] ثم ينتقل الفاعل زيد إلى مخ - ز (الفاسي 1987)).

الآن مخ 1 ومخ 2 هما متكافئاً بعد عن موقع الفاعل الأصلي كما أن مخ 2 وموقع الفاعل متساوياً بعد عن موقع المفعول الأصلي، والفاعل زيد وفضيلة الحرف الدار هما الآن في موقعين متناظرتين كونهما في نفس المجال الأدنوي للسلسلة.

يمكن القول إن جميع حلقات السلسلة التي خلفها الرأس المعجمي ح سوف تفحص سماتها الصرافية بمجرد فحص رأس السلسلة ح لسماته الصرافية وبالتالي تصبح جميع الحلقات في السلسلة منظورة عند ص. م، أما عند ص. ص فالامر مختلف؛ إذ ما لم تحذف كل الحلقات باستثناء الحلقة المعجمية التي تكون رأس السلسلة فإن الاستقافة مع ض. للفضا، والبس هو أن الآثار غير منظورة عند ص. ص.

هذا فيما يتعلق بنقل ح، أما فيما يتعلق بنقل م. س الفضلة باعتباره موضوعا

فسوف ينطبق عليه ما يجري بالنسبة للرأس ح؛ بمعنى أن م. س (الحلقة المعجمية التي ترأس السلسلة) يتطلب الفحص بالنقل إلى مخ - م بعض بالكيفية التي نراها في (23) :

23

[ [ جر، م . س] م ح] [جر #، م س] م بعض]

ففي (23) نلاحظ أن م. س الواقع في مخ - م بعض له سمة جر مشبعة هناك . وعند ص. م ينطبق المبدأ (24) التالي الذي تقره هرنستين (1995) .

24

الكل يحقق مبدأ واحدا

فالمبدأ (24) يقر أن كل الحلقات تحقق مبدأ واحدا all for one principle<sup>(1)</sup> ، وبموجب هذا المبدأ يسوغ م. س الأسفل (الأثر) لأنه جزء من السلسلة بحيث تصبح سنته الإعرابية أيضا مفحوصة . وهناك مبدأ آخر تتم بموجبه عمليات فحص السمات للحلقات المتروكة ، وهو ما يرد في (25) :

25

كل حلقة في السلسلة تضم القيود الصرافية التي تشبع بأي حلقة في السلسلة .

ومعنى (25) أن كل الحلقات التي هي ضمن نفس السلسلة متساوية صرافيًا؛ مثلاً - م س الأعلى في (23) ونسخته السفلی هما في نفس السلسلة ، كما أن رأس السلسلة في موقع فحص السمة ، فعندئذ النسخة التي في ذيل السلسلة (م س الأسفل) هي أيضا ذات سمات صرافية مفحوصة .

ومع ذلك ، عند ص. ص لا توجد أي سلسلة ، وم. س الأسفل غير مفحوص السمة الإعرابية ، وهذا يكفي لفشل الاشتقاء إذا لم يحذف .

هذا يتضمن أن العنصر المنقول سوف يتحقق صواتيا في موقعه الأعلى ، وكل

(1) هذا المبدأ يدعم الخصائص الإلحاقية في مقابل خصائص الاستبدال بالنسبة للرأس و سلسلة الموضوع .

النسخ المتروكة من م. س الأسفل يجب أن تمحى لضمان سلامة الاستقاق، والسبب هو أن مبدأ (الكل يتحقق مبدأ واحدا) إنما هو خاصية للسلسل ولا يمكن أن ينطبق عند (ص. ص) التي لا تسمح بانطباق السلسل بعكس ص. م.

حالياً إذا كان نقل فضلة الحرف مبرر بفحص إعراب الجر فإن نقل الفاعل مبرر بفحص إعراب الرفع الذي يسنده ز في ص وهاته الموازاة مع بنية الجملة (17) تأتي من حقيقة كون بنية الحرف لها رتبة فا . ح . مف . ومع ذلك لم تستهدف موازاة بنية الحرف مع بنية الجملة بقدر ما استهدفتنا الموازاة مع بنية الجر في الإضافة الملكية ، لكن هذه النتائج المشابهة تأتي من حقيقة أن الإعراب البنوي يتطلب موقعاً موحداً تفحص فيه كل أشكال الإعراب البنوي سواء في بنية الجملة أم في غيرها من البنى .

النقول بهذه الطريقة تحترم القيود الأدنوية والنقل السلكي المتابع الذي هو انعكاس لـ قيد التحتية subjacency. الذي نود أن نوضحه فيما يلى :

قيد التحتية

التحتية في المنحى الأدنوي هي بمثابة قيد على النقل ينطبق في ص. م. كما يتضح من خلال المبدأ (26).

26

النقل لا يمكن أن يتجاوز أكثر من عجرة فاصلة bounding node وتوضح هرنستين (1995) مفهومين للتحتية يطرحان في النظرية الأدنوية إما كقيد على التمثيلات representations أو كقيد على الاستدقة derivations.

المفهوم التمثيلي يعالج التحتية كقيد جيد الصياغة well-formedness على الواسمات المركبة التي تستدعي أن تكون الحلقات في سلسلة نقل متراقبة محلياً، فلا يجوز الفصل بين حلقتين متتابعتين بأكثر من عجرة فاصلة واحدة.

والمفهوم الاستقافي يعالج التحتية كقيد على عملية النقل نفسها لا على خرج عمليات النقل كما في المفهوم التمثيلي للتحتية، فالتحتية في المفهوم الاستقافي لا تسمح عند نقل ح مثلًا بأن يتجاوز أكثر من عجرة فاصلة واحدة. ومع ذلك فإننا نحصل على نفس النتائج في المنظورين التمثيلي أو الاستقافي سواءً كانت التحتية قيدًا على عملية النقل نفسها أم قيدًا على خرج عمليات النقل (الحلقات المتوفرة بعد النقل) وإن كانت الأدنوية تعامل مع المفهوم الاستقافي للتحتية.

#### ٤. خلاصة عامة

حروف الجر يمكن تصنيفها إلى: حروف تعدية وحروف إضافة، كما أن حروف الإضافة يمكن إرجاعها إلى قسمين: الأول يمثل فيه الحرف رأساً معجماً له موضوعان يحتلان موقعي المخصوص والفضلة، وتعد البنية بأكملها إسقاطاً للصرفية التي تسند الإعراب الخارجي لفاعل الحرف. والقسم الثاني يمثل فيه الحرف رأساً وظيفياً، وتعد البنية التي يتوسطها هذا الحرف بنية إضافية يعلوها إسقاط حدي. وكلا النمطين من الحروف يلعب دوراً - في توسيع العلاقة بين العناصر التي يتوسطها - دلالياً ومن ثم تركيبياً.

التوسيع الدلالي يتمثل في كون الحرف وانطلاقاً من دلالته الخاصة يتفاعل مع العناصر التي يتوسطها لتقديم معنى عام هو "البعضية" في الأولى و"الملكية" في الثانية، وكلا النمطين من حروف الإضافة يعكسان دلالة فضائية ساكنة بخلاف حروف التعدية التي تعكس دلالة فضائية متحركة. والتوسيع التركيبى يتمثل في أن الحرف وانطلاقاً من الملكية أو البعضية يرأس إسقاطاً وجاهياً بمعنى أنه يربط بين الإسقاط المعجمي والإسقاطات الوظيفية، وبناء على هذه الخاصية فإن حروف الإضافة عموماً توسيع الدور التركيبى (الإعرابي) انطلاقاً من خصائصها الوظيفية، وتوسيع الدور الدلالي انطلاقاً من خصائصها المعجمية الدلالية.

حروف الإضافة عموماً تسند الإعراب البنيوي عن طريق الصعود إلى الإسقاط الحرفى المعبر عنه "بالبعضية" مع الحروف التي لها بنية مركب حرفى، أو المعبر عنه بالملكية مع الحروف التي لها بنية مركب إضافي.

موضوع الجر المرؤوس بالحرف التبعي يحتل موقع الفضة. وموضوع الجر الملكي يحتل موقع المخصوص. وكلا الموضوعين يتلقيان الإعراب بكيفية موحدة (في علاقة مخصوص - رأس) عندما ينتقل كل منهما إلى مخصوص البعضية أو الملكية تباعاً. ولتوسيع النقول في بنية المركب الحرفى التبعي نلجأ إلى مبدأ تكافئ الأبعاد وقيد السلسلة.

بنية المركب الحرفى التبعي له بنية موازية لبنية الجملة ذات الرتبة: فاعل > فعل. وتعد كل منهما إسقاطاً للصرفية التي تعمل في فاعل المركب الحرفى. وبالتالي فإن فضة الحرف ينبغي أن تتلقى الإعراب بنفس الكيفية التي تتلقى بها فضة الفعل الإعراب عبر إسقاط وظيفي يخول لها النقل من موقع الفضة إلى موقع المخصوص.

## الإضافة الملكية وموقع الجر التركيبية

### مدخل

سأخصص هذا الفصل للإضافة الملكية وأنماطها، وتتبع سلوك حروف الإضافة والدور الذي تلعبه في بنى الإضافة الملكية. ولأغراض تواشج مواضع البحث أذكر أنه حتى الآن تجلّى حروف الجر في ثلاثة أنماط، تدرج كلها تحت نوعين من حروف الجر انطلاقاً من خصائصهما التركيبية والمعجمية: النوع الأول، وهو ما أسميته بحروف التعديّة (الفصل الأول من هذا القسم)، والنوع الثاني اصطُلحَ عليه بحروف الإضافة (الفصلان الثاني والثالث من هذا القسم)، ويندرج تحت هذه الأخيرة نمطان من حروف الجر: النمط الأول يتَوَسَّطُ بنى المركبات الحرفية ويؤول في علاقتها معها على قراءات غير الملكية تتفرع عن القراءة "البعضية" (الفصل الثاني من هذا القسم)، والنمط الثاني يتَوَسَّطُ الإضافة الملكية ويؤول معها على القراءة "الملكية" (الفصل الجاري). ويختلف النمطان من (حروف الإضافة) عن (حروف التعديّة) من وجهة نظر إعرابية في أن حروف التعديّة تسند الإعراب الملائم نتيجة أنها تسند داخل بنية الفعل المعجمية (راجع الفصل الأول من هذا القسم بالتفصيل، وراجع الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: 1.6 حول مفهوم الإعراب الملائم)، في حين أن النمطين (من حروف الإضافة) يختصان بإسناد الإعراب البنوي (الفصل السابق والفصل الجاري، وراجع حول مفهوم الإعراب البنوي، الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: 3.6). ويختلف النمطان (حروف الجر التبعيّضي وحروف الجر الملكي) عن بعضهما (بالرغم من كونهما يلتقيان في الإعراب البنوي من وجهة نظر هذا البحث) في جملة من الخصائص التركيبية والدلالية، التي تمكّن من تحليل بنى النمط الأول على أساس أنها مركبات حرفية مرؤوسة بالحرف، وبالتالي تعد إسقاطاً للصرف. في حين أن الثانية يمكن تحليلها على أساس أنها مركبات حدية (مرؤوسة بالاسم).

في الفصل الجاري المخصص للإضافة الملكية، أستدل على أن الإضافة الملكية موسّطة بحرف جر ظاهر أو مقدر، يسُوّغ العلاقة الدلالية من ناحية بين

المضاف والمضاف إليه، ويُسند الإعراب من ناحية أخرى. وقبل ذلك أقترح سلمية للمواعق التي يظهر فيها الجر في بني الإضافة الملكية، مستدلاً على أن المالك يشغل الموقع الأعلى في السلمية تأسيساً على افتراضات الفاسي الفهري (1986). ولنكوباردي (2001).

والفصل منظم على النحو التالي: سأخصص الفقرة: 1. لوصف أنماط الملكية عبر بعض اللغات المتاحة. وفي الفقرة: 2. وما يتفرع عنها أقترح سلمية للمواعق التركيبية التي يظهر فيها الجر في الإضافة الملكية (التي تحقق الحرف أو التي لا تتحققه) وذلك بالمقارنة مع موقع الجر الشجرية. وأستدل على أن موقع المالك يجب أن يتحقق تركيبيا في اللغة العربية، وقد يتحقق بضمير فارغ صواتيا مع طبقة محددة من أسماء الأحداث كما في الأنجلizية. وما لم يتحقق موقع المالك بأي كيفية فإن جملة من المبادئ من بينها مبادئ الربط والتحكم المكوني، وقيد الفاعلية، ستكون مخروقة مما يؤدي إلى لحن البنية. كما أستدل في الفقرة: 3. وما يتفرع عنها على أنه يمكن التوحيد بين بنى الإضافة التي تتحقق الحرف (الحرفة) وتلك التي لا تتحقق من خلال افتراض ضمير فارغ (ضم) يقدر في موقع المالك لكي نحصل على متواالية: س+مالك+ (م. و) في كلا النمطين من الإضافة. وفي الفقرة: 4. أقترح مقاربة شجرية للتوسيط بين الحرف المحقق (الإضافة الحرفة) وبين الحرف غير المحقق (الإضافة التأليفية)، بحيث يلتقي النمطان الإضافيان في إسقاط الملكية المرؤوس بالحرف (المتحقق في النمط الأول والفارغ في الثاني)، وهذا الحرف يعمل على توسيع موضوع الجر في مخصصه، ومن ثم فحص الجر البنوي في علاقة مخصص - رأس. وفي الفقرة: 5. وما يتفرع عنها أستدل على أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ليست مباشرة ولا شفافة، وإنما هي موسطة بحرف جر يقع في مستوى التماس بين الإسقاط المعجمي والإسقاط الوظيفي، ويلزم عن الخاصية الوجيهية للحرف قدرته على إسناد الإعراب بموجب خصائصه التركيبية، وتوسيع العلاقة بين المضاف والمضاف إليه بموجب خصائصه المعجمية.

## ١. الإضافة الملكية وأنماطها

تعرف اللغات نمطين من الإضافة الملكية؛ الأول يدعى بالإضافة التحليلية أو الحرة، وهي الإضافة التي يتوسطها حرف جر محقق (مثلاً، اللام العربية، و shel العبرية و Of الأنجلizية و Di الرومانية و Vong germanية). والثاني يدعى بالإضافة التأليفية أو البنائية التي تتحقق إعراب الجر بالتأليف بين المضاف والمضاف

إليه. وهناك خمس طرق للتحقيق الصوري لإعراب الجر في النمط الثاني عبر اللغات حسب لنكوباردي (2001) ترد تحت (1):

## 1

- أ - الجر الذي تتحققه لاصقة على آخر المركب Phrase-final affix من قبيل: S، (الدالة على الملكية في الأنجلوأمريكية).
- ب - الجر الذي تتحققه لاصقة على آخر الكلمة a word – final affix من قبيل: الكسرة [ـ] العربية وـ S الجermanية.
- ج - الجر الذي تتحققه لاصقة صرفية ملتبسة (تظهر مع الجر اللاتيني والسلافي).
- د - جر يتحقق من خلال التطابق في السمات الفارغة مع الرأس الاسمي (في الإضافة الرومانية والجرمانية).
- ه - جر ليس له تحقيق صرافي كما في العبرية.

وبالرغم من أن كلا النمطين من الإضافة (التي تتحقق الحرف والتي لا تتحقق) يندرج تحت مفهوم الإضافة أو الإضافة الدالة على الملكية، إلا أن بينهما فروقاً تركيبية مهمة تعتبر من المجالات الأساسية للتوضيح بين اللغات، وأهم هذه الفروق ما يمكن إجماله في (2):

## 2

- أ - موضوع الجر في الإضافة الحرة (التي تتحقق حرف الجر) يسطح في موقع أسفل من موضوع الجر في الإضافة التأليفية (التي لا تتحقق الحرف).
- ب - موضوع الجر في الإضافة الحرة يقع دائماً بعد الاسم وبعد الصفة الناعمة للاسم. أما موضوع الجر التأليفية فإنه يأتي غالباً قبل الصفات الناعمة (السامية، الرومانية، والهنغارية) وقد يأتي قبل الصفة الناعمة وقبل الاسم (يستهدف الواقع العليا)، وفي حالات قليلة يأتي بعد الصفة الناعمة للاسم كما في اللغات السلالية<sup>(1)</sup>.

(1) هناك موقعان للجر عبر اللغات بالنسبة للجر التأليفية (المستند بدون حرف محقق) الأول أعلى من الصفات الناعمة والثاني أسفل من الصفات الناعمة ولللغات حسب لنكوباردي (2001) لها اختيارات بارامترية حسب الكيفية التالية:

تتفق العربية والساميات عموماً مع نظيراتها герمانيات في إمكانية توارد النمطين معاً من الإضافة كما يظهر من خلال (٣)، ولذا فإنني سأعمل في الفقرات الموالية على تتبع سلوك الجر، والموضع التي يظهر أو يتنقل فيها الجر وفق سلمية أقترحها لرصد خصائص الجر الملكي في النمطين المذكورين من الإضافة.

3

أ - نقد الكلاسيكيين للعقد

B - Maria's accurate description of Otto

## ٢. سلمية الموضع التركيبية للجر

في هذه الفقرة أتبني سلمية للموضع التي يمكن أن يظهر فيها الجر بماثلة لسلمية لنكوباردي (2001) أرصد من خلالها الخصائص العامة لبني الجر الملكي، والموضع التي يمكن أن يظهر فيها الجر، وهذه السلمية أوردها في (٤):

4

المالك > الفاعل > المفعول

والحججة المقدمة على سلامة هذه السلمية تأتي من نظرية الربط، ومن نظرية النقل إلى موقع الملكية Possessevization (انظر لنكباردي 2001).

### ١.٢. حجة من نظرية الربط

يستدل لنكوباردي (2001 أ، ص: ٢) على أن هذه الحجة تأتي من علاقات التحكم المكوني التقليدية؛ بحيث يمثل المالك الموضوع الرابط، والمفعول الموضوع المربوط، أما الفاعل فإنه قد يربط المفعول داخله لكنه لا يربط المالك، والموضوع الرابط هو الذي يمثل السابق antecedent الذي يتحكم تحكماً مكونياً لا متناهراً في الموضوع العائد anaphora. وهذه الحجة

= - لغات تستغل الموضع الأعلى فقط (الساميات و الرومانية الحديثة و الهنغارية).

- لغات تستغل الموضع الأسفل فقط (اللغات السلبية)

- ولغات تنشط الإثنين معاً (لغات герمانية القارية).

تجد سندًا لها من خلال اللغات الرومانية التي توفر بنيتها الحدية الإضافية على موضوعين خارجيين في نفس الوقت (المالك والفاعل)، بخلاف العربية والساميات عموماً وكذا الجرمانيات التي لا تسمح بتواجد الموضوعين الخارجيين<sup>(1)</sup>.

### 3.2. السلمية الموسعة لموقع الجر

فيما يلي أقوم بتوسيع السلمية (4) لتمتد إلى الموضع التي تأتي بعد الحرف المحقق (في الإضافة الحرة) وإن كانت موظفة في لنكوباري (2001) فقط لموقع الجر التأليفي . وأعيد السلمية أعلاه في صورتها الموسعة (5) :

5

سلمية (أ) سلمية (ب)

[س] < مالك > فاعل < مفعول > [ح] < مالك > فاعل < مفعول  
[1] < [2] < [3] ح < [4] < [5] < [6]

السلمية (5) تتضمن موقع الموضوعات التي يمكن أن يظهر فيها الجر ضمن بنية الإضافة التي لا تتحقق الحرف أو الإضافة التأليفية (السلمية : (5أ) بعد الآن). وتضم السلمي (5) أيضاً سلمية ثانية للموضوعات التي يمكن أن تتلقى الجر ضمن بنية الإضافة التي تتحقق الحرف أو الإضافة الحرة (السلمية (5 ب) بعد الآن). والسلمية (5) لا تتبناً بالرتبة الخطية ولكنها مرمرة فيها على نحو غامض (لنكوباري (2001أ)، ص : 6).

أفترض أولاً أن الموقع الأأساسي المخصص للجر هو الموقع [1] من السلمية (5أ) والموقع [4] من السلمية (5 ب)، ذلك أن الموقعين [1] و [4] هما موقعان للمالك، أما الموقع الأخرى : [2] و [5] فهي للفاعل و [3] و [6] فهي للمفعول تبعاً . ولا يمكن لهذه الموضوعات (الفاعل أو المفعول) أن تتلقى إعراب الجر إلا بواسطة عملية نقل إلى أحد موقعي المالك [1] أو [4] تسمى بعملية النقل إلى موقع المالك possessivization<sup>(2)</sup> . وأقدم تحت

(1) راجع بالتفصيل لنكوباري (2001أ).

(2) في تحليل لنكوباري (2001) للعبارة (3 ب) أعلاه ليس هناك موقعاً للمالك وإنما هناك موقع واحد فقط للمالك يتم التنافس عليه، والسلمية (4) مالك < فاعل < مفعول هي المسئولة عن تعين الاختيار بين الموضوعات المتنافسة: بحيث Maria ربما تكون فاعلاً أو مالكاً، و = Otto

(6) مجموعة من المبادئ التي تعمل على تنظيم عملية النقل إلى موقع المالك:

6

- أ - يتم النقل إلى موقع المالك فقط (الموقع [1] أو الموقع [4]).
- ب - يمنع النقل من أيٍ من مواقع السلمية (5 ب) إلى أيٍ من مواقع السلمية (5 أ)، أو العكس.
- ج - يمنع النقل إلى الموقع المملوء. د - يمنع النقل عبر الموقع المملوء.

### 3.2. اشتغال السلمية وموقع الجر الشجرية

فلنتأمل كيف يمكن أن تشتبه السلمية (5) في اللغة العربية، وذلك من خلال استطراد جميع الإمكانيات التي يرد فيها الجر في بنية الإضافة. سأبدأ بالحالات التي تتضمن موقعاً واحداً للمالك تتنافس عليه الموضوعات الموجودة في البنية من قبيل (7):

7

#### دار الرجل

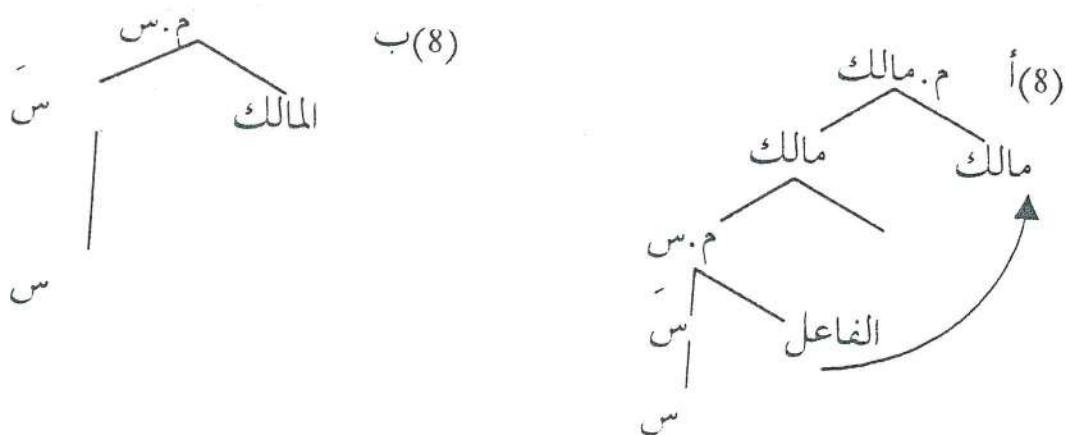
تعد البنية (7) تمثيلاً للإضافة الممحضة التي يرأسها اسم الذات، ولها موضوع واحد فقط يولد مباشرة في الموقع [1] من السلمية (5 أ) ويتلقي إعراب الجر بمبرر المحاذاة الصواتية. ويتلقي المالك إعراب الجر بموجب العلاقة الملكية التي يقتضيها مبدأ المجاورة بين الاسم وموضوع الجر (المالك). وطبقاً لهذا التصور، فإن المالك في البنية (7) لا يولد في موقع الفاعل أولاً ثم ينتقل إلى موقع المالك كما هو الشأن في التمثيل الشجري (8 أ) لبني من قبيل (7) (راجع الفصل الثاني من القسم الثالث، الفقرة: 1.1)، وإنما يولد مباشرة في موقع المالك كما يظهر من التمثيل الشجري (8 ب). ويلزم عن هذا أن عمليةضم Merge في البنية الشجرية تتم بين الرأس الأسني والممالك مباشرة، دون المرور بخطوة الضم إلى موقع الفاعل كما يتضح من التمثيل الشجري (8 ب)<sup>(1)</sup>. (انظر الفصل الثامن، الفقرة: 3.4).

= ربما تكون فاعلاً أو مفعولاً. انظر تحليل (12 أ) أدناه: نقد الكلاسيكيين للعقد.

(1) الفاعل والممالك هنا في توزيع تكاملي.

8

وخلالها للبنية (7) المرؤوسة بالاسم المبهم ما سنراه مع البنية التي يرأسها اسم الحدث التي تقتضي الضم إلى موقع الفاعل أولاً من قبيل البنية (9):



9

ضرب زید عمرو

ففي البنية (9) يولد الموضوع الأول "زيد" لاسم الحدث في الموضع [2] من السلمية (5) على أنه فاعل، ويتلقى فيه الدور المحوري الفاعل، ثم ينتقل إلى الموضع [1] حيث يتلقى إعراب الجر بموجب مبدأ المحاذاة الصارمة (بموجب قيد التحتية الذي يتطلبه موضوع الجر بعد عملية النقل إلى موقع المالك Possessivization)؛ أي ما يبدو من خلال التشجيرة (8 أ). والموضع الثاني "عمرو" المولد في الموضع [3] يبقى في مكانه دون نقل ليتلقى إعراب النصب، ويصعب نقله إلى الموضع [1] احتراماً للمبدأ (6 ج). وينتقل المفعول إلى هذا الموضع فقط في حال غياب الفاعل كما يتضح من خلال البنية الموجودة في (10):

10

- أ - ضرب عمرٍ**
  - ب - تصوّر المشكل**

فالمحظوظ "عمرو" في (10 أ) أو "المشكل" في (10 ب) يولد في موقع المفعول [3] ويأخذ الدور المحوري المفعول ثم ينتقل إلى الموقع [1] (احترام المبدأين: (6 أ) والمبدأ (6 ج)) لإشباع العلاقة المحورية الجديدة (تلقي دور

المالك بعد أن كان ضحية) وكذا مطالب إعراب الجر. وهذا يذكرنا بما يجري في البناء للمجهول في الحالة التي ينوب فيها المفعول عن الفاعل (انظر عقال<sup>(١)</sup> (1999)).

وهناك حالات يولد فيها موضوع الجر ضمن أحد المواقع الموجودة في السلمية (5 ب) وهي الحالات التي تحقق حرف الجر الدال على الملكية من قبيل البنى (11):

11

- أ - دار لزيد  
ب - تدمير للعدو

ففي (11 أ) يولد "زيد" في الموقع [4] من السلمية (5 ب) مباشرة لأنه المالك، أما المالك في (11 ب) التي يتبع موضوعها "العدو" بين قراءة الفاعل وقراءة المفعول؛ فإنه في حالة قراءة الفاعل يولد "العدو" في الموقع [5] ثم ينتقل إلى الموقع [4] ، وهذا يعد حالة من نقل الفاعل إلى موقع الملك subject possessionivation ، وفي حالة قراءة المفعول فإن "العدو" يولد في الموقع [6] كمفعول ثم ينتقل إلى الموقع [4] ، وهذه أيضا حالة من تحويل المفعول إلى مالك object possessionivation .

كفاية هذه السلمية قد تكون ملحوظة أكثر مع الحالات التي يتواجد فيها موضوعان للجر من قبيل بعض الحالات التي لها قراءات ملتبسة والتي يمكن

(1) يستدل عقال (1999) ص: 117 على أن "أكل" في بنية من قبيل "أكل الدجاج" مؤولة في إحدى القراءتين على اسم الحدث، والمركب الاسمي "الدجاج" إما منفذ أو ضحية. وفي الحالة الأخيرة(الضحية) فإن البنية لها سلوك مماثل للبناء لغير الفاعل. أما في الأولى(المنفذ) فلها بنية مماثلة لبنية البناء للفاعل: (لها قراءة الدجاج يأكل). وفي قراءة أخرى مغايرة لقراءة اسم الحدث وهي قراءة "أكل" كاسم نتيجة result noun فإن المركب الاسمي الدجاج له قراءة واحدة وهي القراءة التي يؤول فيها على أنه (مالك). وتتبنا السلمية المقدمة في (5) أعلاه بأن كل هذه القراءات يمكن رصدها تركيبيا. كما يستدل عقال (ن. م) ص: 103 على أن المركبين الاسميين "المدير" و "الفieran" في كل من "دار المدير" ، و "قتل الفieran" تباعاً، لا يولدان في نفس الموقع الترکيبي؛ فال الأول (مالك) والآخر (ضحية). ومع ذلك فهذا الاختلاف في الموضع البنائي لا يمنع من أن تشبع مطالب الجر بكيفية موحدة في كلا النمطين من الإضافة(المرؤوسة باسم المensus أو المرؤوسة باسم الحدث)، وهذا الموقع هو مخصوص - الحد من وجهة نظر الفاسي الفهري (1998) و عقال (1999)، على أنه مخصوص الملكية هنا.

تمييزها بواسطة السلمية (5) وذلك من قبيل البنى المضمنة في (12):

## 12

- أ - نقد الكلاسيكيين للعقد
- ب - ديوان ابن الرومي للعقد
- ج - لوحة المنيليزا لدافنشي

ففي البنية (12 أ) يتحقق موضوعان للجر: الأول يولد فاعلا في الموضع [2] ثم ينتقل إلى الموضع [1] من السلمية (5 أ)، الثاني يولد مفعولا في الموضع [6] من السلمية (5 ب) ثم ينتقل إلى موقع [4] في القراءة التي تجعل من "الكلاسيكيين" فاعلا ومن "العقد" مفعولا. أما في القراءة التي تجعل من "الكلاسيكيين" مفعولا ومن "العقد" فاعلا فإن "الكلاسيكيين" سوف تولد مفعولا في الموضع [3] ثم تنتقل إلى الموضع [1]، ويولد العقاد فاعلا في الموضع [5] ثم ينتقل إلى الموضع [4].

وتعد البنية (12 ب) و(12 ج) من بين الحالات المعقدة التي يصعب فيها معرفة ما إذا كان يؤول أحد الموضوعين في كل بنية على الملكية مباشرة، أم أنه يولد فاعلا ثم ينتقل إلى موقع الملكية. أفترض في هذه الحالات أن "ابن الرومي" في (12 ب) و"المونيليزا" في (12 ج) يولدان في الموضع [1] مباشرة، على افتراض أن اسم الذات لا يملك موقع الفاعل في السلمية (5 أ)، ومن ثم يأخذ التشحيرة (8 ب) تمثيلا له، بعكس اسم الحدث الذي يملك موقع الفاعل أو المفعول بالضرورة<sup>(1)</sup>. ويتم نقل أحدهما إلى موقع المالك كخاصية أساسية لاسم الحدث تميزه عن اسم الذات. وبالنسبة للموضوع "العقد" في (12 ب) أو "دافنشي" في (12 ج) فإنه ملتبس بين قراءة الملكية وبين قراءة الفاعلية التي تحول فيما بعد إلى ملكية عبر النقل من الموضع [5] إلى الموضع [4]، ومع ذلك فإنه من الأقرب أن تؤول على الملكية واستبعاد الفاعلية مع اسم الذات حتى في الحالات التي تأتي بعد الحرف (الضم إلى موقع المالك مباشرة في البنية الشجرية (8 ب)).

وكما أشرت بالنسبة للبنية (3) أعلاه (راجع أيضا الإشارة: 3) فإن تحليل لنكوباري لا يعتمد على وجود موقعين للمالك لأنه ليس لديه إلا سلمية واحدة

(1) تستدل قريمشو (1990) على أن أسماء الأحداث تسقط بنيتها الموضوعية بشكل إجباري تماماً كالفعال.

فقط، يتم التنافس داخلها بين الموضوعات على موقع المالك. والتحليل المبني على أساس سلمية واحدة يسمح للموضع الذي يلي الحرف المحقق أن يحتل الموقع الأعلى في السلمية (تماماً كالمالك الموجود مع بنية الإضافة التي لا تتحقق الحرف)، وهذا قد يخلق بعض المشاكل مع الحالات التي يتواجد فيها مالكان كما في البني (12)، خصوصاً إذا جارينا افتراض أن موضوع الحرف ينتقل عبر الحرف إلى الموقع الأعلى (بالكيفية التي سأدفع عنها أدناه). وتواجد مالكان إشكال أساسية يصعب تفسيره مع التحليل المؤسس على سلمية واحدة، إذ نقل المالك الأسفل عبر الحرف يصبح محظوراً: (خرق المبادئ (6 أ) و(6 ب) و(6 ج) أعلاه).

### 3. التحقيق الترکيبي للموضوعات

#### 1.3. الربط وعلاقت التحكم المكوني

حسب سلمية لنکوباردي (ن. م) فإن الموضوعين الخارجيين هما المالك أو الفاعل، والموضع الداخلي هو المفعول وحده. وبالرغم من إمكانية ورود الفاعل في موقع أسفل في البنية التي تحقق حرف الجر كما في إحدى القراءتين الممكنتين التي رأيناها مع (3) أعلاه، إلا أن لنکوباردي لا يناقش وضع هذا الفاعل: أي ما إذا كان موضوعاً خارجياً أم داخلياً وبأي معنى؟

في السلمية (5) التي اقترحتها نجد أن المالك والفاعل قد يحتلان الموقع العليا في بني الجر التي لا تتحقق الحرف: الموضعان [1] و [2] من السلمية (5 أ)، وفي هذه الحالة لا إشكال في أن المالك أو الفاعل هو الموضوع الخارجي (الموضوع الخارجي هو الذي يحتل موقع المخصص في تشجيرة سـ). لكن الإشكال يظهر في القراءات التي يسطح فيها المفعول (الكلاسيكين) في موقع أعلى (مخصص المالك)، في حين يحتل موضوع الجر (الفاعل "العقد") موقعه بعدياً (موقع الفضلة في تشجيرة سـ)، ففي هذه الحالة تُخرق عدد من القيود المتعلقة بالربط والتحكم المكوني.

النتائج التي تظهر من خلال هذا التحليل لمعطيات اللغة العربية تبين أن المفعول قد يتحكم تحكماً مكونياً في الفاعل في بنيّة الإضافة كما يتضح من إحدى القراءتين الممكنتين في المثال (12 أ)، بحيث يسطح المفعول في مكان أعلى: أي في الموقع [3] من السلمية (في قراءة المفعول "للكلاسيكين" والفاعل "للعقد") ويظهر الفاعل في مكان أسفل من المفعول وهو الموقع [5] من السلمية، وهذا يعني أن المفعول قد يربط الفاعل بطا عائدياً، يمثل فيها المفعولُ السابقَ ويلعب الفاعل دور العائد، أضف إلى ذلك أن المفعول سيمثل الموضوع الخارجي (يسوغ

كمخصص في موقع المالك) بينما يمثل الفاعلُ الموضوع الداخلي (فضلة ح) خلافاً لكل الاستنتاجات والحجج المقدمة أعلاه.

ومع ذلك فالسلمية (5) التي اقترحتها يمكن أن تقدم حلولاً لهذه الإشكاليات الناتجة عن كون المفعول يسطح في موقع أعلى. فهذه السلمية تسمح بنقل المفعول إلى موقع المالك بحيث يصير المفعول مالكا، وبالتالي تصبح علاقة السبق والتحكم المكوني بين المفعول الذي أصبح مالكا والفاعل مشروعة بدون اللجوء إلى ضمير فارغ Pro كما يحدث في الأنجلizie مع طبقة أفعال فهم وتصور التي لا تقبل صعود المفعول إلى موقع المالك خلافاً لنظيراتها العربية الممثل لها بـ (10 ب) أعلاه والتي أعيدها في (13)، وهي طبقة تميز بكونها لا تتضمن الحدث وبالتالي تميز بعدم قدرتها على إسناد الدور المحوري الواضح إلى موضوعاتها.

### 13

#### تصور المشكل

فالبنية (13) تقبل ببساطة أن يظهر المفعول في موقع المالك، خلافاً لنظرائها الأنجلizie التي لا تقبل ظهور المفعول في موقع المالك حتى ولو لم يكن المالك أو الفاعل حاضراً مع هذه الطبقة من الأفعال التي تتضمن خلال (14)<sup>(1)</sup>. ويرى عقال (ملاحظات على البحث) أن ظهور المفعول مجروراً يسمح به غياب الفاعل كما يحدث تماماً مع البناء للفاعل في النظام الجملي، أما صعود المفعول في الأنجلizie فيمنعه حرف الجر of.

(1) هذه الطبقة تميز بعدم قدرتها على إسناد الدور المحوري الفعال للموضوعات، وتلجم اللغة الإنجلizie إلى استعمال ضمير فارغ Pro يحتل موقع المالك ويتحكم في المفعول تحكماً مكونياً كما يظهر من خلال البنية (14 أ)، بخلاف السامية والرومانية التي يجب أن يتحقق فيها المالك بشكل ظاهر. والسبب في ذلك أن الأنجلizie تسمح للضمير أن يعود على متاخر فيما لا تقبل العربية مثلاً أن يتقدم الضمير على سابقه، ويتبين ذلك من خلال سلامة 1 - الإنجلizie في مقابل لحن 2 - العربية في المثالين أدناه. ويعنى ذلك أن مجموعة من مبادئ الربط العاملية مخروقة في البنية (1) ما لم يقدر فيها الضمير ضم في موقع المالك. ومن بين تلك القيود التي تخرق بدون تقدير ضم قيد التحكم المكوني C - Command وقيد الفاعلية Subjecthood، وبالتالي فإن الأنجلizie تلجم إلى ضمير فارغ صواتياً تتحققه في موقع المالك يتحكم في الضمير his مكونياً ويعمل كسابق يربط المركب الأسمى المتاخر Every Englishman بطاً عائداً. (راجع لنكورباردي (2001) حول هذه الملاحظات):

. Loving his mother is typical of every Englishman - 1

2 - \*حب أمِه ميزة كلَّ إنجلزي

14

- أ - The perception/Knowledge [Pro] of the problem
- ب - \* The problem's Perception/Knowledge (الأمثلة من لنكوباري (2001) ص: 2)
- ج - Marie's description \*
- د - The description of/by Maria
- وصف ماريا

فالفرق بين العربية والإنجليزية يتمثل في أن موقع المالك في العربية يجب أن يتحقق صواتيا، في حين أن موقع المالك في الإنجليزية يجب أن يملأ بضمير فارغ صواتيا وهذا يتضح من خلال سلامة (14 أ) ولحن (14 ب)، ومن هنا يمكن تقديم التعليم (15) التالي:

15

ينبغي ألا يبقى موقع المالك فارغا، بل يجب تحقيقه إما بشكل ظاهر أو عبر Pro.  
ومن خلال التعليم (15) يمكن أن اشتقاق التوضيط (16) التالي:

16

اللغات التي لا يصعد فيها المفعول إلى موقع المالك تلجاً إلى ضمير فارغ Pro. واللغات التي يصعد فيها المفعول إلى موقع المالك لا تلجاً إلى Pro.  
ويمكن تلخيص (16) على النحو الذي نقدمه في (17)

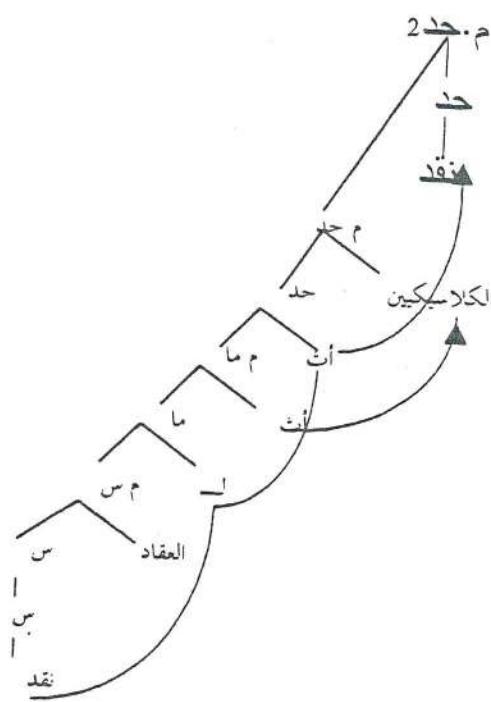
17

اللغات التي لا تحقق المالك في الموقع [1] من السلمية (5) تلجاً إلى ضم.  
فالإنجليزية على سبيل المثال تلجاً إلى ضمير فارغ يربط المفعول ويتحكم فيه مكونيا كما في (14 أ)، أما في (14 د) فإن البنية تتضمن موضوعا واحدا فقط، وإذا كان هناك موضوع واحد حاضر فإنه يمكن أن يرد في أي موقع دون أن تلحن البنية كما يتضح من القراءتين الممكنتين في (14 د).

الإشكال الذي يبقى غير محسوم هو ما إذا كان الفاعل الأسفل موضوعا

خارجياً أم داخلياً. ومن بين النتائج الممكنة التي سأستدل عليها فيما يلي (وકذا في الفصل الثاني من القسم الثالث، الفقرة: ٢.٢) أن الفاعل "العقد" في البنية (١٢ أ) (الذى سيصبح مالكا بالنقل من الموقع [٥] إلى الموقع [٤] في السلمية (٥)) يمكن له بناء على خصائصه التركيبية (المحددة في كونه موضوعاً خارجياً) أن ينتقل عبر الحرف المحقق (في فرضية النقل عبر الحرف) إلى موقع مخصص المالك في التمثيل الشجري (١٨) لفحص سمة الجر بعد أن يكون المفعول (الكلاسيكيين) قد انتقل إلى موقع أعلى (مخصص الحد في الشجرة) على اعتبار أن مخصص الحد هو أيضاً أحد المواقع التي يحط فيها المالك. فهناك إذا مالكان: الأول: مالك بعد الحرف المتحقق وهو (العقد) الذي ينتقل إلى مخصص الحرف نقاً خفياً بعد أن يكون المالك الأعلى (الكلاسيكيين) قد انتقل إلى مخصص الحد نقاً ظاهراً كما يظهر من خلال التشجيرة (١٨):

18



ومع ذلك فإن الانسجام ما بين السلمية (٥) والتمثيل الشجري يبقى ضعيفاً بخصوص تحديد مفهوم الموضوع الخارجي في الحالات التي يتواجد فيها أكثر من موضوع خارجي (مالكان: الأول قبل الحرف والثاني بعد الحرف)، نظراً لأن البنية الشجرية قد لا تسمح بأكثر من موقع خارجي للملك. (انظر الفصل الثاني من القسم

الثالث لتحليل مفصل حول مسوغات الإسقاطات الوظيفية في التشجيرة (18)).

### ٢.٣ ضرورة ضم التركيب في العربية

مقارنة العربية مع الرومانية

تحدد رتبة مكونات بنية الإضافة الممحضة في كل من العربية والرومانية بالمتواالية (19) التالية :

19

س+م. حد+ (م. و)

وتعتبر المعطيات الواردة في (20) أدناه ترجمة للمتواالية (19)

20

أ - دار الرجل الجديدة

ب - Casa Rossi nuova

ج - \* دار الواسعة الرجل

د - Casa nuova Rossi \*

لاحظ أن سلامة البنى (20 أ) و(20 ب) ناتجة عن احترام المتواالية (19) المؤسسة على مبادئ الربط المحددة في قيد الفاعلية وقيد التحكم المكوني (المبنيين في الإحالة رقم (7) أعلاه)، ويعني قيد الفاعلية أن الفاعل أو مناوبه المالك مجاور بالضرورة للإسقاط السيني في تشجيرة سـ. كما أن لحن البنى (20 ج) العربية و(20 د) الرومانية يعود إلى خرق المتواالية (19) أعلاه.

فلنتأمل الآن بنية الإضافة الحرة الممثل لها بالبنى الواردة في (21) بالنسبة للعربية والرومانية :

21

أ - الدار الجديدة للرجل

ب - Casa nuova di Rossi

نجد من خلال (21) أن المتواالية (19) أعلاه قد خرقت وبالتالي فإن قيد الفاعلية وقيد التحتية مخروقان. ومع ذلك فالبنيتان نحويتان في اللغتين. ولذلك

تكون المتواالية أعلاه صحيحة حسب لنكوباردي (2001 أ) فإن البنية الحرة ينبغي أن تحلل على أنها (22) المترجم لها بواسطة (23) :

22

س+ضم+ (م. و) + ح+م. حد

23

الدار ضم (م. و) للرجل .

على هذا النحو تصبح المتواالية (22) مماثلة للمتواالية (19)، وتكون بنية الإضافة الحرة والإضافة التأليفية موحدة؛ فوجود ضم في هذا الموقع هو نتيجة لانطباق التعميم (18) والذي أعيده في (24) :

24

اللغات التي لا تحقق المالك في الموقع [1] من السلمية (5) تلجم إلى ضم .  
ويصبح ضم في هذه الحالة مربوطا في سلسلة Chain بمركب الجر الأ spel المضمن داخل المركب الحرفي : م. ح (=ح+م. حد)

هكذا تصبح المتواالية (19) مطردة في كل من الإضافة الحرة والحالة البنائية أو التأليفية . وهذا الاطراد يبدو أنه معقول بالنظر إلى خصائص كلا النوعين من الإضافة والتي استدل على أن لهما بنية شجرية موحدة انطلاقا من كونهما يملكان تأويلا داليا موحدا (انظر الفاسي الفهري (1998) والرحالي (1999 - 2000) وكذا الفصل السابق ، الفقرة : 1). وفيما يلي أقدم رصدا لأهم مظاهر هذا التوحيد بين النمطين داليا وتركيبيا وذلك من خلال التساؤلات التي يمكن إثارتها من قبيل : ما هي طبيعةحرف الذي يتوسط بنية الإضافة الملكية؟ وكيف يسوغ العلاقة الدلالية بين المضاف والمضاف إليه؟ هل هناك فرق في التأويل الدلالي بين بني الحرف المحقق وغير المتحقق؟ وكيف نرصده؟ وما ذا عن البنى التي يصعب فيها تقدير الحرف؟ إلى أين ينتهي صعود س في كل منهما؟ وماذا عن الحد الفارغ والحد المملوء؟ وكيف يتم تأويل السمات الحدية لكل من بني الحرف المتحقق والحرف غير المتحقق؟ إلى غير ذلك من الإشكاليات التي تشيرها فكرة التوحيد بين بني الإضافة الملكية .

فيما تبقى من هذا الفصل أحاول تقديم بعض الإجابات التي تنسجم مع التصور المقدم هنا لبنيّة الإضافة الملكية، إلا أنني سأبدأ أولاً بتوضيح خصائص أنماط الإضافة الملكية وأوجه التوحيد والتباين بينهما، وكيف يتم اشتقاء الجر بكيفية موحدة وذلك عن طريق تفحص خصائص حروف الإضافة كما فعلت بالنسبة لحروف التعديّة، ودورها في ربط العلاقة بين المضاف والمضاف إليه، والدلالات التحتية التي قد نحصل عليها من خلال تفاعل الحرف مع عناصر بنية الإضافة الأخرى، ومن ثم انعكاس هذه الدلالات التحتية على البنية التركيبية لبنيّة الإضافة التي تحقق الحرف والتي لا تتحققه.

#### ٤. المقاربة الشجرية والتوسيط بين بنية الجملة والحالة البنائية

لتأمل أولاً المعطيات الواردة في (٢٥) و(٢٦) بالنسبة للإضافة الحرة والتاليفية تباعاً:

25

- أ - دار لزيد
- ب - خاتم من حديد
- ج - سكون في الليل<sup>(١)</sup>.

26

- أ - دار زيد
- ب - خاتم حديد
- ج - سكون الليل

(١) أتعامل مع هذه البنية ومثيلاتها هنا على أنها بنيّة إضافة حرة، وبالتالي أحallaها بنفس الكيفية المثل لها بـ(٢٥) التي أقترح لها اشتقاءاً بنفس الكيفية المعروفة بالنسبة لنظيراتها في (٢٦) يتلخص في أن البنى (٢٥) و(٢٦) إسقاط للحد وأن الاسم س فيها يصعد إلى الحد، والحجّة على ذلك أن حروف الجر الوسطة هنا من قبيل (من في ٢٥ ب) وفي في (٢٥ ج) تسلك سلوك اللام في (٢٥) أ من ناحية أنها لا تضيف تأويلاً دلاليًا جديداً عند تحقّقها (أكانت مقدرة أم ظاهرة لها نفس التأويل)، وعند غيابها تبقى بنية الإضافة بنفس التأويل دون أن تتأثر بغياب الحرف (راجع محمد الرحالي ١٩٩٩) ص: ٨٨ - ٩٦ حول خصائص حرف الجر في الإضافة الحرة.

وفي حال اعتبارها بنيّة مركب حرفي فإنه يحسن بنا التعامل معها وفق التحليل الذي قدمته في الفصل السابق وذلك على أنها بنيّة مركب حرفي. وتوجد بين النمطين من البنى (المركب الحرفي والإضافة الحرة) كما تقدم فروق عديدة في طريقة الاشتقاء إلا أن الجر مسند بكيفية موحدة على أنه إعراب بنوي في النمطين من البنى، يشبع في مجال وظيفي.

سأفترض هنا أن الفرق الجوهرى ما بين (25) و(26) يتمثل في أن بني (25) تحقق حرف الجر في مقابل بني (26) التي لا تتحقق.

إنه من المعقول عندئذ أن نؤسس مقاربة شجرية بغرض التوسيط بين بني الحرف المحقق وبين الحرف غير المتحقق على غرار ما فعلت مع حروف التعديـة (الفصل الأول من هذا القسم، الفقرة: 3.1.). وهذه المقاربة تقترن إسقاطاً للحرف الفارغ يتوسط ما بين م حد الوظيفي وم س المعجمي؛ بحيث يصعد س المضاف في أول صعوده في كلتا البنيتين إلى الرأس الفارغ ويدمج فيه، ثم يصعد س إلى حد الفارغ بالنسبة لـ(26)، ثم يدمج بعد ذلك في أحد مواقع الجملة.

مبرر الصعود إلى الحرف الفارغ مختلف شيئاً ما؛ فبالنسبة لبني (26) يصعد س إلى الحرف الفارغ ليتمكن من إسناد الإعراب، ثم يجتذب م. س إلى مخصصه ليفحص معه إعراب الجر، ومبرر صعود س مرة أخرى ليفحص سمتة الحدية. وأقترح في هذا السياق أن س في البنيتين يرمز سمة إعراب الجر لكنه لا يستطيع إسنادها إلا عبر دمجه في الحرف بناء على ما افترضته سابقاً (الفصل الأول من القسم الأول، الفقرة: 2.)، ومن هنا فمبرر الصعود الأول في بني (25) هو أن يمكن س من تنشيط سمتة عبر الحرف الذي يقوم بإسنادها إلى م. س في علاقة مخ - رأس ( تماماً بنفس الكيفية بالنسبة لبني (26))؛ بمعنى أن إعراب الجر في كلتا البنيتين مسند بنويـا في مجال مركب الملكية المرؤوس بـحرف الجر. ومبرر الصعود الثاني إلى حد يتم لفحص السمة الحدية.

## 5. دور حرف الجر في توسيع العلاقة بين المضاف والمضاف إليه

### 1.5. فقر سمات الاسم المضاف

تسوغ العلاقة بين رأس و موضوعه بسمات هي أساساً إما من طبيعة الرأس وتسند لاحقاً إلى موضوعه، وإما أن تكون السمات من طبيعة الموضوع فتحتـتحقق على الرأس في شكل لوائقـ صرفية كما هو الشأن بالنسبة لسمات التـطابق.

إذا نظرنا إلى بنية الإضافة وخصوصاً ما دعي في الأدبـيات بالإضافةـ البنائية Construct State فإنـنا لا نجد في الرأس سمة واضحة بموجبها يمكن أن تسوغ العلاقة الدلالية بين المضاف س والمضاف إليه م. س<sup>(1)</sup>، لا سمات إعرابية ولا

(1) حتى لو افترضنا أن س له سمة [+] جر] تبعاً لنـكبارـي (1994) و سـيلـوني (1994) فإنـ هذه السـمة لا تسـوغ العلاقة الدلالـية بين عـنصـري الإضـافـة، وربـما تكونـ هذهـ السـمة موجودـة (مرـمزـةـ فيـ الـاسمـ منـ التـعدادـ) لكنـ سـ فيـ كلـ الحالـاتـ لنـ يـتمـكـنـ منـ إـسنـادـهاـ إلاـ بـعـدـ صـعـودـهـ إلىـ حـرـفـ الفـارـغـ.

دلالية. وأجاري هنا افتراض الفاسي الفهري (1990) و(1993) المحدد بأن الاسم لا ينتمي إلى طبقة مسندات إعراب الجر المحدودة في الحد حد والحرف ح<sup>(١)</sup>. ، كما يذهب الفاسي (ن. م) إلى أن س لا يسوغ العلاقة الدلالية بين المضاف والمضاف إليه .

هذا بالنسبة لعدم قدرة الاسم س على إسناد الإعراب ، أما فيما يتعلق بإسناده للمحورة فسأفترض أن س أيضا لا يملك هذه الخاصية؛ وقد استدللت قريمشو (1990ص : 70) المؤسس على افتراض أيمندز (1985) على أن الأسماء لا تملك القدرة على الوسم المحوري المباشر ، وتأسسا عليهما يستدل عقال (1999) على أن الأسماء الممحضة (المحسوسة) ليست مؤهلة كواسمات محورية للملك ، أي أن الملك غير موسوم محوريا بالاسم . إذن فمن أين تنشأ العلاقة المحورية أو الدلالية بين المضاف والمضاف إليه؟

## 2.5. حرف الجر الموسط

أفترض في ضوء فقر سمات الاسم المضاف أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ليست شفافة ولا مباشرة وإنما هي موسطة بحرف جر فارغ (في الإضافة التأليفية) أو محقق صواتيا في (الإضافة الحرة)<sup>(٢)</sup>. وهذا الحرف إلى جانب دوره الدلالي في توسيع المحورة أو العلاقة الدلالية (الملكية) بين المضاف والمضاف إليه (الفاسي الفهري (1993) الفصل الخامس)، فإنه يلعب دورا إعرابيا يتمثل في قدرته على تنشيط السمة الإعرابية المرمزة في الاسم (المضاف) ومن ثم إسنادها إلى المضاف إليه<sup>(٣)</sup>.

(1) الفاسي (1990) يصنف الحرف ضمن المقولات الوظيفية كونه غير متتمكن في المعجمية نظرا للاقحاته المحدودة في المعجم بعكس الاسم المتتمكن في المعجمية .

(2) القدماء يتصورون العلاقة بين المضاف والمضاف إليه على أساس وجود حرف مقدر يربط بينهما ، وهذه العلاقة إما علاقة التبعيض المقدرة بالحرف(من) أو علاقة الملكية المقدرة بـ(لام الملكية) ثم العلاقة الظرفية المقدرة بالحرف (في). وهذا التصور يأتي من اعتبار أن العامل في الإضافة هو الحرف المقدر . وهناك اعتبار آخران حول العامل في الإضافة: أحدهما أن العامل هو المضاف نفسه وهو رأي لسيبويه وابن هشام في أوضح المسالك، ج: 3، ص : 84. والآخر أن العامل هو معنى الإضافة . وانظر شرح عيون الإعراب لأبي الحسن المجاشعي ، ص: 207.

ومن الناحية من قسم الإضافة إلى قسمين بناء على نوع هذا الحرف وهو إما اللام أو من فقط ؛ "تقدر اللام فقط في الإضافة الممحضة ، أما غير الممحضة فتقدر بـ من وسائل الإضافات ". ابن يعيش الصناعي ، التهذيب الوسيط في النحو ، ص: 277.

(3) ترميز سمة الجر يتم إما في التعداد (شومسكي (1995) وعقال (1999) والرحايلي (1999) ، وإما =

كما أفترض أن حرف الجر المتوسط بين المضاف والمضاف إليه يجمع بين خصائص المقولات الوظيفية وخصائص المقولات المعجمية<sup>(١)</sup>؛ ولذلك يأتي إسقاط الملكية ليقع في مستوى التماس بين الإسقاط المعجمي والإسقاطات الوظيفية<sup>(٢)</sup>. وهذه الخاصية الوجيهية للحرف تتبناً بإمكانية توسيعه للعلاقة الدلالية بين عنصري الإضافة، انطلاقاً من خصائصه المعجمية، من ناحية، وبقدره على إسناد الإعراب البنوي انطلاقاً من خصائصه التركيبية من ناحية ثانية.

### 3.5. حرف الجر المتوسط ودلالة الملكية

ما تعد الإجابة طبيعية عنه الآن هو ما هو هذا الحرف وما طبيعته؟ وما الخصائص التركيبية والدلالية التي يمتلكها؟ وكيف تؤول جميع بنيات الإضافة على الملكية؟

اقتصر غاليم (1999) نمطاً للنموذج الأصلي proto type وفيه يرى أن جميع العلاقات الإضافية ترجع إلى علاقة أصلية واحدة هي علاقة "الملكية"، وعن هاته العلاقة تتفرع جميع العلاقات الأخرى ومنها "البعضية" التي لا يربطها بالملكية ربطاً مباشراً وإنما على أساس من التوسعات الاستعارية<sup>(٣)</sup>.

فيما يلي سأستدل على غرار النموذج الأصلي على أن هناك نموذجاً واحداً نحمل عليه تأويل جميع بنيات الإضافة التي يبدو أنها مرؤوسة برؤوس ذات طبيعة مقولية مختلفة؛ بحيث قد ترأس بالاسم الممحض أو بالصفة أو باسم الحدث وكذلك بالظرف، وهذا النموذج الممثل في العلاقة الملكية تتفرع عنه مجموعة من العلاقات التي تندرج بكيفية ما تحت الملكية، ومنها العلاقة الظرفية، والعلاقة البعضية التي تعد أوسع هذه العلاقات الفرعية إلى درجة أنها قد تكون موازية لكتافة العلاقة الملكية<sup>(٤)</sup>. ويلعب حرف الجر المتوسط دوراً أساسياً في تقديم تلك

= أثناء عملية الضم بين المضاف والمضاف إليه (سوران 2002) وما أعتقده في هذا البحث (راجع الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: 2).

(1) خصائص الحرف المعجمية تأتي من كونه مجالاً لتوسيع الدور المحوري، كما أن خصائص التركيبة تأتي من كونه مجالاً لتوسيع الإعراب.

(2) يفترض أبني (1987) وجود مقولات لها سمة [؟ وظيفي] والتي يبدو أن إسقاط الملكية مخصص بها.

(3) بشأن نظرية النموذج الأصلي انظر (غاليم 1999) والمراجع المشار إليها هناك

(4) ما يجعلني أعتقد أن العلاقة البعضية قد تكون مناوية للملكية هو أن الملكية في لغات أخرى والفارسية نموذجاً - لها دور محدود؛ فلا يظهر تأويل "الملكية" إلا عندما تكون للمضاف إليه سمة [+ إنسان] فقط، على عكس "البعضية" التي تحصل عليها بطرق مختلفة، وأعتقد أيضاً أن =

القراءات أو العلاقات الفرعية التي تلتقي في علاقة تحتية واحدة هي "الملكية". إذن الحرف الذي يتوسط عنصري الإضافة يملك دلالة "الملكية" في مستوى دلالي معين، وهذه الدلالة تتفاعل مع عنصري الإضافة، كما أن هذا الحرف قد يدمج تحت دلالة "الملكية" سمات دلالية اختيارية منها "الظرفية" المسؤولة عن اشتقاء إضافة الظرف، و"البعضية" المسؤولة عن إضافة الصفة (وربما سمات دلالية أخرى ليست مجال الاستطراد هنا). وهذه السمات الدلالية تبرز من خلال تفاعل الحرف مع العناصر التي يتوسطها (راجع الفصل الأول من هذا القسم، الفقرة : ٢.١)، ويمكن التمثيل لهاته السمات الأصلية والفرعية بالمصفوفة (27) التي يتبيّن من خلالها أن الحرف يضم سمة [+مل] كسمة إجبارية، بينما يضم السمات الأخرى سمات اختيارية؛ بحيث تحدد السمةُ الاختيارية (الموجودة بين معقوفين) نوع العلاقة الفرعية المشتقة، بينما تحدد السمةُ الإجبارية العلاقة الأصلية المفرّعة :

27

ح + مل	بعض
	ظر

فإذا صح أن ح يضم إحدى تلك السمات اختيارية، فإننا لا نتنبأ بالعلاقة المشتقة فحسب بل أيضاً بنوع الرأس المقولي، وبالتالي نتنبأ بنوع بنية الإضافة (محضه، صفة، ...). فعلى سبيل المثال، إذا كان ح الموسط يضم إلى جانب سنته "الملكية" سمات متفرعة عن الملكية من قبيل سمة [+بعض]

= جل أنماط الإضافة لها تأويل "البعضية" من قبيل إضافة الأعداد، وإضافة الأوزان والمكاييل والمقادير، وإضافة الظروف التي تلازم الإضافة والتي لها استعمالات واسعة إلى غير ذلك. ويقول ابن هشام في أوضح المسالك : " تكون الإضافة بمعنى اللام بأكثريه وبمعنى من بكثرة وبمعنى في بقلة "ج : 3 . ص : 85.

أضف إلى ذلك أن التعبير قد يأتي من طرق أخرى كالتحصيص. وما يدل أيضاً على أن تحليل البعضية قد يعد منافساً لتحليل الملكية أن النحاة القدماء وابن جني مثلاً يقولون : "واعلم إن الكلام على ضربين: ضم اسم إلى اسم وهو غيره بمعنى اللام. وأآخر ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى من [...] نحو قوله ثوب خز". ابن جني، اللمع، ص: 137.

ومع ذلك فسوف أغلب هنا النتائج المتوصل إليها في غاليم (1999) لصالح تحليل الملكية، لأن الحرف المؤسّط سواء قدر بالملكية أو بغيرها، فما يهمنا هو الدور التركيبية الذي يلعبه هذا الإسقاط في توسيع موضوع الجر.

وسمة [+ظر] ، فالمنتظر تركيبان من قبيل (28) و(29) على التوالي<sup>(١)</sup> :

28

- جميل الوجه .

29

- يوم الأحد .

ففي (28) يمكن تقدير الحرف الوسط بين المضاف والمضاف إليه بالحرف من الدال على "البعضية" التي يرمزها حرف الجر من قبل توسطه بنية الإضافة، إلا أن الحرف كما بينت سابقاً (الفصل الأول من القسم الثاني، الفقرة: 2.1) يتفاعل مع العناصر التي يتوسطها ليقدم بالتأليف معها قراءة مختلفة قد تكون "البعضية" أو "الظرفية" أو "الملكلية" مع بنية الإضافة، وتتأتي كسمة ضرورية عندما يتوسط الحرف بنية الإضافة<sup>(٢)</sup>. فالحرف من المقدر في (28) له سمة إجبارية هي [+مل] وسمة اختيارية تؤول في إطار "الملكلية" هي "البعضية" .

ومن بين البنى التي تعد تمثيلاً للإضافة التي تؤول على "التبسيط" في إطار "الملكلية" ما أمثل لها في (30أ) المرؤوسة بالصفة، والبنى (30ب) المرؤوسة بالاسم المensus .

30

أ - لذيد الطعام ، وافر الاحترام ، أحسن الرجال ، حسن الوجه<sup>(٣)</sup> .

(1) على الرغم من صعوبة تقدير الحرف في كل من (28) و(29) إلا أنه يمكن تقدير الأول بـ (من) على قراءة جميل من الوجوه، ويمكن تقدير الثاني بـ (في) بناء على ما سيأتي قريباً .

(2) بینت في الفصل الأول، الفقرة: 2,1 كيف أن حرف الجر على الدال على "الاستعلاء" بمعنى العام تتغير دلالته في سياق بني أخرى من قبيل: سلمت على زيد . وكذلك الحرف عن الذي يدل على "التجاوز" في المعنى العام لكنه يحمل دلالة مختلفة عندما يتفاعل في سياقات لا تحمل معنى التجاوز، وأمثل لذلك بـ (I) و(II) على التوالي :

(I) ابتعدت عنك التجاوز

(II) بحثت عنك؟

(3) يشير الفاسي الفهري في مناسبات مختلفة إلى أن البنى في (30) ضروب من التبسيل ، وأن المضاف إليه يتلقى إعراب الجر التبعي . ويعد الإعراب المسند للمضاف إليه في هاته البنى إعراباً بنبيوياً ، وقد افترض الفاسي (1990 ص: 165) أنه إعراب داللي محوري وليس بنبيوياً ، =

ب - خاتم حديد، خيط حرير. . .

وتسوّغ العلاقة في البني (30) بتقدير الحرف من الذي يتّوسط إما بني من قبيل (30 أ) التي يبدو فيها المضاف كما لو كان وصفاً للمضاف إليه، أو يتّوسط بني من قبيل (30 ب) التي يبدو فيها المضاف إليه كما لو كان ضرباً من الوصف للمضاف. ومع ذلك فهذه القراءات المُبعضة تقرأ كلها على تأويل "المِلكية" من وجهة نظر نظرية النموذج الأصلي.

إذا رجعنا للعلاقة الفرعية الأخرى الممكّنة وهي العلاقة "الظرفية" التي تنشأ بموجب ظهور أو تقدير الحرف في الدال على الظرفية، فإننا نجد أنه يمكن تأويله على "المِلكية" مع بنية الإضافة كسمة إجبارية، كما يمكن تأويله على "البعضية" مع بنية أخرى كالتي رأيناها سابقاً (راجع الفصل السابق، الفقرة: ١.١)، فلتتأمل البني الإضافية الممثل لها تحت (31)

31

أ - ساعة ليل، حجرة بيت، وقت الظهيرة. . .

ب - (مدينة فاس، يوم الأحد. . .).

تقدر الإضافة في (31 أ) بالحرف في، وتتجدر ملاحظة أن تقدير الحرف في في بنية الإضافة يتم فقط عندما تكون العناصر التي يتّوسطها ظروفاً (المضاف والمضاف إليه) كما نلاحظ في (31 أ) التي يعد فيها المضاف والمضاف إليه ظروفاً في كل منها، وبالتالي فإن تأويل الظرفية فيها يتم في إطار "المِلكية" انطلاقاً من التأويل الناتج عن تفاعل الحرف الظيفي في مع العناصر الأخرى. أما (31 ب) ومع صعوبة تقدير الحرف إلا أنه يمكن التنبؤ بهذا الحرف واعتباره مقدراً بـ في نظراً لأن المضاف والمضاف إليه ظرفان، وتؤول القراءة "الظرفية" في إطار "المِلكية" بالنظر إلى جميع العناصر المتداخلة في بنية الإضافة<sup>(١)</sup>.

= والحجّة هو أن فاعل الصفة يعد ضرباً من التميّز الذي يتلقى إعراباً دلائلاً من الفعل. وللإعراب التبعي انتشار واسع في عدد من اللغات، ويعد وسماً للجر وهو موجود في لغات شرق، أوروبا، وقد يتلقى المبئض النصب عوض الجر في هذه اللغات كما في الهنغارية، ويترافق الجر كما في لغات البولش POLISH والروسية.

(1) في هذا الصدد يقول ابن هشام في أوضح المسالك: "ضابط التي بمعنى "في" أن يكون الثاني ظرفًا للأول نحو مكر الليل و يا صاحبي السجن" ج: 3. ص: 85.

بناء على هذا الدور الذي يلعبه الحرف في توسيع العلاقة الدلالية بين المضاف والمضاف إليه، افترض أن هذه الخصائص الدلالية للحرف تتعكس على التركيب، بحيث يسوغ الحرف العلاقة التركيبية بين المضاف والمضاف إليه عبر إسقاط وظيفي مرؤوس بالحرف الفارغ يعمل على تنشيط السمة الإعرابية للمضاف وإسنادها إلى المالك بعد اجتذابه إلى مخصوص هذا الحرف. (راجع الفصل الثاني من القسم الثالث لتحليل موسع بخصوص الدور الذي يلعبه الحرف المتوسط).

## 6. خلاصة عامة

في هذا الفصل افترضت سلمية للموقع التركيبية للجر هي : **مالك > فاعل > مفعول**. وهذه السلمية تتكرر بالنسبة للموقع البعدية (الموجودة بعد حرف الجر). وقد يتواجد موقعان للمالك (قبل وبعد الحرف المحقق). وقد بيّنت أن المالك والفاعل موضوعان خارجيان وهذا يعني أن المالك فضلة الحرف ينبغي أن يتنتقل إلى موقع أعلى في الشجرة.

واستدلت على أن الموقع الأساسي للجر الملكي هو موقع المالك، وبقية الموقع الأخرى تنتقل موضوعاتها إلى موقع المالك لتلقي إعراب الجر إذا كان المالك غير متحقق وذلك عن طريق عملية نقل إلى موقع المالك *Possessevization* تشبه ما يجري في البناء لغير الفاعل . والمالك ينبغي أن يتحقق تركيبياً بشكل ظاهر أو عن طريق ضم *Pro* احتراماً لمبادئ الربط، والتحكم المكوني ، وقيد الفاعلية .

من الممكن الموازاة بين بنية الإضافة الحرة وبنية الإضافة التأليفية عبر متواالية: **س+مالك+ (م. و)**، فقط إذا افترضنا وجود ضم *Pro* يقدر في موقع المالك في الإضافة الحرة على النحو التالي: **س+ضم+ (م. و)+ المالك**.

وافتراضت أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ليست شفافة ولا مباشرة وإنما هي علاقة مؤسطة بحرف جر فارغ أو متحقق صواتيا . كما أن إعراب الجر إعراب بنوي يسند تحت عمل رأس وظيفي تمثيلاً مع (الفاسي 1987 - 1998)، ريتز (1991)، سيلوني (1994)، وبتنر وهيل (1996) وأخرين). وهذا بخلاف الجر الذي تسنده حروف التعديية الذي بيّنت أنه إعراب دلالي ملازم . وقد بيّنت أن إسقاط الحرف المعبر عنه في (الفاسي 1993) بالملكية له دلالة تحتية تتفاعل مع عنصر الإضافة للدلالة على الملكية .

وافتراضت أن حرف الجر الموسط يجمع بين خصائص المقولات الوظيفية وخصائص المقولات المعجمية؛ ولذلك يأتي إسقاط الملكية ليقع في مستوى التماส بين الإسقاطات المعجمية والإسقاطات الوظيفية، وهاته الخاصية الوجيهية تتنبأ بإمكانية تسويغ العلاقة الدلالية بين عنصري الإضافة. والرأس الاسمي قد يتنقل في ثلاثة إسقاطات تعلو الإسقاط المعجمي قد تكون إسقاط الملكية، والمركب الحدي<sup>١</sup>، والمركب الحدي<sup>٢</sup>.

القسم الثالث

مقاربات  
وتحاليل أدنوية  
لإعراب الجر

## إسقاطات ومجالات فحص إعراب الجر

### مدخل

فيما يلي سأناقش جملة من الإشكاليات المرتبطة بمسنديات الجر الوظيفية ومجال فحصه في بنية الإضافة الملكية. وهذه الإشكاليات في الحقيقة تنشأ عن عدم وضوح المسند الحقيقي لإعراب الجر في الأدبيات القديمة والحديثة؛ فبالنسبة للنهاة فقد اختلفوا في مسند الإضافة؛ فمنهم من زعم أن "المضاف" هو المسند لإعراب الجر، ومنهم من زعم أن المسند هو "معنى الإضافة"، وهناك طرح ثالث أكثر شيوعاً يتمثل في أن المسند هو عبارة عن "حرف جر مقدر" (راجع الفصل السابق، الإحالة رقم (11)).

وبالنسبة للطروحات الحديثة فهناك أيضاً نوع من عدم الوضوح؛ فشومسكي (1981 - 1986) يفترض أن مسند إعراب الجر هو الاسم س رأس بنية الإضافة. ودافع عدد من باحثي الساميات (ريتر (1991) وسيلوني (1994) وبور (1994) ولنكباردي (1994 - 1996)) عن وجود إسقاط للتطابق يقوم بوظيفة إسناد الجر. وقد دافع الفاسي الفهري (1993 - 1998) عن فرضية الحرف الفارغ المعتبر عنه بإسقاط الملكية في حين أن فحص سمة الجر منجز عبر الحد (الفاسي (1998) وعقال (1999)).

وهناك من دافع عن كون الإعراب عبارة عن رأس وظيفي مستقل يعمل كرابط للمركب الحدي كما هو الحال عند بيتنر وهيل (1996) (راجع الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: 3.3.). وسوف أحاول أن أعرض لمجمل هذه الطروحات فيما يلي، وكيف افترض أن جميع العناصر الوظيفية في بنية المركب الحدي الإضافي قادرة على توسيع موضوع الجر وإشباع مطالبه الإعرابية.

الفصل منظم على النحو التالي: في الفقرة: 1. أبين أن النظرية الإعرابية المرتبطة بإعراب الجر غير واضحة بدليل أن جميع رؤوس المركب الحدي

الإضافي - بداية بالرأس المعجمي الاسم وانتهاء بالحد - قد افترض لها أنها قادرة على إسناد الإعراب.

وفي الفقرة: 2. وما يتفرع عنها أستدل على أن الحجج المقدمة عن ضرورة إسقاط للتطابق غير كافية للاعتقاد بأنه مجال مناسب لإشباع مطالب الجر (التطابق كمorfim مدمج في الحد ولا التطابق كإسقاط مستقل). كما أستدل على أن الحد هو موقع لعناصر محيلة، والإعراب مستثنى من تلك العناصر.

وسأخصص الفقرة: 3. وما يتفرع عنها للحد وطبيعته، وأبين أن الحد عبارة عن مقوله وظيفية غير مخصصة بـ [+/-] تعريف] منذ البداية، وأستدل على أن الحد ليس موقعاً إعرابيا وإنما هو موقع يختص بالعناصر المحيلة من قبيل الأداة وبعض الأسوار والإشاريات وغيرها، وأن الإعراب مستثنى من هذه العناصر نظراً لأن الإعراب مستقل عن التأويل الدلالي. وأستدل أيضاً على أن الإعراب مستقل عن الحد؛ بمعنى أن الإعراب ليس معبراً عنه بواسطة الحد أو بواسطة مورفيمات مدمجة في الحد، وإنما هو إسقاط مستقل عن الحد، وأبرهن على أن حجة التوزيع التكاملية بين الحد والإعراب المقدمة في الأديبيات غير كافية للاعتقاد بأن الحد والإعراب معبر عنهم بقطعة واحدة.

في الفقرة: 4. أدافع عن أن إسقاط الملكية هو الإسقاط المناسب لإشباع مطالب الجر وتسويغ موضوعه تجريبياً ونظرياً، وأبين أن جل اللسانيين يؤيدون فكرة وجود إسقاط وسيط يختص بإشباع المطالب الإعرابية. وفي الفقرة: 4.2.4. أفترض أن إعراب الجر نتيجة مباشرة لغياب الزمن وبالتالي فإنه من الممكن أن يكون هذا الإسقاط الوسيط مرؤوساً باسمة [- زمن] ، إذ لو كان الزمن حاضراً ولو في صورته الضعيفة لتلقى المالك الرفع لا الجر.

## 1. تعدد المواقع الإعرابية

في الواقع، إن بنية المركب الحدي الإضافي تتطلب عدداً من الإسقاطات الوظيفية التي تشبع مطالب مختلفة لاشتقاق بنية الإضافة وتسويغ موضوعها. س. الذي يتلقى إعراب الجر. من هذه الإسقاطات ما هو مبرر بفحص/إسناد إعراب الجر، ومنها ما هو مبرر بفحص السمات الحدية، ومنها ما افترض أنه ضروري تصوريأً أو تجريبيأً لفحص سمات التطابق بين عنصري الإضافة. ويمكن أن نحصر عدد هذه الإسقاطات الوظيفية التي افترضت لاشتقاق بنية الإضافة في أربعة إسقاطات وظيفية أساسية تتطلبها بنية المركب الحدي، وتشترك هذه الإسقاطات في

أن كلا منها يمكن أن يشبع المطلب المتعلقة بإعراب الجر إلى جانب مطالب أخرى، وهذه الإسقاطات يمكن إجمالها بالكيفية المبينة في (١ - ٤) :

1

إسقاط الملكية (أعلى من م. س وأسفل من الحد) الذي يرأسه حرف جر فارغ، ووظيفته توسيع المالك في مخصصه وكذا توسيع العلاقة الدلالية بين المضاف والمضاف إليه (الفاسي الفهري 1993 - 1998) وعقال (1999)، وقد يلعب دورا في إشباع مطالب الجر في اعتقادي .

2

إسقاط التطابق (أعلى من م. س وأسفل من الحد) الذي افترض لإشباع مطالب إحالية مرتبطة بالتوارث في سمة التعريف (لنکوباردي 1994 - 1996) أساساً، كما يلعب هذا الإسقاط دورا إعرابيا تشبع في مجاله المطلب المتعلقة بإعراب الجر (سيلوني 1994) ولنکباردي (1994 - 1996)، إلى جانب مطالب سمات التطابق الفارغة - الممثلة في سمة العدد أساسا - (ريتر 1991) وبورر (1994)).

3

إسقاط الحد، وهو مبرر بإسناد الإعراب بموجب مورفيم التطابق المدمج داخل الحد (أبني 1987) أساسا وآخرون)، أو بموجب حرف جر فارغ (الفاسي الفهري 1990 - 1998) وعقال (1996) والرحالي (1999 - 2000). كما أن هذا الإسقاط مبرر أيضا بفحص السمات الإحالية للحد (الفاسي الفهري 1993 - 1998) وآخرون.

4

وربما كان هناك إسقاط وظيفي رابع يعمل كإسقاط مستقل للإعراب (ما يقابل حد 2 في الفاسي 1998) أو المركب الإعرابي عند بيتنر وهيل (1996)).

عموما، من المثير ملاحظة أن كل إسقاط من هذه الإسقاطات الوظيفية الأربع قد افترض له بطرق مختلفة على أنه المسؤول عن إسناد إعراب الجر، فضلا عن الرأس المعجمي س الذي افترض أنه المسند الأساسي للإعراب الجر الملائم كما في شومسكي (1981 - 1986). فعلى امتداد البنية الشجرية هناك إمكانية لأن يسند أي من رؤوس تلك الإسقاطات إعراب الجر .

شومسكي (1981 - 1986) يفترض أن إعراب الجر مسند كإعراب ملازم يسنه الرأس الاسمي س رأس الإسقاط المعجمي إلى فضله. وافتراض الفاسي الفهري (1993) وعقل (1999) والرحالي (1999 - 2000) وجود حرف جر فارغ مدمج في الحد وظيفته إسناد إعراب الجر نظرا لأن س لا يمتلك خاصية إسناد الإعراب. كما افترضت أعمال أخرى أن التطابق هو الذي ينبغي أن يكون مسؤولا عن إسناد إعراب الجر، سواء أكان التطابق عبارة عن مورفيم مدمج داخل الحد (بحيث يسند إعرابه إلى م. س في مخصوص التطابق أو إلى فضلة الحد عموما كما في أبني (1987)), أو التطابق كإسقاط مستقل كما في ريتز (1991) وسيلواني (1994) ولنكوباري (1996).

إذن على امتداد البنية الشجرية افترض أن إعراب الجر مسند بكيفية ما في مجال أحد تلك الإسقاطات، وهذا التردد يدل على عدم توفر نظرية كافية لرصد الكيفية التي يتم بها إسناد إعراب الجر في بنية الإضافة. إلا أنه من ناحية أخرى هناك شبه إجماع في الأعمال الجارية على أن إعراب الجر الملكي خاصية للإسقاطات الوظيفية؛ بحيث يسند كإعراب بنوي تحت إسقاط وظيفي معين، كما أن هناك شبه إجماع أيضا على أن الجر مسند في مستوى الإسقاطات التي تسفل الحد وتعلو المركب الاسمي. ونظرا لإمكانية فحص الإعراب تحت أي من تلك الإسقاطات رأيت أنه لابد من تفحص محتوى كل إسقاط من تلك الإسقاطات ومدى كفايته لفحص الإعراب.

## 2. إسقاط التطابق ومدى كفايته لتسوية الإعراب

يمكن ملاحظة أن الدور الذي يلعبه التطابق يشبه إلى حد ما الدور الذي يلعبه إسقاط الملكية من الناحية الإعرابية؛ فوجود إسقاط وسيط بين المركب الاسمي والمركب الحدي يسُوغ من الناحية النظرية وصولاً الاسم س إلى الحد عبر رأس الإسقاط الوسيط الذي يعمل كما لو كان (باب إفلات إلى الحد)، كما أنه يمكن أن يسُوغ إعراب الجر المسند إلى م. س في مخصوصه بنفس الكيفية التي يعمل بها مركب الملكية (بالكيفية المدافع عنها أدناه). والفرق بين الإسقاطين يعود إلى مدى تمثيل كل منهما للمعطيات المتوفرة في اللغات التي تبرر للتطابق أو للملكية.

فلغة كالعربية تعتمد على تقدير حرف جر لتأويل بنية الإضافة (راجع الفصل السابق، الفقرة: 5.5)؛ ولهذا يمكن من خلاله الدفاع عن إسقاط لهذا الحرف، إذ لا تفضل اللغة العربية اللجوء إلى إسقاط التطابق نظراً لعدم كفاية المعطيات التي تبرره. وهناك لغات تلجأ إلى التطابق ولا تعتمد على تقدير الحرف، من قبيل الهنغارية والتركية التي يطابق فيها المضاف المضاف إليه في الجنس.

عموماً كان افتراض إسقاط للتطابق في "السمات الفارغة" أمراً ملحاً في

مرحلة من البحث اللساني التي شهدت نزوعاً إلى إجراء توازن بين بنية الجملة وبنية المركب الحدي<sup>(١)</sup>، ولهذا افترض التطابق كإسقاط مفروض عن طريق الضرورة التصورية في اللغات التي لا يطابق فيها المضافُ المضافَ إليه كالعربية والإنجليزية وغيرهما.

نخلص من هذه الفقرة إلى أن إسقاط التطابق غير مبرر تجريبياً بالنسبة للغة العربية، كما أنه لا يملك خصائص إعرابية، والأصح أنه مبرر بسمات التطابق الفارغة (انظر الفقرة: 2. 2. أدناه) لا بفحص السمات الإعرابية.

## 2. التطابق كمورفيزم مدمج في الحد

من بين الأشياء التي لزّمت عن افتراض أبني (1987) الذي يقر بأن "المركبات الاسمية هي إسقاطات قصوى للحد" افتراضُ أن العناصر المولدة في الحد تتألف من حدود ومورفيزمات للاعراب والتطابق<sup>(٢)</sup>، بحيث تط المدمج في الحد يسند الإعراب إلى المالك الموجود على يمينه في (مخصص - م. حد) أو على يساره في (مخصص - م. س) بنفس الكيفية التي يسند بها تط في الصرفه إعرابه إلى م. س الفاعل في (مخصص - م. ص) أو في (مخصص - م. ف). والبنيتان التمثيليتان لهذا التوازي الإعرابي الناتج عن المورفيزم الإعرابي تط المدمج في كل من الصرفه والحد ممثّل لهما بالتشجيرتين (5أ) و(5ب) تباعاً، من خلال أبني (1987).

5



(1) انظر بالخصوص أبني (1987) والفالسي (1987) وصيولشي (1989).

(2) انظر لنکباردي (1994، 1996) حول مبرر تط المدمج خصوصاً فيما يتعلق باللغات герمانية. ومن ناحية مختلفة، تنتقد سيلوني (1994) فكرة وجود سمات متناقضة في الرأس الواحد؛ فسمات حد و تط الموجودة في الحد. لا تتفق مع المقاربة الصارمة للرؤوس الوظيقية؛ بحيث لا يمكن للرأس الواحد أن يتضمن كينونات entities لطبعات مختلفة.

فإن إعراب الجر في التشجيرة (5 ب) يمكن أن يسنده الرأس الإعرابي تط المدمج في الحد بإحدى الاستراتيجيتين المتاحتين: الأولى: يسنه إلى اليسار؛ إلى م. س (المالك) فضلاً عن الحد في علاقة (رأس - فضلاً)، والثانية: يسنه إلى اليمين؛ إلى م. س المنقول إلى (مخ - م حد) في علاقة (مخصص - رأس).

لاحظ أن فكرة المورفيات المدمجة في الحد قد تبدو كافية من الناحية النظرية لإشباع مطالب إعرابية، لكن الحدود عموماً لها خصائص مختلفة، وقد دافعت في (الزراعي 2002) على أن الحد إسقاط للأدوات التي تمتلك خصائص إحالية بالأساس<sup>(١)</sup>؛ فجميع العناصر التي تحتل موقع الحد أسواءً كانت أداة التعريف أو عناصر أخرى كالإشاريات وبعض الأسوار والأعداد - تؤثر على إ حالية التعبير الاسمي عندما تحيّزه، في حين أن مورفيات الإعراب لا تمتلك هذه الخاصية الإحالية التي أعدتها خاصية أساسية للحدود<sup>(٢)</sup>.

نخلص من هذه الفقرة إلى أن فكرة المورفيات المدمجة في الحد غير كافية أيضاً لإنصاف الإعراب نظراً لأن الحد يشبع مطالب إحالية لا إعرابية.

## 2.2. التطابق كإسقاط مستقل ومجال لتسوية الجر.

من بين من يدافعون عن هذا الإسقاط كمسوغ لعمليات الفحص الإعرابي سيلونني (1994) التي تفترض بالنسبة لبنية الإضافة أن إعراب الجر يفحص في مجال إسقاط التطابق (الواقع بين المركب الحدي والمركب الاسمي). ومبرر هذا الإسقاط من الناحية التجريبية غير كاف لأنه يأتي من حقيقة أن بعض اللغات المحدودة جداً يتتطابق فيها الاسم مع المالك<sup>(٣)</sup>، بنفس الطريقة التي يتتطابق فيها الفعل مع الفاعل من قبيل اللغة الهنغارية التي لا يكون فيها الفاعل موسوماً صرافيًا<sup>(٤)</sup>، وكذلك من قبيل التركية التي يتتطابق فيها الاسم والمالك، إلا أن الفرق بين تطابق الهنغارية والتركية يمثل في أن الأول يسند الرفع والثاني الجر إلى

(١) الزراعي (2002)، *الخصائص الحيزية والتأويلية للحد، الأيام اللسانية الوطنية الخامسة*. بعنوان: البنية التسويرية ودلالة الأحياز، 17 - 19 / 2002 معهد الدراسات والأبحاث للتعریف - الرباط.

(٢) راجع أيضاً سيلونني (1994)، ولنكوباري (2001)، بخصوص خصائص الحدود.

(٣) عن تطابق الاسم والمالك في بعض اللغات، وعن الإعراب المسند للمالك (رفع أو نصب أو جر) والدور الذي يلعبه التطابق في الإعراب انظر أبني (1987). ويرى عقال في معرض ملاحظاته القيمة أن تطابق الهنغارية كاف من الناحية النظرية لتبرير تط مستقل كما هو الحال بالنسبة لتطابق المفعول.

(٤) راجع صبولشي (Szabolcsi) (1989)

الملك<sup>(1)</sup>. وقد استدلت صبولشي Szabolcsi (1989) على أن الفرق بين مالك الرفع ومالك الجر يعود إلى أن مالك الرفع يقع في مخصص الصرف، بينما يقع مالك الجر في مخصص المصدري على أساس أن الحد مواز للمصدري من وجهة نظر صبولشي.

وقد وسعت سيلوني (1994) فرضية شومسكي حول فاحص الإعراب البنويي تط كخاصية للإعراب البنوي؛ بحيث افترضت أن المركبات الاسمية التي تتضمن الإعراب البنويي يجب أن تتضمن إسقاطاً للتطابق الذي يعمل كمجال لفحص إعراب الجر، وفي هذا الصدد توصل سيلوني بين نوعين من اللغات إعرابياً؛ فاللغات التي تتضمن الإعراب (البنويي) الذي لا يعتمد على العلاقات المحورية يجب أن يتضمن إسقاطاً للتطابق، واللغات التي لا تتحقق الإعراب البنويي ضمن المركبات الاسمية ينبغي ألا تنجز الفحص (راجع الفصل الثالث من القسم الأول، الفقرة: 3. بخصوص الإعراب البنويي والملازم) ولذلك يظهر فيها تط خاملاً أو مفقوداً كما في الأنجلizية والفرنسية<sup>(2)</sup>.

ومن ناحية مختلفة ومتغيرة لفرضية سيلوني يقدم لنكباردي (1996) توسيطاً بين مجموعة اللغات التي تتحقق الجر على أساس وجود أو غياب التطابق على النحو المبين في (6):

## 6

إذا كان موضوع الجر لا يتطابق مع الاسم س فإن س يصعد إلى الحد. وإذا كان موضوع الجر يتطابق مع س فإن س لا يصعد<sup>(3)</sup>.

(1) خلافاً لهاتين اللغتين يظهر عدد من اللغات التي لا تنص على وجود تط مطلقاً من قبيل الأنجلizية والفرنسية وغيرهما، فهذه اللغات عادة ما تتطلب توسيط حرف جر (دُمية) dummy بين عنصري الإضافة من قبيل of و de في الأنجلizية والفرنسية تباعاً.

(2) افتراض تط في الحقيقة هو مدعم بالنحو الكلي فقط وليس نتيجة لحقائق تجريبية، فلتأمل لغة كالأنجلزية مثلاً في بنية من قبيل (i):

(i) - [[[building a spaceship] Agr [John's].

فالتطابق المضمن في بنية المصدر المنتهي ing) (في الأنجلizية أُسندت له وظيفة إسناد إعراب الجر، مع أنه غير منظور وغير قابل للتعلم كما يبين أبني (1987) كونه ليس له تحقيق).

(3) وفي هذا الصدد يستدل لنكباردي (1994) على أن برهمة النظرية الإعرابية الأدنوية المجردة تستدعي أن يصعد س إلى الحد عبر م. س، وهذا الصعود سيتمكن من الاستغناء عن التطابق المورفولوجي.

والفرق الواضح بين توسيط سيلوني وتوسيط لنكباردي - على الرغم من كون التوسيط بين مشتقين من النظرية الإعرابية - يعود إلى أن توسيط سيلوني يقوم على أساس التصور النظري للتطابق، في حين أن الآخر يبني على أساس تجريبي، . ومن هنا فإن ضرورة إسقاط للتطابق تأتي من قوة أحد التصورين على حساب الآخر ولا تأتي منها معا. الأمر الذي يجعلني أعتقد مرة أخرى أن إسقاطاً للتطابق، يسُوغ العلاقة بين المضاف والمضاف إليه دلاليا وإعرابيا، غير مبرر بما يكفي.

### 3.2. فرضية تطابق الجر

هذه الفرضية جاءت كنتيجة لجملة من الدراسات المقدمة عن العبرية، ومفادها كما توضح سيلوني (1994) أن الاسم العاري من الأداة من قبيل: دار في (7 أ) مثلاً يكون مدمجاً مع تطابق الجر المرمز كسمة إعرابية في الرأس الأسماي س منذ البداية، وهذا يتطلب بالضرورة م. حد (مضافاً إليه) كفضلة له يتحقق فيه الجر. أما إذا كان الاسم دار مثلاً مدمجاً من س منذ البداية مع الحد (أداة التعريف) كما في (7 ب)، فلا يظهر عندئذ م. حد كفضلة له، وبالتالي لا يسقط تط ويصعد الاسم دار إلى الحد مباشرة دون المرور بتطابق الجر.

7

- أ - دار الرجل
- ب - الدار

وهذا من وجهة نظر سيلوني يفسر للتوزيع التكاملاني بين أداة التعريف وإعراب الجر في الساميات؛ لأن كلاً من تط. جر وأداة التعريف له سمة [؟تعريف] ، ولا يمكن لرأس واحد أن يحقق صرفتين منفصلتين لسمة واحدة<sup>(1)</sup>.

عموماً فكرة تط. جر غير مبررة بالنسبة للغة العربية أو للغات أخرى، ويبدو أنها خاصية للغة العربية، مع أن هذه الفكرة من الناحية النظرية تستجيب لمطالب إعراب الجر أكثر من فكرة المورفيمات المدمجة في الحد.

### 3. طبيعة حد ومحتواه

الحد عبارة عن مقوله وظيفية، وفي اعتقادي أنه غير مخصص بالسمة [ ±

(1) ما تسميه سيلوني توزيعاً تكامانياً بين الجر والأداة لا ينطبق على ما يسمى في العربية بالإضافة اللغوية التي يتواجد فيها الجر مع الأداة من قبيل: الجميل الوجه (انظر الفقرة: 3.2 من هذا الفصل).

تعريف] منذ البداية<sup>(1)</sup>، وهو مواز للصرف في بنية الجملة<sup>(2)</sup>، وخصوصاً الزمن تبعاً لافتراضات الفاسي (1993) و(1998)<sup>(3)</sup>. ويبيّن أبني (1987) أن تسمية حد هي تسمية اعتباطية بالكامل وأن الحد مجرد مقوله تركيبية مفترضة مخصصة بالسمة [+ ص] ، ويختلف الحد عن الصرف والمصدرى فقط في أنه ينتمي إلى النظام الاسمي لا النظام الفعلى ، وبالتالي فالشخص الطبيعي له هو [+ ص + ص] .

من ناحية أخرى يفترض أبني أن الحدود عناصر مغلقة وتفتقر إلى المحتوى الوصفي ، وهي أسوار أصح من كونها حمولاً ، وفي عدد من اللغات تظهر الحدود كمتصلات كما هو الحال في (الفرنسية والإغريقية الكلاسيكية) أو كلواصق كما في (النرويجية) حسب أبني (1987) ، وبخلاف ما أعتقد ، بين أبني أن محتوى الحد عبارة عن مجموعة من تط.

والحد - بناء على الفرضيات المطروحة - يعلو الإسقاط الاسمي ، ووظيفته إغلاق إ حالـة الاسم عندما يتصـعد إلـيـه الاسم العاري ، وهذا ما يجعلـني أعتقد أيضاً

(1) جل الأعمال دافعت عن كون الحد غير مخصص بهذه السمة منذ البداية ، وأنه يحصل على هذا التخصيص عبر آلية توارث للتعريف ، وهذه الآلية تختلف من تصور آخر؛ فالفاسي الفهري (1998) يبيّن أن التوارث يتم عندما يتصـعد مـس المـالـك إـلـى مـخـصـصـ حدـ ، 1ـ وـفيـ عـلـاقـةـ مـخـصـصـ رـأـسـ يـتـمـ التـوـارـثـ وـمـنـ ثـمـ يـتـمـ تـخـصـيـصـ الحـدـ . وـتـرـىـ رـيـترـ (1991) أن التوارث يتم عندما ينتقل مـسـ إـلـىـ مـخـصـصـ تـاـبـعـ العـدـدـ ، وـيـتـمـ التـاـبـعـ فيـ عـلـاقـةـ مـخـصـصـ رـأـسـ بـيـنـ مـسـ وـالـرـأـسـ طـ وـعـنـدـمـاـ يـتـقـلـلـ سـ إـلـىـ حدـ فـإـنـهـ يـحـمـلـ مـعـهـ تـخـصـيـصـ التـعـرـيفـ إـلـىـ ذـلـكـ الحـدـ . وبـخـلـافـ ذـلـكـ تـدـافـعـ بـورـرـ (1994) عنـ أنـ التـخـصـيـصـ يـتـمـ فـيـ المعـجمـ حـيـثـ أنـ السـمـةـ [± تعـرـيفـ]ـ هيـ سـمـةـ مـوـلـدةـ قـاعـديـاـ عـلـىـ الجـذـعـ الـاـسـمـيـ ، وـيـرـثـ الحـدـ هـذـهـ السـمـةـ مـنـ سـعـنـدـمـاـ يـتـقـلـلـ إـلـيـهـ . (انظرـ الإـحالـةـ (18)ـ أـدنـاهـ)ـ . وبـخـلـافـ كـلـ ذـلـكـ يـفـتـرـضـ بـنـ مـامـونـ (1997)ـ أنـ الرـأـسـ الـاـسـمـيـ يـرـثـ هـذـهـ السـمـةـ بـمـوجـبـ عـمـلـيـةـ ضـمـ فـيـ مـكـونـ بـعـدـ تـرـكـيـبـ؛ وـهـوـ الـمـكـونـ الصـوـاتـيـ؛ بـمـعـنـيـ أـنـ مـسـ يـضـمـ إـلـىـ سـ فـيـ مـسـتـوـيـ صـ.ـ صـ وـهـذـاـ الضـمـ هـوـ الـذـيـ سـيمـكـنـ مـسـ مـنـ نـقـلـ سـمـةـ التـعـرـيفـ إـلـىـ سـ،ـ وـبـهـذـاـ يـصـبـحـ وـجـودـ لـاـصـقـةـ لـلـتـعـرـيفـ عـلـىـ سـ أـمـرـاـ حـشـوـيـاـ . وـبـنـ مـامـونـ فـيـ هـذـاـ التـصـورـ يـنـحـوـ منـحـيـ هـالـيـ وـمـارـنـيـزـ (1993)ـ فـيـ الـاعـتـقادـ بـوـجـودـ مـكـونـ بـعـدـ تـرـكـيـبـ لـلـبـنـيـةـ الـصـرـفـيـةـ تـحـسـبـ خـرـجـ التـرـكـيـبـ،ـ وـهـوـ مـاـ دـافـعـتـ عـنـهـ أـعـلـاهـ بـالـنـسـبـةـ لـلـتـحـقـيقـ الـصـرـافـيـ لـإـعـرـابـ الـجـرـ(ـرـاجـعـ الـفـصـلـ الثـانـيـ)ـ .ـ منـ القـسـمـ الـأـولـ)ـ .

(2) يفترض أبني (1987) أن الحد عبارة عن موجه أو مكان للوجهات في الصرف الجملية التي تتالف من طبقة من الموجهات . وهناك من يعتقد بأن الحد مواز للمصدرى وليس للصرف (انظر صبولشى (1989) و سيلونى (1994)).

(3) وعلى هذا الأساس افترض الفاسي نظاماً لشطر الحد على غرار نظام شطر الصرف في بنية الجملة . انظر الفاسي (1993) و(1998) بالخصوص .

أن الحد يملك بعض الخصائص التسويرية والإحالية<sup>(1)</sup>. وهناك من دافع عن كونه سورة انطلاقاً من خصائصه الحيزية والتأويلية، وقد يكون الحد مملاً معموماً (محققاً صواتياً) ويصعد الاسم س لفχص السمة اللاصقية<sup>(2)</sup>. <sup>(3)</sup>، كما يحدث بالنسبة للإضافة الحرة أو اللفظية التي تحقق الأداة على الرأس، وقد يكون فارغاً صواتياً لكنه محيل دالياً ويصعد الاسم س أيضاً إليه ليفχص أو يكتسب منه السمة الحدية التي تجعل منه محيلاً.

لكن خلافاً لذلك افترضت بعض الأعمال أن الحد غير مخصص إلا بسمة إعرابية أو بمورفيك للتطابق وظيفته إسناد الإعراب، وهذا هو السبب المباشر في غياب الحد من وجهة نظر هذه الأعمال لأن هذا الموضع لا يمكن أن يملأ بصرفتين لسمة واحدة. لكنني بخلاف ذلك أعتقد أن التوزيع التكامل بين الحد المحقق وإعراب الجر غير كاف للتفسير لعلاقة الحد بالجر (انظر الفقرة: 2. 3. أدناه)، فمعطيات اللغة العربية مختلفة: بحيث نجد أن الحد قد يتواجد مع الجر في حالة الإضافة اللفظية، كما أن التوارد حاصل في أنواع أخرى من الإضافة؛ كإضافة المشتقات عموماً<sup>(4)</sup>.

نخلص من هذه الفقرة إضافة إلى ما تقدم إلى أن الحد موقع لعناصر لها القدرة على الإحالة والتأثير في التعبير الاسمي، ومن هنا فإن الإعراب مستثنى من هذه العناصر التي تحتل موقع الحد (راجع الفقرة: 1. 2. أعلاه).

(1) من بين خصائص الأسوار التي تنطبق على الحدود أن الأسوار رؤوس وظيفية أصح من كونها رؤوساً معجمية كونها تمثل طبقة مغلقة في المعجم كما أن الأسوار عادة لا تمتلك تخصيص الجنس وإنما العدد فقط، أضف إلى ذلك الخصائص الحيزية والتأويلية التي تتميز بها الأسوار؛ بمعنى أن السور يقوم بتحيز البنية وأنه يجب أن يكون في موقع أعلى في البنية حتى يتمكن من إغلاق الموقع المفتوح إلى غير ذلك.

(2) في هذا الصدد أعتقد ذهاباً مع الرحالي (2000) في أن صعود س إلى حد المحقق لا يتم لغرض الإلصاق وإنما لفχص السمة اللاصقية (affix feature) التي تنتقيها الأداة "ال" وتُسقط في التعداد، ولتدقيق أكثر راجع (الرحالي 2000) ص: 357، هامش: 76.

(3) خلافاً لذلك تماماً تستدل بورر (1994) من خلال العبرية على أن أداة التعريف هي سمة للاسم وهذا ينسجم مع الطبيعة الإلصاقية للأداة، بمعنى أن الأداة لاصقة، تلتتصق بـ س في المعجم وليس سمة لـ حد كما هو مستدل في الفاسي (1998) في حالة النعت بالصفة على الأقل.

(4) في اعتقادي، إن إضافة المشتقات مختلفة عما دعي بالإضافة اللفظية في الكثير من الخصائص الإعرابية والجهوية وغيرها (انظر الفاسي 1990)).

وقد تكون فكرة التوزيع التكامل غير واضحة إذا أخذت طابع أن الحد المحقق على س - في أنواع الإضافية المذكورة أعلاه - ليس له تأويل أو تأثير في الخرج.

### 1.3. الحد وعلاقته بالجر

لقد فسرت الأعمال التي طبقت على الساميّات العلاقة ما بين الحد وإعراب الجر على أنها علاقة توزيع تكاملية؛ بمعنى أن أدلة التعريف لا تظهر عندما يكون إعراب الجر محققاً على المضاف إليه، وتزعم كل من ريتير (1991) و سيلوني (1994) أن السبب في غياب الحد المحقق يعود إلى أن هذا الموقع مملوء بمسند إعرابي مجرد تسمية ريتير حد. جر، وتميز ريتير بين نوعين من الحد: الأول تمثله أدلة التعريف وهي عبارة عن حد الذي لا يسند إعراباً<sup>(1)</sup>، والثاني هو حد جر الذي يمثل الحد الفارغ صواتياً والمخصص لإسناد الإعراب، و كنتيجة لذلك يظهر التوزيع التكاملية بين حد جر والأداة.

وتعتقد سيلوني (1994) أن هذه العلاقة التوزيعية نابعة عن المؤثرات الصواتية التي قد تقع على الاسم كالنبر في العبرية<sup>(2)</sup>. وتبين ريتير أن التناوبات الصواتية تعمل على جعل سمات حد منظورة؛ فحينما تغيب الأداة بسبب غياب النبر تظهر سمة الجر على الحد الذي يكون في هذا الوضع أشبه بالمورفيمات العائمة التي لها طبيعة التصاقية.

ومن المعقول أيضاً ألا تكون هناك علاقة مباشرة ما بين غياب الحد وتحقيق الجر في الساميّات، لأن غياب الحد أحياناً قد يعود لأسباب دلالية محضة تبعاً لابن هشام وكما أعتقد هنا<sup>(3)</sup>. في حين أن ظهور الجر يخضع لمؤثرات صرفية وتركيبيّة أكثر منها دلالية.

### 2.3. إعراب الجر مستقل عن الحد

الفكرة الأساسية التي أدفع عنها في هذا السياق أن الحد والإعراب مستقلان

(1) تزعم ريتير هنا وبطريقة تخلو من البساطة أن الحد رأس الإسقاط الوظيفي غير مخصص بالتوارث لسمة التعريف، ولتخفيضه بهذه السمة يتم أولاً فحص تطابق الجنس والعدد في علاقة مخصص - رأس بين مركب الجر و س: أي في مجال إسقاط التطابق، وبالتالي يتم اكتساب تخصيص التعريف من مخصص إسقاط التطابق، وبعد ذلك يقوم س بنقل هذا التخصيص إلى الحد.

(2) تستدل سيلوني (1994) على أن الرأس الاسمي في الإضافة البنائية يفقد النبر الذي لا يسوغ ظهور المضاف إليه، وأن التناوب الصواتي بين الرأس الاسمي ونظيره في الإضافة الحرة ناتج عن غياب النبر في الأول وتحققه في الثاني، وهذا الأخير يسوغ ظهور حرف الجر أيضاً محققاً كرأس للفضلة.

(3) يوضح ابن هشام الأنباري، شرح جمل الزجاجي، ص: 68: أن: "التعليق لعدم جواز الجمع بين "ال" التعريف والإضافة هو أن "ال" تعرف الاسم بالعهد، والإضافة تعرف الاسم بالملك والاستحقاق، ولا يجمع على اسم تعريفان مختلفان" (تصادم القيم بمفاهيمنا) فهذا التفسير الذي يعرضه ابن هشام يتم في معزل عما إذا كان الجر يتحقق أم لا.

عن بعضهما؛ بمعنى أن الإعراب غير معتبر عنه لا بواسطة الحد ولا بواسطة مرفقات أو كينونات مضمنة في الحد: فكل من حد واء يرأس إسقاطاً وظيفياً مستقلاً.

في الحقيقة هناك حجة نظرية استثمرت لصالح أن حد واء ممثلان بقطعة واحدة هي حد؛ وتتمثل هذه الحجة في "التوزيع التكاملـي" الذي يظهر بين الأداة والوسم الإعرابي الصرفي الذي يتحقق عادة على المالك. وقد لوحظ كتدعيم لهذه الحجة أن اللغات التي لا تمتلك الحد: أي لا تمتلك أداة للتعريف أو التنكير (من قبيل اللغات السلافية (الروسية والبولندية Polish والزيتش Czech) تمتلك بالمقابل حداً إعرابياً يرأس الإسقاط الاسمي ويسمح بإخراج (نقل) المالك إلى مخصصه لأسباب إعرابية<sup>(١)</sup>). ويعتبر الحد من وجهة النظر هذه عبارة عن مقوله وظيفية مجردة من المحتوى الدلالي سواء حد تع أو حد اع<sup>(٢)</sup>.

وسوف أستدل على أن التوزيع التكاملـي بين الأداة والإعراب (في اللغات التي تمتلك الحد: السامية والرومانية والجرمانية) غير كاف للاعتقاد بأن حد تع واء معتبر عندهما بإسقاط وظيفي واحد. والحجة على استقلالية الإعراب عن الحد تأتي من طريقين مستقلين: الحجة الأولى تتلخص في وجود حالات لا تتضمن التوزيع التكاملـي. والحجة الثانية تأتي من اللغات السلافية والجر الساكسوني. وهذه الحجج أقدم لها تحليلاً فيما يلي:

### أولاً

#### عدم كفاية التوزيع التكاملـي

أ - التوزيع التكاملـي ليس في كل الحالات؛ فبالإضافة إلى الإضافة الحرة التي

(١) جلبرت Gilbert (2000) و مقدال斯基 Migdalski (2000)

(٢) يستدل مقدال斯基 Migdalski (2000) في هذا السياق على أن أداة التعريف في اللغات التي تمتلكها هي أداة فارغة من المحتوى الدلالي استجابة للمبدأ الذي يعتبر جميع الحدود (أدوات أم أسواراً أم غير ذلك) عبارة عن مقولات وظيفية محضة وذلك كخاصية للمقولات الوظيفية (أبني 1987). وكون الأداة تخلو من الدلالة من وجهة نظر مقدال斯基 (ن.م.) يستند إلى حقيقة أن أداة التعريف قد تدخل على أسماء الجنس من قبيل الأداة الموجودة على التلفون في اختراع التلفون في 1876، إلى جانب أن بعض اللغات كالرومانية والإيطالية تستعمل أداة التعريف حتى مع المركبات التي لها تأويل النكرة، وأن إحالة الحد لا تستخلص من الأداة وإنما من عنصر تخصيصي specificity يسوي في مخصوص الحد الوظيفي. ومع ذلك فهذه الاعتبارات قد لا تكفي لتجريد الأداة من خصائصها الدلالية وقدرتها على الإحالـة، وكونها لا تملك تأويلاً يعود إلى وضعها الخاص في السياقات الإنجازية حسب اللغات في اعتقادـي.

يتولد فيها الأداة والوسم الإعرابي الصRFي نجد حالات واسعة في اللغة العربية تتحقق فيها الأداة على رأس بنية الإضافة وتتولد مع تحقيق صRFي للإعراب وذلك من قبيل إضافة الصفة وإضافة المشتقات وكذا إضافة الأعداد والمقادير والمكاييل وبعض أسماء التفضيل. وتشبه اللغة العربية اللغة الرومانية التي قد يتولد فيها الحد المحقق على الرأس والإعراب (راجع الفصل السابق، الفقرة: 2. 3 حول معطيات الرومانية الواردة تحت (20))، (وانظر أيضاً الفصل المولى، الفقرة: 4. 1.).

ب - في مقابل ذلك توجد لغات يغيب فيها الأداة والإعراب من قبيل الفارسية والهنغارية؛ فالتركيب الإضافي في الفارسية ينفرد بوجود لاحقة<sup>(١)</sup>: حركة الكسر على آخر المضاف (الجزء الأول من التركيب) لا المضاف إليه، وذلك لأن جميع الكلمات في الفارسية تنتهي بالساكن، ويبدو أن هذه اللاحقة ليست لاحقة الجر وإنما لاحقة تدل على الملكية فقط كتلك التي نجدها في رأس إضافة الهنغارية<sup>(٢)</sup>. لتأمل (8) بالنسبة للفارسية:

8

- أ - شهر قاهرة مدينة القاهرة
- ب - زبان عرب لغة العرب

وعندما تقلب الإضافة بحيث يكون المضاف إليه هو المقدم (كما في التركية أيضاً) فإن طرف الإضافة يخلو من أي حركة إعرابية ويصبح الطرفان ساكني الآخر كما في (9):

9

- أ - قاهرة شهر مدينة القاهرة
- ب - شاه بور ابن الملك

ج - التوزيع التكاملـي بين الأداة والوسم الإعرابي الصRFي قد لا يبدو مشروعاً، لأن العلاقة بين الأداة والوسم الصRFي علاقة غير مباشرة بين الأداة والإعراب، وما

(1) بدیع محمد جمعة، قواعد اللغة الفارسية.

(2) اللغة الهنغارية لها ثلاثة أنواع من الملكيات؛ اثنان منها تركيبيان والثالث صRFي؛ فالملكية الصRFية تدل عليها لاحقة على الرأسـي الاسمـي وهي ليست لاحقة إعرابـية (لا وجود لإعرابـ الجـرـ فيـ الـهـنـغـارـيـةـ) وإنـما صـرـفـيـةـ تـدـلـ عـلـىـ الـمـلـكـيـةـ فـقـطـ. رـاجـعـ فـيـ ذـلـكـ (ـکـورـنـایـ Kornai 1985).

أعده علاقة مباشرة بين الأداة والإعراب هي تلك التي تكون بين الأداة والواسم الإعرابي نفسه (الحرف)، وليس الوسم الصRFي؛ وبالتالي تكون بصدق توارد بين الأداة والواسم وليس بصدق توزيع تكاملـي، وهذا يؤكـد حقيقة أن الإعراب مستقل عن الحد.

بالنظر إلى ما تقدم فغياب الحد غير مرتبط بغياب الإعراب، وغيابهما في الفارسية والهنغارية يكافـع تواردهما في العربية والرومانية من ناحية أن الإعراب مستقل عن الحد في البنية الوظيفية وأنهما ليسا دائمـا في حالة توزيع تكاملـي.

د - الأدوات لها خصائص إحالـية دلالـية خلافا للإعراب الذي هو سمة صورية ليس لها تأويل؛ فكل من الأداة والإعراب ينجز وظائف مختلفة عن الآخر. من ناحية أخرى قد لا يكون غياب الأداة مرتبطا بالضرورة بالإعراب، كما أن الإعراب غير مرتبط بشكل مباشر بالأداة، وما أعتقده في هذا الصدد أن غياب الأداة قد يعود إلى أسباب دلالـية تبعـا للرأي الذي عرضـته لـابن هشام أعلاه (راجع الإـحالـة رقم 20 أعلاه).

### ثانياً

## حجـة من اللغـات السـلـافية ومن الجـر السـاكـسـوني

أ - في اللغـات التي لا تتوفر على الحـدود وتكتـفي بإسـقاط إعرابـي كـرأس لـبنـية (مـسـ) من قـبيل اللغـات السـلـافية المشارـ إليها أعلاه فإـنـي أـعـتـقدـ أنـ الإـعرـابـ يـحـتلـ نفسـ مـوـقـعـ الـحدـ وـيـسـوـغـ المـالـكـ فـيـ مـخـصـصـهـ بـنـفـسـ الـكـيـفـيـةـ التـيـ يـسـوـغـ بـهـ المـالـكـ فـيـ اللـغـاتـ ذـاـتـ الـحدـ. فـالـإـعرـابـ فـيـ هـذـهـ اللـغـاتـ يـعـمـلـ باـسـتـقـالـالـ عـنـ الـحدـودـ.

### ب - الجـر السـاكـسـوني

شـبـيـهـ بـالـلـغـاتـ السـلـافـيـةـ مـاـ نـجـدـ فـيـ (10 أـ) بـالـنـسـبـةـ لـلـجـرـ السـاكـسـونـيـ، حيثـ اـعـتـبرـتـ الـحـالـاتـ (10 أـ) عـلـىـ أـنـهـ تـمـيلـ لـفـكـرـةـ التـوزـيعـ التـكـامـلـيـ، وـأـعـتـقدـ فـيـ هـذـاـ السـيـاقـ أـنـ الجـرـ السـاكـسـونـيـ شـبـيـهـ بـمـاـ يـجـريـ فـيـ اللـغـاتـ السـلـافـيـةـ التـيـ لـاـ تـمـتـلكـ الـحدـودـ، وـيـأـتـيـ فـيـهـ إـعـرـابـ لـيـقـومـ بـوـظـيـفـةـ مـسـتـقـلـةـ عـنـ الـحدـ وـهـيـ وـظـيـفـةـ إـسـنـادـ إـعـرـابـ إـلـىـ الـمـالـكـ.

من نـاحـيـةـ أـخـرىـ فـالـإنـجـليـزـيـةـ مـنـ خـلـالـ (10) تـتـوفـرـ عـلـىـ نـوـعـيـنـ مـنـ الإـضـافـةـ:

الأولى تمتلك الأداة ويسبق فيها المملوکُ المالكَ (١٠ ب). والثانية تلك التي لا تمتلك الأداة ويسبق فيها المالكُ المملوکَ (١٠ أ) :

10

أ - John's book  
ب - The book of John

ففي (١٠ ب) تحتل الأداة موقعاً أعلى من الموضع الذي يحتله الإعراب، وتبدو أدلة التعريف وأدلة الإعراب كإسقاطين مستقلين، وتنتج عن ذلك رتبة (أداة. مملوك. حرف. مالك). أما (١٠ أ)، فيحتل الواسم الإعرابي طـ موقعاً أعلى في ظل غياب أدلة التعريف، ويتوسّع مـ سـ المالكـ في مخصوصهـ، وتنتج عن ذلك الرتبة (مالكـ. أدلةـ. مملوكـ). والتفسير لوجود الواسم الإعرابي في موقع مماثل لموقع الحد في (١٠ أ) أنه عبارة عن أدلة إعرابية لا حرف جر بعدي كما اعتُقد؛ نظراً لأنّه يسلك سلوك الأدوات لا الحروف (التي تحتل موقع الحد بخلاف حروف الجر كما سيأتي في الفقرة ٣.٣ الموالية)، كما أنّ حرف الملكية في (١٠ ب) الذي يسلك سلوك الحروف لا الأدوات (انظر الفقرة الموالية).

فاللغة الإنجليزية توفر على نوعين من الإضافة: بحيث تمثل (١٠ أ) النوع الأول الذي يمكن أن نحمل عليه ما يحدث في اللغات السلافية التي تسمح بإخراج الفاعل إلى مخصوص إسقاط إعرابي بواسطة رأس إعرابي لا رأس حدي، بينما تمثل الحالة (١٠ ب) توارد أدلة التعريف وحرف إعراب تحت إسقاطين مستقلين وهو ما تمثله اللغات التي تتضمن الحد والإعراب معاً.

### 3.3. ضد كون الحد إسقاطاً للحرف

هناك شيء من عدم الوضوح في الأدبيات بين الأدوات الإعرابية Particles والحروف الإعرابية Pre/Postpositions ويأتي هذا الغموض من حقيقة أن كلاً من أدوات الإعراب وحروف الإعراب يختص بالدخول على المركبات الاسمية ويسند لها الإعراب. ومع ذلك فإنني أعتقد أن هناك فروقاً دقيقة بين الأدوات والحروف أوردها تحت (١١) :

11

أ - الأدوات الإعرابية تعمل كحدود تماماً كأدوات التعريف والتنكير .  
ب - الأدوات غالباً ما توفر المعلومة المتعلقة بالوظيفة التركيبية أو المحورية كما هو

الحال بالنسبة للغة اليابانية (حسب دكسون 1994) وراجع المعطيات المقدمة في الفصل الأول من القسم الأول، الفقرة: ١. ٣).

ويقدم أبني (1987 ص: 84 - 85) مجموعة من الفروق بين الواسمات الإعرابية (الأدوات الإعرابية)<sup>(١)</sup>، والحروف بنوعيها القبلي والبعدي adpositions كما في (12):

### 12

أ - الواسمات الإعرابية هي عناصر وظيفية ترث المحتوى الوصفي والقرينة الإحالية من فضلتها على أن الحروف عناصر محورية تسند الإعراب والدور المحوري لفضلاطها.

ب - الواسمات الإعرابية تحمل السمات الإعرابية للموضوع الذي ترأسه، وهذه السمات يجب أن توسيع بالاقتران مع الإعراب المسند إلى الموضوع.

وأقترح هنا بناء على ما تقدم نواعين من الحدود بقصد التوضيح بين اللغات أقدمهما بالكيفية المبينة في (13):

### 13

أ - اللغات التي تتوفر على أدوات إعراب ولا تمتلك حد تع (كاللغات السلافية) تسقط حد إعراب ليقوم بنفس الوظيفية التي يقوم بها حد تعريف.

ب - اللغات التي تتوفر على حروف جر (السامية والجرمانية) تسقط حد تعريف وحد إعراب معا تحت إسقاطين مستقلين.

وبناء على ذلك فإنني لا أبني فكرة أن حد تعريف قد يكون إسقاطا للحرف، وإنما هو إسقاط للأدوات (سيلوني 1994)، ولنكوباري (2001)). وفكرة أن الدال على إسقاط للحرف ربما نتاجت عن ملاحظة سلوك الحرف ئ في (10) الدال على الملكية في الأنجلizية والذي يملك سلوكا مركبا، بحيث له سلوك الحد تارة من خلال خصائصه الإحالية، وتارة أخرى له سلوك حروف الجر من خلال قدرته على إسناد الجر البعدي إلى المضاف إليه<sup>(٢)</sup>. وقد بينت أعلاه أن هذا الواسم الإعرابي

(1) مصطلح الواسمات الإعرابية يضم الأدوات الإعرابية والحراف الإعرابية معا كما بينت في الفصل الأول من القسم الأول، إلا أن أبني يستعمله للدلالة على الأدوات وحدها فيما بدا لي.

(2) يعرض لنا أبني (1987) أربع إمكانيات لوظيفة هذا الحرف: الأولى أن هذا الحرف عبارة عن وسم =

عبارة عن أداة إعرابية لا حرف إعراب. وافتراض الأداة للواسم S يفسر لتوارد المالك والحد الإعرابي (الذي اعتُقد أنه حد تعريف) على اعتبار أنه حد إعرابي لا حد تعريفي.

وإذا افترضنا أن الحرف في اللغة العربية هو إسقاط للحد، فإنه قد يلزم عن هذا الافتراض أن الحرف يساهم في إحالة البنية بكيفية معينة وهذا غير صحيح فيما أعتقده هنا لأن الحروف لها خصائص مستقلة عن الحدود كما بينت أعلاه. وقد استدللت سيلونني (1994) من خلال ملاحظتها للسلوك التركيبي للأدوات أن حد إسقاط للأدوات (التعريف أو التنکير) لا لحروف الجر<sup>(١)</sup>.

#### 4.3. مبرر الصعود إلى الحد

من بين النتائج الأساسية التي أفرزها البحث ضمن المركبات الحدية أن "المركبات الاسمية اسقاطات قصوى للحد" كما افترض أبني (1987)، وهذا الافتراض ساهم بشكل كبير في تصور بنية المركبات الحدية وإغنائها، والصورة العامة لهذا الافتراض ممثلة كما في (14):

14

[م حد [حد [حد م س]].

وقد ساعدت هذه الصورة أيضاً على تقديم مبررات كافية للاعتقاد بأن س

= إعرابي صرافي وهذه الإمكانيّة ربما تكون مستبعدة. والثانية أنه حد يسند الإعراب إلى المالك بطريقة موازية لـ تط في النظام الجملي، وينشأ عن هذه الإمكانيّة مشكل توارد هذا الحرف مع الحد التعريفي. والثالثة أنه واسم إعرابي بعدي. والإمكانية الرابعة التي يدافع عنها أبني هي أنه مكافئ للواسمات الإعرابية في اللغات التي تسم الإعراب بشكل ظاهر، وهذه الواسمات تمتلك جملة من الخصائص التي تميزها عن حروف الجر (القبليّة أو البعديّة) من بين هذه الخصائص:

- أنها عناصر وظيفية ترث المحتوى الوصفي والقرينة الإحالية من فضلتها. على أن حروف الجر هي عناصر محورية تستند الإعراب والدور المحوري لفضلاتها.
- الواسمات الإعرابية تحمل السمات الإعرابية للموضوع الذي ترأسه، بحيث توسيع هذه السمات بالاقتران مع الإعراب المسند إلى الموضوع.
- المركبات الحدية تعد موضوعات عندما تكون فضلات للحرف لكنها لا تعد موضوعات عندما تكون فضلات للواسم.

(1) تقدم سيلونني ببعضًا من الخصائص التي تميز الحد عن الحرف منها:

- أن الحد هو الموضع الأساسي للأدوات لا لحروف.
- أن الحد هو العنصر المسؤول عن تغيير التعبير الاسمي داخل المركب الحدي.
- الحد يوازي المصدري في الإسقاط الجملي.

ينبغي أن يصعد إلى الحد نظراً للدور الذي يلعبه الحد في التأويل الدلالي (الصعود لأسباب إحالية)<sup>(١)</sup>. هذا من الناحية التجريبية، ونظرياً فالصعود إلى الحد مبرر بالسمة القوية في الحد في الساميّات على الخصوص. فسمة الحد القوية تمكّنه من اجتذاب الاسم المضاف (شومسكي 1992) ولنکباردي (1994) والفاسي (1998) وعقال (1999) والرحالي (1999) وأخرون). وهذه السمة القوية هي [ ± تعريف] في اعتقادي تمشياً مع العديد من التحاليل، وهذا بخلاف ما اعتقد من أن صعود س إلى الحد يتم لأسباب إعرابية بحيث يصعد س لتدعم مورفيّم التطابق تط المدمج في الحد<sup>(٢)</sup>.

#### ٤. إسقاط الملكية

##### ٤.١. مبرر إسقاط الملكية

تتلخص الملاحظات المقدمة في الفقرات السابقة في أن عدداً من الإسقاطات الوظيفية غير كافية للاعتقاد بأنها موقع مناسب لإشباع مطالب الجر الإعرابية، إما لأنها تفتقر لأساس تجريبي أو لأنها غير مبررة نظرياً. ونتيجة لذلك أفترض أن إسقاط الملكية - المرؤوس بحرف الجر الفارغ - مناسب لإشباع هكذا مطالب.

فهذا الإسقاط مبرر بأمرتين: الأولى أن الاسم س لا يسند إعراباً كما بينت وبالتالي لابد من صعوده إلى رأس وظيفي أعلى ليتمكن من إسناد الإعراب إلى س. والأمر الآخر أن بنية الإضافة موسّطة بحرف جر فارغ يقوم بوظيفة الربط الدلالي بين س و م. س من ناحية، وبوظيفة إسناد الإعراب بعد صعود س إليه من ناحية أخرى (انظر الفصل الموالي، الفقرة: ٤.١).

ونظرياً وكما بينت أعلاه فإن عدداً من اللسانيين استدلّ على وجود إسقاط وسيط يقع بين المركب الاسمي والحد وظيفته إسناد الإعراب. وبغض النظر عن

(١) ترى سيلوني أن الحد يوازي المصدري من حيث كونه العنصر الذي يغير التعبير الاسمي داخل المركب الحدي بحيث يكون قادراً بعد ذلك على العمل كموضوع. وبخلاف ذلك ترى ريت (1991) أن الصعود يتم لأسباب إعرابية وتعتقد بأن الحالة البنائية تتضمن حداً غائباً أو فارغاً صواتياً، وهذا الحد المخصوص بسمة الجر أو كما تسميه (حد جر) هو المحدد لإسناد إعراب الجر إلى م س الواقع إلى يمينه موازاة مع الطريقة التي تسند بها الصرفة الإعراب إلى الفاعل في رتبة ف فا مف.

(٢) تعتمد وجهة النظر هذه على افتراض أن إعراب الجر محدد بالرأس الأعلى حدّاً كما هو افتراض الأعمال المبكرة لأبني (1987) والفاسي (1987) من بين آخرين، وتمسّك به كل من ريت (1991) ولنکباردي (1996).

العنويين فإن اللسانيين يجمعون على أن إعراب الجر مشبع في هذا المستوى<sup>(١)</sup>. والذي يبدو لي أن محتوى هذا الإسقاط (الذي يخول له إسناد إعراب الجر إلى فاعل الاسم س) يقابل محتوى إسقاط الزمن في الجملة التي يتلقى فاعلها الرفع؛ فهذا الإسقاط مخصوص بالسمة [+] بخلاف الإسقاط الاسمي الذي يتلقى فاعله الجر لا الرفع، فهو مخصوص على ما يبدو بالسمة [-]، وذلك انطلاقاً من كون غياب الزمن يعني غياب الرفع وظهور الجر، الأمر الذي أحياه الاستدلال عليه في الفقرة الموالية.

#### 2.4. محتوى الإسقاط الوسيط

سأحاول تحت هذه الفقرة تطوير فكرة مهمة وردت في عقال (1999 ص: 109) تتلخص في أن إعراب الجر نتيجة مباشرة لفقر سمة الزمن بالنسبة للحالة البنائية.

سأفترض أن هناك قيمتين للزمن بالمعنى المحدد في (15):

15

أ - القيمة الموجبة التي بموجبها يتم إسناد الرفع للفاعل. (كخاصية للجملة التي تتضمن الزمن).

ب - القيمة السالبة للزمن أو الزمن المنعدم tenseless وهي التي أود أن أسألك عما إذا كانت هذه القيمة تلعب دوراً في إسناد الإعراب المناوب للرفع الذي أعتقد أنه الجر كما بينت في موقع مختلفة من هذا البحث.

بالموازاة مع ما يجري في اللغات التي تصنف إلى نشاطي - سكوني active - static (راجع بخصوصها الفصل الأول من القسم الأول، الفقرة: 2.5)؛ فإن الدور الذي يلعبه الزمن في عموم اللغات قد يوازي الدور الذي يلعبه النشاط في لغات ذات النمط الإعرابي نشاطي - سكوني. ففي هذه الأخيرة نجد البني التي تؤول على النشاط activity يتلقى فاعلها إعراب الرفع أو الأركاتي في لغات الرفع أو لغات الأركاتي تباعاً، والتي لا تؤول على النشاط وتكون في حالة ساكنة static يتلقى فاعلها إعراباً مناوباً يعكس حالة

(1) تذهب سوران (2002) إلى نفس هذا التحليل و تستدل بنفس الطريقة على أن إعراب الجر مستند في مستوى الإسقاط الوسيط، وهو الإسقاط الذي يدافع عنه عدد من اللسانيين بطرق مختلفة كما بينت أعلاه.

عدم النشاط وهو النصب أو المطلق *absolutive* في لغات نصب - مطلق تباعاً<sup>(١)</sup>.

موازاة مع ذلك أفترض أن البنى التي تتتوفر على زمن يتلقى فاعلها إعراب الرفع والتي لا تتتوفر على زمن يتلقى فاعلها إعراباً مناوياً يعكس غياب الزمن ويكون في حالة خفض في اللغة العربية (يتلقى إعراب الجر)<sup>(٢)</sup>. فهل لغياب الزمن دور في إسناد إعراب الجر، أم أن غياب الزمن لا يكفي لإسناد الإعراب (إلا إذا أدمج في حرف جر فارغ)<sup>(٣)</sup>.

بناء على هذه الملاحظات أفترض أن القيمة الموجبة للزمن مخصصة للنحو الفعلي من الإسقاطات وأن القيمة السالبة للزمن مخصصة للنحو الاسمي من الإسقاطات. وقد بين أورتيز (1993) Jon Ortiz من خلال دراسته *Tenseless* للزمن المنعدم أو ما سماه بالصور الفعلية<sup>(٤)</sup>، ذات الزمن المنعدم *verbal forms* *BASQUE* الأركاتية، أن الواسمات الإعرابية مسبوقة بالحد *a* وبناء عليه يبدو واضحاً صرافيّاً أن الجملة الموسومة بالزمن المنعدم أو الضعيف تكون مضمنة في النحو الاسمي من الإسقاطات ويمثل لها بالتمثيل المجرد (16):

(1) هذا لا يعني أن البنى التي تحمل الزمن تؤول عادة على النشاط والتي لا يكون فيها زمن لا تؤول على النشاط (وإن كان التدقيق في هذه القضية قد يعطي نتائج مشابهة لما هو عليه الحال في لغات نشاطي - سكوني).

(2) القدماء لم يصرحوا ما إذا كان إعراب الجر هو المناوب لإعراب الرفع، أو أن غياب الرفع ينتجه عنه الجر، إلا أن اصطلاحهم (خفض) في مقابل (رفع) يشي بذلك وأنهم قد فطنوا لهذا التناوب الذي يجعل من خفض الاسم مقابلًا لارتفاعه.

(3) هذا الإشكال بعيد عما إذا كانت بنية المركب الحرفي تؤول على الزمن ومن ثم يتلقى فاعلها الرفع المجرد من الزمن، والإشكال محصور في موضوع الجر الملكي فقط.

(4) ما يشبه هذه الأفعال في العربية أفعال من قبيل كفى والأفعال التي ترد مع صيغ التعجب التي لا يتلقى فاعلها إعراب الرفع بالرغم من كونها أفعالاً، والسبب يعود إلى أنها لا تتتوفر على زمن ولذلك بهذه الأفعال تلجأ إلى إقحام حرف جر يربطها بالفاعل وهي أفعال - في الحقيقة -

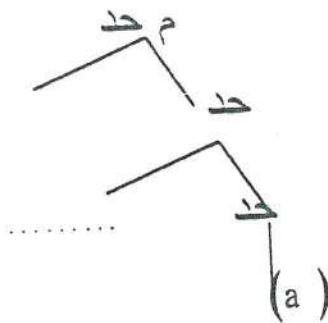
محدودة من قبيل ما يلي:

- كفى بالله شهيداً

- أجمل بالسماء

وهذه الحروف قد لا ترتبط بالزمن، تمثيلاً مع تصور القدماء لحرف الجر بحيث حرف الجر عندهم هو "ما دل على معنى في غيره غير مقترن بزمان" ابن يعيش الصناعي، التهذيب الوسيط في النحو.

16



ويظل الزمن قادرًا على إسناد الرفع حتى في صورته الضعيفة لا المندعمة، وتبيّن رقو (1992) Rigau نقاً عن أرتيز زعمها أن الفضلات المصدرية infinitival الرمنية في الأسبانية المخصصة بـ [- من] لا ينبغي أن تكون مسؤولة بغياب الزمن وإنما على أنها ذات زمن ضعيف، لأنها تظل قادرة على إسناد إعراب الرفع. وهذا يحملني على التأكيد على حقيقة أن إعراب الجر يُسند في الحالة المندعمة للزمن، ولو كان الزمن موجوداً ولو في صورته الضعيفة لكان إعراب الرفع هو المسند لا الجر.

## 5. خلاصة عامة

استدلت على أن الحد موقع لعناصر محلية والإعراب مستثنى من تلك العناصر، بمعنى أن الحد لا يلعب دوراً إعرابياً، كما أن التطابق غير كاف من الناحية التجريبية لإشباع مطالب الجر (التطابق كmorpheme مدمج في الحد، ولا التطابق كإسقاط مستقل).

واستدلت على أن التوزيع التكاملي بين الحد والإعراب غير كاف للاعتقاد بأن الإعراب والحد معبر عندهما بقطعة واحدة هي الحد؛ بمعنى أن الإعراب ليس مدمجاً في الحد. بل إن الإعراب يمثله إسقاط مستقل يتوسط الحد والمركب الاسمي، واعتقدت أنه إسقاط الملكية.

إعراب الجر نتيجة مباشرة لغياب الزمن، إذ لو كان الزمن حاضراً ولو في صورته الضعيفة لتلقى المالك الرفع لا الجر. وبناء على هذه الملاحظة افترضت أن الإسقاط الإعرابي مخصص بالسمة [- ز].

## اشتقاق بنية الإضافة وتسويغ موضوع الجر في الأدبية المحلية

مدخل

سأخص هذا الفصل للقضايا النظرية والتقنية التي بواسطتها نتمكن من استقاء بنى الإضافة الملكية وتوسيع موضوع الجر داخلها، وذلك من خلال ثلاث نظريات تمثل الصياغة الأساسية داخل البرنامج الأدنى (1992 - 1995). النظرية الأولى: نظرية النقل وفحص السمة (شومسكي 1992 - 1995)، والنظرية الثانية: نظرية التركيب الامتناظر (كين 1994)، والنظرية الثالثة: نظرية البنية المركبة العارية (شومسكي 1994 - 1995).

ويمكن ضم هذه النظريات تحت مفهوم الأدبية المحلية المبنية على محلية النقل تميزاً لها عن الأدبية القوية (شومسكي 1998 - 2001) التي ستكون محطة اهتماماً في الفصل الموالي<sup>(1)</sup>.

الفصل منظم على النحو التالي: في الفقرة: 1. و 1.1. أستدل على أن  
اشتقاق بنية الإضافة الملكية يتطلب ضم الإفتراضين الواردين في الفاسي الفهربي  
(1993) والفاسي (1998) في بنية شجرية واحدة؛ وهما فرضية إسقاط الملكية،  
والافتراض المؤسس على الشطر تباعاً. كما أبرهن مرة أخرى على ضرورة الإسقاط  
ال وسيط لتسوية مركب الجر وإشباع مطالبه. وفي الفقرة: 2.1. أستدل على ضرورة

(1) شومسكي (1992) يعيد تعريف المحلية locality باستعمال مفاهيم المجالات domains ، والعناصر الموضوعات التي تكون في المجال الأدنوي للرأس أ ) ينبغي أن تكون محلية بالنسبة للرأس ، أي ما يظهر في علاقة مخصوص - رأس وعلاقة رأس - فضلة إذ هما العلاقات المحليتان في الأدنوية المحلية . وبناء على هاتين العلاقاتين يميز شومسكي (1992) ضمن المجال الأدنوي Minimal Domain بين المجال الداخلي internal domain الذي تقع فيه الفضلة ومجال الفحص Checking Domain موقع المخصوص والمذكرة الذي يجب أن ينتقل داخله المركب الاسمي لفحص سنته الاسمية N-features سواء المركبات الاسمية التي تحتل عادة موقع المخصوص كالفاعل ، أو تلك التي تحتل عادة موقع الفضلة كالمفعول ، فهذا الأخير ينتقل إلى مجال الفحص لفحص سنته الاسمية وسمة تط - مف . وطبقاً لشومسكي فإن المجال الداخلي ومجال الفحص يجب أن يكونا في موقعين متكافئين بالنظر إلى الرأس ، (كما رأينا بالنسبة لنقل ، فضلة الحرف في الفصل الثاني من القسم الثاني) (راجع أيضاً شومسكي (1992) و(1995)).

نقل س إلى الإسقاط الوسيط المبرر بفحص السمة القوية لهذا الإسقاط، وأن النقل يتم بمحاجب آخر ملاذ في صيغته المرنة أو المتحركة (النقل لفحص سمات نفسه أو غيره) لا في صيغة الجشع. وفي الفقرة: 3. أستدل بنفس الكيفية على ضرورة نقل س إلى الحد. وفي الفقرة: 4. أستدل على ضرورة نقل س إلى الحد. وفي الفقرة: 1. 5. وما يليها أتبني فكرة تعدد الرؤوس في مقابل تعدد المخصصات. وأستدل على أن التسويع ينبغي أن يكون تركيبياً لا دلائلاً.

الفقرة: 2. وما يتفرع عنها أخصصها لاشتقاق الإضافة الحرة وتسويع موضوع الجر فيها في مخصص الملكية، وأستدل على أنها تمر بنفس مراحل الاشتباك التي تمر بها بنية الإضافة البنائية. وفي الفقرة: 3. وما يتفرع عنها أخصصها للتمييز بين نوعين من الصفات التي تنتظم عادة بنية الإضافة؛ وهما الصفة الناعنة للرأس الاسمي، والصفة المحورية أو الناعنة للملك التي تتلقى إعراب الجر، وأستدل على أن الصفتين تحتلان نفس الموقع كملحق على يسار المركب الاسمي في الإضافة البنائية، لكنهما تنتقلان إلى موقعين مختلفين؛ الأولى تستقر في مخصص التطابق الأعلى من مخصص الملك، والثانية تستقر في مخصص الملك بعد انتقال الملك لكي ترث من هذا الموقع جميع خصائص الملك الإعرابية والتطابقية. وفي حال توارد الصفتين معاً كما في الإضافة الحرة فإني أقترح لمعالجتها نظرية التركيب اللامتناظر، وبناء عليها تولد الصفتان كملحقتين في موقعين مستقلتين؛ الأولى ملحق أو مخصص للرأس الاسمي س والثانية ملحق للملك.

الفقرة: 4. الأخيرة أخصصها لإعادة اشتباك بنى الإضافة في ضوء مفاهيم نظرية البنية المركبة العارية (شوميكي 1994)، وأستدل على إمكانية الاستغناء عن الحد والاكتفاء بإسقاط الملكية (الإسقاط الوسيط) المعنون بــ أقصى الذي يرمز إعراب الجر المسند إلى الملك بمحاجب عملية ضم الملك إلى هذا الموقع، وطبقاً لهذه النظرية فإن العناصر تسلسل على يمين الاسم س (اليسار في العربية: احترام الرتبة الخطية).

## ١. تسويع (م. س) وإعراب الجر داخل بنية المركب الحدي الإضافي

سأحاول أن أتفحص البنية الشجرية للمركبات الحدية الإضافية في ضوء المتطلبات الأدبية المحلية<sup>(١)</sup>. فما تبين حتى الآن، أنها بحاجة إلى ضم الافتراضين الواردين في الفاسي الفهري (1993) والفالسي الفهري (1998) في بنية شجرية واحدة؛ الافتراض

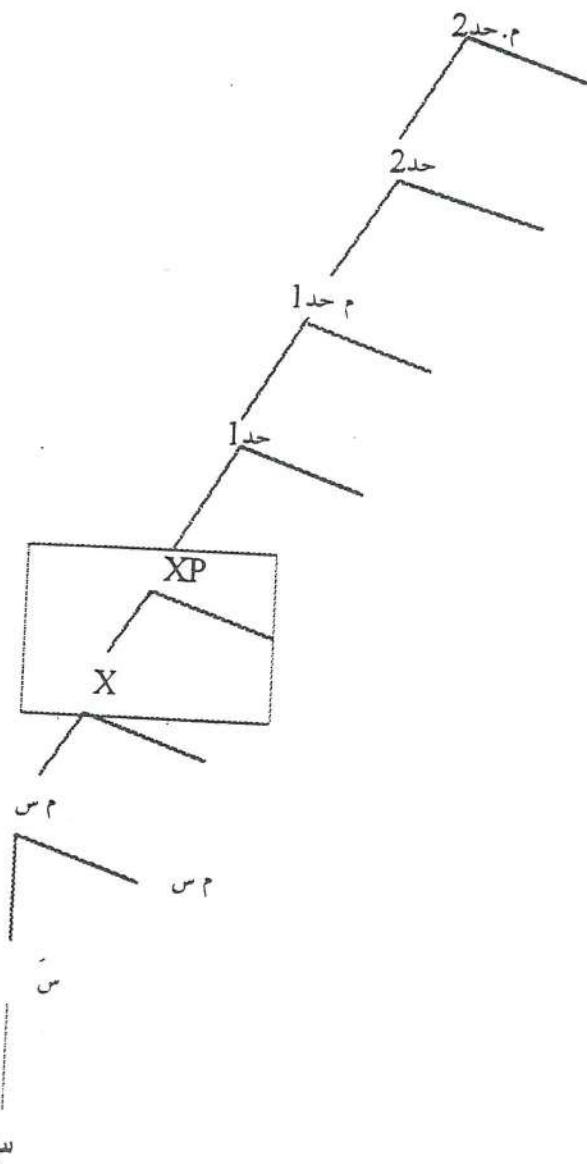
(١) يهتم هذا الفصل بمعالجة بنية الإضافة بمفاهيم النظرية (الأدبية المحلية): شومسكي (1992 - 1995)، على أنني سوف أقوم بتحليل بنية الإضافة في ضوء التطورات الأخيرة للنظرية الأدبية، أو ما يمكن تسميته بالأدبية القوية: (شومسكي 1998 - 2001)، في الفصل المولاي والأخير من هذا البحث.

الأول يتعلق بإسقاط الملكية، والآخر المؤسس على شطر الحد على التوالي. وسوف أستدل على أن ضم الإسقاطين الوظيفيين في بنية شجرية واحدة يوفر حلولاً للعديد من الإشكاليات المطروحة، لا بالنسبة لفحص الجر وتسويغ موضوعه فحسب، وإنما أيضاً للهندسة الشجرية لبني المركبات الإضافية عموماً على اختلاف أنماطها.

### ١.١. ضرورة الإسقاط الوسيط داخل البنية الشجرية

سأستدل أولاً على حقيقة أن إسقاطاً وسيطاً بين (م. س) و(الحد) هو مطلب أساسي لبنية الإضافة وذلك بالكيفية الممثل لها في (١):

1



هناك شبه إجماع في الأدبيات المقامة عن المركبات الحدية السامية على أن س لا ينتقل إلى الحد مباشرة، وأن ثمة إسقاطاً وظيفياً يتوسط بين الاسم س والحد. وعلى الرغم من اختلاف محتوى هذا الإسقاط الوسيط في الأدبيات: إذ هو (عدد) بالنسبة لريتر (1991)<sup>(١)</sup> وبورر (1994)، وهو (تط جر) عند سيلوني (1994) ولنكباردي (1994 - 1996)<sup>(٢)</sup>، كما أنه (مالك) أو (تط أدمج فيه رأس للملكية) في تحاليل الفاسي الفهري (1993 - 1998)، إلا أن جل هذه الأعمال تستدل على أن هذا الإسقاط الوسيط هو الإسقاط الوظيفي المخصص لإشباع مطالب الجر<sup>(٣)</sup>، وأن المركب الأسماي M. س يمكن أن يسوغ في مخصص هذا الإسقاط الذي افترضت أنه مركب الملكية، وبالتالي فإنه يمكن أن يتلقى إعراب الجر بإحدى الاستراتيجيتين المطروحتين بتوسيع في الأدبيات:

**الإستراتيجية الأولى:** تتمثل في أن M. س الموجود في مخصص xp المجاور لـ حد سوف يتلقى الإعراب من الحد في علاقة رأس - فضلة، وهذه الإستراتيجية مطروحة بتوسيع قبل البرنامج الأدبي (أبني 1987) والفاسي (1987) وريتر (1991) وآخرون).

**الإستراتيجية الأخرى:** تتمثل في أن M. س يفحص إعراب الجر في علاقة مخصص - رأس مع رأسه X في المشجر (1)، (سيلوني 1994) ولنكباردي (1996) والفاسي (1998)<sup>(٤)</sup>.

(١) الصورة العامة لتصور ريتير (1991) أن المركبات الاسمية هي إسقاطات قصوى للمقوله الوظيفية حد، وأن فضلة حد ليست هي المركب الاسمي وإنما هي الإسقاط الأقصى للمقوله الثانية غير المعجمية وهي ما تسميهها NUM، وأن رأس هذا الإسقاط الوسيط يحمل تحصيص العدد(المفرد أو الجمع) للمركبات الاسمية.

(٢) يبني تصور سيلوني ولنكباردي على أساس أن هناك رأساً فارغاً يسمى تط يرد مباشرة أسفل من حد ويسمى مخصصه إعرابياً.

(٣) انظر لنكباردي (1996) بخصوص الاستدلال على ورود أنماط أخرى من الجر غير السامي، يمكن فحصها في هذا المستوى بنفس الكيفية التي يفحص بها جر الحالة البنائية في السامية، وذلك من قبيل أنماط الجر الواردة في اللغات الجermanية. وهذا التوحيد لمجال فحص الجر عبر اللغات ناتج عن النظرية الموحدة لصعود س إلى حد في مجموعة اللغات السامية والجرمانية. والفرق بين هذه اللغات قد لا يرصده الإعراب وإنما يرصد من خلال قوته أو ضعف السمة الحدية فقط في اعتقاده.

(٤) على هذا النحو يفترض لنكباردي أن السمة الإعرابية المحققة على XP هي (مسؤولة ومعينة) بالمعنى التالي لكل من التسويع والتعيين:

أ - التسويع: وهو مفهوم علاقي غالباً ما يتحقق الإعراب في علاقة مخصص - رأس. وقد يرد الإعراب بنوعين أساسيين تحت مفهوم التسويع:

ما يؤكد حقيقة أن الجر يفحص في هذا المستوى الوسيط (XP) مجموعة من الحجج التي أضيفها فيما يلي (راجع الفصل الأول لحجج أخرى مقدمة هناك):

أ - من المفترض أن يفحص الجر في جميع بنيات الإضافة (المروءة بالاسم المضى، أو بالصفة، أو باسم الحدث . . .) في نفس المستوى مادامت العلاقة بين عنصري الإضافة تتم بموجب المحاذاة الصواتية الصارمة<sup>(١)</sup>: فلو افترضنا أن س. س في الإضافة المنعوطة بالصفة يتلقى الإعراب في مخصص الحد1، تبعاً للفاسي (1998)، فإنه في الإضافة غير المنعوطة لن يتمكن من فحص إعرابه في هذا المستوى وإنما في مستوى أسفل، وما من مبرر لهذا الفصل بين فحص إعراب المركب الاسمي في البنتين بما أن الإعراب لا يتأثر بالتأويل الدلالي الناشئ عن النعت بالصفة أو عدمها، فهذا التمييز بين بنية الإضافة المنعوطة وغير المنعوطة مبرر فقط بفحص السمات الحدية لا بفحص السمات الإعرابية مادامت الأولى وليس الثانية تتأثر بالتأويل الدلالي الناشئ عن النعت بالصفة.

ب - إعراب الجر في المنظور الأدنوي سمة صورية ينبغي التخلص منها بالفحص في بداية الاشتراق نظراً لأنها غير منظورة بالنسبة للتأويل الدلالي، وفي حال تأخرها عن الفحص خارج هذا الإسقاط فسوف تفحص إما في نفس المجال المخصص لفحص السمة الحدية، وهذا الإجراء غير ممكن لأنه يجمع بين سمتين مختلفتين، وإما أن نلجم إلى فكرة تعدد المخصصات في تصور يسمح بأي عدد من المخصصات لأي مقوله معجمية كانت أم وظيفية<sup>(٢)</sup>. ومع أن هذا

I - إما مع تطابق صرفي بين عنصري التطابق (في السمات الفارغة) في علاقة مخ - رأس، وهذه الصورة من التسويع هي المنتشرة في العديد من اللغات ذات الرتبة فاعل - حمل.

II - وإنما عندما تُفحص، إعرابياً، تلك الوحدة التي ترد في مجال فضلة الرأس المحدد: عندما تكون الوحدة المفحوقة عضواً في المجال الداخلي من سلسلتها كما في شومسكي (1992).

ب - التعين: وهو ما يرتبط بالوسائل التي يتحقق بها الإعراب أو بالعلاقة التي يعبر عنها الإعراب ويرد بكيفيتين أساسيتين:

I - أن الإعراب معبر عنه موقعيّاً positionally في (مخصص الإسقاط الوسيط عموماً).

II - أن الإعراب معبر عنه صورياً(بالوسائل الصرف تركيبية، أو بالحرف).

(1) في هذا الصدد تسوق ريتز (1991) عدداً من المبررات التي توسع فحص الإعراب في هذا المستوى؛ من بينها أن مطلب التحتية على إسناد الإعراب يستلزم ورود المالك في مخصص هذا الإسقاط، والمبرر الآخر هو أن المالك يسبق الصفات التي تعتن الرأس الاسمي في الحالة البنائية ويلزم عن ذلك ورود المالك في موقع أعلى من موقع الصفة.

(2) بالنسبة لفوكى وسبيز (1986) Fukui & Speas فإنهما يقترحان أن المقولات الوظيفية لها موقع إسقاط أحادي، على عكس المقولات المعجمية التي تفرد بخاصية إمكان تكرار المخصصات.

الإجراء الأخير يبدو ممكنا مع الصياغة الجديدة التي أدخلها شومسكي على نظرية س، إلا أنني لن أتبني هذه الفكرة لأنها تبني على إمكانية أن الرأس يمكن أن يضم أكثر من سمة (الإجراء الذي لا أؤيده للأسباب التي سأعرض لها في الفقرة: ١. ٨. والفقرة: ١. ٩).

ج - إعراب الجر إعراب بنوي يتطلب الفحص مع رأس وظيفي في علاقة مخصص - رأس<sup>(١)</sup>. وهذا متاح عبر فرضية الإسقاط الوسيط المعبر عنه بـXP؛ بحيث يوفر للسمة الإعرابية الكيفية التي تُفحص بها السمات الأخرى وفقاً لقيود الأدبية المحلية. وقد بيّنت فيما سبق أن هذا الإسقاط المرؤوس بالحرف الفارغ يجمع بين خصائص الإسقاطات الوظيفية والإسقاطات المعجمية<sup>(٢)</sup>؛ فدوره الوظيفي يأتي من كونه مطلباً ضرورياً لفحص الإعراب، كما أن دوره المعجمي يأتي من كونه مطلباً لإشباع المحورة التي تعدّ خاصية ملزمة للرأس الذي يسندها. وطبقاً لهذه الخاصية المزدوجة افترضت أن هذا الدور ملحوظ بالنسبة لكل الإسقاطات التي تقع في مستوى التماส بين المقولات الوظيفية والمقولات المعجمية كما رأينا ذلك بالنسبة لبنية المركب الحرفي (الفصل الثاني من القسم الثاني).

يبقى الآن، أنه إذا كان علينا أن نعيّن عنوان ذلك الإسقاط؛ أي ما إذا كان (عد أم تط جر، أم مالك)؛ فأول ما تجدر ملاحظته أنه ليس (عدد)، إذ لا تضم بنية الإضافة في اللغة العربية مثلاً تطابقاً في العدد بين المضاف والمضاف إليه<sup>(٣)</sup>، فتطابق العدد ليس له كفاية تجريبية.

كما أنه ليس تطابق الجر لأن التحاليل التي افترضت هذا النوع من التطابق افترضت أيضاً أن الاسم سيسند بالإعراب، والاسم لا يعد ضمن لائحة المقولات المسندة للإعراب (راجع الفصل الثالث من القسم الثاني، الفقرة: ٦)، وهذا ما أود التمسك به في هذا البحث.

الإمكان المتبقى هو أن يكون ذلك الإسقاط الوسيط (المالك)، وهذا ما

(١) سيلوني (1994) والفالسي (1998) وعقال (1999) والرحالي (1999).

(٢) في تصور أبني (1987) أن الحرف يقع ما بين المقولات التركيبة والمقولات المحورية.

(٣) توجد بعض المعطيات التي يتمظهر فيها التطابق في العدد بين المضاف والمضاف إليه من قبيل: (I)

(I) أفضّل الرجال، فضليات النساء، ثلاثة رجال... لكن تبقى هذه المعطيات غير كافية لتدعم فرضية إسقاط تط عد في العربية.

حاولت البرهنة على كفايتها حتى الآن، وفيما يلي أقدم المزيد من البراهين على ضرورتها.

## ٢.١. مبرر نقل س

لقد بينت الدراسات التجريبية المتعددة والمطبقة على مجموعة اللغات السامية على أن س رأس بنية الإضافة يتطلب الصعود المكشوف (الظاهر)<sup>(١)</sup> إلى رأس أعلى لأسباب تتعلق بالإحالة والإعراب، ويتنقل سلكيا حتى يحط في رأس<sup>(٢)</sup>. ويرد لنکباردي (1994 - 1996) خاصية التنوع البنوي الموجود في المركبات الحدية (الرومانية والجرمانية والسامية) إلى التوسيط المتعلق بخصائص صعود س<sup>(٣)</sup>.

## ٣.١. النقل إلى الإسقاط الوسيط وآخر ملاذ

بخلاف مبدأ الإرجاء Procrastinate فإن آخر ملاذ خطوة إجبارية (الإشباع المطلوب الإعرابية) ليست اختيارية، ونتيجة لذلك يصبح النقل كآخر ملاذ - عادة - أكثر كلفة، خصوصاً، إذا كان لا يحترم علاقة السبق الاعتيادي Canonical Precedence Relation بمفاهيم فوكى (Fukui 1993)<sup>(٤)</sup>.

(١) ريتز (1987)، وأحلا (1988) والفالسي (1989) وسيلوني (1989) و هازوت (1990) وكوهن (1992) Cohen بالنسبة للساميات. وبلسنقت (1988) Belsing و ترلدرسن Taraldsen (1990) بالنسبة للغات الإسكندنافية (راجع الفالسي 1998) حول هذه المراجع.

(٢) النظرية المعتممة لنقل - س تحترم مبدأ الجشع greed والإرجاء procrastinate (شومسكي 1995)، وبالنسبة لنقل س في الساميات فإن مبدأ الإرجاء غير مرغوب فيه على ما يبدو.

(٣) يقوم التوسيط بين اللغات بصدق نقل س (إلى اليسار) على ثلاثة اعتبارات من وجهة نظر لنکباردي (1994، 1996) : مستوى نقل س، ونوع النقل، وهدف النقل كما يلي :

- مستوى النقل يميز بين اللغات على أساس ما إذا كان النقل سيتم في التركيب (الرومانية والسامية) أم أنه سيتم في ص. م كما في (الأنجليزية).

- نوع النقل على أساس ما إذا كان النقل نقل إلحاقي كما هو الشأن بالنسبة للساميات أم نقل استبدال كما في بعض اللغات الرومانية.

- هدف النقل، يميز اللغات التي يستهدف فيها س رأساً مملوءاً معجمنياً أو رأساً فارغاً معجمنياً.

(٤) بناء على ما جاء في فوكى (1993)، ص: 401، فإن النقل يكون مكلفاً من الناحية الاقتصادية إلا إذا كان النقل يحترم الوسيط المحدد في اللغة التي تلجأ إلى النقل من قبيل وسيط الرتبة؛ فنقل س على سبيل المثال في العربية يحترم وسيط الرتبة (س - م . س) وبالتالي فإنه يبدو أقل كلفة، لكن نقل م . س إلى مخصص المالك (الإشباع المطلوب الإعرابية في علاقة مخصص - رأس) يكون أكثر كلفة لأنه لا يحترم وسيط المذكور.

الآلية التي ستعمل على نقل س عبر الإسقاط الوسيط المعبر عنه بـ (المالك) إلى حد ١ هي آخر ملاذ last resort، وأخر ملاذ له صيغتان:

الصيغة الأولى هي الصيغة الصارمة التي تدعى (الجشع) التي تقضي بأن نقل عنصر ما مبرر بضرورة فحص سماته فقط. وبما أن س وفق هذا التحليل غير مخصوص بأي سمة، لا سمة صورية كالأعراب (ربما هو مخصوص بسمة الإعراب الخارجي فقط) خلافاً لـ (سيلوني 1994) ولنكباردي (1996)، ولا سمة ذات طبيعة تأويلية كالحد خلافاً لـ (بورر 1994))؛ فإن س بهذا الفقر من السمات لا يمكن أن ينتقل لإشباع مطالب الجشع<sup>(١)</sup>.

الصيغة الأخرى تبدو ممكناً كونها أقل صرامة أو لأنها (الأن المتحررة) بمصطلح لاسنك (1995)، وتقضي بأن نقل عنصر ما مبرر بفحص إما سماته أو سمات غيره (سمات الهدف الذي ينتقل إليه)، على أن النقل في هذه الصياغة تمثل على أنه عملية اجتذب Attract.

#### ٤.١. قوة السمة ومبدأ اجتذب

بالمعنى المحدد في الفقرة السابقة أفترض أن المالك يملك سمة إعرابية من النوع القوي، وهذه القوة متباينة بها؛ بحيث إذا كان رأسُ وظيفيُ أعلى يضم سمة من النوع القوي من قبيل: حد ١ في المشجر (١) فإن المقوله الأسفل منها يفترض أن تكون مخصوصة بسمات قوية، وإلا لما تمكّن س من الوصول إلى حد ١.

هكذا يلحق س بالرأس (ما) ويدمج فيه ليصبح مخصوصاً بسمة إعراب الجر<sup>(٢)</sup> ثم يصعد بعد ذلك م. س مجذباً (بموجب سمة رأس الملكية القوية) إلى مخصوص - م. ما ليفحص إعرابه مع رأسه في علاقة مخصوص - رأس.

#### ٥.١. صعود س إلى حد

بيّنت في (الفصل السابق، الفقرة: ٤.٣.) أن الصعود إلى حد له مبررات تأويلية مرتبطة بـ [؟ تعريف] ، وهذا الصعود وإن كان لا يتم لأسباب إعرابية في اعتقادي، إلا أن إعراب الجر البنائي مفسّر في الأدبيات بصعود س إلى الحد؛ بحيث يتجسد نوع من التسویغ المتبدّل بين صعود س إلى الحد وظهور الجر بدون

(١) انظر الفاسي (1998)، وانظر لاسنك (1995) lasnik بخصوص عدم كفاية الجشع.

(٢) اقترحت في الفصل السابق، الفقرة: ٤.٢، أن هذه السمة هي [- زمن] بناء على الحجج المقدمة هناك.

حرف جر ظاهر بناء على مبدأ لنكباردي (1996) الذي يشتقه من النظرية الإعرابية والمصاغ في (2):

2

إذا كان س يصعد إلى حد فإن الجر (المسنن بدون حرف ظاهر) يتحقق.

وإذا كان الجر (المسنن بدون الحرف) يتحقق فإن س يصعد إلى حد<sup>(1)</sup>.

هذه التسويع غير مبرر بما يكفي نظريا وتجريبيا؛ فمن الناحية النظرية ترفض عدّ من التحاليل (سيلووني 1994)، والفاسي (1998)) فكرة أن الرأس الواحد يفحص بأكثر من سمة<sup>(2)</sup>. وقد بينت في الفصل السابق أن الحد لا يلعب دورا إعرابيا، وأنه موقع يختص بعناصر محيلة والإعراب مستثنى من هذه العناصر. فالإعراب من وجهة النظر هذه معبر عنه بإسقاط مستقل هو أسفل من الحد، وهذا الافتراض لا يقر بوجود علاقة مباشرة بين الحد والإعراب. وقد استدل لنكباردي نفسه على أنه وبالرغم من تحقق الجر في герمانية إلا أن س لا يصعد بالضرورة إلى الحد.

في الخطوة اللاحقة، يتحقق المركب (س. ما) عبر آلية الاجتذاب إلى حد المخصص بالسمة الحدية القوية<sup>(3)</sup>،<sup>(4)</sup> وهذا النقل مبرر بفحص السمة [± تعريف] ، ثم يصعد م. س مجذبا\_ (بموجب سمة الحد القوية) من المخصص م. ما إلى المخصص م. حد لفحص سنته الحدية في علاقة مخصص - رأس.

(1) هذا التسويع المتبادل قد لا يكون واقعيا في حال إذا افترضنا أن س يصعد في بالإضافة الحرجة التي يتحقق فيها الجر بواسطة حرف جر ظاهر بالطريقة التي أدفع عنها في الفقرة اللاحقة (الإضافة الحرجة).

(2) انظر الفقرة اللاحقة المرتبطة بشطر الحد.

(3) هناك إجماع في الأدبيات على أن حد وخصوصا السامي يمتلك سمة حدية قوية تُفحص قبل التهجيجية في التركيب الظاهر، بخلاف نظيره في اللغات герمانية كالأنجليزية مثلا الذي تُعد سنته الحدية ضعيفة لا تتمكنه من اجتذاب س إليه (شومسكي 1992)، لنكباردي، (1994)، الفاسي (1998) وأخرون).

(4) يبدو أن النقل بهذه الصورة هو نقل إلحاقي، وقد بين لنكباردي (1994) أن الفرق البارامترى الكبير بين الرومانية والسامية أن النقل في الأولى هو نقل استبدال substitution وأن النقل في الثانية نقل إلحاقي adjunction لأن هذا النوع الأخير من النقل مقترن بتوسيع في مجموعة اللغات التي تفتقر إلى أداة تعريف ظاهرة.

## ٦.١ صعود س إلى حد (٢)

والخطوة الأخيرة نحو مقاربة الاشتقاد مبررة بنقل س لفحص إعرابه الخارجي تمشيا مع فرضية الفاسي (1998) لشطر الحد (انظر الفقرة الموجة والتي تليها) عن طريق نقل المركب (س. ما. حد١) إلى (حد٢)<sup>(١)</sup>، وهذا ما دعاني إلى الاعتقاد أن بنية المركب الإضافي بأكملها مسوغة في أحد مواقع الجملة كفاعل أو مفعول<sup>(٣)</sup>.

## ٧.١ تعدد السمة في الرأس

الأساس النظري الذي طبع التصورات المبكرة (أبني 1987)، والفاسي (1987) وريتر (1991)) حول بنية المركب الحدي بالخصوص، أن الرأس الوظيفي حد هو الرأس المحدد للتعبير عن كل السمات التي يخصّصها س، وأساسا هي الإعراب والحد، وأن الحد مزود بمورفيم للتطابق له وظائف متعددة كإسناد الإعراب وفحص التطابق بينه وبين المضاف إليه؛ فالحد بهذا المعنى مسؤول عن الإحالة والإعراب والتطابق.

وبالنظر إلى فكرة شطر الصرفة منذ بولوك Pollock (1989) فقد اقترحت عدد من الأعمال - موازاة مع النظام الجملي - نظاماً مختلفاً ترأس فيه كل سمة أو كينونة entity إسقاطاً مستقلاً، وقد لاحظت سيلوني (1994) أن تناقض السمات في الحد لا يتفق مع المقاربة الصواتية الصارمة للرؤوس الوظيفية؛ فلا يمكن للرأس الواحد أن يتضمن كينونات لطبائع مختلفة (كالحد والإعراب مثلاً).

ومع ذلك فلا تزال هناك عدد من التحاليل التي تسند إلى الحد رزمة من السمات المختلفة وتعتقد أن الحد الوظيفي مسؤول عن فحص السمة الحدية إلى جانب الإعراب باعتباره إسقاطاً للحرف كما في الرحالي (2000) مثلاً، بحجة أن هاتين السمتين غير متناقضتين وهذا ما يبرر وجودهما في رأس واحد، بحجة أنه لو كانت السستان متناقضتين (سمة الرفع والجر معاً) لما أمكن لرأس واحد أن يضمّهما وبالتالي تصبح نظرية الشطر ممكنة؛ بحيث يشطر الرأس حد إلى رأسين يفحص كل

(١) جميع النقول تحترم قيد نقل الرأس المقترن في تريفيس (1984)، وكذا قيد التتابع السلكي (شومسكي 1992) وقيد آخر ملاذ، ومبداً خطوة خطوة، وأقصر نقل (راجع شومسكي 1992 - 1995).

(٢) يمكن أن أبين هنا أن نقل س إلى مالك هو نقل إلى الحاق وكذلك نقل المركب س. مالك إلى حد١ هو أيضاً نقل إلى الحاق أما الخطوة الأخيرة التي يحط فيها المركب س. ما. حد١ فهي نقل استبدال. ولتحليل مشابه انظر هيل وكير (1994) ص: 32 هامش: 2.

(٣) عقال (1999) وتأسیساً عليه الزراعي (2001).

منهما سمة من السمتين المتناقضتين. أما إذا لم تكن السمتان متناقضتين من قبيل سمتى الحد والإعراب، فإن الحد يمكن أن يضمها معاً لكن فحصهما يتطلب مخصوصين ينتميان إلى المجال الأدنوي لهذا الرأس.

### ٨.١. تعدد المخصوصات أم شطر الرأس

المخصوص كما يبين شومسكي مفهوم علاقي يستعمل كعنوان لأي من الإسقاطات القصوى. ويعرفه فوكى (1993) بأنه العنصر الذي يغلق الإسقاط المقولي. وفي هذا الصدد أتبني اقتراح فوكى وسبيز (1986) الذي يتحدد في أن الإسقاطات الوظيفية لها موقع إسقاط أحادى على عكس المقولات المعجمية التي تنفرد بخاصية إمكان تكرار المخصوصات<sup>(١)</sup>.

في ضوء مفهوم فوكى وسبيز (1986) عن طبيعة مخصوصات الإسقاطات الوظيفية وفي ضوء ما بيته قبلاً عن طبيعة الحد (الفصل السابق، الفقرة: ٣) المحدد في أن الرأس لا يمكن أن يضم كينونات لطائع مختلفة من قبيل ما افترض بالنسبة للحد<sup>(٢)</sup>، فإني أتبني نظرية الفاسي الفهري (1998) المقدمة حول شطر الحد والتي تبدو أنها أكفي من نظرية تعدد المخصوصات.

لنقل بأن السمات التي افترض أن حد يقوم بفحصها هي سمة إعراب الجر وسمة التعريف إلى جانب سمة الإعراب الخارجي. فمن الملاحظة الأولى يتبيّن أن هذه السمات متناقضة بالفعل وبطرق مختلفة. وبالنسبة لسمة الجر والإعراب الخارجي لا خلاف في أنهما متناقضتان وهذا هو المبرر النظري الذي يدعو إلى شطر الحد (الفاسي 1998)، وحد ٢ وبالتالي هو المختص بفحص سمة الإعراب الخارجي تمشياً مع فرضيات الفاسي (1998).

ونقطة النزاع المتبقية تكمن في ما إذا كانت سمة إعراب الجر وسمة التعريف مفحوصتين عبر رأس واحد؟؛ وبالنسبة لفحص سمة التعريف؛ فالحجج المقدمة في (الفاسي 1998) كافية للاعتقاد بأن مخصوص حد ١ مجال مناسب لفحصها، إلى جانب كفاية العلاقة مخصوص - رأس في الأدنوية المحلية التي تسمح بوجود م س في مخصوص حد، وأن كل العمليات تتم بهذه الكيفية التي يسمح بها التشجير مخصوص - رأس.

(١) خلافاً لذلك اقتراح شومسكي (1995) الذي يسمح بأي عدد من المخصوصات سواء للإسقاطات المعجمية أو الوظيفية.

(٢) انظر أيضاً سيلونى (1994).

بقي أن أبرهن على أن سمة الجر هي أيضاً نقىض لسمة الحد؛ فسمة الجر سمة لا خرج لها في الصورة المنطقية (في ص. ص فقط)، بينما يحتسب خرج السمات الحدية في ص. م، ونظرًا لأن الإعراب سمة صورية فإنها ينبغي أن تخضع لقيد التبخير في الفحص، وهذا كاف للاعتقاد بأن هذه السمة تفحص في مستوى أسفل من الحد بناء على الحجج المقدمة أعلاه.

### ٩.١. تسويف الدور التركيبية لا الدلالي

الإمكان المتاح بالنسبة للمحورة حسب تحاليل الفاسي الفهرى (1993) هو أن حرف الجر يلعب دوراً في تسويف المحورة بالنسبة للملك، ومن هنا جاءت مشروعية إسقاط الملكية في الفاسي (1993)، ورأيت سابقاً أن إسقاط الملكية يقع في مستوى التماส بين الإسقاط المعجمي والإسقاطات الوظيفية وهذا ما يتتيح له أن يلعب دوراً مزدوجاً؛ الدور الأول تركيبي يتمثل في قدرته على إسناد الإعراب إلى الملك في مخصوصه، والدور الثاني يتمثل في قدرة الحرف المقدر أو المحقق على إسناد الدور المحوري الملك.

ومع ذلك فهناك ميل في الأدبيات للتخلص من فكرة المحورة وأن التسويف ينبغي أن يكون تركيبياً لا دلالياً (على سبيل المثال روتشن (1991)) وسأشرح ذلك فيما يلي.

إذا اضطربنا للإجابة بإحدى النظريتين<sup>(١)</sup> الممكنتين في التحاليل الجارية بالنسبة لتسويف المحورة - المتعلقة بم. س كفاعل المركب الإضافي، فهذا يعني أننا ننتظر جزءاً من التأويل إما في المستوى المعجمي بناء على النظرة الأولى المشار إليها في الهاشم أدناه وهذا يذكرنا بالدور الذي لعبته ب. ع، وإما في مستوى إسقاط الملكية بناء على النظرة الثانية المبنية أيضاً في الهاشم أدناه، وهذا ما يذكرنا بالدور الذي لعبته ب. س في النظريات القبل - أدنوية؛ فتسويف المحورة بإحدى النظريتين يقدم جزءاً من التأويل الدلالي ما دامت المحورة عبارة عن عملية قرن للدور التركيبى بالدور الدلالي، مما يعني أن التخلص من ب. ع وب. س في البرنامج الأدنى ما هو إلا شكلي.

وما أعتقد أنه يتفق مع المبادئ الأدنوية هو أن المحورة لا تتم في أي من

(١) النظرة الأولى: تبني القول بالتسويف المعجمي بحيث يسوغ م. س كفاعل في مخصوص الإسقاط المعجمي على اعتبار أن س يسوغ المحورة بالموازاة مع ما يجري في بنية الفعل.  
والنظرة الثانية: المطروحة بتوسيع والتي تأخذ بتصور قريمشو (1990) المحدد في أن س لا يملك القدرة على تسويف المحورة، وقد دفعت إلى القول بفكرة إمكانية التسويف في الميدان الوظيفي، بحيث يسوغ م. س كملك في مخصوص إسقاط وظيفي افترض أنه مركب الملكية.

المستويين المذكورين (المعجمي أو م. مالك) وإنما تتم في مستوى ص. م. لأن التأويل الدلالي لا يتقاطع إلا في هذا المستوى.

ويؤيد هذا الطرح أن العلاقة بين الدور التركيبية والدور الدلالي علاقة لا متناظرة، بمعنى أنه قد يسند دور الضحية إلى الفاعل أو دور المنفذ إلى المفعول كما أن ما هو هدف قد يصبح مصدرًا وما هو مصدر قد يصبح هدفاً وهكذا (انظر الفاسي (1997)) وهذا ممثل له بالبني (٣ - ٦).

3

- أ - ضرب زيد عمرا.  
ب - تلقى عمرو ضربة من زيد.

4

- أ - زار زيد عمروا.  
ب - استقبل عمرو زيدا.

5

- أ - اشتري زيد كتاباً من هند.  
ب - باعت هند كتاباً لزيد.

6

- أ - زار زيد خالدا.  
ب - استقبل خالد زيدا.

فالملحوظ من خلال الأزواج (٣ - ٦) أن الدور التركيبية في علاقة لا متناظرة مع الدور المحوري، ومع ذلك كل زوج من الأزواج المذكورة له تأويل موحد لا يتقاطع إلا في الصورة المنطقية، مما يؤكّد أن المحرّرة ليست مطلباً يشبع في المستوى المعجمي أو التركيببي، وإنما هي مطلب يشبع في ص. م.

لكن من المعقول أن تحدث عن توسيع يتم في مستوى مركب م. ما يتعلق بالدور التركيببي لا الدلالي؛ لا على أساس أن الدور التركيببي دور يجب أن يفرغ، وإنما على أساس أنه سمة تتطلب الفحص في هذا المستوى انطلاقاً من التصور الذي أنطلق منه لمبدأ التوسيع:

## مبدأ التسويع

التسويع كما بينت أعلاه (الإحالة رقم (6)) هو مفهوم علاقي مجرد، وهو طبقاً لهذا المنظور يؤخذ على أنه توسيع للعمليات التركيبية فقط (لنکوباردي (1996)<sup>(١)</sup>، وطبقاً لروتشين (1991) Rothsten أقر مبدأ التسويع (7)

7

- كل عنصر في السلسلة ينبغي أن يكون مسوغًا تركيبياً لا دلالياً.  
وتضيف روتشين: (1991: 140) مبدأين يخدمان العمليات التركيبية أوردهما في (8) و(9):

8

كل عجرة (نهاية أو غير نهاية) في البنية ينبغي أن تسقط ضمن مجال واحد على الأقل من مجموعة محددة من المبادئ التركيبية.

9

- مبدأ النحوية:  
في البنية النحوية ينبغي إلا يخرق مبدأ للنحوية.  
ومن كل هذا نتوصل إلى حقيقة أن توسيع الدور التركيبى يتم في المجال الذي يسوغ فيه الإعراب (م. ما) وأدعم هذا الافتراض بتصور فوكى وسبيز (1986) Fukui and Speas للتسويع؛ بحيث يبرز التسويع - بالنسبة للإسقاطات - الوظيفية كما لو كان مرهوناً بالتسويع الإعرابي بالكيفية المبينة في (10):

(1) خلافاً لذلك اقترح أبني (1987) أن هناك توسيعاً وظيفياً غير التسويع المعجمي أو ما يسميه (التسويع من خلال التوارث الدلالي semantic inheritance) وظيفته ربط المقولات الوظيفية (م. حد و م. صر و م. مص) بفضلاتها المعجمية. من ناحية أخرى يرى أبني (ما ينسجم مع تصورنا) أن موقع الفاعل ليس مربوطاً دلالياً لكنه مربوط تركيبياً فقط؛ بحيث يحتل موقع المخصص بغض النظر عن دلالته. ونفس الشيء يبدو معقولاً بالنسبة لموقع المالك.

10

- الاسقاط من سَ إلى سَ مسوغ فقط إذا كان الإعراب مفرغاً في مخصوص سَ.  
ويعني المبدأ (10) أن إسقاط المقوله الوظيفية سَ يسُوَّغ إذا كان عنصرُ ما في مخصصه يتلقى الإعراب.

## 2. تسويف الجر في بنية الإضافة الحرة لتأمل المعطيات الواردة في (11):

11

أ - دار الرجل ب - كتاب للعقادي ج - رجل في الدار

تعد (11 أ) تمثيلاً لبنية الإضافة أو ما دعي بالحالة البنائية، وتعد (11 ب) تمثيلاً للإضافة التي تحقق الحرف ولا تتحقق الحد أو ما اصطلاح عليها بالإضافة الحرة، أما (11 ج) فهي تمثيل للمركب الحرفـي الذي يضم موقع المخصوص والفضلة، وأعتقد أن بنيته مماثلة لبنية الفعل ذي الرتبة فا. ف. مف، وهي نوع من الإضافة بالمعنى الذي حددها (في الفصل الثاني من القسم الثاني، الفقرة: 1. وانظر الفقرة الموالية).

سوف أخصص هذه الفقرة لمناقشة مشكل ما إذا كان لـ (11 ب) بنية مما ثلة لـ (11 أ)، بحيث تشبع جميع المطالب الفحصية بنفس الكيفية التي تتطلبها الإضافة البنائية في (11 أ)، وتكون بالتالي إسقاطاً للحد رأسها المعجمي هو س وليس حرف الجر، أم أن (11 ب) لها نفس بنية (11 ج) وتعد بالتالي إسقاطاً لـ ص لا للحد ورأسها المعجمي هو ح وليس س.

سوف أذهب مع الاختيار الأول. وتمشياً مع العديد من التحاليل الجارية أفترض أن بنية الإضافة الحرة (11 ب) لها نفس بنية الإضافة البنائية والفرق بينهما أن (11 ب) تتحقق الـ حد الذي يلزم عنه تحقيق الحرف<sup>(1)</sup>.

(1) التوارد ما بين الحد والحرف في العبرية قد يكون نتيجة لعوامل صواتية تتمثل في النبر الذي يظهر على الاسم في حالة الحد المحقق وتورد سيلوني (1994) عن مكارثي McCarthy (1979) أنه عندما يكون الرأس الأسماي في حالة البناء (الإضافة) فإنه يفقد النبر، وغياب النبر يسمح بظهور المضاف إليه بدون الحرف، والتناوب الصواتي بين الرأس الأسماي في الإضافة البنائية ونظيرتها في الإضافة الحرة ناتج عن غياب النبر في الأول وتحققه في الثاني بحيث يسُوَّغ ظهور حرف الجر محققاً كرأس للفضلة.

والحرف الذي يتوسط بنية الإضافة الحرة عادة ما يكون اللام في العربية وتقابله shel في العبرية وof في الأنجلو الأمريكية وde في الفرنسية . وقد تتسع لائحة هذا الحرف إلى غير اللام من قبيل من وفي التي عادة ما تتوسط بنية الإضافة في بنى من قبيل (12 أ) و(12 ب) تباعاً :

## 12

- أ - خاتم من حديد
- ب - مفتاح في الباب

وربما لا يوجد فرق دلالي بين الإضافة الحرة والإضافة البنائية كما أعتقد<sup>(١)</sup> . وتبعاً لسيلوني (1994) فالبنيتان تعالجان كترادف أساسي؛ والسبب هو أن الإضافة البنائية وإن كانت لا تتحقق الحد والحرف إلا أنها تؤول عليهما كما في بنية الإضافة الحرة تماماً .

ويلزم عن هذا التماثل بين الإضافتين أن التمثيل الشجري لهما موحد بحيث يتطلب نفس الإسقاطات لكل من الإضافة البنائية والإضافة الحرة ، وأعتقد أن كلاً منهما إسقاط للحد . والفرق ينحصر في عملية النقل التي يتطلبهما كل منهما؛ بحيث أفترض أن المالك في الحالة البنائية يتطلب النقل الظاهر إلى كل من مخصوص الإسقاط الوسيط لفحص ومطابقة إعراب الجر<sup>(٢)</sup> ، ثم إلى مخصوص حد لاشتقاق توارث التعريف ومطابقته . في حين أن مالك الإضافة الحرة يتطلب الصعود الخفي<sup>(٣)</sup> ، أو تصعد سمتة فقط لنفس

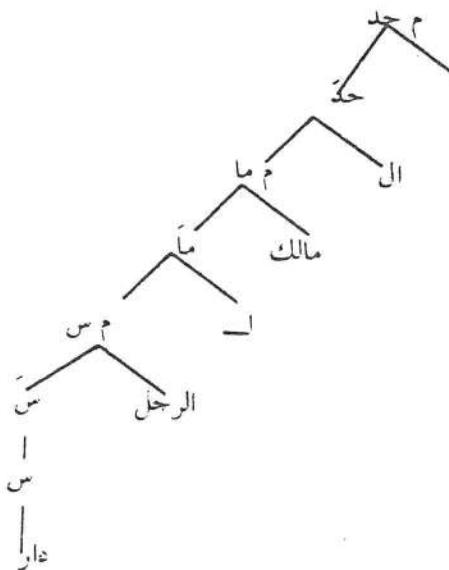
(1) وخلافاً لذلك يزعم دورون doron (عن سيلوني 1994) أن الفضلة المتصلة بالرأس لها نوع من الامتلاك الذي لا يمكن التصرف فيه على أن نظيرها في الإضافة الحرة ليس لها هذه العلاقة مع الرأس الاسمي . لكن هذا غير واضح انطلاقاً من تأويل كل من (11 أ) و (11 ب) أعلاه .

(2) هذا يعني أن استراتيجية فحص الإعراب موحدة في كلا النمطين من الإضافة، بخلاف ما اقترحه ريتز (1991) من أن الاختلاف بين الإضافتين نتيجة لاستراتيجية الإعراب: الإعراب مسند إلى المالك في مخصوص الإسقاط الوسيط في علاقة مخصوص - رأس في الحالة البنائية فقط ، أما في الإضافة الحرة فالإعراب مسند تحت العمل في علاقة رأس فضلة (المالك لا ينتقل) .

(3) بالنسبة لسيلوني ؛ فإنها تبين أنه إذا كانت البنية تضم أكثر من م س كما هو الحال في الإضافة الحرة، فالشيء الممكن أن الموضوع المنفذ (المالك) محصل عبر الصعود الخفي ، ومع ذلك فهي ترى أن المالك يتلقى إعرابه ضمن المركب الحركي، ولا نعرف لماذا إذن افترضت النقل الخفي للمالك ما دام أن النقل ليس لأسباب إعرابية ، خصوصاً وأنها تصرح بأنه "ليس هناك سبب آخر للنقل كون النقل هو عملية آخر ملاذ" .

الأسباب<sup>(١)</sup>. أما س رأس بنية الإضافة في كلا النمطين فسوف يصعد أولاً إلى رأس الإسقاط الوسيط (الحرف الفارغ بالنسبة للإضافة البنائية أو المحقق في الإضافة الحرة)<sup>(٢)</sup>، <sup>(٣)</sup> ثم يصعد س إلى حد لفحص السمة الحدية<sup>(٤)</sup>. وأفترض التمثيل الشجري (١٣) للإضافة الحرة (١١ ب):

13



(١) انظر الرحالي (1999 و 2000).

(٢) نقل س في الإضافة الحرة إلى موقع الحرف المحقق قد لا يكون مبرراً بالأسباب الإعرابية، لكن هذا النقل ضروري تجنبًا لخرق قيد نقل الرأس وأتبني هنا الحجة المقدمة في ريتير (1991) وبورر (1994) والرحالي (1999) والتي تبرر لنقل س إلى حد عبر إسقاط الحرف المتحقق دون أن يكون ذلك خرقاً لـ قيد نقل الرأس ومفاد هذه الحجة أن هذا الحرف فارغ دلائياً؛ فهو عبارة عن علامة إعرابية بدون محتوى دلالي وبالتالي فهو مقوله صرفية وظيفية يعمل كواسم إعرابي لا كحرف؛ لأنـه لا يؤثر على علاقة التحكم المكوني الامتناظرة بين المركبات الاسمية (الفاعل والمفعول) بخلاف الحرف. لكنـي في نفس الوقت لا أتبني فكرة أنـ هذا الحرف مولد تحت حد كما في الرحالي (1999) وإنـما تحت الإسقاط الوسيط الذي أعتقد أنه المالـك.

(٣) اقتـرـحت سـيلـونـي (1994) أنـ كلـ الرـؤـوسـ الاسـمـيـةـ فيـ الحـالـةـ الـبـنـائـيـةـ أوـ فيـ الإـضـافـةـ الـحـرـةـ تـتـنـقـلـ إلىـ حدـ.

(٤) بخلاف ذلك ترى ريتير (1991) أنه عندما يكون مـ حدـ فيـ الإـضـافـةـ الـحـرـةـ مـرـؤـوسـاـ بـ حدـ تعـرـيفـيـ فإنـ رـتـبةـ سـ.ـ فـاـ.ـ مـفـ لاـ يـمـكـنـ اـشـتـقـاقـهاـ بـوـاسـطـةـ صـعـودـ سـ إـلـىـ حدـ.ـ وإنـماـ فـقـطـ إـلـىـ رـأـسـ الإـسـقـاطـ الـأـسـفـلـ منـ حدـ وـهـوـ عـدـ مـنـ وـجـهـةـ نـظـرـهاـ.

### ٣. موقعة الصفات الناعمة ومشاكلها الإعرابية

لتأمل ثانية البنية المدرجة ضمن (١٤) :

14

- أ - دارُ الرجلِ الواسعةُ
- ب - الدارِ الواسعةُ للرجلِ
- ج - دارُ الرجلِ الكريمِ
- د - الدارِ الواسعةُ للرجلِ الكريمي

هناك نوعان من الصفات التي تتصل ببنية المركب الحدي: الأولى تلك التي تنتعُّ الرأس المضاف (الصفة الناعمة فيما بعد) وتحمل إعرابه وبالتالي تعدّ نعّتاً لبنيّة الإضافة بأكملها وهذا ما يظهر من خلال (١٤ أ). والثانية تلك التي تنتعُّ الماليّ فقط (الصفة المحورية فيما بعد) وتتطابق معه في السمات التطابقية وإعراب الجر كما في (١٤ ج).

بالنسبة لـ (١٤ أ) افترضت جل الأعمال (ريتر ١٩٩١) وكين (١٩٩٤) وشنكوي (١٩٩٤) وسيلوني (١٩٩٤) وبورر (١٩٩٤) ولنكباردي (١٩٩٦) والفاسي (١٩٩٨) أن الموضع الذي تولد فيه الصفة هو موقع ملحق - يسار م. س<sup>(١)</sup>. (إلى اليمين في التشجيرة العربية)، وفي هذه الحال تكون الصفة موسّطة بين م حد و م س في الإضافة البنائية<sup>(٢)</sup>. ويخرج عن هذا عدم قدرة م س على تلقى الإعراب، ويرجع هذا إلى طبيعة المحاذاة الصارمة بين المضاف والمضاف إليه<sup>(٣)</sup>. ولإنقاذ البنية قدّمت عدد

(١) استدلّت ريتّر على أن الصفة الناعمة تبقى في هذا الموضع طوال الاشتتقاق في كلا النمطين من الإضافة وأن س ينتقل عبرها إلى رأس الإسقاط الوسيط ويستقر هناك في الإضافة الحرة، بينما يستمر في الصعود إلى حد في الإضافة البنائية.

(٢) يبيّن لنكباردي (١٩٩٤) أن الصفات ترد في حيز الإسقاطات الوظيفية بين م س و حد وأن من بين الملاحظات المعيارية في عدد من اللغات التي تمتلك صرفة إعرابية ظاهرة، أن الصفات ينبغي أن ترد ولها شكل إعرابي محدد؛ وهي عادة تلتقي سمة إعرابية بالتطابق في الإعراب والجنس والعدد مع رؤوسها الاسمية. وتلتقي الصفة الإعراب وفق التعميم (I) التالي:

(I) الرأس القوي يسمّ إعرابياً م س في مخصوصه فقط تحت التطابق معه في السمة . وهذا الفحص إجباري عندما تكون سمة الرأس الوسيط قوية فقط . وسأعرض لهذا في الفقرة: (١.٣). أدناه .

(I) استدل كل من شومسكي Chomsky (١٩٨١) وستول Stowell (١٩٨١) و رذلي RIZZI (١٩٩٠)

من المقترنات لا تزال كلها تطرح مشاكل على عدة مستويات من بينها الإعراب<sup>(١)</sup>.

### ١.٣. موقع الصفة المحورية الناعنة للملك

الصفة الناعنة للملك تتلقى إعراب الجر وتطابق معه في الجنس والعدد والتعريف، ولا تتطابق مع س في أي من هذه السمات، فما هو الموضع الذي تسough فيه هذه الصفة؟

أوردت في الإحالة رقم (38) قبل قليل تعميم لنكباردي (1994) بالنسبة للكبفية التي تسough بها الصفة الناعنة والذي أعيده في (15) :

15

الرأس القوي يسم إعرابيا م س في مخصصه فقط تحت التطابق في السمة معه . و النتيجة ، حسب لنكباردي أيضا ، تظهر في شكل علاقة تط مخ - رأس مع كل رأس وظيفي فارغ وسيط .

والنعم (15) يتضمن قيدين لتسويع الصفة الناعنة في مخصص الإسقاط الوسيط أوردهما تحت (16) كما يلي :

16

- أ - أن يكون الرأس الوسيط قويا .
- ب - أن يتطابق الرأس الاسمي مع الصفة .

= وبور (1994) على أن مطلب التحتية مطلب مفروض على إسناد الإعراب تحت العمل . إلا أن التحتية قد لا تكون مطلبا مهما في الأدنوية التي تسمح بالتطابق على مسافة بعيدة كما سيأتي في الفصل الأخير .

(1) من بين المقترنات الممكنة ضرورة وجود إسقاط وسيط بين م حد و م س لأن هذا الإسقاط يسمح بوجود مخصص إضافي في البنية يصعد إليه الملك لكي يجاور حد كما تبين ريت (1991) ولنكباردي (1996) والفالسي (1998) .

وهناك إمكان آخر دافع عنه البعض يتمثل في أن م س الملك ينبغي أن يلتتحق بم س أعلى من الصفة بالنسبة للإضافة البنائية كي نحصل على رتبة س - م س - م و . وتنتقد سيلوني (1994) وتبين أن هذا الإلحاد المبرر بالإعراب خطوة منتقدة وغير مرغوب فيها على الأقل انطلاقا من مفاهيم البساطة ، لأن هذه الخطوة تستدعي إلحاقا متعددا وإعرابا للموضع الملحق . وبالنسبة للإضافة الحرة ، افترضت الأعمال المذكورة عدم صعود الملك إلى موقع أعلى من الصفة ، وهنا أدفع عن ضرورة صعوده في التركيب الخفي أو أن سنته فقط هي التي تصعد إلى مخصص الإسقاط وسيط لأسباب إعرابية .

لكن التع溟 (16 ب) لا ينطبق على الصفة المحورية (الناعنة للملك) التي لا تتطابق مع الرأس في أي من سماته. والملاحظة الواضحة هو أن تع溟 لنكباردي ينطبق على الصفات التي تنعت الرأس الاسمي فقط. لكن الإشكال سيقى مطروحا وهو أين يمكن أن تسوغ هذه الصفة؟

الافتراض الممكن أن تسويغ الصفة في هذا الموقع لا ينطبق بضرورة وجود التطابق فقط بين الصفة والرأس، ولكنه - وكتوسيع لفرضية لنكباردي - يمتد إلى تطابق الصفة مع أحد عنصري الإضافة (س أو الملك). وعلى هذا الأساس أقترح التع溟 التالي (17) كتوسيع لـ (15).

## 17

الرأس القوي يسم إعرابيا م. وفي مخصوصه فقط إذا كانت:

أ - م. وتطابق معه في السمات أو

ب - إذا كانت م. وتطابق مع الملك.

وتبقى قوة السمة في الرأس الوسيط ضرورية لاجتذاب الصفة التي تنعته. وأضيف أن مخصوص الإسقاط الوسيط هو أيضا ذو سمة تطابقية قوية تسمح باجتذاب الصفة المحورية.

على هذا النحو أفترض تبعا لـ كين (1994) kayne وشنكوي Cinque أن الصفات عموما تتنقل في موقع المخصوصات<sup>(1)</sup>. وأدفع في هذه الفقرة عن كون الصفة م. و(الملحق) لا تبقى في مكانها طيلة الاشتقاد في الإضافة البنائية كما افترض، وإلا لما كان هناك فرق بين الصفة التي تنعت الرأس وتحمل إعرابه، وتلك التي تنعت الملك وتحمل أيضا إعرابه لا إعراب الرأس؛ بمعنى آخر، لن يتمكن مستوى الوجيهة مع نسق المفهوم والتصور من قراءة م س الملحق بالكيفية المطلوبة وستبقى بني من قبيل (18) ملتبسة حتى بعد الانتهاء من الاشتقاد<sup>(2)</sup>.

(1) وهذا الافتراض يأتي من قصور وسيط نقل الرأس عن التفسير لرتبة الكلمة الظاهرة، وأن رتبة الكلمة ليست مستقلة عن البنية السلمية. وعلى هذا الأساس فالصفات ينبغي أن تتحمل سلسلة من عمليات الصعود الظاهر.

(2) حول الالتباس الوارد في (18 ب) يرى الغاسي الفهري (2002) (برنامج المحاضرات الأسبوعي) أن الإعراب لا يحل هذا الالتباس، وربما يلعب التنغير دورا أوليا في حل الالتباس القائم. ولكن أفكار مشابهة حول التنغير ودوره في تمييز الصلات المقلصة وبعض الصفات (راجع كين 1994)، ص: 110).

أ - قصرُ الملكِ العظيم

ب - سيارةُ الفتاةِ الجميلةِ

وانطلاقاً من كون كل من الصفتين في (١٨ أ) و(١٨ ب) مخصوصاً بسمات إعرابية وتطابقية، فإن هذه السمات تتطلب إنجاز الفحص في مكان غير الذي تولد فيه.

من خلال بنائي الإضافة (١٤ أ) و(١٤ ج) يتبيّن أنَّ الصفتين لا يمكن أن تتواردَا في بنية واحدة؛ فهناك توزيع تكاملي بينهما، فالصفة إما أن تنتعَّ الرأس وإما أن تنتعَّ المالك بخلاف الإضافة الحرة التي يمكن أن تواردُ فيها الصفتان كما سيأتي.

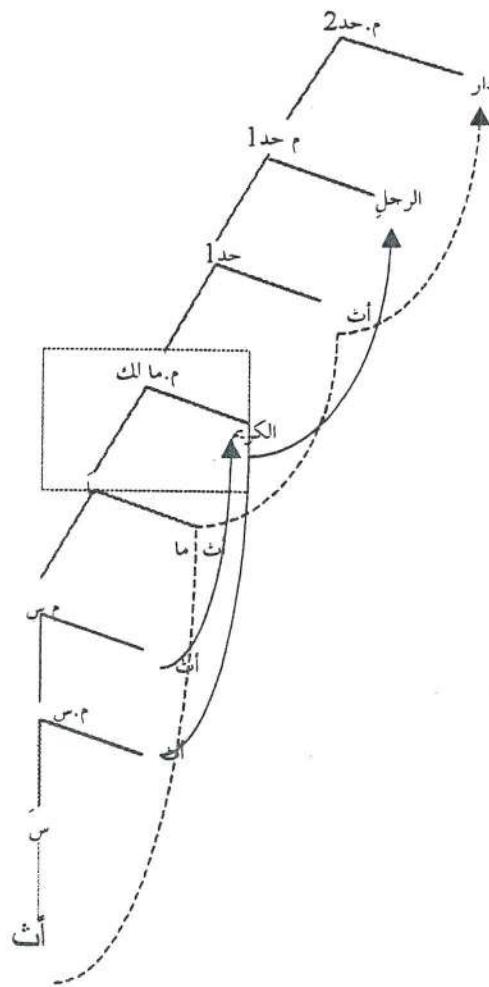
ومن خلال ملاحظة أنَّ الموضع الذي تحتلُّه كلتَيَّ الصفتين هو موقع موحد (على يسار المالك) أفترض أنَّ كلاً من الصفتين يمكن أن يولد كملحق لم س، ثم تسوغان بالنقل إلى مخصوصي إسقاطين وظيفيين مختلفين.

فالصفة المحورية الناعنة للمالك تسوغ في مخصوص المالك بعد أن يكون المالك قد صعد إلى مخصوص - حد1. وتفحص الصفة المحورية تطابقها بناء على التعميم الذي أورده في (١٧) والذي هو عبارة عن توسيع لعميم لنكباردي (١٥).

لكن ما هو المخصوص الذي تسوغ في الصفة الناعنة؟ ثم ما هو المخصوص الذي تسوغ في الصفة المحورية عند تواردهما في الإضافة الحرة؟

بالنسبة للصفة المحورية فإبني أفترض أنها تنتقل من موقعها الملحق بم. س إلى مخصوص المالك بعد صعود المالك إلى موقع مخصوص الحد1. ونقلها إلى هذا الموقع يسمح لها أن ترث جميع خصائص المالك ويجعل من الإعراب الذي تتلقاه الصفة مطابقاً لإعراب المالك، ويتم فحص سمتها الإعرابية في مخصوص المالك مع إحدى الحلقات التي خلفها رأس السلسلة س. والتمثيل الشجري الذي أقترحه للصفة المحورية مقدم في (١٩) بحيث تتحترم من خلاله قيود محلية على النقل وقيد السلكية الصارمة:

١٩



### ٢.٣. موقعة الصفة الناعمة للرأس الاسمي

يبدو أننا بحاجة لأن تسمح البنية الشجرية بإسقاط للتطابق في البني التي تضم الصفة الناعمة للرأس الاسمي ، وبخلاف الصفة المحورية فإن الصفة الناعمة للرأس لا تمر - كما أعتقد - بمخصص الملكية (لأنها لا تملك السمة التي تتطلب الفحص في ذلك الموقع)، بل إنها تعبّر (خرق قيد السلكية) لتحط مباشرة في مخ - تط وهذا ما يتيح لها أن تحمل إعراب الرأس في هذا الموقع بحكم (مبدأ المصفاة الإعرابية) التجاور بينها وبين س في حد<sup>(١)</sup>. ومع أن نقل الصفة الناعمة بهذه

(1) لاحظ أن الصفة الناعمة للملك لا تلقى إعرابا في تط بموجب التجاور بينها وبين س في حد =

الطريقة يخرق قيد السلكية الصارمة، إلا أن هذا النقل لا يزال يحترم قيود محلية على النقل لأنها لم تتجاوز رأس السلسلة وإنما إحدى حلقاتها المتروكة، والتي يبدو أنها عبئية بالنسبة للصفة الناعمة، وأن نقلها بهذه الكيفية يسمح لها أن تحظ في المجال الأدنوي للرأس الذي تنبعه بالنظر إلى مفهوم السلسلة، وألخص ذلك في المبدأ (20) التالي :

20

**يمكن لعنصر م. س تجاوز حلقة واحدة على الأكثر ما لم**

- أ - تكن الحلقة المتجاوزة رأساً للسلسلة .**
- ب - يتسبب النقل في خرق قيود محلية .**

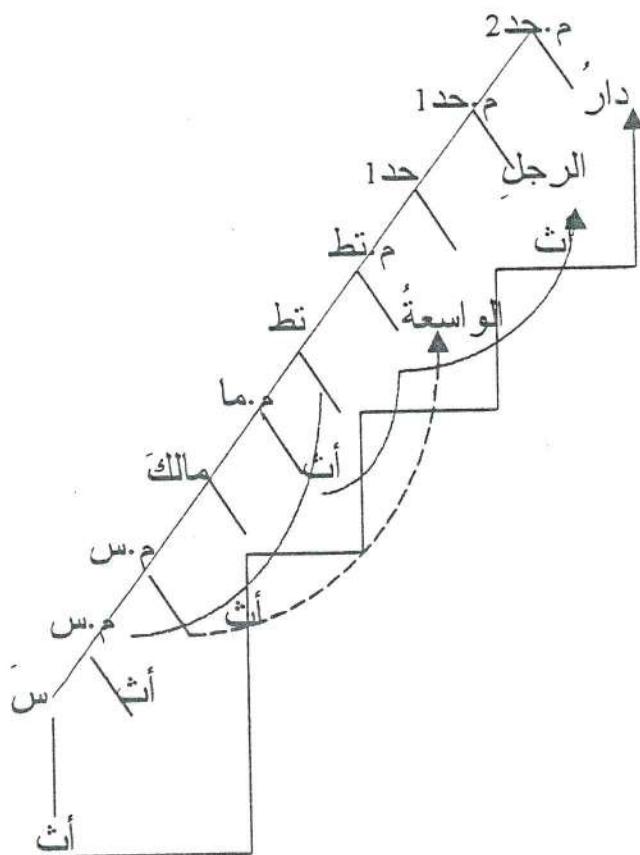
وما لم يتسبب النقل في خرق قيود محلية فلا اعتبار أساسياً لقيود السلكية الصارمة، لأن الغرض من قيود السلكية أساساً هو احترام محلية النقل، وأستدل هنا بالكيفية التي طورها شومسكي (1995) بالنسبة لما دعي بـ**متكافؤ الأبعاد** في سياق نقل الفضيلة (المفعول) عبر المخصص (الفاعل)، وكذا الفاعل عبر مخ - تط. مف مثلاً (الكيفية التي قدمتها بالنسبة لفضيلة الفعل وفضيلة الحرف في الفصل الثاني من القسم الثاني)، فهذا النوع من النقول لا يحترم قيود السلكية لأن قيد محلية لم يخرق، إلى جانب كون خرق السلكية الصارمة يخدم مبدأ أقل خطوة، وبالنظر إلى مفهوم السلسلة: يوضح بقيود السلكية الصارمة لصالح محلية النقل. من ناحية أخرى وبكيفية مشابهة استدل ديكن وهانس (1993) على أنه يمكن لعنصر ما أن يتخطى الموقع الوسيط الذي لا تربطه به سمة معينة؛ لأنه لا توجد ضرورة تبرر نقل هذا العنصر إلى الموقع الوسيط، وبالتالي فإنه ما إذا كان النقل محلي أو غير محلي يعتمد على اعتبارات فحص السمة أساساً، كما أن التخطي عبر الواقع على اعتبارات فحص السمة مبرر بمبادئ الاقتصاد أيضاً.

بناء على ذلك يكون نقل الصفة الناعمة إلى مخ - تط عبر الملكية مبرراً بفحص الإعراب في ذلك الموقع، كما أن هذا النقل يحترم محلية النقل الذي يعتبر السلسلة منظورة بالكيفية التي حدتها قبل قليل. والتعميل الشجري للصفة الناعمة للرأس الاسمي أقدمه في (21) :

---

= لأنها سبق وأن تلقت إعراباً في موقع أسفل (وبالتالي لا يوجد مبرر لنقلها إلى موقع تط). وهذه النتائج مقرأة بمحاجة مبدأ المصفاة الإعرابية.

21



على هذا النحو فإن العناصر المكونة لبنية المركب الحدي الإضافي تكتمل على النحو الذي أعيده في المقويسين (22) و(23) بالنسبة للإضافة التي تضم الصفة الناعمة والإضافة التي تضم الصفة المحورية تباعاً.

22

[م حد ٢ حد ٢] [م حد ١ حد ١] [م تط تط] [م مالك مالك] [م س ب]]]]]]]



23

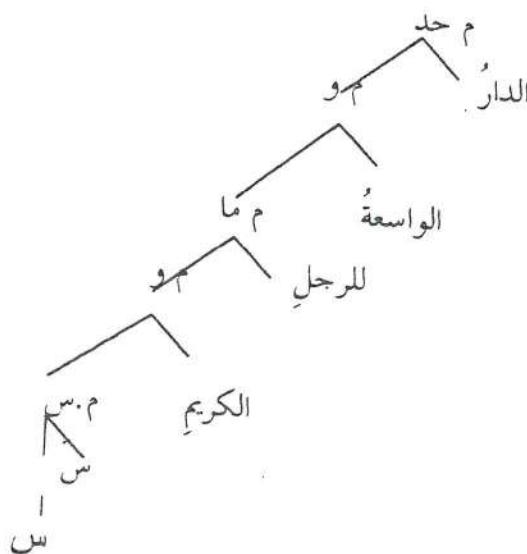
[م حد ٢ حد ٢] [م حد ١ حد ١] [م مالك مالك] [م س [م س ب]]]]]]]



### ٣.٣. توارد الصفة الناعنة والصفة المحورية

الإشكال قد يطرح بحجة في فرضية نقل الصفة في بنية من قبيل (١٤ د) أعلاه والتي توارد فيها الصفة الناعنة للرأس، والصفة المحورية الناعنة للملك. ومع ذلك فإني أؤيد الاقتراحات التي تقدم مثل هذه البنى في موقعين لم. ومنفصلين لا في موقع واحد؛ بمعنى أن البنية (١٤ د) تحتاج إلى موقعين ملحقين: الأول تشغله الصفة المحورية التي تنعت الملك، والثاني يعلو الأول وتشغله الصفة التي تنعت الرأس الاسمي<sup>(١)</sup>، في بنية شبيهة بـ (٢٤):

24



لكن هذه الإشكاليات تتسع عند التحليل وتبدو أكثر تعقيداً.

### ٤.٣. مقاربة من التركيب اللامتناظر

في هذه الحالة يبدو أن البنية الشجرية لا تشتق من النظرية الإعرابية وحدها، بل لا بد من تفاعಲها مع نظرية واضحة للصفات من قبيل نظرية الفاسي الفهرري (1998) حول الصفات والمؤسسة على بعض مفاهيم نظرية كين التي أتبناها في هذه

(١) بوسك و بيكاللو (1996) Bosque and picallo يقترحان نموذجاً مشابهاً بالنسبة لموقع الصفات في الإسبانية وهي لغة قد تتضمن بنيتها الحدية على ثلاثة أنماط من الصفات؛ المحورية، والصنافية، والناعنة.

الفقرة للخروج ببعض الحلول النظرية لمشكل توارد الصفة الناعنة للمالك والصفة الناعنة للرأس الاسمي وتسويغهما إعرابياً.

تowardُ النوعين من الصفات في موقعين مختلفين: واحدٌ على يسار س والآخر على يسار م. س في الرتبة الخطية يعني أنه من الصعب تواردهما معاً على يسار م. س في البنية السلمية، إذ يلزم عن الفصل بين موقعي الصفتين أنهما لن ترتبا على يسار مقوله واحدة وإنما لكل مقوله ملحق واحد أو (مخصص) كما هو في نظام كين (1994)<sup>(1)</sup>.

لنقترب أكثر من نظام كين (1994)، حيث ويعرف كين مفهوم التحكم المكوني الامتناظر بالكيفية المحددة في (25):

25

تحكم س مكونيا في ي إذا كانت:

س وي مقولتين، س تستثنى ي، وكل مقوله تشرف على س تشرف على ي (س تستثنى ي إذا لم تكن قطعة من س تشرف على ي).

بالإضافة إلى ذلك فإن المخصصات ضرب من الملحقات في نظام كي، وعلاقات التحكم المكوني يمكن أن تتوفر فقط بين المقولات، والقطع مستثناء من هذه العلاقة. والتمثيل المجرد لعلاقات التحكم المكوني هو كما في (26):

26

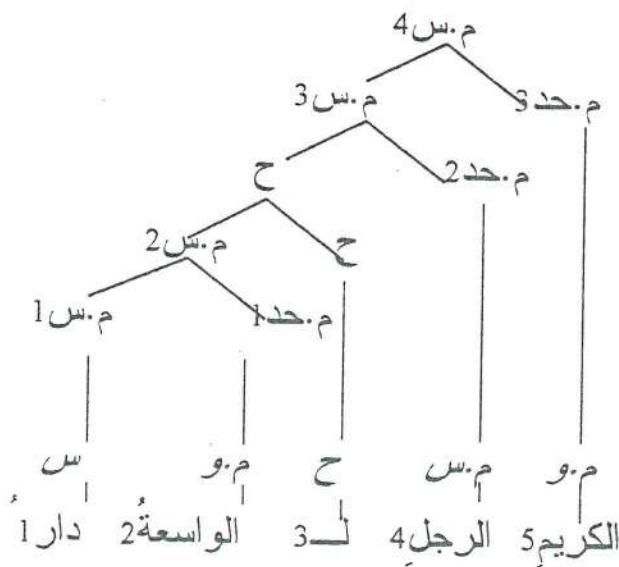
[م س مخصص [م س س فضلة]]

م س الأسفل الذي ينبغي أن يوافق س عادة، ليس مقوله بالمعنى الصحيح وإنما هو قطعة من م س الأعلى. والمخصص يتتحكم تحكماً مكونياً لا انتظارياً في م س وفي كل شيء يشرف عليه م س؛ أي في (س والفضلة)، وكل مقوله تشرف على المخصص تشرف على م س. وس تتحكم مكونياً في فضليتها وفي كل شيء تشرف عليه.

(1) حيث لا يسمح نظام كين (1994) ص: 21 - 22. بـالحاق عجرتين ليستا برأس إلى عجرة ليست برأس (أي لا يسمح بـالحاق عجرتي الصفة الناعنة والصفة المحورية وهما عجرتان ليستا برأس إلى عجرة م. س المالك الذي ليس برأس)، لأن ذلك يؤدي إلى خرق الانتظار المفروض على مقولات البنية السلمية من قبل مسلمة التوافق الخطى، التي تفيد بأن البنية السلمية يجب أن تعكس الرتبة الخطية.

والافتراض الممكن عندما تتوارد الصفة الناعمة والصفة المحورية هو أن تولد الصفة المحورية كمحخص لـ مـ سـ المـالـك بينما تولد الصفة الناعمة في محخص مـ دـارـ على اعتبار أنـ دـارـ مـقولـةـ وـمـ سـ المـالـكـ مـقولـةـ أـخـرىـ، وكلـ مـقولـةـ مـنـهـماـ لـهـاـ مـلـحـقـ وـاحـدـ، وـتـعـدـ الـبـنـيـةـ (27)ـ تمـثـيلـاـ شـجـرـياـ لـبـنـيـةـ الـإـضـافـةـ الـحـرـةـ (14ـ دـ)ـ بـنـاءـ عـلـىـ مـفـهـومـ كـيـنـ (1994)ـ لـلـتـحـكـمـ الـمـكـوـنـيـ الـلـاـ مـتـاظـرـ.

27



أبين أولاً أنني أحافظ هنا بافتراض أن الأداة مولدة في الحد وليس في المعجم ولذا فإنها لا تظهر ضمن متواالية العناصر النهائية.

يلاحظ الآن من خلال السلمية (27) أن الصفة الناعمة ملحقة بعجرة الاسم، والصفة المحورية ملحقة بعجرة المالك. على هذا النحو فإن السلمية مكونة من رأسين ومركيبين اسميين وملحقين، وكل ملحق أو مـ سـ باستثناء مـ سـ 1ـ عـبـارـةـ عنـ مـركـبـ حـدـيـ<sup>(1)</sup>. فـ الرـؤـوسـ هيـ العـنـاصـرـ التـيـ تـشـرـفـ عـلـىـ العـنـاصـرـ النـهـائـيـةـ وهيـ (ـدارـ،ـ الـلامـ).ـ وـالـمـلـحـقـاتـ هـيـ غـيـرـ رـؤـوسـ وـهـيـ التـيـ تـشـرـفـ عـلـىـ الـأـقـلـ عـنـصـرـ لـاـ نـهـائـيـ وـهـيـ هـنـاـ (ـالـوـاسـعـةـ،ـ الـكـرـيمـ).

على هذا النحو تلحق الصفة الناعمة بـ مـ سـ 1ـ عنـوانـ المـقولـةـ التيـ تـشـرـفـ عـلـىـ الرـأـسـ،ـ وـتـلـحـقـ الصـفـةـ الـمحـورـيـةـ بـ مـ سـ 3ـ عنـوانـ المـقولـةـ التيـ تـشـرـفـ عـلـىـ

(1) على اعتبار أن الصفات الناعمة عبارة عن مركبات حدية تمثيلاً مع افتراض الفاسي (1998).

المالك. وكل ملحق من الملحقين يأخذ م. س كعنوان له وهو عنوان المقوله التي أحق بها<sup>(1)</sup>.

الأزواج التي ستدخل في علاقة تحكم مكوني لا متناظر (يتحكم الأول في الثاني) هي كالتالي:

(م. حد3، م. حد2)، (م. حد2، ح)، (ح، م. حد1)،  
(ك. حد1، م. س1).

والصور التي تشرف على العناصر النهائية من تلك الأزواج السابقة هي تلك الممالة في البنية السلمية (27)، وهي كالتالي:

(م. و، م. س)، (م. س، ح)، (ح!ك. و)، (م. و، س).

وهذه الأزواج الأخيرة هي التي تشرف على المتواлиات النهائية والتي تعكس الرتبة الخطية، لكنها هنا تظهر في ترتيبها المعكوس على هذا النحو:  
الكريم5، الرجل4، ل3، الواسعة2، دار<sup>(2)</sup>.

وللوصول إلى الرتبة السطحية فإنني أطبق نظرية الفاسي الفهري (1998) حول الصفات والتي تلجم إلى عمليات نقل إلى اليمين بالكيفية التالية:

أولاً ينقل العنصر 1 إلى يمين العنصر 2، ثم ينقل العنصران 1. 2. إلى يمين العنصر 3، بعد ذلك تنقل العناصر 1. 2. 3. إلى يمين العنصر 4، وأخيراً تنقل العناصر 1. 2. 3. 4. إلى يمين العنصر 5، فنحصل على رتبة العناصر 1. 2. 3. 4. 5. فنحصل على دار الواسعة للرجل الكريم.

الآن للوصول إلى الحد (في تشجيرة س) ينتقل المركب الوصفي بأكمله دار الواسعة إلى الحد، وينقل المركب الحرفي للرجل الكريم إلى الإسقاط الوسيط الأسفل من الحد المعبر عنه بالملكية. النقل الأول يمكن س من الالتصاق بالأداة

(1) لاحظ أن المالك هنا ليس ملحاً وإنما هو مقوله مستقلة، بخلاف ما تقوم عليه نظرية كين من اعتبار الفاعل ملحاً. والسبب في عدم إمكانية جعله ملحاً هو وجود حرف الجر الذي يمنع من إلحاق المالك بم. س الذي يشرف على س، إلى جانب أن إلحاقه سيؤدي إلى وجود ملحقين في نفس الوقت: الصفة الناعنة والمالك، الأمر الذي سيؤدي إلى خرق الالانتاظر المشار إليه سلفاً. في الهاشم (45).

(2) السبب وراء عدم ظهور الرتبة السطحية يرجع إلى أن نظرية كين لا تعالج الصفات البعدية أو الحالات المختلطة من الصفات، راجع في هذا الصدد الفاسي الفهري (1998) والمراجع المشار إليها هناك.

إلى جانب التطابق مع الصفة في علاقة رأس فضلة بين "الدار" الموجودة في الحد و"الواسعة" الموجودة في مخصوص إسقاط التطابق. والنقل الثاني يمكن من إشباع مطالب الجر لكل من المالك والصفة المحورية الملحقة به<sup>(١)</sup>.

#### 4. اشتقاد الإضافة وإعراب الجر بمفاهيم البنية المركبة العارية

##### 4.1. إمكانية الاستغناء عن الحد

من بين المقاربات الحديثة للحدود (زلاتك 1999) ضمن جلبرت (2000) وجلبرت (2000) وسوران (2002) أن الحد عبارة عن مقوله مجردة فارغة من التأويل الدلالي؛ بمعنى أن أداة التعريف في اللغات التي تمتلكها فارغة من المحتوى الدلالي (زلاتك (ن. م) وجلبرت (ن. م)). وفي أحسن الحالات فإن التأويل الذي قد نحصل عليه من الأداة يمكن الحصول عليه بوسائل أخرى (سوران 2002)، وعليه فإن التأويل الذي تقدمه الأداة يصبح حشوياً<sup>(٢)</sup>.

هذا التصور السلبي للحد يستند إلى تصور أبني (1987) المجرد للحد؛ بحيث "الحد مقوله اعتباطية بالكامل" (كما بينت في الفصل السابق) والحججة المقدمة على هذا الزعم تأتي من ملاحظة سلوك أداة التعريف في اللغات التي تمتلكها؛ فأداة التعريف قد تؤول على "الجنس" لا على "التعريف" في بعض أسيقة العربية والإنجليزية كما يظهر من خلال المعطيات المقدمة في (28) والتي يظهر من خلالها أن كلمة "التلفون" في العربية والإنجليزية لا تؤول على التعريف بالرغم من كونها تحمل أداة التعريف:

28

اخترع "التلفون" في 1876.

The telephone was invented in 1876.

كما أن بعض اللغات كالرومانية وفي بعض أسيقة العربية أيضاً ترد فيها أداة التعريف حتى مع المركبات التي لها تأويل التنكير، ويدل على الحالة العربية الشاهد النحوي "العصفور" في البيت (29):

(1) بالتأكيد هناك عدد من المشاكل النظرية التي تنجم عن النقول قد يطول التفسير لها، أتركها لأبحاث قادمة إن شاء الله.

(2) من بين الإشكاليات النظرية التي يطرحها اعتقاد أن المضاف في العربية يؤول على التعريف في "دار الرجل" أن سمة التعريف تؤول مرتين في الصورة المنطقية مع أنها محققة مرة واحدة.

29

وإنني لتعروني لذكرك هزة كما انتفض "العصفور" بلله القطر<sup>(١)</sup> أضف إلى ذلك الحالات العربية والرومانية التي لا تمتلك فيها الأداة تأويل التعريف بالرغم من كون الأداة محققة على الرأس الاسمي كسمة لاصقية (الفاسي 1998) وسوران (2002)) بالنسبة للعربية والرومانية تباعاً.

ينسجم مع التصور السلبي للحد غياب أدلة تعريف محققة على الرأس الاسمي في بنية الإضافة نتيجة لوجود المالك (خاصية التوزيع التكاملي بين الأداة والمالك)، لتأمل المعطيات المقدمة من العربية والعبرية والأنجليزية والسلافية والإيرانية والتي تدرج في (30)

30

أ - دار الرجل

ب - beyt ha - iS عبرية

John's house

ج - زبان عرب فارسية

ـ لغة العرب

31

أ - casa Rossi رومانية

ـ الرجل - الدار

ب - جميل الوجه

فالأمثلة المقدمة في (30) أعلاه لا تؤول على التعريف لأسباب مختلفة: فالحالة (30 أ) استدل على أن تأويلاها على التعريف غير ممكن نظراً لعدم تضمنها على العهد والتفريد إذ "العهدُ والتفريدُ من المكونات الأساسية للتعريف" (الفاسي الفهري 1998) – (1999) وبالتالي فاشتقاق التوارث من هذه الحالات غير ممكن (باستثناء الحالات المنعوتة بالصفة). ونفس الشيء ينسحب على العبرية في المثال (30 ب). وبالنسبة للبنية (30 ج) التي تمثل لما يسمى بالجر الساكسوني فهي أيضاً

(1) النهاة يعدون "العصفور" نكرة بالرغم من دخول أدلة التعريف عليها، وحجتهم أنها منعوتة بالجملة "بلله القطر" والجمل لا تنعت إلا النكرات.

لا تتضمن الحد خلافاً لما كان سائداً في الطرورات المبكرة: حيث استدل على أن الحد مملوء إما بمورفيم فارغ للتطابق (صبولشي (1994 - 1989)), أو بالواسطـة الذي يحتل موقع الحد (على أساس أنه حد أو واسم إعرابي بعدي (أبني (1987) من بين الإمكـانات المحددة هـناك والتي بيـنـتها في الفصل السـابـقـ). لكن هذه الإمـكـانـات تم التـراـجـعـ عنـهاـ نـظـراـ لـكونـهـاـ لاـ تـفـسـرـ لـلتـوزـيعـ التـكـامـليـ بينـ المـالـكـ وـغـيـابـ أـدـاءـ التـعـرـيفـ. فـبـالـنـسـبـةـ لـمـفـهـومـ طـ المـجـرـدـ فإـنهـ يـنـطـبـقـ عـلـىـ لـغـاتـ مـحـدـودـةـ كـالـهـنـغـارـيـةـ وـالـتـرـكـيـةـ الـتـيـ توـسـعـ التـطـابـقـ بـيـنـ الرـأـسـ الـأـسـمـيـ وـالـمـالـكـ بـوـاسـطـةـ هـذـاـ المـورـفـيـمـ (رـاجـعـ الفـصـلـ السـابـقـ،ـ الفـقـرـةـ:ـ ٣ـ.ـ ٣ـ)،ـ لـكـنـ ذـلـكـ لـاـ يـنـسـبـ عـلـىـ الـحـالـاتـ المـدـرـجـةـ فـيـ (٣٠ـ)ـ أـعـلـاهـ (رـاجـعـ سـوـرـانـ ٢٠٠٢ـ)،ـ وـبـالـنـسـبـةـ لـلـوـاسـمـ طـ فقد افترض أنه مورفيم إعرابي يتصل بالمالك (أبني (1987) وسواران (2002)). وهذا التصور يدعم حقيقة استقلالية الإعراب عن الحدود (لاحظ أن الحدود تحتل موقعاً سينياً (س) في حين أن المورفيمات الإعرابية تلتصل بالمالك في مخصص سـ)، وهذه حجة نظرية أخرى تقدمها سواران (2002) إلى جانب ما تقدم (في الفصل السابق) تفيد أن الواسم الإعرابي الساكسوني ليس حدـاـ.

إذن الحالـاتـ (٣٠ـ،ـ بـ،ـ جـ)ـ شـبـيهـ بـمـاـ هوـ حـاـصـلـ فـيـ اللـغـةـ الإـيرـانـيـةـ وـالـلـغـاتـ السـلـافـيـةـ الـتـيـ لـاـ تـمـتـلـكـ الـحدـ.ـ وـبـالـتـالـيـ فـيـ إـنـ هـذـهـ الـحـالـاتـ لـاـ يـنـبـغـيـ أـنـ تـعـنـونـ بـالـحدـ شـأـنـهـ شـأـنـ الـبـنـىـ الـوـارـدـةـ فـيـ (٣٠ـ).

المعطـياتـ الأـخـيـرةـ فـيـ (٣١ـ)ـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـرـوـمـانـيـةـ (ـالـتـيـ يـتـحـقـقـ فـيـهـاـ عـلـىـ الرـأـسـ أـدـاءـ تـعـرـيفـ لـاصـقـيـةـ)ـ هـيـ شـبـيهـ بـالـحـالـةـ الـعـرـبـيـةـ (٣١ـ بـ)ـ الـتـيـ تـتـوـارـدـ فـيـهـاـ الأـدـاءـ مـعـ الـمـالـكـ وـسـوـفـ أـعـوـدـ إـلـيـهـاـ قـرـيبـاـ.

#### ٤.٢. غـيـابـ مـبـرـرـ النـقـلـ وـتـلـاشـيـ نـظـرـيـةـ فـحـصـ السـمـةـ

يلـزـمـ عـنـ إـمـكـانـيـةـ عـدـمـ العـنـونـةـ بـالـحدـ،ـ غـيـابـ مـبـرـرـ النـقـلـ إـلـىـ الـحدـ عـلـىـ أـسـاسـ منـ قـوـةـ/ـ ضـعـفـ السـمـةـ الـحـدـيـةـ،ـ لـأـنـ الـحدـ لـمـ يـعـدـ هـنـاـ هـدـفـاـ لـفـحـصـ السـمـةـ الـحـدـيـةـ الـتـيـ لـاـ وـجـودـ لـهـاـ فـيـ الرـأـسـ الـأـسـمـيـ اـسـتـنـادـاـ لـمـفـاهـيمـ شـوـمـسـكـيـ (١٩٩٤ـ)ـ عـنـ الـبـنـيـةـ الـمـرـكـبـيـةـ الـعـارـيـةـ؛ـ الـتـيـ تـقـضـيـ بـأـنـ السـمـاتـ تـسـقـطـ أـهـدـافـهـاـ الـتـيـ تـتـطـلـبـ الـفـحـصـ دـاخـلـهـاـ (ـرـاجـعـ أـيـضـاـ الـفـصـلـ ثـالـثـ مـنـ الـقـسـمـ الـأـوـلـ،ـ الفـقـرـةـ:ـ ١ـ.ـ ٣ـ.ـ ١ـ)،ـ وـمـنـ غـيرـ الـمـمـكـنـ إـسـقـاطـ هـدـفـ لـسـمـةـ غـيرـ مـوـجـودـةـ.

يلـزـمـ عـنـ غـيـابـ الـحدـ أـيـضـاـ أـنـ الـفـروـقـ بـيـنـ الـلـغـاتـ غـيرـ مـوـجـودـةـ وـأـنـ الـلـغـاتـ مـتـمـاثـلـةـ عـنـدـ مـسـتـوـيـ الـإـسـقـاطـ الـوـسـيـطـ (ـالـإـسـقـاطـ الـإـعـرـابـيـ)ـ الـذـيـ دـافـعـتـ عـنـهـ (ـعـلـىـ

امتداد هذا الفصل والذي قبله). وهذا الإسقاط الوسيط هو ما يعد الآن في مستوى الإسقاطات العليا.

### ٣.٤. الضم إلى موقع المخصص وفرضية س أقصى

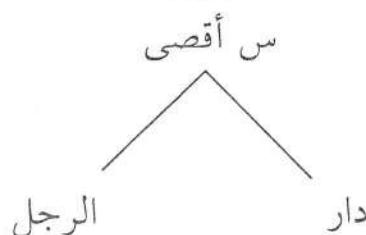
على هذا النحو فإن منظومة التعداد تتألف من العناصر المقدمة في (32)

32

{[س] ، [م. س]}

بحيث س = الرأس وم. س = المخصص. وعملية الضم تتم بين الرأس والمخصص. ويبدو أن الضم إلى موقع المخصص مباشرةً كأخت لـ س يعتمد على غياب الفضلة (سوران (2002)). لتأخذ المثال العربي (30 أ) وأمثل له بالشجرة (33) :

33



س أقصى على هذا النحو هو العنوان الذي يؤلف بين الاسم والمالك وهو العنوان الذي يرمز إعراب الجر؛ بحيث يسند إعراب الجر بموجب عملية ضم المخصص إلى الاسم (راجع الفصل الثالث من القسم الأول حول هذا الاقتراح، الفقرة: 2). ويستغل التمثيل (33) طبقاً لمفاهيم البنية المركبة العارية.

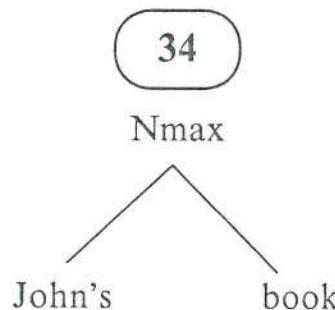
ومن بين مفاهيم البنية المركبة العارية أن المقولات الوظيفية لا تسقط إلا إذا كانت تشرف على وحدات معجمية، وقد ترتب على هذا كما تقدم الاستغناء عن الحد؛ نظراً لأنه يعمل كمقدولة فارغة معجمياً (غير محققة صواتياً ولا دلالياً) كما في الأمثلة (30 أ - ج)، وغير محققة دلالياً في الأمثلة (31 أ - ب): "يسقط الحد فقط إذا كان يشرف على مقدولة وحدة معجمية" حسب سوران (2002 ص 11). ويترتب على ذلك أيضاً الاستغناء عن عنوان مقدولة حرف الجر الفارغ التي عبرنا عنها بإسقاط الملكية أعلاه.

وبالتالي فإن البنية التركيبيّة للمركبات الإضافية تقلص إلى مقوله وظيفية واحدة هي تلك التي تشرف على مقوله معجمية، أي: مقوله (س أقصى: الإسقاط الوسيط سابقا هو الآن الإسقاط الأعلى في البنية).

ومن بين ما يترتب على هذا التصور أن مفهومي (المخصص، الفضلة) مستقلان عن مفهومي (الموضوع الداخلي والموضوع الخارجي) الذين يتصلان بالنظرية المحورية، وهذا يعني أن م. س لن يضم أولا في موقع محوري وإنما بشكل مباشر في موقع إعرابي يعنون بـ س أقصى (نتائج السلمية (5) المقترحة في الفصل الثالث من القسم الثاني).

#### 4.4. المخصصات إلى اليمين (اليسار في العربية)

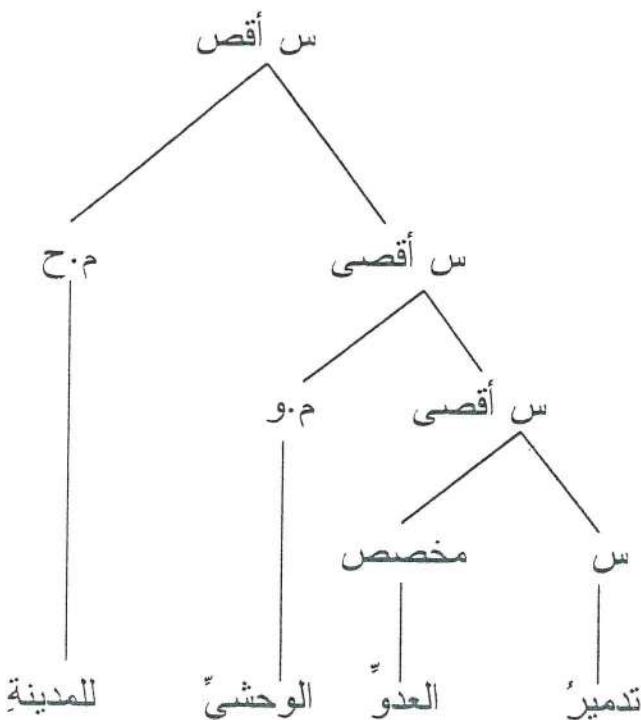
خلافاً لـ كين (1994) تفترض سوران (2002) في إطار نظرية البنية المركبة العارية أن المخصصات ترد إلى يمين الرأس (إلى يساره في العربية) على النحو المبين من خلال التمثيل (33) أعلاه. وبالنسبة لجر ساكسون في الأنجلizية وفي اللغات التي لها رتبة م. س - س فإن الضم يكون إلى اليمين كما يتضح من التمثيل أدناه:



يشرف س أقصى ليس على المخصصات فحسب، بل أيضا على الملحقات وكذا المركبات الحرفية كما سيظهر من خلال التمثيل الشجري أدناه.

وعلى هذا النحو يمكن سحب هذا التصور على أسماء الأحداث التي يمكن اعتبارها بنيات لا حدية من قبيل البني (35) والتي تمثل لها بـ (36).

36



ومن نتائج فرضية المخصص - يساراً أن العمليات الموجودة ستكون أقل تكلفة نظراً لأنها تحترم علاقة السبق الاعتيادي Canonical Precedence Relation بمفاهيم فوكى (1993) ص: 401) المشار إليها في بداية هذا الفصل.

#### 5.4. توارد الجر مع أدلة تعريف لاصقية

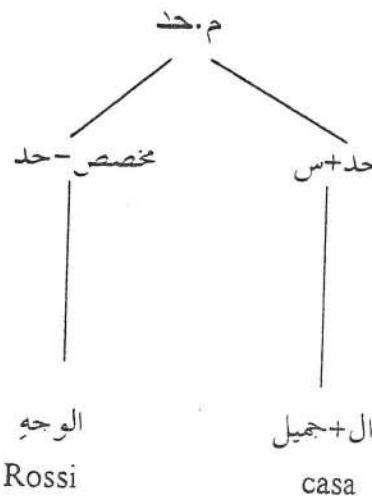
من بين الإشكاليات التي يشيرها هذا التصور (الذي لا يعتمد على النقل ويكتفي فقط بالضم) تواردُ موضوع الجر وأداة تعريف لاصقية على الاسم من قبيل إضافة الصفة العربية أو إضافة الأسماء الرومانية كما في المعطيات (31 أ - ب) التي أرجأتها إلى هاته الفقرة. فهذا التصور يدفعني للاعتقاد بأن أدلة التعريف في هذه البنى تمثل سمة لاصقية تولد على الرأس الاسمي بموجب عملية الضم بين الأداة والاسم، وعن هذا الضم يظهر العنوان م. حد بالكيفية التي نجدها في (37):

37



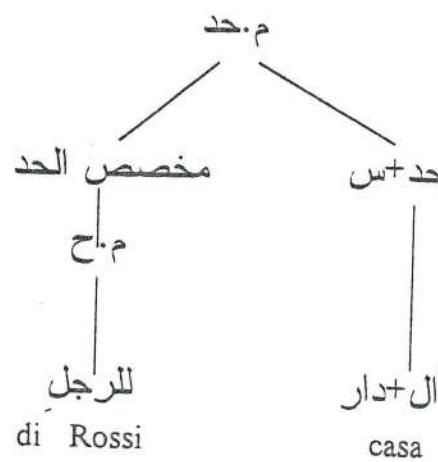
ولاشتقاق بنية الإضافة لكل من العربية والرومانية (31) يتم انتقاء موضوع الجر من التعداد، ويضم إلى موقع مخصص الحد الذي يرمّز سمة الجر، وتسند سمة الجر إلى المالك بموجب عملية الضم على هذا النحو المقدم في (38):

38



وبالنسبة للاشتقاق الإضافة الحرة فإنها مماثلة لاشتقاق البني (31) باستثناء أن المخصص يضم إلى المركب الحرفي بأكمله وذلك بالكيفية التي تمثل لها بـ (39)

39



ولكن الإشكال الذي يبقى مطروحا يتجسد في الحالة البنائية المنعوطة بالصفة والتي يبدو أن الأداة فيها سمة على الحد لا على الاسم، وأن الاسم

ينبغي أن يصعد إليها مجتنباً بالكيفية التي عرضتها في بداية هذا الفصل .  
 الاختلاف ما بين التحاليل التي تعتمد النقل ومبادئ الفحص وبين التحاليل التي تعتمد مفاهيم البنية المركبة العارية يتركز في الحد والمشاكل المرتبطة به ، في حين أن الجر والمشاكل المرتبطة به تعالج بكيفية شبه موحدة داخل مخصص الإسقاط الوسيط المعبر عنه بالملكية أو بـ س أقصى في كلا النمطين من التحاليل على التوالي والذي يبدو أنه يعمل باستقلال عن الحد (سواء في التحاليل التي تعتمد على نظرية الفحص داخل الإسقاط الحدي أو في التحاليل التي تقضي الحد اعتماداً على مفاهيم نظرية البنية المركبة العارية) .

## 5. خلاصة عامة

الاسم ينتقل إلى حد مروراً بإسقاط الملكية . والنقل يتم بموجب آخر ملاذ في صيغته المرنة . وافتراضت أن رأس الإسقاط الوسيط يملك سمة قوية تثير النقل إذا كان رأس الإسقاط الأعلى منها له سمة قوية . ويتم نقل س عبر ثلاثة رؤوس : المالك ، حد1 ، حد2: النقل الأول لأسباب إعرابية ، والثاني لأسباب إحالية ، والثالث تتطلبه سمة الإعراب الخارجي . ويمكن الاستغناء عن المحورة والتسویغ الدلالي والاكتفاء بالتسویغ الترکيبي . وقد بيّنت أن افتراض تعدد الرؤوس أكفي من افتراض تعدد المخصصات .

الصفة الناعنة للرأس الاسمي تولد كملحق على يسار م . س وتسویغ في مخصص إسقاط للتطابق . والصفة المحورية الناعنة للمالك تولد أيضاً كملحق على يسار م . س وتسویغ في مخصص المالك وترث منه خصائصه الإعرابية والتطابقية . واقتصرت في حال تواجد الصفتين في الإضافة الحرة أن تولدا في موقعين ملحقين أو مخصوصين ، الأول ملحق / مخصص الرأس الاسمي س والثاني ملحق / مخصص المالك وفق نظام كين (1994) ونظريته حول الصفات .

يمكن الاستغناء عن الحدود والاكتفاء بالإسقاط الوسيط الذي يرمز سمة إعراب الجر التي يسندها إلى المالك بموجب ضم هذا الأخير إليه ، وذلك باستعمال مفاهيم البنية المركبة العارية . والعناصر ترتب على يمين الاسم في اللاتينية وعلى يساره في العربية .

## الأدنوية القوية وأنظمة التطابق الإعرابي

### مدخل

أهدف من هذا الفصل إلى تبع خطوط النظرية الإعرابية داخل الصيغة الحالية من البرنامج الأدنى (شومسكي 1998 - 1999 - 2001)<sup>(١)</sup>، وفي هذه الصيغة تظهر السمات الإعرابية مرتبطة بغيرها من السمات غير المُؤولة (سمات التطابق الفارغة)؛ بحيث تلعب هذه السمات دوراً مهماً في إحداث خاصية "الانزياح" التي تعد من خصائص التصميم الأمثل للغة. فإذا كان ميكانزم الإعراب المضمن في السمات الفارغة يلعب هذا الدور الأساسي داخل مملكة اللغة فقد يوازي من الناحية البيو-لسانية بعض الميكانيزمات الموجودة في الأجهزة الأخرى من قبيل الميكانزم الموجود داخل عدسة العين المبصرة. لهذا استحسنـت أنّ الشخص بإيجاز بعضاً من الخصائص العامة لهذه الملكة انطلاقاً من شومسكي (1998 - 2001)

والفصل منظم على النحو التالي: في الفقرة: ١ - ٣ الشخص بعضاً من خصائص العملية "طابق"، ثم أحاول الكشف عن طبيعة العلاقة المتلازمة بين سمات التطابق الفارغة وسمة الإعراب البنوي. وفي الفقرة: ٤ رأيت أن أتبع تصميم النحو داخل الأدنوية القوية عند مستوى الجملة، وبيّنت أن المقولات لم تعد قائمة في هذا المستوى من البحث، وأن ما يسقط في التركيب هو الجذر؛ فالمنظومة (التعداد) لا تتضمن مقولات، والعناوين تحدد برؤوس العناصر المعجمية، ويحدد الضم التالي طبيعة الجذر، كما أنه لا توجد أية قيود على عدد مرات الضم. والعمليات هنا محكومة بـ"اجتذب": إما اجتذب سمة وحدتها أو اجتذب المركب المتنضم للسمة (أي العملية "اجتذب") وأن عملية حذف السمة تتم في علاقة رأس - رأس وبعض مقتضيات العلاقة رأس - رأس كالعلاقة مسبر -

(١) هدف الأدنوية القوية البحث عن مستوى تفسير أعمق من الكفاية التفسيرية، واستعاضة السؤال: ما هي خصائص اللغة؟ بسؤال آخر وهو لماذا تكون اللغة على هذا النحو؟ والوسيلة للإجابة عن هذا التساؤل الأخير تمثل في محاولة تقليص العبء الحاسوبي ما أمكن.

هدف . وسوف أخصص الفقرة: 2. 4 لنظام التطابق الإعرابي والاستدراك عبر المرحلة ، فإذا كانت المراحل القوية في بنية الجملة محددة فقط بالمصدري والفعل الخفيف فقد افترضت أن بنية المركب الحدي لا تتوفر إلا على مرحلة المركب الحدي (م. حد) على الأكثر ، وأن سمة إعراب الجر البنوي تستند/تحذف بموجب التطابق في السمة الحدية بين الحد (م.. س) في علاقة حد - س - هدف (حيث س هو س الصغير) قياسا بسمة الإعراب البنوي في الفاعل الجملي التي تستند/تحذف في علاقة مص - ز - هدف ، وذلك يتم في حالة إذا لم يكن للزمن أو الحد سمة إسقاط موسع تتيح لهما تقديم موقع للمركب الاسمي الفاعل والمالك تباعا ، أما إذا كان كل من الزمن والحد له سمة إسقاط موسع فهذه السمة تتسبب في نقل (م. س) إلى موقع المخصوص (ز أو حد) ، ويتم حذف السمة الإعرابية في علاقة ز - هدف بالنسبة للفاعل أو حد - هدف بالنسبة للمالك . أما الفقرة: 3. 3. فقد خصصتها للكيفية التي يتم بها الضم إلى الجذر واختيار المراحل بموجب الضم التالي .

## ١. خصائص ملكة اللغة العامة

تعد مملكة اللغة (م. ل) أحد مكونات الذهن / الدماغ البشري، وهو المكون المخصص للغة اللسانية، وتعد (م. ل) موهبة فطرية؛ فالطفل يقوم بمقولة بعض الشويس الذي يسمعه من حوله (مكازنم ما داخل (م. ل) يقوم بعكس ذلك الشويس وتحوילه إلى لغة لسانية). فملكة اللغة على هذا النحو عضوٌ بيولوجي يتوقع له أن يعمل بطريقة مشابهة لأعضاء الجسم الأخرى: فإذا كانت وظيفة العين هي الرؤية (وظيفة م. ل هي اللغو) فالتساؤل ينشأ عن الكيفية التي ينجز بها كل من الإبصار واللغة؛ فبالنسبة للعين هناك بروتين داخل عدسة العين يقوم بكسر الضوء الذي تتجه عنه خاصية الإبصار.

ملكة اللغة عندئذ شأنها شأن أي عضو آخر لها خصائصها المستقلة ببيولوجيا، وكأي عضو آخر لها حالة أولية يرمز لها بالحالة  $H_0$  التي تعد تعبيراً عن الجينات، وهذه الملكة قد تكون عرضة لتأثير المحيط: التحول من  $H_0$  (الحالة المشتركة) إلى لغة  $L$  (الحالة الخاصة)، فإذا أصبحت ملكة زيد عند الحالة  $L$  فإنه يمكن القول إن زيداً يتكلم ويعرف ... .

أهداف نظرية اللغة المباشرة هي تمييز الحالات (اللغات) الخاصة عن الحالة (اللغة) الأولية أو المشتركة وهذه هي أهداف الكفايتين الوصفية descriptive adequacy والتفسيرية explanatory adequacy تباعاً.

اللغة ل تتضمن نسقا معرفيا يخزن معلومات حول "الصوت" و "المعنى" ،

وبعد ذلك تقوم أنساق الإنجاز performance systems بتبلیغ هذه المعلومات وتضعها قيد الاستعمال. وقد استدل على أن أنساق الإنجاز ليست جزءاً من م. ل وإنما هي خارجة عنها، وهذا يؤكد على أن م. ل هي النسق المعرفي الوحيد الذي يقدم المعلومة اللسانية إلى أنساق الإنجاز.

تتألف أنساق الإنجاز من النوعين المدرجين تحت (1):

1

أ - أنساق حسية حركية

ب - أنساق الفكر

الأنساق (1 أ) تبلغ مستوى وجيهي مستقل وهو مستوى الصورة الصوتية (ص. ص). كما أن الأنفاق (1 ب) تبلغ مستوى وجيهي آخر مستقل هو مستوى الصورة المنطقية (ص. م). وقد استعمل مصطلح السمات features ليعبر عن ثنائية <صوت، معنى> وذلك من أجل معرفة خصائص اللغة التي تدخل في بناء (ص. ص) و(ص. م) وكذا في النسق الحاسوبي الذي يقوم بتوليدهما. فإذا أخذت "ل" على أنها طريقة لحوسبة التعبير فإن النحو الكلي يحتاج إلى الخطوات التالية لبناء هذه التعبير كما في (2):

2

أ - مجموعة من السمات

ب - مجموعة من المبادئ التي تنظم السمات داخل وحدات معجمية.

ج - مجموعة من العمليات التي تنطبق سلكياً لتكون الم الموضوعات التركيبة.

## 2. اللغة تصميم أمثل

ينطلق شومسكي بخصوص اللغة من تصور "جاليلي" ، ويفترض أن اللغة واقعية وтامة، وبالتالي فإن م. ل يجب أن تشبع قيود المقرؤية legibility condition بحيث يجب أن تشبع أيضاً جميع القيود التجريبية الأخرى من قبيل: الاكتساب والمعالجة العصبية وتغير اللغة. . . وهذا يعني أن عضو اللغة هو حلٌّ تام perfect solution والبرنامج الأدنى يكشف عن إمكانية أن اللغة تصميم أمثل كما في (3)<sup>(1)</sup>:

(1) عند هذه المرحلة يتطلب البحث مستوى تفسير أعمق من الكفاية التفسيرية، وهنا لا نتسائل فقط =

3

اللغة حلًّا أمثلٍ لقيود المقوية  
ومن المبادئ المصممة لإشباع المبدأ (٣) ما يمكن تلخيصها تحت (٤):

4

- أ - لا يوجد إلا مستويان وجيهيان
- ب - قيد التأويلية interpretability: الوحدات المعجمية ليس لها سمات غير تلك المُؤولة عند الوجيهة (خصائص الصوت والمعنى).
- ج - قيد الشمولية: لا توجد عناصر مقدمة عن طريق الجهاز الحاسوبي.
- د - العلاقات التي تدخل في الحوسبة مفروضة إما عن طريق قيود المقوية أو أنها تأتي - بطريقة ما طبيعية - من العمليات الحوسبية.

ويعني القيد (٤ ج) أن كل سمة مُؤولة عند مستوى (ص. م) أو أنها تدمج بسمات صواتية عن طريق المكون الصوati: فالسمات الصواتية الحقيقية هي فقط تلك المنظورة عند المكون الصوati وتكون نسقاً فرعياً لملكة اللغة. وفي مرحلة من الاستيقاف إلى (ص. م) تقوم عملية التهجية بتسليم البنية المكونة سلفاً إلى المكون الصوati الذي يبلغها إلى (ص. ص)، فإذا كانت الوحدة المعجمية تعبر عن العلاقة الاعتباطية بين الصوت والمعنى فإن التهجية spell - out تقوم بعزل السمات الصواتية الحقيقية كي يتقطع الاستيقاف عند (ص. م)، وفي حال أن التهجية تسمح بمرور سمات صواتية إلى (ص. م) فإن الاستيقاف يفشل.

لكن الإشكال الواضح الذي يخرق (٣) المتمثل في أن اللغة تصميم أمثل يتجلّى في وجود بعض النقائص التي يتطلب وجودها داخل النحو التبرير الكافي، ويحدد شومسكي (1998 - 2001) هذه النقائص في نقائصين كما في (٥):

5

- أ - السمات غير القابلة للتأويل (خرق قيد التأويلية في المبدأ (٣ ب)).
- ب - خاصية الانزياح displacement.

= عن ما هي خصائص اللغة؟ وإنما لماذا هي بتلك الطريقة (شومسكي 2001 - ص: 2) وهذا الأمر قد يأتي بالأساس من البحث في الخصائص العامة لأنظمة العضوية.

الخاصة (٥ ب) كان قد عبر عنها شومسكي (1998) بالتفكيك dislocation وعدها نقيصة نظرا لأنها تؤول المركبات في غير موقعها الأصلية<sup>(١)</sup>. إلا أن شومسكي استعراض عن مصطلح "التفكيك" بمصطلح "الانزياح" ولم يعده نقيصة بل إن غيابه يعد نقيصة للغة (شومسكي 2001): أي أن "الانزياحات" جزء من الطريقة الأمثل لإشباع خصائص التصميم الأمثل<sup>(٢)</sup>.

طبقاً لذلك فإن النقائص الوحيدة هي السمات التي ليس لها تأويل، وهذه السمات نوعان كما في (٦):

## 6

أ - سمات التطابق الفارغة

ب - السمات الإعرابية

السمات الفارغة في (٦ أ) منها ما يؤول وهي سمات الاسم (م. س)، ومنها ما ليس له تأويل وهي سمات الفعل أو الصفة وهذا النوع الأخير هو ما يعد نقيصة داخل النحو. أما السمات الإعرابية فهي سمات غير مؤولة لا على الاسم ولا على أي مقوله أخرى، . ومن هنا يبرز سؤال لماذا الإعراب؟ وهو سؤال طرح في بداية هذا البحث (الفصل الأول من القسم الأول) انطلاقاً من التنوع الصرافي للإعراب وكانت الإجابة من وجهة نظر الأعمال التقليدية (مثلاً، أندرسون 1971) أن الإعراب أساسي في تنوع جماليات اللغة. وساعدت إثارة هذا السؤال ثانية من وجهة نظر البرنامج الأدنى كسمة قد تلعب دوراً داخل النحو. والتساؤلات التقليدية حول ضرورة الإعراب في النحو كانت تنطلق من خارج مملكة اللغة (اللغة المنجزة)، بينما هي هنا من داخل مملكة اللغة (خصائص مملكة اللغة) فإذا كانت النتائج متقاربة (الداخلية والخارجية) حول الإعراب فسوف تكون هناك نتائج إيجابية بخصوص وضع الإعراب داخل النحو وأهميته.

### 3. السمات غير المؤولة والإعراب والسمات الفارغة

في أدنية (1992 - 1995) كانت السمات الإعرابية مستقلة عن غيرها من السمات غير المؤولة (السمات الفارغة) ولذلك كانت المطالب الإعرابية تشبع

(١) مثلاً كما يحدث في البناء للمجهول حيث يؤول المفعول في موقع الفاعل.

(٢) يعطي مفهوم الانزياح مجموعة من المفاهيم السابقة منها (النقل) و (التفكيك) و (الرتبة السطحية) وغيرها من المفاهيم المرتبطة بنظرية النقل.

باستقلال عن تلك السمات عن طريق عملية فحص السمة وحذفها في العلاقة المحلية مخصوص - رأس. أما في الأدبية القوية (1998 - 2001) فقد اقترح شومسكي نظاماً جديداً للتخلص من السمات غير المؤولة في وقت واحد وبعملية واحدة ما أمكن (السرعة في العمليات ما أمكن) وهذا ما يستجيب لخصائص ملكرة اللغة، ولزاماً لمبدأ السرعة اقترح شومسكي أن سمة الإعراب (البنيوي) تفحص وتحذف تحت العملية طابق Agree في سمات التطابق الفارغة في علاقة مسبّر - هدف<sup>(١)</sup>؛ بمعنى أن فحص/ حذف السمة الإعرابية مضمّنٌ ضمن فحص/ حذف سمات التطابق الفارغة<sup>(٢)</sup>.

#### ٤. تصميم النحو ضمن الأدبية القوية

داخل تصميم النحو هناك نوعان من "اجتذب" Attract أوردهما في (7)

7

أ - اجتذب السمة وحدها

ب - اجتذب المركب الذي يضم السمة<sup>(٣)</sup>.

ويسوغ العملية "اجتذب" أن السمة الموجودة في الصرفه - مثلاً - يجب أن تُحذف إذا لم يكن لها تأويل، لتأمل على سبيل المثال ما هو مضمون في (8):

8

أ - جاء الرجلُ

ب - الرجالُ جاءوا

فعلى افتراض أن سمة العدد في الصرفه غير مؤولة، عندئذ تبحث هذه السمة عن سمة منافسة لها، ربما هي سمة العدد الموجودة على العنصر المعجمي "ف" (الهدف)، فالتوافق في السمة بين رأس الصرفه و"ف" في (8أ) يسمح باجتذاب

(1) يحدد شومسكي (1998 - 2001) المسبّر بأنه الزمن ز والفعل الخفيف (الصغير) ف. أما الهدف فهو العنصر المعجمي الذي (قد يكون رأساً أو مخصوصاً) الذي يقوم المسبّر بالتوافق معه.

(2) ضمن جديد الأدبية استبعاد العلاقة مخصوص - رأس وكذا العلاقة رأس - فضلة وعواضاً عنهمما هناك فقط حالة من التحكم المكوني أو ما قد يعبر عنه بالعلاقة رأس - رأس، وقد تكون العلاقة مخصوص - رأس من بين مقتضيات العلاقة رأس - رأس.

(3) هذه العملية يجب أن تكون متّبعة بعملية اجتذاب Pied-piping للعنصر م.س.

سمة العدد وحدها (دون اجتذاب لـ م. س، أو الضم إلى مخصوص الصرف)، وذلك بخلاف ما يجري في (8 ب) حيث التوافق في السمة ينشأ عن ضم الفاعل م. س إلى مخصوص الصرف. العملية الأخرى التي تتبع العملية "طابق" هي العملية "احذف" Delete، والعملية "احذف" من الأفضل أنها تتم في خطوة واحدة لجميع السمات غير المؤولة بما في ذلك سمة الإعراب (البنيوي) للفاعل، لكن ذلك مرهون بعملية تسبق العملية "طابق" وهي العملية "وافق" Matching فإن تم التوافق بين المسير والهدف (الصرفة (ص) والفعل (ف) هنا) في جميع السمات التطابقية الفارغة (كما في (8 ب)) فإن العملية "طابق" تتطبق وبموجبها يتم حذف السمات غير المؤولة في وقت واحد بما في ذلك السمة الإعرابية، وإن لم يتم التوافق إلا مع جزء من سمات المسير (سمة الشخص في (8 أ)) فإن هذه السمة تطابق وتحذف موافقتها على "ف" الهدف. لكن السمة الإعرابية لن تحذف لأن بقية السمات (العدد والجنس) لم تجدا موافقتيهما، وبالتالي يتم البحث عن هدف آخر تحذف معه هذه السمات لكي تحذف معها السمة الإعرابية: والهدف الجديد في هذه الحالة هو الفاعل (م. س) ويتم التوافق بين بقية سمات المسير وما يوافقها من سمات (م. س) وتتلوها عملية "طابق" (على مسافة بعيدة) التي يتم بموجبها حذف سمة الإعراب البنيوي للفاعل م. س.

إذا عدنا إلى (8 ب) نلاحظ أن العملية المتتابعة بالضم (المحددة بمبدأ الإسقاط الموسع) هي المسؤولة عن انزياح الفاعل (م. س) إلى موقع مخصوص الصرف. فالانزياح مؤسس على العملية "اجتذب"<sup>(1)</sup>، كما أن الانزياح هنا عبارة عن عملية تكرار للضم (الضم مفضل على النقل في هذا التصور).

الاستنتاج المباشر هو أن السمات غير المؤولة (بما في ذلك السمات الإعرابية) تلعب دوراً في إحداث الانزياحات التي تعد من ضمن خصائص التصميم الأمثل للغة، وهنا نلتقي ثانية مع النتائج التقليدية (أندرسون 1971) حول حقيقة أن الإعراب أساسى في تنوع جماليات اللغة.

لاحظ ثانية أن الإعراب لا يدخل ضمن العملية "وافق" التي تتم بين سمة الجاذبة وسم المجندة ويلزم عن هذا أن الإعراب ليس خاصية للمسابر (مص أو

(1) من بين النتائج المؤسسة على العملية "اجتذب" ضمن جديد الأدنوية أن مفهوم مجال الفحص مستبعد لاعتبارات محلية السمة F-locality المقدمة قبل قليل، كما أن فحص السمة قد يتم بدون تفكيك إلى مجال الفحص (التطابق على مسافة بعيدة).

ف) وإنما هو خاصية للعنصر الاسمي . لكن السؤال المتعلق بالإعراب يطرح ثانية وهو لماذا يتحقق الإعراب مطلقا (شومسكي 1998) إذا كان الإعراب لا يدخل ضمن العملية " وافق"؟ فالإعراب يمكن ألا يجتذب والعمليات ليست مسوغة بالمطالب الإعرابية .

إحدى الإمكانيات من وجهة نظر شومسكي (1998) تتعلق بدور السمة المجتذبة في تحديد المركب المجلب الذي يتضمن السمة الموافقة . والإعراب قد يلعب دورا في تفكيك/انزياح م. س إلى موقع وظيفي ، كما أن الإعراب سمة صورية للمركب س. س [س] الذي ينفذ هذا الدور : حيث س هي سمة (انظر الفقرة الموالية للتوضيح) .

#### ٤.١. نظام التطابق الإعرابي

في الصيغة الحالية للأدنوية هناك سمات صرفية غير مؤولة (عند ص. م) وهذه السمات تدخل في علاقة تطابق مع السمات الصرفية المؤولة ، فالسمات الفارغة للزمن (ز) - مثلا - هي سمات غير مؤولة وتتطابق مع السمات الفارغة المؤولة للعنصر الاسمي الذي قد يكون محليا أو بعيدا عن الزمن ، وعلاقة التطابق هذه تمحض السمات غير المؤولة من التركيب الضيق Narrow Syntax وتسمح للاشتقاق بالتقاطع عند (ص. م) في حين أن هذه السمات تبقى بالنسبة للمكون الصواتي<sup>(١)</sup> .

العلاقة "طابق" والسمات غير المؤولة قد تكون "نقائص" imperfections لكنهما قد يعدان جزءا من التصميم الأمثل وذلك بقيمة من دورهما في إحداث خاصية "الانزياح" ؛ فالانزياح م ضمن عن طريق انتقاء الهدف target والمقوله المتصلة به المنتقلة إلى الموقع المحدد بالهدف (التفكيك المنجز بعملية الضم) . فإذا كانت السمات غير المؤولة هي الوسائل التي تسبب الانزياح فقد تكون لدينا ثلاثة أنواع من السمات غير المؤولة حسب شومسكي (1999) كما في (٩) :

9

سمات غير مؤولة لـ :

- أ - انتقاء الهدف أ (سمات التطابق الفارغة)
- ب - تحديد ما إذا كانت أ تقدم موقعا للنقل (سمة الإسقاط الموسع)
- ج - انتقاء المقوله ب المنتقلة (سمة الإعراب البنوي)

(١) التركيب الضيق أو المحدود يتعلق بالجزء المتوجه إلى (ص. م) من العمليات الحوسية .

لنقل بأن  $\alpha = ز$ ، وب  $= م$ . س الفاعل، عندئذ، سمات التطابق الفارغة سوف ترضي (٩أ)، وسمة الإسقاط الموسع للزمن سترضي (٩ب)، وسمة الإعراب البنوي سترضي (٩ج).

لاحظ أن سمة الإعراب البنوي هي المسؤولة عن تنفيذ دور الانزياح الذي تلعبه جميع السمات غير المؤولة في (٩).

بالنسبة لأنظمة التطابق الإعرابي يرى شومسكي (٢٠٠١ - ص: ١٢) أنها تتضمن منظومة غنية من السمات غير المؤولة التي تظهر على النحو المقدم في (١٠):

10

أ - السمات - الفارغة على "المسبّر".

ب - الإعراب البنوي للهدف الاسمي.

الإعراب البنوي في تصور شومسكي الحالي ليس سمة للمسبّرين ( $z$  أو  $f$  الخفيف) ولكنه سمة للهدف الاسمي ويجب أن يحذف بموجب التطابق في السمات الفارغة مع المسبّر المناسب (الزمن بالنسبة لإعراب الرفع والفعل الخفيف بالنسبة للنصب). والاجتناب إلى مخصوص المسبّر مرهون بمفهوم "السمات المكتملة"  $F$  - complete  $F$  للمسبر والذي يحدده شومسكي بالمبأ (١١):

11

المصدرى له سمات فارغة مكتملة، والزمن له سمات فارغة مكتملة عند الضرورة.

وتعنى (١١) بالاكتفاء في السمات الفارغة التوافق في جميع السمات الفارغة (خصائص التطابق الغني بالمفهوم السابق) وبعدم الاكتفاء التوافق في جزء من تلك السمات فقط (خصائص التطابق الفقير).

فإذا كان لـ  $z$  سمات مكتملة ( $s \cdot m$  من هنا) فإنها تحسب  $z$  وتحذف سمة الإعراب البنوي للفاعل بموجب العملية "طابق"<sup>(١)</sup>. ومع المسبّر غير المكتمل ( $g \cdot m$  من هنا) يكون التطابق غير واضح وإعراب الهدف غير مسند بأي قيمة (الصعود إلى  $z$  لا يتحقق التطابق ومن هنا خرق المصفاة الإعرابية) وهنا تظهر بعض

(١) مجموعة السمات الفارغة للعنصر الاسمي هي دائمًا مكتملة.

مشاكل الصيغة الحالية من الأدنوية. ويقدم شومسكي بعض الحلول لهذا الإشكال منها أن سمة الإعراب البنوي تفحص مع رأسين؛ بحيث أحدهما يجب أن يكون بسمات مكتملة<sup>(١)</sup>.

عندما تكون ز مكتملة فهذا يعني أن ز منتقاة من قبل مص (المكتملة بالضرورة)؛ مص وز المنتقا عن طريق مص هما س. م وبذلك يسمحان بسمة الإسقاط الموسع<sup>(٢)</sup>، بمعنى أن ز غير المكتملة ليس لها سمة إسقاط موسع، وطبقاً لذلك ليس هناك صعود داخلي إلى مخصوص ز (غ. م). الصعود بالنسبة لـ ز (م) فقط، والتطابق الإعرابي والإسقاط الموسع يتقدمان بمعية ز (م) بسرعة ومرة واحدة. قياساً على مص وز المكتملتين (البنية مص - ز) نجد أن الفعل الخفيف ف الذي ينتهي ف (البنية ف - ف) قد تكون له سمات - فارغة مكتملة وبالتالي سمة إسقاط موسع، وعندها تدخل السمات الفارغة للفعل الخفيف في علاقة تطابق إعرابي (حذف سمة إعراب النصب للمفعول) موازاة مع ز المكتملة (حذف سمة إعراب الرفع للفاعل). وفي حال أن الإعراب مسند بواسطة الفعل المعجمي (الكبير) فإن سمة النصب قد تسند كإعراب ملازم<sup>(٣)</sup>.

#### 2.4. السمات الفارغة والاشتقاق عبر المرحلة

ملكة اللغة تقوم لمرة واحدة بانتقاء من المنظومة المعجمية (التعداد إذا كان بعض منها ينتهي أكثر من مرة)، ومن ثم تحول المنظومة إلى تعبير، فالمنظومة هي المحسوبة فقط، واشتقاق التعبير يتقدم عبر المرحلة حيث المرحلة محددة عن طريق منظومة فرعية من المنظومة الرئيسية، والمنظومة الفرعية تتضمن وحدة معجمية واحدة وهي تلك التي تعنون المرحلة الناتجة: العناوين محددة بمفاهيم البنية المركبة العارية.

المراحل في هذه الصيغة ينبغي أن تكون قصوية، بمعنى أن كل مرحلة لها بنيتها الموضوعية التامة، وعلى هذا الأساس ليس هناك إلا مرحلتان قويتان هما مرحلة المصدري م. مص ومرحلة الفعل الخفيف م. ف، والأهداف القوية للنقل هي مص وف الخفيف. ولا يعد الزمن من بين المراحل لأنه لا يمثل بنية قصوية.

(١) راجع شومسكي (2001) ص: 12.

(٢) لاحظ أن سمة الإسقاط الموسع مضمنة في مفهوم السمات المكتملة للمسبر وكلاهما يحل محل (التطابق الغني سابقاً).

(٣) يشير شومسكي هنا إلى وجود نوع من الإعراب يسميه quirky case وهذا الإعراب قد يفهم على أنه إعراب ملازم بسمة إعراب بنوي مدمجة مع ف - ف المكتملة.

المقولات مستبعدة في هذا التصور من الجذور، والمرحلة - وبالتالي - تكون عبارة عن تشجيرات للصورة [وظ - م . س] حيث م . س هي إسقاط للجذر ومقولتها تحدد عن طريق العنصر الوظيفي وظ الذي يتتقى م . س . ولاستدراك بنية ما فإن اللغة (ل) لها ثلاثة مكونات مدرجة في (12) :

## 12

- أ - التركيب الضيق
- ب - المكون الصواتي
- ج - المكون الدلالي

التركيب الضيق يقوم بتحويل المنظومة المعجمية إلى اشتقاء<sup>(1)</sup> ، والمكون الصواتي يحول ذلك الاشتقاء إلى والمكون الدلالي يحول الاشتقاء إلى . ويفترض شومسكي (2001) أن المكونات الثلاثة في (12) سلكية ، وأن هناك سلكية واحدة للمكونات الثلاثة: المكونات الثلاثة تتقدم سلكيا بالتوالي وتنطبق عند نفس المرحلة السلكية .

في تصور شومسكي (2001) ليس هناك ص . م ، والأفضل أن الحوسبة تنقل المنظومة المعجمية إلى سلكيا ، ولذلك ليس هناك خصائص لـ ص . م ، فقط تقوم بتأويل الوحدات التي هي جزء من أشياء تشبه ص . م ، وهذه الوحدات هي المراحل Phases المحددة أعلاه .

لنأخذ الصورة العامة المقدمة في شومسكي (2001) للتطبيق والواردة في

:(13)

## 13

[مص [ز م . أ [أ [س مف ] [ ]]

أ - س في (13) هي حافة المرحلة الأولى<sup>(2)</sup> ، و (س) هي الجذر. القيد الطبيعي الذي يسمح بتهجية الجذر ويهيئ للحوسبة السلكية هو أن مف متوجهة عند المرحلة م . أ لا عند الحافة edge أ - س وهذا سيسمح بصعود الرأس وصعود

(1) التركيب الضيق هو المحرك للعمليات الحوسبية وهو مؤسس على عملية الضم الحر (ليس هناك قيود على عدد مرات الضم) .

(2) من خصائص الحافة أنها توسيع ضم المخصص الجديد .

فاعل الحمل الداخلي إلى مخصوص ز (الذي يعد باب إفلات) من أجل النقل السلكي المتابع من خلال الحافة، هذا في حالة الإعراب البنوي للمفعول أما إذا كانت مف تتلقى النصب الملازم فإنه من الأفضل تهجيتها بمعية الحافة.

كما بينت قبل قليل، فالتركيب الضيق مؤسس هنا على عملية الضم الحر، وهنا نجد نوعين من الضم: الأول يسميه شومسكي بـ"الضم الخارجي" وهو الضم الذي يشبع البنية الموضوعية (وربما المحورية)<sup>(1)</sup>، والثاني يسميه بـ"الضم الداخلي" وهو ضرب من العملية "انقل" التي تقدم خاصية "الانزياح" التي هي حاضرة في اللغة وينبغي أن تكون متوفرة بكيفية ما في أي نظرية (شومسكي 2001 - ص: 8).

### 3.4. الضم إلى الجذر واختيار المراحل

في تصور شومسكي (2001) لا تنطبق التهجية عند كل مرحلة stage من الضم السلكي حتى تكون هناك معلومة ملائمة لانطباق التهجية. لذا نأخذ العنصرين المضمومين أولاً والمقدمين في (14):

14

#### {ضرب، الرجل}

في هذه المرحلة المبكرة من عملية الضم لا نعرف أيّاً من الموضوع "الرجل" أو "ضرب" متوجه في مكانه، أو ما إذا كانا ينتقلان بشكل ظاهر ليتجهيا في مكان أعلى.

إذا كانا ينتقلان فإن التهجية لا يمكن أن تنطبق عند مستوى الضم الأول، والنظرية السلكية لا تفضل الانتظار الطويل لكي نعرف ما إذا كانت (14) متوجهة في مكانها، وبالتالي فإنه لا بد من وجود الضم التالي الذي أسند له دور تحديد مقوله ذلك الجذر (ضرب).

الضم التالي إذن يجب أن يخبرنا عن نوع العنصر الجذر (هل هو ف = ضرب أو س = ضرب)، ويفترض شومسكي أن الضم التالي يتم إلى العنصر {أ} على نحو المقدم في (15):

(1) النظرية المحورية تعتمد على التشجيرة وكذا على الخصائص الدلالية للرأس العنوان (شومسكي 2001 - ص: 10) وليس على أي شيء آخر. وسوف أترك الأمور المتعلقة بوضع النظرية المحورية داخل الصيغة الحالية من الأدنوية والتركيز على وضع النظرية الإعرابية داخلها.

15

{أ} {ضرب، الرجل}

حيث أ هي إما مؤسّم nominalizer أو مفعّل verbalizer فإذا كانت أ = س فإن "الرجل" يتلقى الإعراب الملائم ويمكن أن يتهجّي عند هذه المرحلة. أما إذا كانت أ = ف فالاشتقاق سيكون أطول<sup>(١)</sup>.

لنذهب مع افتراض أن أ هنا هي ف الصغير، عندئذ فإن نتيجة الضم التالي تعطينا الصورة [ف - م. ف]؛ حيث ف الكبير (المعجمي) يصعد إلى ف الصغير، وبما أن ف الصغير متعدِّد فإن العلاقة "طابق" ستتوسّع بينه وبين المفعول "الرجل"، وإعراب المفعول سيُسند بالقيمة "نصب" عن طريق السمات الفارغة لـ ف الصغير والمحسوبة عن طريق المفعول "الرجل"، والتهجّي وبالتالي تتطبق عند هذا المستوى لكل من الفعل والمفعول<sup>(٢)</sup>.

ماذا لو كان "الرجل" في (14) هو "منفذ"؟ . التنبؤ عندئذ أن الضم التالي يكون مع ز حيث {أ} هي الزمن في هذه الحالة، والعلاقة "طابق" لا تكفي بين ز و م. س الفاعل نظراً لأن ز ليس لها سمات فارغة مكتملة، ولذلك فإن العلاقة "طابق" تمتد بين رأسين (أحدهما له سمات فارغة مكتملة) هما مص وز مع الهدف في علاقة مص - ز - هدف؛ حيث مص له سمات فارغة مكتملة. وما إذا كان الفاعل ينتقل يعتمد على امتلاك ز لسمة الإسقاط الموسّع التي بموجبها يقدم الزمن موقعاً للفاعل.

عند هذا المستوى يظهر عدد من التساؤلات المتعلقة باسم الحدث وبنية الإضافة عموماً. فلنبق أولاً مع بنية اسم الحدث.

إذا كانت {أ} المضمومة ثانياً إلى البنية (15) هي س (الصغير)، وكان "الرجل" "ضاحية" والموضع الخارجي "الفاعل" مضمّناً في البنية (أي أن الجذر له سمة إسقاط موسّع) فالاقتراح الذي يمكن تقديمها لبنيّة اسم الحدث بناء على فرضيات شومسكي المقدمة أعلاه هو كما يلي :

يفترض شومسكي أن الضم السلكي يتضمن الرتبة وعلى هذا الأساس أتوقع

(1) {أ} هنا هي إما س الصغير أو ف الكبير اللذان يقدمان المركب الاسمي والمركب الفعلي تباعاً.

(2) ما إذا كان المفعول يصعد عند هذا المستوى يعتمد على ما إذا كان ف الصغير له سمة إسقاط موسّع بموجبهما يقدم موقعاً للمفعول، انظر شومسكي (2001 - ص: 24) وما يترتب على صعود المفعول من مشاكل ترتبط خصوصاً بالنظرية المحورية وكذلك بالرتبة.

أن أ في بنية اسم الحدث هي ما يقابل ز وليس ما يقابل ف الصغير في بنية الفعل . وبالنسبة للمفعول إذا كان يتلقى الإعراب الملازم من ف الكبير فإنه يتهمجي في هذا المستوى ، أما إذا كان يتلقى سمة إعراب الجر البنيوي فإن هذه السمة يجب أن تفحص في مكان أعلى ، وبالتالي فإن تهجمية الفاعل ستبقى حتى اكتمال المرحلة .

س الصغير في اعتقادي هو ما يقابل الزمن في بنية الجملة وطبقاً لذلك هو ما يقابل الإسقاط الوسيط الذي دافع عنه مطولاً في هذا البحث (راجع الفصل السابق بالخصوص) والذي يلعب دوراً مهماً في فحص / حذف سمة إعراب الجر البنيوي . العلاقة "طابق" غير مكتملة في (السمات الفارغة) بين س الصغير و م . س الفاعل ، وبالتالي نلجم إلى الرأس المقابل للمصدري في بنية المركب الحدي وهو الحد؛ حيث الحد له سمة مطابقة لسمة الحد في الفاعل وتحت التطابق في هذه السمة تسند وتحذف سمة إعراب الجر البنيوي في علاقة حد - س - هدف موازاة مع حذف سمة الرفع في علاقة مص - ز - هدف<sup>(١)</sup> .

على هذا النحو فإن سمة إعراب الجر في بنية اسم الذات من قبيل دار الرجل تحذف تحت التطابق في السمات الحدية بين الحد (المسبّر) والهدف (م . س) وبمعية س الصغير المؤسّم للجذر (راجع الفصل الثالث من القسم الأول حول عملية التأسيم التلقائي عبر الإسقاط الوسيط)<sup>(٢)</sup> .

**التساؤل المطروح حالياً هو هل يعد المركب الحدي مرحلة؟**

شومسكي (2001) يشير إلى أن م . حد قد يكون مرحلة موازاة مع م . ص ، وأتبني ذلك إذا كان الحد بالفعل موازياً للمصدري ، وهذا يعزز الافتراض الذي دافع عن مسبقاً والمتعلق بكون الإسقاط الوسيط هو ما يقابل الزمن في بنية المركب الحدي وليس الحد .

(1) لأن ز و س ليس لهما سمات فارغة مكتملة نلجم إلى الرأسين اللذين ينتقيانهما وللذين يشكلان معهما سمات فارغة مكتملة بناء على فرضيات شومسكي (1999) بالنسبة لبنية الجملة ، وأقوم هنا بتطبيق ذلك على بنية المركب الحدي .

(2) هنا قد تظهر عدم استقلالية الإعراب عن الحد وهو الأمر الذي دحضته في الفصول السابقة ، ومع ذلك فالحد هنا لا يلعب دوراً في إسناد الإعراب (وإنما الرأس الأ Lowest من him) ودور الحد هو أنه يمتلك السمة الحدية المطابقة لسمة م . س الحدية ، وتحت هذا التطابق تحذف سمة الجر . لاحظ كون المستوى الوسيط دائماً يلعب دوراً مهماً في إسناد إعراب الجر في جميع الصيغ والنماذج الموجودة داخل الأدنوية من وجهة نظر هذا العمل .

وإذا كان الحد يمثل مرحلة بالفعل في النظام الحدي فإنه يبقى المرحلة الوحيدة على الأكثر في هذا النظام، والتهجية تنطبق عند هذا المستوى لكل من س. س. المالك وليس في مستوى قبل ذلك. وما إذا كان م. س. المالك يصعد أم لا فإن ذلك يعتمد على ما إذا كان الحد يقدم موقعاً للمالك أم لا بموجب سمة الإسقاط الموسع التي قد يمتلكها، وهنا تظهر نقاشات التوسيط بين اللغات في الأنظمة الحدية<sup>(١)</sup>.

## ٥. خلاصة عامة

السمات الإعرابية ليست مستقلة عن غيرها من السمات غير المؤولة، وتحذف السمة الإعرابية تحت التطابق بين سمات الصرف وسمات الهدف (الفعلية أو الاسمي) في علاقة مسبر - هدف. وسمة الإعراب تنفذ دور انتزاع العناصر إلى موقع عليا، وبالتالي فالسمات غير المؤولة وخاصة الانزياح تعد جزءاً من خصائص التصميم الأمثل.

المراحل في بنية الجملة محددة بمرحلتين هما مرحلة المصدري M. ص والفعل الخفيف F الذي يقدم المركب الفعلي، أما في بنية المركب الحدي فالمرحلة الوحيدة هي مرحلة المركب الحدي M. حد في اعتقادي. والمراحل قصوية بمعنى أن المرحلة هي تلك التي تتضمن بنية موضوعية تامة.

المقولات المعجمية غائبة في هذا التصور وما يسقط في التركيب أولاً هو الجذر وبموجب الضم التالي يحدد نوع المقوله الجذر.

جميع العمليات سلكية وتم بأسرع ما يمكن وفي خطوة واحدة ما أمكن. وافتراضت أن سمة إعراب الجر تسند/تحذف تحت التطابق في السمة الحدية بين س. الموجود في الحد، وM. س. المالك يسوغ في الحد فقط إذا كان الحد يملك سمة إسقاط موسع (التوسيط بين اللغات يتم بموجب سمة الإسقاط الموسع في الحد وليس بموجب قوة/ضعف الحد).

مستوى س. الصغير هو مستوى الإسقاط الوسيط الذي دافعت عنه مطولاً في فصول هذا البحث والذي يلعب دوراً مهماً في إسناد سمة الجر، كما أنه المستوى الذي يقابل إسقاط الزمن في النظام الجملي.

(1) لاحظ أن التوسيط في هذه الصيغة من الأدبية مبني على سمة الإسقاط الموسع في الحد لا على ثنائية قوة/ضعف الحد.

## خاتمة البحث

لقد أثار البحث في إعراب الجر جملة من الإشكاليات والتساؤلات الصرفية (التي خصصت لها القسم الأول) والمعجمية الدلالية (القسم الثاني) والتركيبية (القسم الثالث) ويمكن إرجاع جملة الإشكاليات المطروحة في هذا البحث إلى إشكالين رئيسيين يمكن تلخيصهما بالكيفية المبينة في (١) :

1

أ - لماذا الإعراب؟

يتحقق

إعراب الجر

ب - كيف

يسند / يفحص (يحذف)

الإشكال (١أ) كان قد طرح من وجهة نظر الأعمال التقليدية التي تبيّنتها من خلال (أندرسون 1971) في الفصل الأول من القسم الأول، وازداد الإشكال حدة عند ما أفرزت نتائج البحث الحالي (في إطار الأدنوية) أن الإعراب محايد عن التأويل الدلالي .

وقد بيّنت (في الفصل الأول من القسم الأول) أن الإعراب يلعب دوراً أساسياً في حرية التعبير وفي تنوع جماليات عدد واسع من اللغات . فالإعراب يربط الوظائف النحوية التي بدورها تربط المعاني الدلالية التحتية . ولم يظهر البحث من خلال الأدنوية (القوية) نتائج مختلفة للدور الذي يلعبه الإعراب؛ فعلى الرغم من كون الإعراب سمة غير مؤولة وأنه يجب التخلص منها في بداية الاستيقاظ إلا أن السمات الإعرابية وكذا سمات التطابق الفارغة كانت وراء ما أسماه شومسكي بـ "الانزياح" (الفصل الثالث من القسم الثالث)، حيث يحل مفهوم الانزياح في شومسكي (2001) محل جملة من المفاهيم السابقة مثل "النقل" و "التفكيك" و "الرتبة السطحية" وغيرها من المفاهيم المرتبطة بنظرية النقل ، فالإعراب هو محرك أساسى للعمليات الحاسوبية . والانزياحات التي ينفذها الإعراب تعنى أن الإعراب أساسى في تنوع جماليات اللغة .

الإشكال (1 ب) إشكال تقني يتركب من شقين كما يظهر: الشق الأول صرفي ماض و هو ما يرتبط بـ "التحقيق" لصرفية إعراب الجر (إشكالية الفصل الثاني من القسم الأول)، والشق الثاني تركيبي ماض (إشكالية فصول القسم الثالث) وهو ما يرتبط بالكيفية التي يسند بها إعراب الجر في التركيب.

فبالنسبة لمشكل التحقيق الصراحي لحركة الجر فقد دافعت عن فكرة أن الحركة الأصلية لسائر أنماط الجر (المفرد والمثنى والجمع) هي حركة الكسر [ـ]، وأن الألف والواو والياء عبارة عن لواصق للعدد. ودافعت عن فكرة أن السمات الصواتية لحركة الكسر تتحقق في مستوى صرفي مستقل (بعد تركيبي) متبنيةً فرضيات هالي ومرنتز (1996). ومن تداعيات هذا الفصل إثارة مشكل الممنوع من الصرف، وقد أرجعته إلى مسألة "التمكن" مع اختلاف في طريقة الاستدلال. وقد استدللت على أن إعراب الجر (بخلاف مناوبيه: الرفع والنصب) خاصية للاسم المتمكن في اسميته، ويؤكد هذا أن أداة التعريف والإضافة (لهما خصائص تأسيمية قوية) فعندما يدخل أحدهما على الممنوع من الصرف فإنه يقوم بتأسيم ذلك الاسم ورده إلى تمكنه وهو الأمر الذي يسمح بعودة حركة إعراب الجر الأصلية. والجديد الذي يأتي في هذا السياق "مبدأ تراكم القيم" الذي يفسر لظاهرة الممنوع من الصرف، ويعني هذا المبدأ أن الاسم العربي (له صرف لا سلسلوي) لا يقبل تراكم الوسم المحدد بوسفين على الأكثر فإذا دخل وسم ثالث منعه من الصرف. وأقرب مثال كلمة "عطشان" التي تحمل قبل دخولها التركيب وسمين هما [+ ان] و [+ وصف] ، فإذا دخلت التركيب مع واسم الجر دخل عليها وسم ثالث هو [+ جر] لا يسمح لها بدخول الحركة الثقيلة الأصلية، ويستعاض عنها بحركة أخف هي الفتحة، ويؤكد ذلك أن أداة التعريف إذا دخلت على "عطشان" (تقوم بتأسيمه)، وطريقة التأسيم تتم بحذف [+ وصف]<sup>(1)</sup>، ويبقى فقط الوسم [+ ان] وهذه الأخيرة لا تكفي للممنوع من الصرف الأمر الذي يسمح بعودة حركة الجر [ـ] .

الشق الثاني من الإشكال (1 ب) يتعلق بالكيفية التي يسند بها الإعراب داخل التركيب، وقد دافعت عن فكرة الإسقاط الوسيط (الموجود بين م. س والحد) كموقع مخصص لإسناد/فحص سمة الجر (على امتداد القسم الثالث) واستثمرت عدداً من التوجهات داخل الأدبية (نظيرية النقل وفحص السمة (شومسكي 1992 - 1995) ونظرية البنية المركبة العارية (شومسكي 1994)) وكذا بعضاً من مفاهيم

(1) بعد دخول الأداة تظهر كلمة "عطشان" وتذهب عنها الوصفية التي كانت تمثل وسما قد يسبب الممنوع من الصرف. وبهذه الكيفية تعود الكلمة إلى اسميتها وبالتالي تتقبل حركة الجر.

مباشرا بالإعراب (الإشكالان في (1) أعلاه) ومنها ما يتطلب بالضرورة حضور الإعراب للتفسير لها. فالإعراب قد يلعب دورا في التفسير لجملة من الإشكاليات التي لا تزال مطروحة ومنها مشكل المقولات النحوية التي أجبنا إلى تناولها ملاحظةً أن جميع تلك المقولات وكذا المزدوجة منها (اسم الحدث والصفة وربما الظرف) - وباستثناء الفعل - يمكن أن تسند إعراب الجر أو أن ترأس بنيات جر إضافي. وقد حاولت من خلال موضوع المقولات النحوية الإيجابة على إشكال لماذا يختص الإعراب بالأسماء. وقد حاولت التفسير لهذه الإشكاليات باستعمال منهجية ستول (1981) التي تميز بين المقولات إعرابيا؛ بحيث هناك مقولات تسند الإعراب وأخرى تتلقاه، وهذه الأخيرة لها خصائص اسمية تسمح لها بتلقي الإعراب الأمر الذي دعاني إلى إدراج الظرف ضمن المقولات المزدوجة التي تسند وتلقي الإعراب بموجب السمة [+أس] (الفصل الثالث من القسم الأول).

وقد سمح لي البحث بدراسة العلاقات الإعرابية فيما بينها وما يبني على ذلك من تغير في سلوك البنى، فهناك علاقة الجر بالنصب وعلاقة الجر بالرفع، وقد كرست جزءا من البحث (الفصل الأول من القسم الثاني) لتمييز الجر المناوب للنصب عن الجر المناوب للرفع الذي شغل مساحة الفصول اللاحقة. وفي هذا السياق استشرت جملة من الدراسات المهمة منها ما يتعلق بالتعديبة (النزع وسلمية الأدوار الإعرابية والنظرية المحورية) المقدمة في الفاسي الفهري (1986)، ومنها دراسة أوضاع الجر في بنى الإصهار والإفراغ اعتمادا على الفاسي (1997)، ومنها ما يرتبط بدراسة حروف الجر وإسنادها للإعراب داخل بنى المحمولات المركبة التي عالجتها في إطار نظرية هيل وكيرز (1993) وأخرين.

كل تلك المواضيع كانت في إغفاء متبادل مع الإعراب؛ فكل منهما ساهم في التفسير لما تتعلق بهما من إشكاليات. وقد ساعد ذلك على تمييز الجر في نمطين أساسيين كما في (2):

## 2

أ - نمط يرد في سياق المتواالية:

ف - ح - م . س

ب - نمط يرد في سياق المتواالية:

(ال) س - ح - م . س

النمط (2أ) هو النمط المحقق بواسطة ما اصطلحت عليه بحروف التعديبة التي تتوسط الفعل وفضله. والنمط (2ب) هو المتحقق بواسطة ما اصطلحت عليه بحروف الإضافة التي تقدر بين الاسم المضاف وفضله.

حروف التعديّة تتحقّق خصائص الإعراب الملائم المسند داخل البنية المعجمية للفعل، وحروف الإضافة تتحقّق خصائص الإعراب البيني المسند خارج البنية المعجمية نظراً لعجز الاسم المضاف عن إسناد الإعراب (في الإضافة - بدون الحرف) ومن ثم صعوده إلى رأس وظيفي.

وبما أن الإعراب يتدخل في التفسير لهذه الإشكاليات المتنوعة فإني أتوقع أن دراسات النظريات الإعرابية الجادة تعد بالمزيد من الأهمية عند استعمالها في دراسة المشاكل التي لا تزال قيد البحث من قبيل مشكل المقولات النحوية، ومشكل البنية الموضوعية والمحورية، ومشاكل التعديّة واللزوم، وبني المحمولات المركبة وغيرها.

وأقترح لأبحاث مستقبلية - إن شاء الله - البحث في الأنظمة الإعرابية وما يلزم عنها من مواضيع وفق نظرية إعرابية كافية قد تشيي الدرس اللغوي وتعمق النظر فيه وتسهل وصف واكتساب اللغات وتعلمها.

قائمة المراجع

أولاً

المراجع العربية

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ق. 4. هـ): الخصائص. تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت - لبنان. بدون ط.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ق. 4. هـ): سر صناعة الإعراب. تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط. 1. 1985.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ق. 4. هـ): اللُّمع في العربية. تح: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، ط. 2. 1985.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي (ق. 7 هـ): شرح ابن عقيل. تح: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط. 2. 1985.

- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ق. 8. هـ): أوضاع المسالك إلى ألفية ابن مالك. دار الجيل، بيروت، ط. 5. 1979.

- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ق. 8. هـ): شرح جمل الزجاجي. تح: علي محسن عيسى مال الله، مكتبة النهضة العربية، ط. 2. 1986.

- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ق. 8. هـ): شرح قطر الندى. تح: محمد محبي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط. 11. 1383هـ.

- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ق. 8. هـ): مغني الليب عن كتب الأعaries. تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط. 6. 1985.

- ابن يعيش، الصناعي (ق. 7. هـ): التهذيب الوسيط في النحو. تح: صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، 1991.

- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ق. 7. هـ): شرح المفصل للزمخشري. عالم الكتب، بيروت. بدون ط.

- أبو البقاء، العكברי: مسائل خلافية في النحو. تحرير: محمد خير الحلوازي، دار الشرق العربي، بيروت، ط. 1. 1992.
- أبو البقاء، محب الدين عبد الله بن الحسين (ق. 6 - 7هـ): اللباب في علل البناء والإعراب. تحرير: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط. 1. 1995.
- الأسترابادي، رضي الدين (ق. 7. هـ): شرح كافية ابن الحاجب. تحرير: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. 1998.
- الأشهب، خالد (1995): الإعراب في الأفعال: بحث في المقولات الوظيفية. دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب - الرباط.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن: الإنصاف في مسائل الخلاف. تحرير: محمد محبي الدين عبد الحميد، التجارية، القاهرة، 1961.
- بديع محمد جمعة: قواعد اللغة الفارسية. دار النهضة، بيروت، 1980.
- تورابي، عبد الرزاق (1996): مصدر الثلاثي في اللغة العربية، أبحاث لسانية، المجلد: 1، العدد: 2 - نوفمبر، ص: 1 - 31.
- جحفة، عبد المجيد (1999): حروف الجر في اللغة العربية: بعض قضایا التركيب والدلالة. بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط.
- جحفة، عبد المجيد (2000): مدخل إلى الدلالة الحديثة. دار توبقال للنشر، ط. 1.
- حسن، عباس: النحو الوفي. دار المعارف، القاهرة، 1978.
- الرحالي، محمد (1999): بنية الإضافة وفحص الإعراب داخل المركب الحدي، ضمن المركبات الاسمية والحدوية في اللسانیات المقارنة، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانیات بال المغرب، من ص: 47 - 100.
- الرحالي، محمد (2000): الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية. بحث لنيل دكتوراه الدولة في اللسانیات. كلية الآداب والعلوم الإنسانية - أكدال، الرباط.
- الزجاج، أبو إسحاق: ما ينصرف وما لا ينصرف. تحرير: هدى محمود قراءة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط. 2. 1994.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (ق. 4. هـ): الإيضاح في علل النحو. تحرير: مازن المبارك. ط. 4. 1982.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ق. 6هـ): المفصل في صنعة الإعراب. تحرير: علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط. 1. 1993.



- المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله: الجنى الدانى في حروف المعاني. تحر: فخر الدين قباوة ونديم فاضل، الآفاق الجديدة، بيروت، 1983.
- مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، الكتاب الإسلامي. القاهرة، ط . 2. 1992.
- وحيدى، محمد (1999): الظروف في اللغة العربية، قضايا تركيبية ودلالية. أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط.

ثانياً

### المراجع الأجنبية

- Abney, S. : 1987, The English Noun Phrase in its sentential aspect. Ph. D., Cambridge, Mass, MIT.
- Akkal, A. : 1996, Word Order Related Issues in Standard Arabic, A minimalist Approach. Linguistic Research, vol. 1, N. 1, 1996, 101 - 120.
- Akkal, A. : 1999, On the Internal Structure of the Construct State in Arabic. Within Fassi Fehri 1999 and others, IERA, Rabat.
- Alsina, A. : 1994, Causatives in Bantu and Romance. In , A. Alsina, j. Bresnan and P. Selle. : 1997, Complex Predicates. 203 - 246, CSLI Publications, Center for the study of language and information, Printed in the United States.
- Anderson, J. : 1971, The Grammar of Case, Cambridge University, Cambridge Press.
- Baker, M. : 1988, Incorporation. a grammatical Functional changing, Chicago University press.
- Benmamoun, A. : 1997 , Morphosyntactic Asymmetries and PF Merger. SOAS, University of London.
- Bittner, M. and K. Hale: 1996, The Structural Determination of Case and Agreement. Linguistic Inquiry 27: 1 - 68.
- Blake, B. : 1994, Case. Cambridge University, Cambridge Press.
- Borer, H. : 1994, The Construct in Review. in j. Leacarme, j. Lowenstamm and U. Shlonsky eds. , Studies in Afroasiatic grammar, 30 - 61, Holland Academic Graphics, The Hague.
- Bosque; I, and C. Picallo: 1996, Postnominal Adjectives in Spanish DPs. Linguistics 32, 349 - 358, Cambridge University Press.

- Butt, M. : 1994, Complex Predicates in Urdu. In , A. Alsina, L. Bresnan and P. Sells. : 1997, Complex Predicates, CSLI Publications, Center for the study of language, Printed in United States.
- Chomsky, N. : 1970, Remarks on Nominalization. In Roderick, A. and others, Reading in English Transformational Grammar. Ginn,waltham, mass,pp. 184 - 221.
- Chomsky, N. : 1981, Lecture on Government and Binding. Foris, Dordrecht, New York.
- Chomsky, N. : 1986a, Knowledge of Language. Praeger Publication, New York.
- Chomsky, N. : 1986b, Barriers, Cambridge. Mass, MIT Press.
- Chomsky, N. : 1992, A Minimalist program for Linguistic Theory. MIT, Occasional Papers in Linguistics 1.
- Chomsky, N. : 1994, Bare Phrase Structure. Cambridge, Mass, MIT Occasional papers in Linguistics 5.
- Chomsky, N. : 1995, The Minimalist Program. The MIT Press, Cambridge, Mass.
- Chomsky, N. : 1998, Minimalist Inquiry. the framework, MIT Occasional Papers in Linguistics 15.
- Chomsky, N. : 1999, Derivation by phase. MIT Occasional Papers In Linguistics 18.
- Chomsky, N. : 2001, Beyond Explanatory Adequacy. MIT Occasional Papers In linguistics,
- Cinque, G. : 1994, On the evidence of partial movement in the Romancer DP. In Cinque,G. ,Koster,K. , Pollock,J,Rizzi, & Zanuttini,R. Paths towards universal grammar: studies in honor of R. Kayne. washington. D. CV. : Georgetown University press. 85 - 110.
- Cory, K. : 2000, Genitive Case - Syntactical Classification. University of Michigan.
- Dikken,M, and H. Broekhuis. : 1993,Locality in Minimalist Syntax. VU Amsterdam HIL & Univ. Amsterdam.
- Dixon, W. : 1994, Ergativity. Cambridge University, Cambridge Press.
- Dobrovie - Sorin, C. : 2002, From DPs: A Bare Phrase Structure Account of Genitives. CNRS, Univ. Paris.
- Emond, J. : 1985,A Unified Theory of Syntactic Categories. Foris, Dordrecht Holand.

- Fassi Fehri, A. : 1987, Generalized IP Structure, Case, Inflection, and VS Word Order. Proceedings of the First International Conference of the Linguistics Society of Morocco, Vol. 1, 189 - 221, Oukad Publishers, Rabat.
- Fassi Fehri, A. : 1991/1993, Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words. Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.
- Fassi Fehri, A. : 1998, Arabic Modifying Adjectives and DP Structures Revisited. *Linguistic Research* 3. 2, 1 - 78.
- Fukui, N, and M. Speas. : 1986, Specifiers and Projections. In MIT Working Papers 8,departement of linguistics and philosophy. MIT. Cambridge. Mass. pp: 128 - 172.
- Fukui, N. : 1993, Parameters and Optionality. *Linguistic Inquiry*, V. 24, N. 3, 399 - 420, Institute of Technology.
- Gilbert, C. : 2000, Extraction from Noun Phrase and the Determiner Phrase Analysis in Slavic. A Comparative Perspective. Rappaport,University of Texas. Austin.
- Grimshaw, J. : 1990, Argument Structure. The MIT Press, Cambridge,Mass.
- Grimshaw,J: 1991 Extended Projections. MS, Branders University. Watham,MA.
- Hale, K. , and J. Keyser: 1993, On Argument Structure and the Lexical Expression of Syntactic Relations, in Hale K. and J. Keyser eds. , The View from Building 20, MIT Press, Cambridge, Mass.
- Hale, K and J. Keyser. : 1994, On The Complex Nature of Simple Predicates. In , A. Alsina, B. Bresnan, P. Sells. : 1997, Complex Pridicates, 29 - 66. CSLI Publications, center for the study of Language, Printed in the United States.
- Halle, M. and A. Marantz: 1993, Distributed Morphology and Pieces of Inflection, in K. Hale and S. J. Keyser, The view from Building 20, The MIT Press, Cambridge, Mass.
- Halle, M. : 1996, Distributed Morphology: Impoverishment and Fission, Paper delivered at the third Conference on Afroasiatic Languages, Sophia Antipolis, Nice.
- Higginbotham, J. : 1985, On Semantics, *Linguistic Inquiry*, 16, 547 - 593.
- Hornstein, N. : 1995, Logical Form: from GB to Minimalism. Blackwell Publishers, Oxford UK and Cambridge USA.
- Jackendoff, R. : 1977,XÆ Syntax,MIT Press, Cambridge Masdss.

- Kayne, R. : 1994, *The Antisymmetry of syntax*, The MIT Press, Cambridge, Mass.
- Kornai, A. : 1985, *The Internal Structure of Noun Phrases: Approaches to Hungarian*. 1. 79 - 92. Institute of Linguistics, Hungarian Academic of Sciences.
- Lasnik, H. : 1995, Case and Expletives Revised on Greed and Other Failings. *Linguistics Inquiry*. V 26; pp: 615 - 633.
- Longobardi, G. : 1994, Reference and Proper Names. *Linguistics Inquiry*, 25, 609 - 665.
- Longobardi, G. : 1996, *The Syntax of N - Rising: a minimalist theory*. Univ. di Venezia.
- Longobardi, G. : 2001a, *The Structure of DP: some principle, parameters and Problems*. in Mark Baltin and chris Collin eds, *Handbook of syntactic theory*, Blackwell, Cambridge, MA and Oxford, UK.
- Migdalski, K. : 2000, *A Determiner Phrase Approach to the Structure of Polish Nominals*. University of Tromso, Norway.
- Ohalla, J. : 1988, *The syntax of Head Movement, a Study Berber*. ph. D. , University College London.
- Ortiz, J. : 1993, *Tenseless Verbal Forms in Basque*. Urbina. 24 - 101.
- Peter, H. and B. Modi. : 1997, *Fluid Ergativity in Gujarati*. University of Michigan.
- Pollok, J. Y. : 1989. Verb Movement, UG and the structure of IP. *Linguistic Inquiry*, 20, 365 - 425.
- Raposo, E, and J. Uriagereka. : 1990, *Long - Distance Case Assignment*. *Linguistic Inquiry*, V. 21, N. 4, 505 - 537, The Massachusetts Institute of technology.
- Ritter, E. : 1991, Tow Functional Categories in Noun Phrases: evidence from Modern Hebrew. In S. Rothstein ed. , *Syntax and Semantics* 25, 37 - 62, Academic Press, New York.
- Rizzi, L. : 1990, *Relativized Minimality*. Cambridge, Mass, MIT Press.
- Rothstein, S. : 1991, Syntactic licensing and Subcategorization. *Syntax and semantics*, V. 25, 139 - 157, Academic Press Ine,Bar - Han University.
- Sabine, L. : 1990, Remarks and Replies. *Linguistic Inquiry*, V. 21, N. 4, 551 - 577, The Massachusetts Institute of technology.
- Siloni, T. : 1994, *Noun Phrases and Nominalizations*. ph, D, Univ. Genève.

- 
- Stroik, T. : 1994, Saturation, Predication, and the DP Hypothesis. Linguistic Analysis, 24: 93 - 61.
  - Stowell, T. : 1981, Origins of Phrase Structure. D. ,MIT,Cambridge, Mass.
  - Szabolcsi, A. : 1989, Noun phrase and clauses: Is DP analogous to CP? in J. Payne ed. , The structure of noun phrases, Mouton, The Hague.
  - Tanaka, S. : 1993, Case - Checking as Noun Incorporation. Matsuyama University, Linguistic Analysis, 23: N: 3,4.
  - Travis, L. : 1984, Parameters and Effects of Word Order Variation, ph, D. , Cambridge, Mass, MIT.
  - Williams, E. : 1994, Lexical and Syntactic Complex Predications. In, A. Al-sina, J. Bresnan, and P. Sells. : 1997, Complex Predicates, 13 - 28. CSLI Publications, Center for study of \language, Printed in United States.

# فهرس المحتويات

5 .....	الإهداء .....
7 .....	المقدمة .....
<b>القسم الأول</b>	
<b>الإعراب وقضايا الصرف</b>	
<b>صواتية والصرف تركيبية</b>	
الإعراب والأنظمة الإعرابية عبر اللغات .....	
23 .....	مدخل .....
23 .....	1. مفهوم الإعراب .....
25 .....	1. 1 مفهوم الإعراب وتحقيقه على الأسماء .....
25 .....	1. 2. المفهوم التركيبى للإعراب .....
26 .....	2. الوظائف التركيبية والدلالية .....
27 .....	2. 1. أنماط الإعراب ووظائفه النحوية .....
27 .....	2. 2 تميز الوظائف الإعرابية .....
30 .....	3. الواسمات الإعرابية وأنماطها .....
31 .....	1.3 واسمات الإعراب التحليلية .....
32 .....	2.3. واسمات الإعراب التأليفية .....
33 .....	4. توزيع اللواحق الإعرابية في اللغات .....
34 .....	34 ..... 1.4 رتبة اللواحق الإعرابية ووسط اتجاه - الرأس .....
34 .....	35 ..... 2.4 توزيع اللواحق الإعرابية .....
35 .....	التوزيع الأول .....
35 .....	التوزيع الثاني .....
36 .....	5. التصنيف الإعرابي للغات .....
37 .....	37 ..... 1.5 التصنيف التقليدي الكلاسيكي .....

39 .....	2.5 التصنيف الإعرابي الحديث للغات .....
41 .....	6. إعراب الجر عبر اللغات .....
41 .....	1.6 إعراب الجر في اللغات ذات النظام رفع - نصب .....
44 .....	2.6 إعراب الجر في النظام الأركاني .....
45 .....	3.6 أنماط الجر .....
45 .....	أ - الجر التحليلي .....
45 .....	ب - الجر التأليفي .....
45 .....	7. دور الإعراب في التأويل الدلالي وضرورته في اللغات .....
45 .....	1.7 دور الإعراب في التأويل الدلالي .....
48 .....	2.7 لم تلجم اللغات إلى الإعراب .....
48 .....	8. خلاصة عامة .....
49 .....	<b>التحقيق الصرافي لإعراب الجر</b>
49 .....	مدخل .....
52 .....	1. تداخل مكونات الجر وصرفيات أخرى .....
53 .....	2. لواحق الإعراب والعدد، مظاهر التناوب الحركي .....
54 .....	1.2 في المذكر السالم .....
56 .....	2.2 في المثنى .....
57 .....	3.2 في الأسماء الخمسة .....
57 .....	3. الإعراب مفهوم مجرد .....
59 .....	4. التحقيق الصرافي للجر في الممنوع من الصرف .....
61 .....	1.4 وصف ظاهرة الممنوع من الصرف .....
65 .....	2.4 حوسبة السمات الصرفية .....
68 .....	3.4 عمليات تكوين السمة الصرفية .....
72 .....	4.4 ولوج التركيب والتفسير للممنوع من الصرف .....
73 .....	الحد الأقصى من القيم الموجبة سمتان موجبتان .....
75 .....	5.4 اختبار مبدأ تراكم القيم .....
75 .....	<b>أولاً: عودة حركة الجر .....</b>
76 .....	<b>ثانياً: عدم عودة التنوين على الاسم المعرف بالأداة والاسم المضاف .</b>
77 .....	6.4 الممنوع من الصرف وقيد الجذع الأقصى .....

.....	5. خلاصة عامة
79 .....	اسمية الإعراب ومستويات الترميز الإعرابي .....
81 .....	مدخل .....
81 .....	.....
83 .....	1. المقولات النحوية وإعراب الجر .....
84 .....	1. 1. مشاكل نظرية المقولات النحوية التقليدية .....
86 .....	3. المقولات النحوية بسيطة ومركبة .....
86 .....	1.3. المقولات البسيطة .....
87 .....	2.3. المقولات المركبة أو الازدواج المقولي .....
92 .....	4. المقولات المركبة ونظرية سَ .....
93 .....	1.4. المقوله القاعدية في واجهة العمليات التركيبة .....
95 .....	السمة التي تتطلب الفحص تخلق هدفها .....
98 .....	2.4. حجة من مبدأ مقاومة الإعراب .....
99 .....	5. مستويات الترميز الإعرابي .....
101 .....	6. أنماط الإعراب .....
101 .....	1.6. الإعراب الملائم .....
101 .....	2.6. مسندات الإعراب الملائم .....
102 .....	3.6. الإعراب البنوي .....
102 .....	4.6. مسندات الإعراب البنوي .....
103 .....	5.6. الإعراب البنوي الموسوم .....
105 .....	7. خلاصة عامة .....

## القسم الثاني

### حروف الجر وموقع الجر البنوية

#### مقاربات معجمية دلالية وتركيبية

.....	حروف التعدية .....
109 .....	مدخل .....
109 .....	.....
110 .....	1. تصنيف حروف الجر إلى حروف تعددية وحروف إضافة .....
110 .....	1. 1. الخصائص التركيبة والدلالية .....
114 .....	2.1. حروف التعدية ومعجمتها في الفعل .....

114 .....	٢.١. حروف التعديّة ومشكل التخصيص المعجمي .....
116 .....	٢.٢. الأفعال المتعدّية محمولات مركبة من ف+ح .....
	٣. التعالق الإعرابي بين الجر والنصب وانعكاسه
117 .....	على البنية المحورية (الموضوعية) .....
121 .....	١.٣.١. إعراب الجر ووسط الحرف الفارغ .....
122 .....	١.٣.١. إعراب ملازم أم بنوي .....
122 .....	الوضع المجرد .....
131 .....	١.٢. بنية الممنوح داخل الأفعال المتعدّية لفعلنين .....
134 .....	٢.٢. بني ممنوح أم بني مفعولين .....
135 .....	٣. خلاصة عامة .....
136 .....	حروف الإضافة ضمن بنية المركب الحرفي .....
136 .....	مدخل .....
137 .....	١. المعاني الدلالية التحتية لحروف الإضافة وانعكاساتها التركيبية .....
137 .....	١.١. أنماط الإضافة .....
138 .....	٢.١. نمط آخر من بني الإضافة .....
140 .....	٢. حروف الجر وتأويل البعضية .....
143 .....	٣. اشتراق بنية المركب الحرفي .....
151 .....	٤. خلاصة عامة .....
152 .....	الإضافة الملكية وموقع الجر التركيبية .....
152 .....	مدخل .....
153 .....	١. الإضافة الملكية وأنماطها .....
155 .....	٢. سلمية الموضع التركيبية للجر .....
155 .....	٢.١. حجة من نظرية الربط .....
156 .....	٢.٢. السلمية الموسعة لموضع الجر .....
157 .....	٢.٣. اشتغال السلمية وموضع الجر الشجرية .....
161 .....	٣. التحقيق التركيبي للموضوعات .....
161 .....	٣.١. الربط وعلاقات التحكم المكوني .....
165 .....	التركيبي في العربية .....
167 .....	٤. المقارنة الشجرية والتوضيح بين بنية الجملة والحالة البنائية .....

5. دور حرف الجر في توسيع العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ..... 168
1.5 فقر سمات الاسم المضاف ..... 168
2.5 حرف الجر الموسط ..... 169
3.5 حرف الجر الموسط ودلالة الملكية ..... 170
6. خلاصة عامة ..... 174

### القسم الثالث

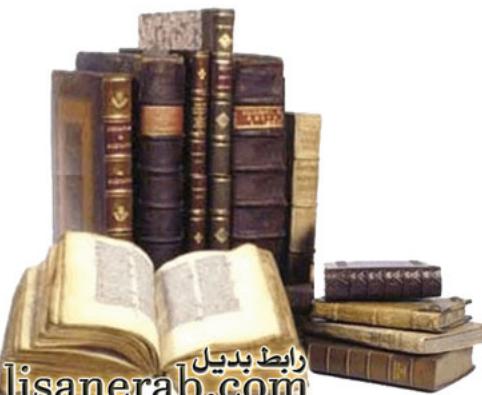
## مقاربات وتحاليل أددنوية لإعراب الجر

إسقاطات ومجالات فحص إعراب الجر ..... 179
مدخل ..... 179
1. تعدد المواقع الإعرابية ..... 180
2. إسقاط التطابق ومدى كفايته لتوسيع الإعراب ..... 182
3. طبيعة حد ومحتواه ..... 186
4. الحد وعلاقته بالجر ..... 189
5. إعراب الجر مستقل عن الحد ..... 189
أولاً: عدم كفاية التوزيع التكامل ..... 190
ثانياً: حجة من اللغات السلافية ومن الجر الساكسوني ..... 192
3. ضد كون الحد إسقاطاً للحرف ..... 193
4. مبرر الصعود إلى الحد ..... 195
4. إسقاط الملكية ..... 196
1. مبرر إسقاط الملكية ..... 196
2. محتوى الإسقاط الوسيط ..... 197
5. خلاصة عامة ..... 199
اشتقاق بنية الإضافة وتوسيع موضوع الجر في الأدبية المحلية ..... 200
مدخل ..... 200
1. توسيع (م. س) وإعراب الجر داخل بنية المركب الحدي الإضافي ..... 201

..... 1. ضرورة الإسقاط الوسيط داخل البنية الشجرية	٢٠٢
..... 2. مبرر نقل س ..... 2.1	٢٠٦
..... 3. النقل إلى الإسقاط الوسيط وأخر ملاذ ..... 3.1	٢٠٦
..... 4. قوة السمة ومبأ اجتنب ..... 4.1	٢٠٧
..... 5. صعود س إلى حد ..... 5.1	٢٠٧
..... 6. صعود س إلى حد (٢) ..... 6.1	٢٠٩
..... 7. تعدد السمة في الرأس ..... 7.1	٢٠٩
..... 8. تعدد المخصصات أم شطر الرأس ..... 8.1	٢١٠
..... 9. توسيع الدور التركيبى لا الدالى ..... 9.1	٢١١
..... 2. توسيغ الجر في بنية الإضافة الحرة ..... 2	٢١٤
..... 3. موقعة الصفات الناعنة ومشاكلها الإعرابية ..... 3	٢١٧
..... 1.3. موقعة الصفة المحورية الناعنة للمالك ..... 1.3	٢١٨
..... 2.3. موقعة الصفة الناعنة للرأس الاسمي ..... 2.3	٢٢١
..... يمكن لعنصر م . س تجاوز حلقة واحدة على الأكثر ما لم ..... 2.3	٢٢٢
..... 3.3. توارد الصفة الناعنة والصفة المحورية ..... 3.3	٢٢٤
..... 4.3. مقاربة من التركيب الامتناظر ..... 4.3	٢٢٤
..... 4. اشتقاء الإضافة وإعراب الجر بمفاهيم البنية المركبة العارية ..... 4	٢٢٨
..... 4. 1. إمكانية الاستغناء عن الحد ..... 4	٢٢٨
..... 2.4. غياب مبرر النقل وتلاشى نظرية فحص السمة ..... 2.4	٢٣٠
..... 3.4. الضم إلى موقع المخصص وفرضية س أقصى ..... 3.4	٢٣١
..... 4.4. المخصصات إلى اليمين (اليسار في العربية) ..... 4.4	٢٣٢
..... 5.4. توارد الجر مع أداة تعريف لاصقية ..... 5.4	٢٣٣
..... 5. خلاصة عامة ..... 5	٢٣٥
..... الأدنوية القوية وأنظمة التطابق الإعرابي ..... 236	٢٣٦
..... مدخل ..... 236	٢٣٦
..... 1. خصائص ملكة اللغة العامة ..... 1	٢٣٧
..... 2. اللغة تصميم أمثل ..... 2	٢٣٨
..... 3. السمات غير المؤولة الإعراب والسمات الفارغة ..... 3	٢٤٠
..... 4. تصميم النحو ضمن الأدنوية القوية ..... 4	٢٤١

---

243 .....	٤.١. نظام التطابق الإعرابي .....
245 .....	٢.٤. السمات الفارغة والاشتقاق عبر المرحلة .....
247 .....	٣.٤. الضم إلى الجذر واختيار المراحل .....
250 .....	٥. خلاصة عامة .....
251 .....	<b>خاتمة البحث .....</b>
256 .....	<b>قائمة المراجع .....</b>
256 .....	<b>أولاً: المراجع العربية .....</b>
259 .....	<b>ثانياً: المراجع الأجنبية .....</b>



رابط بديل  
[lisanerab.com](http://lisanerab.com)



أ. علاء الدين شوقي

**www.lisanarb.com**